A

ويبـــو

A/41/17
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٥/١٠/٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعون

جنيف، من ٢٦ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

التقرير العام

الذي اعتمدته الجمعيات

قائمة المحتويات

الفقرات

المقدمة ..... ١ – ٥

بنود جدول الأعمال الموحّد
(أنظر الوثيقة A/41/1)

البند ١: افتتاح الدورات ..... ٦ – ٨

البند ٢: اعتماد جدول الأعمال ٩

البند ٣: انتخاب أعضاء المكاتب ..... ١٠ – ١٤

البند ٤: تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥ ..... ١٥ – ١٤٢

الفقرات

البند ٥: حسابات الفترة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والبيان المالي
المؤقت لسنة ٢٠٠٤ والاشتراكات المتأخرة..... ١٤٣ – ١٥٤

البند ٦: اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧..... ١٥٥ – ١٩٤

البند ٧: تشكيل لجنة البرنامج والميزانية..... ١٩٥
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ٨: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ١٩٦
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ٩: حماية الأداء السمعي البصري ١٩٧
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٠: حماية حقوق هيئات الإذاعة ١٩٨
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١١: بعض المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي المعني
باعتماد مصنّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات ١٩٩
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٢: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بالتعاون
لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية..... ٢٠٠
(والوثيقة WO/CF/23/2)

البند ١٣: بعض المسائل المتعلقة بجدول أعمالٍ للويبو بشأن التنمية..... ٢٠١
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٤: بعض المسائل المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة
للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما
يتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي..... ٢٠٢
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٥: بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية
المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية
والمعارف التقليدية والفولكلور ٢٠٣
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٦: دعوة موجهة من الويبو إلى مؤتمر الأطراف
في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي..... ٢٠٤
(والوثيقة WO/GA/32/13)

الفقرات

البند ١٧: بعض المسائل المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات ٢٠٥
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ١٨: بعض المسائل المتعلقة بجمعية معاهدة قانون البراءات ٢٠٦
(والوثيقة PLT/A/1/4)

البند ١٩: بعض المسائل المتعلقة باتحاد مدريد ٢٠٧
(والوثيقة MM/A/36/3)

البند ٢٠: بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات..... ٢٠٨
(والوثيقة IPC/A/23/3)

البند ٢١: بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ٢٠٩
(والوثيقة PCT/A/34/6)

البند ٢٢: بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت ٢١٠
(والوثيقة WO/GA/32/13)

البند ٢٣: تقرير وحدة التفتيش المشتركة ..... ٢١١ – ٢٨٨

البند ٢٤: تشكيل لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء
اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن
واختيار الأعضاء المؤقتين في لجنة الويبو للتنسيق ..... ٢٨٩ – ٢٩٠

البند ٢٥: الموافقة على اتفاقات ٢٩١
(والوثيقة WO/CC/53/3)

البند ٢٦: قبول المراقبين..... ٢٩٢ – ٢٩٦

البند ٢٧: شؤون الموظفين..... ٢٩٧
(والوثيقة WO/CC/53/3)

البند ٢٨: اعتماد التقرير العام وتقارير كل هيئة رئاسية ..... ٢٩٨ – ٣١٨

البند ٢٩: اختتام الدورات ..... ٣١٩ – ٣٢٩

المرفق الأول: جدول

المرفق الثاني: فهرس كلمات وفود الدول وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

المقدمة

١ - يسجل مشروع التقرير العام هذا المداولات والقرارات الخاصة بالجمعيات وسائر الهيئات التسع عشرة للدول الأعضاء في الويبو:

(١) الجمعية العامة للويبو، الدورة الثانية والثلاثون (الدورة العادية السابعة عشرة)
(٢) ومؤتمر الويبو، الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية السابعة عشرة)
(٣) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة الثالثة والخمسون (الدورة العادية السادسة والثلاثون)
(٤) وجمعية اتحاد باريس، الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية السابعة عشرة)
(٥) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة الثانية والأربعون (الدورة العادية الحادية والأربعون)
(٦) وجمعية اتحاد برن، الدورة الحادية والثلاثون (الدورة العادية السابعة عشرة)
(٧) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة الثامنة والأربعون (الدورة العادية السادسة والثلاثون)
(٨) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(٩) وجمعية اتحاد لاهاي، الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(١٠) وجمعية اتحاد نيس، الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية السابعة عشرة)
(١١) وجمعية اتحاد لشبونة، الدورة العشرون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(١٢) وجمعية اتحاد لوكارنو، الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية السادسة عشرة)
(١٣) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الثالثة والعشرون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(١٤) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الرابعة والثلاثون (الدورة العادية الخامسة عشرة)
(١٥) وجمعية اتحاد بودابست، الدورة العشرون (الدورة العادية الثالثة عشرة)
(١٦) وجمعية اتحاد فيينا، الدورة السادسة عشرة (الدورة العادية الثالثة عشرة)
(١٧) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الدورة الثالثة (الدورة العادية الثانية)
(١٨) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، الدورة الثالثة (الدورة العادية الثانية)
(١٩) وجمعية معاهدة قانون البراءات، الدورة الأولى (الدورة العادية الأولى)

واجتمعت تلك الهيئات في جنيف في الفترة من ٢٦ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء"، على التوالي).

٢ - وبالإضافة إلى مشروع التقرير العام هذا، أعدّت الأمانة مشروعات تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/32/13) ومؤتمر الويبو (WO/CF/23/2) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/53/3) وجمعية اتحاد باريس (P/A/36/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/42/1) وجمعية اتحاد برن (B/A/31/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/48/1) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/36/3) وجمعية اتحاد لاهاي (H/A/23/1) وجمعية اتحاد نيس (N/A/23/1) وجمعية اتحاد لشبونة (LI/A/20/1) وجمعية اتحاد لوكارنو (LO/A/23/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات

(IPC/A/23/3) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/34/6) وجمعية اتحاد بودابست (BP/A/20/1) وجمعية اتحاد فيينا (VA/A/16/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT/A/3/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT/A/3/1) وجمعية معاهدة قانون البراءات (PLT/A/1/4).

٣ – وترد في الوثيقة A/41/INF/1 Rev.2 قائمة بالدول الأعضاء في الجمعيات وسائر الهيئات المعنية والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

٤ – وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقة A/41/1):

البنود ١ و٢ و٣	السيد برنار كسدجيان (فرنسا)، الرئيس الخارج للجمعية العامة
البنود ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٢ و٢٣ و٢٦ و٢٨ و٢٩	السيد إنريكي مانالو (الفلبين)، الرئيس الجديد المنتخب للجمعية العامة
البندان ١٢ و٢٤	السيد ريغوبرتو غوتو فيلمان (باراغواي)، رئيس مؤتمر الويبو
البند ١٨	السيدة دارينا كليانوفا (سلوفاكيا)، رئيسة جمعية معاهدة قانون البراءات
البند ١٩	السيد دجيمس أوتيينو – أودك (كينيا)، رئيس جمعية اتحاد مدريد
البند ٢٠	السيد جيل باريير (فرنسا)، رئيس جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات
البند ٢١	السيدة نادية إبراهيم محمد عبد الله (مصر)، رئيسة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
البندان ٢٥ و٢٧	السيد لوفا متيزا (زامبيا)، رئيس لجنة الويبو للتنسيق
البند ٢٨	رئيس إحدى الهيئات الرئاسية التسعة عشرة المعنية (أو أحد نائبي الرئيس في حال غيابه أو رئيس مؤقت في حال غيابهم)، أي السفير إنريكي مانالو (الفلبين) بالنسبة إلى التقرير العام وتقرير الجمعية العامة للويبو وتقرير جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات وتقارير جمعية اتحاد

باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس وجمعية اتحاد برن واللجنة التنفيذية لاتحاد برن وجمعيات اتحاد لاهاي واتحاد نيس واتحاد لشبونة واتحاد لوكارنو واتحاد بودابست واتحاد فيينا ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، والسيد ريغوبيرتو غاوتو فيلمان (بارغواي) بالنسبة إلى تقرير مؤتمر الويبو، والسيد لي-فينغ بيتر شروك (ألمانيا) بالنسبة إلى تقرير لجنة التنسيق، والسيد جيمس أوتيينو-أوديك (كينيا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد مدريد، والسيد جيل باريير (فرنسا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، والسيد عثمان ساركي (نيجيريا) بالنسبة إلى تقرير جمعية اتحاد معاهدة قانون البراءات.

٥ - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير فهرس بكلمات وفود الدول وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير. وسيرد جدول الأعمال كما تم اعتماده في الوثيقة A/41/1 وقائمة المشتركين في الوثيقة A/41/INF/3.

البند الأول من جدول الأعمال الموحَّد:

افتتاح الدورات

٦ - افتتح المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس (المشار إليه فيما يلي بعبارة "المدير العام") سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها.

٧ - وتولى رئيس الجمعية العامة الخارج، السيد برنار كسدجيان (فرنسا) افتتاح دورات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وسائر هيئاتها في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات التسع عشرة المعنية، وأعطى الكلمة للمدير العام الذي أدلى بالبيان التالي:

"يسرني بادئ ذي بدء أن أرحب اليوم بكم جميعاً في جمعيات الويبو. وقبل أن نستهل العمل على جدول أعمالنا المكثف والمحفوف بالتحديات، أود أن أغتنم الفرصة لأوجه الشكر إلى الرئيس الخارج، سعادة السفير برنار كسدجيان، الذي لم ينقطع عن إرشادنا في عملنا خلال السنتين الماضيتين الحافلتين بالأحداث. ولا ريب عندي في أنني أتحدث باسمكم جميعاً وأعبّر عن امتناننا لما أبداه من ضمير مهني رفيع أثناء أداء مهمته وما تحلى به من براعة في توجيه زمام النقاش وتفانيه من أجل الوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة.

"إليكم بضعة أحداث بارزة:

"أشرفَت فترة السنتين المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على الانتهاء حاملة معها نتائج مالية إيجابية للغاية. وقد سمح اعتماد منهج منضبط للغاية في استخدام الميزانية وتطبيق عدد من

التدابير التي تحدُّ من التكاليف بإقفال الفترة بمستوى للنفقات يضاهي مستوى الإيرادات. وقد أمكن تحقيق ذلك من غير المساس بأهداف المنظمة وأولوياتها (ولا سيما تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ) ومن غير المساس بفعالية الخدمات المقدَّمة إلى المنتفعين من القطاع الخاص.

"ويقوم اقتراح البرنامج والميزانية الذي عرضته لفترة السنتين المقبلة على ذلك الوضع المالي المعزّز، فهو عبارة عن ميزانية متوازنة لا عجز فيها ولا زيادة في الرسوم التي يسدّدها المنتفعون بخدمات الويبو، والأهم منه الإحتفاظ بالأموال الاحتياطية على المستوى الذي أرادته الدول الأعضاء. ويتضمن الاقتراح أيضاً عددا من مرامي الفعالية المنشودة في مجالات شتى.

"ويسرني أن اعتمدَت لجنة البرنامج والميزانية الاقتراح في اجتماعها المنعقد في أبريل/نيسان، ولن يفوتني أن أستجيب إلى بعض القلق الذي أبداه عدد من الوفود وأؤكد أن اقتراح البرنامج والميزانية المطروح على هذه الجمعية قائم على المرونة، لا على المستوى المالي فحسب بل على مستوى البرامج أيضاً. وهو قادر على استيعاب ما قد تلتمسه الدول الأعضاء من أنشطة إضافية في عدد من المجالات، إن ظهرت حاجة إلى ذلك.

"وقد قرّرتُ أيضاً تضمين اقتراح البرنامج والميزانية التوصيات المفيدة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المؤرخ في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأمام الهيئات المعنية بعض التوصيات الأخرى الصادرة عن وحدة التفتيش لمناقشتها والبت فيها أثناء الدورة الراهنة.

"وقد أسعدني أيضاً ذلك التقدم السريع المحرز بخصوص توصيات لجنة البرنامج والميزانية ووظيفة الرقابة في هذه المنظمة. فبفضل المداولات الناجحة التي أجراها الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية في مايو/أيار ويونيه/حزيران ويوليه/تموز من هذه السنة، بإمكان الجمعية أن تجد أمامها اقتراحات ترمي إلى إنشاء لجنة للويبو تكون معنية بالتدقيق وأن تعتمد ميثاقاً للويبو بشأن التدقيق الداخلي. وإنني أرحب شخصياً بهذين الاقتراحين.

"ومن الخطوات الإيجابية الأخرى أن وافقت لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان الماضي على العمل من أجل إنشاء آلية جديدة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد برنامج الويبو وميزانيتها ومتابعتهما لاحقاً.

"وستظل المنظمة تضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بما يعود بالفائدة عليها وتعزيز النظام بما يساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وعليه، فإن تلك الأنشطة الإنمائية لا تقتصر على تمكين البلدان الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المترتبة على صكوك الملكية الفكرية متعددة الأطراف مما انضمت إليه هذه البلدان، بل إن الأهم من ذلك أن الأنشطة تسعى إلى تمكين تلك البلدان من الأدوات الضرورية لتطوير حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإنفاذها واستغلالها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستظل الأهداف والتطلعات الإنمائية لدى الدول الأعضاء في الويبو حجر الأساس الذي تنطلق منه مبادراتنا وأعمالنا. وقد كان البُعد الإنمائي للملكية الفكرية ركنا رئيسياً من الأركان التي تقوم عليها ولاية المنظمة وسيظل كذلك ليتبلور اليوم أكثر من ذي

قبل، بعد أن أجمع الجميع على أهميته. وأرحّب كل الترحيب بالمناقشات القادمة حول جدول أعمال التنمية وأتطلع إلى الوصول بها إلى نتائج إيجابية.

"وستستمر الويبو في تعزيز أنشطتها في مجالات أخرى بالتعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا وإيلاء عناية خاصة لتعزيز التعاون الإقليمي. وقد استمرت أكاديمية الويبو العالمية في تطوير أهدافها والسعي إلى تحقيقها بما يزيح من الغموض عن الملكية الفكرية ويسمح بتوفير التدريب والتنمية البشرية.

"وأثناء هذه الاجتماعات، ستدعى الجمعيات إلى اتخاذ قرارات بشأن خطة العمل المقبلة للجنة الدائمة المعنية بالبراءات، بما في ذلك مسألة مشروع قانون البراءات الموضوعي التي طال عهدها ولم تزل. وإنني على ثقة في أن مداولاتكم ستسمح بتمهيد السبيل للنهوض بدور الويبو وهي المنبر الرئيسي لمناقشة مسائل السياسة المتعلّقة بالبراءات واستنباط المناهج الدولية لمعالجة تلك المسائل.

"وقد شهدت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مزيداً من التقدم في عملها، إذ أن هذه الجمعيات مدعوة إلى اعتماد توصية بتمديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة وتمكنيها من المضي قدماً في عملها في ذاك المجال المهم.

"وأما الجهود المبذولة من أجل تعزيز نظام حق المؤلف والانتفاع الفعال به فهي متواصلة على قدم وساق. وقد أحرزت المناقشات المتعلّقة بتحديث الحماية المكفولة لهيئات الإذاعة تقدماً ملموساً. وإنني على ثقة بأن الجمعيات ستوافق على الاقتراح الرامي إلى الانتقال إلى مؤتمر دبلوماسي، بعد أن تكللت المشاورات التي جرت هذه السنة بالنجاح.

"وقد دارت أيضاً مشاورات بنّاءة غير رسمية من أجل الوصول إلى اتفاق حول القضايا الرئيسية العالقة في مجال الأداء السمعي البصري. ولا يزال هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من التقدم، وإننا سنواصل بذل كل جهودنا لمساعدة الدول الأعضاء على الوصول إلى حل عادل.

"وفي مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فقد عزّزت المنظمة جهودها في مجال التوعية والتدريب والتثقيف.

"وأما معاهدة التعاون بشأن البراءات، فهي تشهد اتساعاً ثابتاً وصحياً في الطلبات الواردة عليها. إذ شهدت السنة المنصرمة زيادة في الطلبات الدولية بنسبة ٦,٣ بالمائة مقارنة بسنة ٢٠٠٣. ومن المرتقب أن يزيد عدد الطلبات الدولية هذه السنة بمعدّل يناهز ٨ بالمائة.

"وأُحرز تقدم كبير في تعميم تكنولوجيا المعلومات في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات، إذ أننا نتوقع مثلاً استكمال التطبيق الإلكتروني على معالجة الطلبات ليكون جاهزاً تماماً في المكتب الدولي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

"وقد شهد نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات نمواً ملموساً في عدد الطلبات الدولية والتسجيلات منذ السنة الماضية. وبفضل الزيادة المسجلة في عدد الأعضاء، فقد أصبح نظام مدريد نظاماً عالمياً عن حق لتسجيل العلامات التجارية. وقد زاد عدد الطلبات في سنة ٢٠٠٤

بنسبة ٢٣,٥ بالمائة مقارنة بسنة ٢٠٠٣ ومن المرتقب تسجيل نمو إضافي بنسبة ١٩ بالمائة لسنة ٢٠٠٥. ومن المقترح تخفيض الرسوم المستحقة على المودعين من البلدان الأقل نمواً، الأمر الذي من شأنه أن يساعد أصحاب العلامات التجارية من تلك البلدان على الاستفادة من نظام مدريد.

"وأود أن أختم هذا البيان ببضع كلمات عن موظفي الويبو الذين أعتبرهم أعظم ثروة تملكها هذه المنظمة. فقد أبلوا بلاءً حسناً لفائدة الويبو ولي شخصياً – ولكم جميعاً بالتالي – وذلك بكل تفانٍ وولاء ودعم. وقد حرصوا على مدى السنة الماضية على إنتاج عمل من أرفع المستويات متحلين بالحماس والالتزام من أجل أداء المهمة المكلفين بها.

"وإنني على ثقة في أن المنظمة ستستمر، بفضل الدعم المتواصل المتأتي من هيئة الموظفين وبفضل مساندتكم أنتم الدول الأعضاء ورؤيتكم والتزامكم السياسي، في صقل نظام الملكية الفكرية وضبطه وتحسينه ليصبح نظاماً فاعلاً وفعالاً ومرناً بما فيه الكفاية لمواكبة تحديات المستقبل بمهارة وإبداع".

٨ – وأدلى الرئيس الخارج للجمعية العامة، السيد برنار كسدجيان (فرنسا)، بالبيان التالي:

"حضرة المدير العام، إنني في وضع صعب جداً لأن كلمتي تكاد تكون مطابقة لكلمتكم. ولا أود أن يضطر المندوبون إلى الإنصات إلى الشيء نفسه مرتين. وهذا دليل على أننا على المنطق نفسه، ولكنني سأقرأ كلمتي نظراً لوجود بعض الفوارق مع ذلك.

"أود بادئ ذي بدء أن أشكركم أحر الشكر وأن أستأذنكم لأشكر أفريقيا لأن أفريقيا هي التي أتت بي إلى هنا وبفضل أفريقيا شغلت هذا المقام ثلاث مرات. ولعلني أتردد أحياناً عن التعبير عن شكري بهذه الطريقة لأن المهمة كانت صعبة ولكنها كانت دائماً شيقة. وأعقد الأمل على ألا أكون قد خيبت ظن أحد.

"وإذا نظرنا إلى ما أنجزته الويبو على مدى السنتين الماضيتين، باستطاعتنا أن نستشف تقدماً ثابتاً ونمواً متواصلاً. وإذا كان ذلك نجاحاً للويبو فهو أيضاً يطرح تحدياً لأن التطور يعني لأي منظمة التكيف، وهو يعني بالنسبة للويبو تحديداً أن من الضروري دعم هذا النمو بالأموال لتلبية الطلب على الخدمات. وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها المنظمة، فقد استطاعت أن تستجيب للمنتفعين وتلبي احتياجاتهم. وكما تذكرون، فقد كنا في السنة الماضية قلقين من الوضع المالي وعواقبه على رسوم التسجيل، وقد لفتُّ عنايتكم إلى ذلك وأجرينا نقاشاً ممتازاً أثناء انعقاد الجمعية العامة في السنة الماضية. وأعتقد أن باستطاعتي أن أقول اليوم إننا خرجنا من ذاك الوضع الصعب بفضل التدابير، وأعني التوفير والإدارة، التي أسرع المكتب الدولي إلى اعتمادها وتنفيذها بفعالية. وقد سمح هذان النوعان من الجهود بتحقيق توازن مالي من غير الغرْف في الأموال الاحتياطية التي تتمتع اليوم بمستوى عادي ومن غير زيادة في الرسوم.

"ولا بد من مواصلة ذلك المجهود بطبيعة الحال، بل ربما ينبغي تعزيزه. وقد أسرني أن طرح المكتب الدولي مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة، متبعاً ذلك المنهج. وقد أجرينا سوياً ومع تطور الوضع المالي نقاشاً مفيداً جداً على مستويات شتى حول أساليب العمل في المنظمة وكيفية تعزيز إدارتها وهيئاتها الرقابية ودورها الأساسي الذي ينبغي أن

تضطلع به الدول الأعضاء. وقد سرني أيضاً أن أُلاحظ أن تلك المسائل قد حظيت بجهود متضافرة من الدول الأعضاء والمكتب الدولي فأثمرت عن اعتماد تدابير ملموسة، هي إنشاء لجنة للتدقيق ووضع ميثاق للتدقيق الداخلي.

"وإنني على قناعة بأن هاتين الوسيلتين الجديدتين ستجعلان من الويبو منظمة رائدة من حيث البنية والطريقة التي تعتمدها في الإدارة والشفافية. ولا بد من تحقيق ذاك الهدف لأن مستقبل منظمتنا رهن به. سيداتي سادتي، إن جدول أعمال الجمعيات ملئٌ بالمسائل، منها اعتماد الميزانية ومعاهدة قانون البراءات الموضوعي وجدول أعمال التنمية واللجنة الحكومية الدولية وحماية هيئات الإذاعة. وأملي أن نستطيع الاستمرار في مناقشاتنا حول كل تلك المسائل التي تكتسي الأهمية بالنسبة إلى الويبو والدول الأعضاء فيها على السواء، مع العزم على تحقيق حلول وسطى جريئة تكون قادرة على تخطي أية مشكلات. ويقلقني جداً تنامي حالات الطرق المسدودة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية وكان لها الأثر في مجمل عمل المنظمة. ولذا، علينا أن نتخطاها ونتغلب عليها برضا الجميع.

"وتحقيقاً لذلك، لا بد من إدراك ما يعترض سبيلنا، مثل قضية الأدوية وضمان إمكانية النفاذ إلى الصحة للسكان خارج الأوساط الدولية وتوفير الحماية من الأوبئة الرئيسية التي تهدد كوكبنا. ومن المجالات الأخرى التي لسنا جاهزون بعد لها بحلول قانونية الانتفاع غير المشروع بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية أو استغلالها. إذ علينا أن نبتعد عن المفاهيم غير المناسبة وإيجاد حماية منصفة. على أن إنجاز ذاك العمل الشاق وتكييف الإطار القانوني للملكية الفكرية يتطلب منا ألا يغيب عن أبصارنا ما بإمكان الملكية الفكرية أن تحمله لنا وهو مهم للغاية. فكلنا يدرك تماماً مدى أهمية أعمال الإبداع في تنمية مجتمعاتنا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وغيره، وإننا نعلم أيضاً أن العالم برمته يستفيد من استمرار الإبداع الفكري. فما من تناقض بين الملكية الفكرية والتنمية، بل العكس صحيح. فالتنمية تحفز البحوث التي تؤدي بدورها إلى النمو والتنمية. والمسألة لا تنحصر في الويبو بل نجدها في صميم مشاغل الأمم المتحدة وجميع وكالاتها، وهي مكافحة الفقر والتخلف القابع. نعم، ينبغي للملكية الفكرية أن تخدم البشرية، أي أن تكون في خدمة التنمية على اختلاف أشكالها، ويعني ذلك أن تخدم كل واحد منا. ولذا، أود أن أشدد من جديد على أهمية الملكية الفكرية هنا، لا كغاية في حدِّ ذاتها بل كحافز للإبداع والاختراع وعامل مساهم في التنمية نحو الرخاء كما قلت سابقاً.

"ويؤسفني أننا بالرغم من كل الجهود التي بذلناها وأوشكنا أن نرسو بها على شط النجاح، لم نستطع عقد مؤتمر قمة الويبو بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية في بيجين. وقد قضينا ساعات عديدة في هذه القاعة أو في القاعة الأصغر المجاورة لها، حيث شارك العديد من الزملاء بكل مهاراتهم في عملية التفاوض. وكان كل شيء مطروحاً على الطاولة وجاهزاً وكانت رؤية سياسية مشتركة تتبادر في الأفق. وإننا نشعر اليوم حقاً بغيابها، فلنبدأ من جديد ونعد العدة مرة أخرى لرحلتنا إلى بيجين.

"سيداتي سادتي، لن يغيب عني في نهاية ولايتي الشرف العظيم الذي أحسست به وأنا رئيس للجمعية العامة. ولم تكن المهمة بالسهلة ولكن ما حفزني كان ما أبداه جميع المندوبين من ضمير مهني وحماس بل حماس جارف أحياناً، ثم تزايد اهتمامي دورة بعد دورة. وأخص بالشكر الدكتور كامل إدريس، صديقي كامل إدريس، وكل واحد من فريقه وعلى هذه المنصة ومَنْ هم في القاعة ومَنْ هم في المكاتب والمترجمين الفوريين والويبو كلها، الويبو التي كانت

موطني وداري على مدى ثلاث سنوات. وأعتقد أنكم جمعياً تنجزون عملاً ممتـــازاً يســـتدعي التشجيع بينما نتحمل نحن على أكتافنا مسؤولياتنا، ليبقى الأمل في أن تنتج جمعية هذه الســـنة ثمارها وأتمنى لخلفي النجاح كل النجاح في عمله. وشكراً."

البند ٢ من جدول الأعمال الموحّد:

اعتماد جدول الأعمال

٩ - بعد أن نظرت الجمعيات وسائر الهيئات المعنية في الموضوع، اعتمدت جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة A/41/1 (المشار إليه في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة ٢ أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحد").

البند ٣ من جدول الأعمال الموحّد:

انتخاب أعضاء المكاتب

١٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/41/INF/1 Rev.2 .

١١- وانتخبت الجمعية العامة للويبو السفير إنريكي مانالو (الفلبين) رئيساً لها في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ عقب مشاورات غير رسمية أجراها منسقي المجموعات الإقليمية:

١٢- وجرى المزيد من المشاورات غير الرسمية بين منسقي المجموعات بشأن انتخـــاب أعضـــاء المكاتب لسائر جمعيات الويبو وهيئاتها الأخرى البالغ عددها ١٨. وانتهت المشاورات باقتراح لانتخاب أعضاء المكاتب قدَّمته الأمانة في ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

١٣- وترد في الوثيقة A/41/INF/4 Rev. قائمة بأعضاء المكـــاتب المنتخبيـــن للجمعيـــات وســـائر الهيئات.

١٤- وأعرب الرئيس الجديد المنتخب للجمعية العامة، السفير إنريكي مانالو (الفلبين)، عـــن شكره للدول الأعضاء على انتخابه رئيساً للجمعيات. وأكد للوفـــود أنـــه سيســـعى إلـــى أداء مسؤولياته بكل طاقته وخصَّ بالذكر خلفه السفير برنار كسدجيان لعمله الشاق وتفانيه فـــي أداء مهمته كرئيس للجمعية وعبَّر عن امتنان الجمعيات وامتنانه الخاص لما تركه من أثر بفضـــل قيادته الملهمة. وقال إنه لشرف عظيم له أن يخدم الجمعية العامة كرئيس لها، نظـــراً إلـــى أن القرارات التي ستعتمدها من شأنها أن تؤثر تأثيراً بالغاً في مجرى عمل الويبو في المســـتقبل. وقال إنه لا يرغب أن يذكر من جديد المسائل الرئيسية التي سبق وذكرها المدير العام والسفير كسدجيان، على أنه يرغب في أن يضيف إلى ذلك أن القرارات المتخذة أثناء الجمعيات هي من مسؤولية الدول الأعضاء وأن مهمة الرئيس الأكبر هي تيســـير الحـــوار والنقـــاش البنَّـــاءين وتشجيعهما بهدف الوصول إلى تلك القرارات المهمة. وذكّر المندوبين بأن أمامهم جدول أعمال غني وأن الزمن محدود نسبياً لمعالجة القضايا قيد الجدول. ولذا، أقام بعض القواعد الأساســـية التي قال إنه ينوي أن يتبعها. وذكر أنه يعتزم إجراء مشاورات منتظمة مع منسقي المجموعات وغيرهم من الوفود المهتمة، وينوي في هذا الصدد أن يجتمع بمنسقي المجموعات كل صبـــاح

قبل بداية كل دورة وبعد إقفال كل دورة. وأضاف قائلاً إنه يعتزم عقد دورات مكثفة إن اقتضت الضرورة ذلك، بما في ذلك الجلسات الليلية. ورأى أن ضمان بحث كل البنود الواردة في جدول أعمال الجمعيات يستدعي من المندوبين الالتزام بفترات الاستراحة بحسب طبيعة العمل الذي ينتظرهم. وحث الرئيس الوفود والمجموعات على عقد اجتماعات فيما بينها بشأن بعض المسائل نظراً إلى أن من شأن ذلك أن يُسهم في مساعدته على المضي قدماً بأعمال الجمعيات. وفيما يخص البيانات العامة بناء على البند ٤، ذكّر الرئيس بأن الدول الأعضاء سبق وأن دعيت إلى تقديم بياناتها كتابياً لتدرج بالكامل في محاضر الاجتماعات. وحث الرئيس الدول الراغبة في أخذ الكلمة والإدلاء ببيانات شفهية أن تلازم الانضباط وتختصر ملاحظاتها لما لا يزيد على خمس دقائق. ومضى يقول إنه يعتزم اتباع ممارسات الويبو فيما يخص ترتيب المتحدثين. وذكر أن الجدول الزمني الوارد في الصفحة ٢ من مشروع جدول الأعمال ينص على استكمال بحث البنود من ١ إلى ٧ في اليوم ذاته أو اليوم اللاحق على الأكثر. وذكّر الرئيس بأن جميع بنود جدول الأعمال تتسم بطابع مؤسسي وعقد الأمل على أن يتيسر الانتهاء من بحثها بحلول نهاية اليوم اللاحق وبدء البحث في البنود الموضوعية بموضوع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ يوم الأربعاء الواقع في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ على الأبعد. وشدّد على أن بنود جدول الأعمال لا يحتاج كلها إلى بحث مفصّل وذكّر بأن بعض البنود تحتوي على معلومات محالة إلى الجمعيات لا أكثر ولا تقتضي بالضرورة أي قرار منها. واقترح على المندوبين التزام الإيجاز قدر الإمكان بشأن تلك البنود والامتناع عن بحثها إن أمكن، ما لم تظهر حاجة مُلحة لذلك. وقال إنه يعتزم تذكير الوفود بالاكتفاء بالإحاطة علماً بالمعلومات كلما اتضح أن البنودَ لا تستدعي نقاشاً، إلا إذا تبادرت حاجة مُلحة لتسجيل الملاحظات. وأشار الرئيس إلى أن بعض البنود تستدعي، في رأيه، مشاوراتَ غير رسمية وبعضها الآخر يحظى بالإجماع. ودعا الأمانة إلى إعلان الإجماع بالنسبة إلى تلك البنود والانتقال إلى أمور أخرى من غير الخوض في نقاش مفصّل، إن وافقت الجمعية عليها. وذكّر الرئيس الوفود أيضاً بضرورة أن تركز مداولاتها في الجمعية العامة على توصيات الهيئات الفرعية كلما كان ذلك مناسباً، ودعاها إلى تفادي قدر الإمكان التكرار في القضايا التقنية والمناقشات التي سبق لتلك الهيئات أن أجرتها. والتفت بعد ذلك إلى عملية اتخاذ القرارات قائلاً إنه يعتزم إتباع نظام الويبو الداخلي والمعاهدات والاتفاقيات المطبَّقة ولا سيما الممارسات المتبعة في الويبو ومنها توافق الآراء. وشكر من جديد الدول الأعضاء في الويبو على انتخابه رئيسياً للجمعية العامة وأعرب عن تطلعه إلى مناقشات ومداولات مثمرة. وقال إنه متأكد من أن كل القرارات ستتخذ بما يخدم مصالح الويبو على خير وجه، وأعرب عن ثقته بأن عمل جمعيات هذه السنة سيتكلل بالنجاح بفضل معونة الوفود وتعاونها.

البند ٤ من جدول الأعمال الموحّد:

تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥

١٥- استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/41/2 وA/41/3 .

١٦- وأدلت وفود الدول الأعضاء التالية البالغ عددها ٩٧ دولة والمنظمات الحكومية الدولية الست والمنظمات غير الحكومية الأربعة عشرة ببيانات بشأن البند ٤ من جدول الأعمال: أفغانستان والجزائر

وأنتيغوا وبربودا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبنغلاديش وبيلاروس وبليز وبنن وبوتان والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاصو وكمبوديا والكاميرون وكندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصين والكونغو وكوستاريكا وكوبا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر والسلفادور وأثيوبيا وفنلندا وجورجيا وألمانيا وغانا وغينيا – بيساو وهندوراس وهنغاريا وإيسلندا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان وكينيا وقيرغيزستان وليسوتو وليبريا ومدغشقر وملاوي وماليزيا وموريتانيا والمغرب وموزامبيق وميانمار وناميبيا ونيبال ونيوزيلندا ونيكاراغوا ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان وسوازيلند والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا وأوغندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغوي وفييت نام وزامبيا وزمبابوي والاتحاد الأفريقي والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) ولجنة الاتحادات الأوروبية (CEC) والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات (EAPO) والمكتب الأوروبي للبراءات (EPO) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) ومركز قانون البيئة الدولي (CIEL) وإتلاف المجتمع المدني (CSC) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) ومؤسسات البرمجيات المجانية (FSF) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) والاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ (IFRRO) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) وجمعية هيئات الإذاعة لشمال أفريقيا (NABA) والجمعية الوطنية لفناني الأداء (ANDI) والجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (WASME).

١٧- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى على المدير العام توجهاته الاستراتيجية التي سمحت بتوسيع نطاق الملكية الفكرية لفائدة عدد كبير من البلدان النامية، والنهوض بثقافة الملكية الفكرية كحافز ضروري للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإسهام الملكية الفكرية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تشيد أيضا بالجهود التي بذلها المكتب الدولي في إعداد الوثائق المعروضة للبحث في الاجتماعات. وأعرب عن ارتياح المجموعة للنتائج الإيجابية المحققة في الأنشطة والبرامج في أفريقيا فذكر على سبيل المثال لا الحصر المساعدة التقنية والقانونية التي سمحت بتكييف التشريعات وفقا للقواعد والمعايير الدولية، وبرامج التعاون لأغراض التنمية التي مكنت من تحديث البنيات التحتية للملكية الفكرية وأتمتتها، وخطط العمل الوطنية التي ساهمت في تشجيع الإبداع والابتكار. وذكّر الوفد في ذلك الصدد بالاهتمام المتزايد الذي توليه مجموعة البلدان الأفريقية لبرامج التعاون التقني والقانوني وأنشطة أكاديمية الويبو العالمية والتعاون لأغراض التنمية وللموضوعات المرتبطة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير التقليدي والموارد الوراثية. ومن بين مختلف أنشطة التعاون لأغراض التنمية، أشار الوفد إلى ضرورة الاهتمام بصورة خاصة بموضوعات محددة فخصّ بالذكر تنمية الموارد البشرية وتضييق الهوة الرقمية ومراعاة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وشدّد على ضرورة توفير قاعدة مالية متينة حتى تؤدي الويبو عملها على أكمل وجه وتستجيب لتطلعات الدول الأعضاء. وقال إن حدوث عجز محتمل في الميزانية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يبرر أي تراجع في الاهتمام بالمجالات التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى البلدان الأفريقية. وأضاف قائلا إن برامج الويبو ينبغي أن تستفيد من هوامش اللين والمرونة المتاحة في الاتفاقات الدولية وتحرص على الحفاظ على التوازن المالي في سعيها إلى توطيد أنظمة الملكية الفكرية. وأبرز الوفد أن الشغل الشاغل للبلدان الأفريقية لا يزال بلا منازع البعد

الإنمائي، وساق كمثال على ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأكدّ الوفد من جديد، باسم مجموعة البلدان الأفريقية، الاهتمام بمتابعة المداولات الجارية في الويبو حول جدول أعمال التنمية. ولاحظ أن تلك المناقشات لم تكتمل نظرا إلى أن بعض الاقتراحات، ولا سيما اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية، لم تُبحث في إطار الاجتماع الحكومي الدولي. وصرّح بأن مبدأ المساواة يقتضي معاملة جميع الاقتراحات المقدّمة على قدم المساواة. وأشار الوفد في ذلك الصدد إلى الإعلان الذي أدلت به البلدان الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ خلال مؤتمر القمة الثاني في الدوحة إذ طلبت من الويبو، بصفتها إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، أن تعمل على إدماج البعد الإنمائي في جميع خططها وأنشطتها في المستقبل بحيث تشمل النهوض بالتنمية والنفاذ إلى المعارف والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وبالنسبة إلى أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، شدّد الوفد على اهتمام المجموعة بإعداد صكّ دولي ملزم من أجل ضمان حماية المعارف التقليدية والفولكلور من الاستخدام التعسفي والامتلاك غير المشروع. وفي سياق الحديث عن أعمال تلك اللجنة، ذكّر الوفد بضرورة الاستمرار في النهوض بمشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة التي تمثل المجتمعات المحلية والأصلية. وفي الختام، أكّد الوفد من جديد على التزام مجموعة البلدان الأفريقية بالإسهام بصورة إيجابية وواقعية في أعمال هذه الجمعية كي تكون حيزا حقيقيا للحوار وتفضي إلى نتائج بناءة وملموسة تلبي تطلعات الدول الأعضاء.

١٨- وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى أن جدول أعمال الاجتماع يحتوي على العديد من الموضوعات المهمة ذات الطبيعة المعقدة والتي سبق لهيئات أخرى في الويبو أن ناقشتها خلال السنة الماضية ولا بد من الوقوف عليها من حيث جوهرها الخاص. وأعرب الوفد عن دعمه المستمر للتدابير الرامية إلى ضمان الفعالية من حيث التكلفة ورأى أن تلك التدابير ينبغي ألا تؤثر فيما يهم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بخصوص برامجها وأنشطة المساعدة الخاصة بها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولا سيما تحقيق أهداف الألفية للتنمية وغيرها من الصكوك الدولية المقررة. وأعلن أن الويبو، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، إذ تعمل على استنهاض أصحاب الحقوق وحمايتهم ينبغي لها أن تلتزم أيضا بمشاغل السياسة العامة والمصلحة العامة للبلدان النامية. وأشار في هذا الصدد إلى أن مجموعة الـ٧٧ قد شددت في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي انعقد في الدوحة في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ على الحاجة إلى إدراج البُعد الإنمائي في جميع مجالات نشاط الويبو التي من شأنها أن تنهض بالتنمية، مثل ضمان النفاذ للجميع إلى المعرفة ووضع قواعد ومعايير مؤاتية للتنمية وصياغة مبادئ وقواعد توجيهية مؤاتية للتنمية في مجال توفير المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. ودعا الويبو إلى إيلاء العناية لحقوق المعنيين الآخرين والمصلحة العامة لدى تمثيلها في منظمات دولية أخرى. وأضاف قائلا إن مجموعة البلدان الآسيوية ترى أيضا أن أنشطة الحماية كلها المباشرة في الويبو ينبغي أن تأخذ بنهج شامل ينهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع الدول الأعضاء. وذكّر بأن المجموعة قد التمست غير مرة في عدة لجان في الويبو، مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الحكومية الدولية والفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، الوقوف على قضية تملك الموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في نظام الملكية الفكرية الدولي الراهن ودعت إلى الاتجاه نحو تحقيق نتائج ملموسة. ومضى يقول إن للمجموعة تطلعات عالية، إذ ترغب في أن تتمكن اللجنة الحكومية الدولية على وجه الخصوص من الوقوف بطريقة مناسبة على تلك المشاغل في عملها المقبل ضمن ولايتها، بما في ذلك إعداد صك دولي يكون ملزما من الناحية القانونية. واستطرد قائلا إن المجموعة ترى أن من الضروري تعزيز توجيه برنامج المساعدة التقنية الذي تنفذه الويبو نحو تلبية الطلبات مع التوفيق بين المصالح المتساوية لجميع المعنيين وإسداء المشورة القانونية للدول الأعضاء بحيث تضمن توازنا مناسبا بين أهداف السياسة العامة والالتزامات الدولية في مجال الملكية الفكرية. ودعا أيضا إلى

استنهاض الويبو في دورها الرامي إلى تمكين مختلف المجموعات الوطنية المعنية بقضايا الملكية الفكرية، بما فيها القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات البحث والتعليم. ومضى قائلا إن المجموعة تعتبر أن تفاوت درجات التطور في البنى التحتية الخاصة بالملكية الفكرية في الدول الأعضاء لا تسمح بتطبيق نظام واحد يكون مفيدا للجميع ويستجيب لاحتياجات البلدان النامية على الوجه السليم، ودعا الويبو إلى تضمين عملها المتعلق بوضع القواعد والمعايير دراسات تقييمية لوقع تلك القواعد والمعايير على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا لضمان فائدة أية حماية معززة. وتحسينا لعمل اللجان في الويبو، دعا الوفد في ختام كلمته إلى اعتماد منهج شامل ديمقراطي وشفاف في عملية وضع القواعد والإجراءات.

١٩- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأكد في البداية التزام المجموعة بأهداف الويبو ومبادئها. وقال إن المنظمة تضطلع بدور قيِّم في السياق متعدد الأطراف وفي تطوير نظام دولي للملكية الفكرية ينهض بالنمو الاقتصادي المستدام والازدهار العالمي للجميع. وذكر على وجه الخصوص أن للويبو قدرة رائعة على الإسهام إلى حدٍّ كبير في توفير حلول متعددة الأطراف لمشكلات تعزيز التنمية والأمم المتحدة نفسها كما ورد في وثيقة الجلسة العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. والتفت الوفد إلى جدول أعمال الويبو المطروح بأوزاره على الجمعية العامة والذي يحتوى على قضايا عديدة مترابطة ومهمة، وقال إن المجموعة ترى أن اعتماد منهج عملي ومرن بمشاركة كاملة من جميع الدول الأعضاء في الويبو من شأنه أن يضمن نتائج تعود بالفائدة على الجميع في المستقبل.

٢٠- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وسلم بأن لإبداع الملكية الفكرية وتطويرها وإنتاجها دوراً أساسياً في التقدم التكنولوجي السريع وتحسين ظروف الإنسان ونشر الرفاه والعلوم والفنون والثقافة في العالم. ورأى أن تلك الأهداف الاستراتيجية الأساسية صحيحة وأن من الضروري أن تواصل الويبو الاضطلاع بدور فعال ومؤثر في تحقيقها بتعزيز إدراك مفاهيم الملكية الفكرية على الصعيد العالمي ووضع إطار لقوانين وطنية ودولية ملائمة وتدعيمه وضمان التعاون الدولي الفعال. وارتأى أيضاً أن تستمر الويبو في استغلال اختصاصاتها الجوهرية لتحسين فهم الملكية الفكرية وتطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيز كفاءة الأمانة والخدمات التي تتيحها مما يمكن المنظمة من الاضطلاع بدور مؤيد راسخ في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وحث بشدة الجمعية العامة على إرجاء المناقشات بشأن البراءات باعتماد خطة عمل محدودة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تدعم المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء ومواطنيها أي تحسين جودة البراءات وتبسيط الإجراءات وتقليص تكاليف المنتفعين والحد من ازدواج الأعمال في مكاتب البراءات ووضع آليات فحص مشتركة وأكثر اتساقاً بين الدول الأعضاء في الويبو. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أعرب عن استعداده للنظر في مواصلة عمل اللجنة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بناء على شروط ولايتها الحالية. ومضى يقول إن تنظيم ثلاثة اجتماعات حكومية ما بين الدورات منذ انعقاد اجتماع جمعيات الويبو الأخير سمح لأعضاء الويبو بإجراء دفعة أولى من المناقشات بشأن عدة مسائل مرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن مسائل التنمية في إطار المحفل المناسب. وساند مواصلة أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد الذي يتعين بموجبه اتخاذ قرارات مهمة إذ تتزايد أهمية النظام ورحب أيضاً بدخول معاهدة قانون البراءات حيز التنفيذ. وبالنسبة إلى مسألة دعوة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الموجهة إلى الويبو لكي تبحث وتتناول حيثما يكون ملائماً مسائل محددة متعلقة بالعلاقة المتبادلة بين النفاذ إلى الموارد الوراثية ومتطلبات الكشف في الطلبات المودعة بشأن

حقوق الملكية الفكرية، أوصى بإحالة مشروع بحث المسائل الوارد في مرفق الوثيقة WO/GA/32/8 إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي دون أي تأخير. وأحاط علماً مع الموافقة بالجهود الكبيرة التي تبذلها لجان الويبو والأطراف لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية والتشاور معها وقال إن مثل تلك الاجتماعات تتيح منبرا مفيدا للحوار البناء الذي تشجعه المجموعة بغية تمكين المنظمة والدول الأعضاء فيها من تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح بمن فيهم الأشخاص المعنيون في المجتمع المدني والرد على توقعاتهم. وفي هذا السياق، رحب أيضاً بمبدأ إنشاء صندوق للمساهمات الطوعية ييسر مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وسائر أصحاب التقاليد أو رعاة المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ويشجعها في إطار أعمال الويبو في ميادين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفيما يرتبط بمسائل الميزانية، قال إن المجموعة أبدت اهتماماً شديداً بإدارة برنامج الويبو وميزانيتها إدارة فعالة واستراتيجية وأعربت عن قلقها الشديد خلال سنة ٢٠٠٤ لوضع الويبو المالي العام. ولفت الانتباه إلى الأعمال البناءة المنجزة منذ ذلك الحين ورحب بمنح الأولوية للمسائل في إطار مشروع البرنامج والميزانية وتحسين الإسقاطات وضبط النفقات مما يؤدي إلى التدابير المطلوبة لتحقيق الوفورات في التكاليف وعدم الزيادة في الرسوم. وفيما يتصل بمشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الذي يعتمد نهجاً جديداً بشأن الميزانية ويعد مشروعاً ابتكارياً من حيث أسلوبه ومضمونه، رحب بميزانية متوازنة لا تتضمن أي زيادة في الرسوم وتنطوي على تعزيز حشد الموارد للمساعدة التقنية وضمان احتياطيات في المستوى المستهدف واعتماد نموذج للتنبؤ برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ووضع نماذج مشابهة متصلة بسائر أنظمة التسجيل ومواجهة الأولويات التقليدية والجديدة. وأعرب عن كامل تأييده لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق بشأن التدقيق الداخلي. كما رحب بمبادرة الأمانة الرامية إلى الاستعانة بخدمات كيان إداري خارجي فيما يتعلق بمشروع البناء الجديد وأوصى بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين تنفيذاً تاماً. ورحب بمستوى التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة واستدرك قائلاً إن من الممكن تكثيف الجهود أي إن من الضروري أن تحدد الجمعية العامة مستوى التحويلات بين البرامج بحيث لا يتجاوز ٥٪ من البرنامج المعني وليس من مجموع الميزانية مما يتمشى مع الممارسة الجارية في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن من الضروري أن تطرح تلك التوصية المحددة على الجمعية العامة لكي تتخذ قراراً بشأنها وألا تحال إلى لجنة البرنامج والميزانية لمزيد من البحث. وعلاوة على ذلك، اقترح أن تتبع الجمعية العامة مشورة وحدة التفتيش المشتركة وتوجه المدير العام لكي يوقف الترقيات الشخصية ويعدل لائحة الموظفين بناء على ذلك. وبالنسبة إلى عملية الاستعراض من مكتب إلى آخر، رأى أن من الضروري أن تشارك اللجنة المعنية بالتدقيق في تحديد الاختصاصات وعملية الانتقاء والإشراف على المشروع. ونظراً إلى طبيعة ميزانية الويبو الممتدة على سنتين، ارتأى أن تعزيز مشاركة لجنة البرنامج والميزانية لا يساعد مساعدة كبيرة على إعداد الميزانية فحسب بل على الإشراف عليها وتنفيذها أيضاً.

٢١- وتحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وعبّر عن رضاه بإنجاز برامج الويبو خلال سنة ٢٠٠٤ وخصّ بالذكر التعاون مع بلدان الإقليم. وساند الوفد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولفت الأنظار إلى ضرورة تحقيق أهداف فعلية تستجيب لاحتياجات بلدان المنطقة وتحترم الاتجاهات المحددة في الميزانية في آن واحد. وأعرب الوفد عن تأييده أيضا للشفافية السائدة في عمل المنظمة وأيد بالتالي إنشاء لجنة للتدقيق. ودعم الوفد أيضا توصيات وحدة التفتيش المشتركة وعقد الأمل على أن يتيسر بحث تلك التوصيات بمزيد من التفصيل. ورحّب الوفد بردود الفعل الإيجابية الصادرة عن المكتب الدولي تجاه مطالب الدول الأعضاء ولا سيما ترجمة وثائق اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ إلى اللغة الروسية وأعرب عن أمله في أن يستمر ذلك.

وفيما يخص معاهدة هيئات الإذاعة، صرّح الوفد قائلا إن بلدان المنطقة قد توصلت خلال المشاورات الإقليمية التي أُجريت في موسكو في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ إلى تفاهم مشترك حول الحاجة إلى صك دولي يضمن الحماية لهيئات الإذاعة وقال إنه يؤيد إذا عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن ذلك الموضوع في سنة ٢٠٠٦. واختتم الوفد كلمته قائلا بأنه يتتبع عن كثب المناقشات الجارية في إطار الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات بشأن جدول أعمال التنمية والتطورات المتعلقة بقانون البراءات وأعرب عن الأمل في أن تبدي الدول الأعضاء استعدادها على التنازل عن بعض الأفكار من أجل الوصول إلى توافق في الآراء حول تلك المسائل.

٢٢- وشكر وفد الصين المدير العام وموظفي الويبو على تنظيم الجمعيات وقال إن الويبو تضطلع بدور مهم في إقامة نظام عادل ومُنصف في مجال الملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن النظام الصيني للملكية الفكرية قد أحرز تقدماً ملموساً في الأشهر الاثني عشر الأخيرة. وذكر أن سنة ٢٠٠٤ شهدت استلام ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ طلب براءة اختراع ونموذج منفعة ورسم أو نموذج صناعي، مما يدل على زيادة بنسبة ١٥ بالمائة مقارنة بسنة ٢٠٠٣، ومنها ١٣٠ ٠٠٠ طلب اختراع، مما يدل على زيادة بنسبة ٢٩ بالمائة. وصرَّح قائلاً إن الصين قد تسلّمت ما مجموعه ٣٠٠ ٠٠٠ طلب حتى ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٥، وهي زيادة بنسبة ٣٣ بالمائة، منها ١١٠ ٠٠٠ طلب براءة اختراع، ويدل ذلك على زيادة بنسبة ٣٤ بالمائة. والتفت إلى مجال العلامات قائلاً إن الصين قد تسلّمت في سنة ٢٠٠٤ ما مجموعه ٦٠٠ ٠٠٠ طلب تسجيل للعلامات، وإن ذلك يدل على زيادة بنسبة ٣٠ بالمائة. وأعلن أن مجلس الدولة قد شرع في صياغة استراتيجية وطنية بشأن الملكية الفكرية، وإن ذلك العمل سينجزه قرابة ٢٠ وكالة تابعة للحكومة المركزية. وذكر أن الهدف من تلك المبادرة هو الإسراع في إقامة بيئة مؤاتية في الأسواق للمنافسة المشروعة والنهوض بالكفاءات الابتكارية والقدرة التنافسية في الصين. وفيما يتعلق بالنشاط التشريعي، أشار الوفد إلى أن نظام الجمعيات المعنية بجني إتاوات حق المؤلف قد أصبح نافذاً في مارس/آذار ٢٠٠٥ وإن نظام الحماية الإدارية لحق المؤلف على الإنترنت أصبح نافذاً في ٣٠ مايو/أيار. وأعلن أن محكمة الشعب العليا ومكتب النائب العام الأعلى قد أصدرا معاً نصاً تفسيرياً للقوانين المطبَّقة لمحاكمة قضايا الملكية الفكرية الجنائية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. ولفت النظر إلى أن تنفيذ ذلك النص قد سمح بالتخفيف من مستوى العقوبات الجنائية الناجمة عن انتهاكات الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن الصين قد استمرت في تعزيز تعاونها مع الويبو في مجالات عديدة من أجل زيادة الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على يد الشركات الصينية وإن الويبو ومكتب الدولة للملكية الفكرية في الصين قد نظما لذلك ندوات في بيجين وشنغهاي وشنزهين لفائدة ٦٠٠ شخص يعملون في شركات ووكالات للبراءات ومعاهد للبحوث. وأعلن أن الصين قد ساندت أيضاً أنشطة الويبو التدريبية بشأن الملكية الفكرية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الندوة الإقليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ وندوة الويبو دون الإقليمية بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات لفائدة أربعة بلدان مجاورة، في بيجين في يوليه/تموز، فضلاً عن ندوة للمتابعة انعقدت في بيجين بالتعاون بين الويبو والوكالة السويدية للتنمية الدولية. وشدّد الوفد على أهمية ولاية الويبو ومغزاها الفريد باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة ومتخصصة في مجال الملكية الفكرية، من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي والإسهام في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للألفية. وأشار على وجه الخصوص إلى تنامي الترابط الاقتصادي العالمي وما ينجم عنه من تقارب مصالح البلدان، وقال في ضوء ذلك إن لمختلف أنشطة وضع القواعد والمعايير التي تباشرها المنظمة وقع كبير على التنمية في جميع البلدان. وذكّر الوفد بأن رؤساء الدول قد توصلوا سنة ٢٠٠٠ إلى توافق في الآراء حول إعلان الألفية وأهدافها التنموية، ورأى الوفد أن من الضروري للملكية الفكرية أن تساهم في تحقيق تلك الأهداف، وهي عنصر مهم في التنمية والرخاء الاقتصادي للبلدان. وشدّد أيضاً على أن جميع أصحاب المصالح مدعوون إلى الإحساس

بواجب عليهم لتيسير تحقيق الأهداف والسعي لمزيد من التوافق بوضع معايير دولية منصفة تكتسي مصداقية أكبر وتستجيب لمشاغل جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية وتنهض بتنمية اقتصادية عالمية متوازنة، من غير إهمال مصالحهم الشخصية في مجال الملكية الفكرية. وأشار الوفد أيضاً إلى اشتراك الصين المنفتح والبنّاء في أنشطة المنظمة، مشدّدا على دعمها لمواصلة النقاش حول مسائل شتى. واستدرك مؤكداً ضرورة مراعاة مصالح جميع البلدان على اختلاف أوضاعها ودرجات تنميتها أثناء عمليات وضع القواعد والمعايير، وذكر أن صون مصالح أصحاب الحقوق ينبغي ألا يكون على حساب المصلحة العامة. ودعا إلى أن يكون تشجيع الابتكار التكنولوجي وحمايته موازياً لتشجيع نقل التكنولوجيا. وعلّق الوفد الأهمية على قضايا مثل الكشف عن مصدر الموارد الوراثية واقتسام المنافع ورأى أن هناك حاجة إلى صياغة معاهدة مُلزِمة للحماية. ثم التفت الوفد إلى جدول أعمال التنمية قائلا إنه يشغل العالم النامي، على أن عواقبه لا تقتصر على البلدان النامية بل تنسحب أيضاً إلى العالم الصناعي الذي يزيد اعتماده على أسواق البلدان النامية. وعقد الوفد الأمل على أن تكون المناقشات حول جدول أعمال التنمية منظمة ومفيدة وحاملة لنتائج إيجابية في المستقبل القريب بما يعود بالفائدة على الدول الأعضاء. وذكر في الختام إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص وأشار إلى زيادة القوانين المرعية في ذلك الإقليم والتي تراعي المصالح المرتبطة بالملكية الفكرية ومصالح أصحاب الحقوق. وقال إن تحسينات مهمة قد أُجريت في الخدمات الإلكترونية التي أصبحت اليوم قائمة على التفاعل وإن البرامج المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة تنفّذ على قدم وساق.

٢٣- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً وعبّر عن رضاه بكون ٤٤ بلداً من ذلك القبيل عضواً في الويبو، مما يدل على الأهمية المتزايدة للملكية الفكرية. وسلط الأضواء على جهود المدير العام معدّداً أهم بنود جدول الأعمال، ومنها البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ واللجنة الدائمة للتعاون لأغراض التنمية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن تقديره الخاص للمدير العام ذاكراً اقتراحه بتخفيض الرسوم المستحقة على المودعين من البلدان الأقل نمواً. ودعا الويبو إلى المضي قدماً في إنشاء مؤسسات الملكية الفكرية في تلك البلدان كما دعا إلى الاستمرار في تزويدها بالمساعدة التقنية من خلال دعم الإجماع على اعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ثم ذكّر بأنه قد أعرب باسم البلدان الأقل نموا عن قلقها من اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن جدول أعمال التنمية. وأضاف قائلا إن من الضروري أن تستمر أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بجدول أعمال للويبو بشأن التنمية والمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. وشكر المنظمة على المساعدة المقدَّمة في إطار خطة العمل وطنية التركيز التي استهدفت بلدان محدّدة وسمحت للفاعلين الرئيسيين بالإسهام بفعالية في الحوار الدائر بشأن دور الملكية الفكرية في تنمية البلدان الأقل نمواً. وفي ذلك الصدد، أشار الوفد إلى المؤتمر الوزاري الذي عقدته تلك البلدان واشتركت الويبو في تنظيمه مع حكومة جمهورية كوريا، في سيول من ٢٥ إلى ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤. وذكر أن جمهورية كوريا مثال يحتذى به في مجال الملكية الفكرية والعمل المنتج. وأعلن أن بإمكان البلدان الأقل نمواً أن تتعلم الكثير من تلك التجربة الناجحة في مجال التنافس. وأعرب عن امتنانه للوكالة السويدية للتنمية والمكتب السويدي للبراءات والتسجيل، مُشيراً إلى برنامج التدريب المنفذ بالتعاون مع الويبو. واقترح النظر بأسرع وقت ممكن في الحلول الرامية إلى النهوض بأنشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وإنشاء المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل نمواً. ورأى أن من الضروري الحدّ من الفجوة التي تفصل مستوى المعيشة بين البلدان الأقل نمواً والبلدان المتقدمة، واعتبر ذلك من الأولويات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية على الصعيد العالمي. ودعا لذلك تحديد العوامل والتفاعلات والعلاقات المهمة التي تسمح بإتاحة بيئة مؤاتية للابتكار وتسويق منتجات الملكية الفكرية وخدماتها. ورأى بالتالي أن على البلدان الأقل نمواً أن تحوّل بيئتها السياسية وأن تجري

التعديلات المؤسسية الضرورية لكي تسمح للملكية الفكرية بالنهوض بالنمو والتنمية. وشدّد على ضرورة إدراج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية في تلك البلدان. وختم الوفد كلمته معلناً تأييده لإنشاء صندوق مالي لفائدة البلدان الأقل نموا من أجل مساعدتها على الانتفاع بالملكية الفكرية بغرض تشجيع الإبداع وتكوين الثروات.

٢٤- وتحدث وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأعرب عن سروره لترؤس الفلبين – وهي عضو فاعل في الرابطة – جمعيات هذه الدورة وتقدم بالتهاني إلى سائر المعيَّنين من الرابطة. وأكد الوفد دعم وفود الرابطة في العمل نحو إنجاح الجمعيات وشكر أمانة الويبو على إعداد استعراض شامل للأنشطة والمدير العام على كلمته الافتتاحية. وأشار إلى أن الرابطة التي تنتمي إلى منطقة جغرافية يتزايد فيها النمو الوطني بفضل المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات تتبنى تماما الرؤية القائلة بأن الملكية الفكرية تؤدي دور الحافز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومضى يقول إن الويبو والرابطة قد عملا معا على إعداد دراسة رئيسية في سنة ٢٠٠١ بعنوان "الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة في التنمية الاقتصادية في منطقة رابطة أمم جنوبي شرقي آسيا". وأضاف قائلا إلى أن تلك الدراسة تستخلص العبر وتحدد التحديات في المنطقة ولا تزال مرجعا رئيسيا تسترشد به بلدان الرابطة في مجال التعاونَ في مسائل الملكية الفكرية. وذكر أن السنتين الماضيتين شهدتا اتساعا وتكثفا في التعاون بين الرابطة والويبو وخصّ بالذكر تنظيم الويبو لما يزيد على خمسين اجتماعا وندوة وحلقة عمل وزيارة دراسية وغيرها من الأنشطة في منطقة الرابطة لتشمل عددا واسعا من القضايا على الصعيد الوطني والإقليمي. وأشار إلى أن الأمين العام للرابطة قد أجرى زيارة ناجحة للويبو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤ وأن التعاون بين الهيئتين قد شهد منعطفا جديدا في مارس/آذار ٢٠٠٥ عندما شرع مسؤولون كبار في الويبو وفي الرابطة في حوار عالي المستوى في مانيلا. وأشار إلى أن سفراء البلدان الأعضاء في الرابطة والعاملين في جنيف قد أعربوا عن رغبتهم في تعزيز الحوار والتعاون مع الويبو، أثناء الجولة العاشرة للمشاورات بين الهيئتين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، ولا سيما من أجل استمرار مشاركة الويبو في اجتماعات الرابطة. ومضى الوفد يقول إن الرابطة تعمل بهمة ونشاط نحو تعزيز إسهام أمانتها في أنشطة الويبو وهي تتطلع إلى العمل عن كثب مع أمانة الويبو بهدف تحسين الجوانب النوعية للتعاون في مجال الملكية الفكرية وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن من الضروري اعتبار جميع إنجازات البرامج والأنشطة الماضية لتحديد أولويات الرابطة التي تشمل ما يلي: "١" تعزيز البنية التحتية القانونية وتكوين الكفاءات المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية؛ "٢" والمساعدة على إدراج الملكية الفكرية في كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية؛ "٣" والتوعية بالملكية الفكرية على الصعيد الوطني؛ "٤" وإشراك أصحاب المصالح في تحقيق الفوائد المتأتية من الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن منطقة الرابطة منطقة متنوعة تضم بلدانا نامية بلغت مراحل متفاوتة من التنمية بالإضافة إلى عدد من البلدان الأقل نموا. وعليه، دعا الوفد إلى إيلاء عناية خاصة في برامج الويبو الجوهرية لاحتياجات بلدان الرابطة وظروفها بهدف تمكينها من استغلال أصولها في مجال الملكية الفكرية استغلالا كاملا. وفي الختام، أعرب الوفد من جديد عن تقدير بلدان الرابطة للمدير العام وموظفي المنظمة لتفانيهم وضميرهم المهني والويبو لمواصلة مساعدتها للرابطة.

٢٥- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الخمسة والعشرين الأعضاء وبلغاريا ورومانيا اللتين تحضران للانضمام إليها. وشكر الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد الوثائق الكثيرة لاجتماع الجمعيات وعلى جهودها طيلة السنة. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وبيان الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وقال إنه يتطلع إلى إحراز تقدم حقيقي حول القضايا المهمة التي ينبغي التطرق إليها خلال الاجتماع. وأكّد التزامه بالمنهج متعدد الأطراف عموما وبالويبو على وجه التحديد. وقال إن الجماعة

الأوروبية والدول الأعضاء فيها تواصل دعمها لتطوير نظام الملكية الفكرية الدولي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. وقال إن تطوير ذلك النظام يقتضي مشاركة كاملة من جميع الدول الأعضاء في الويبو، والذي سيمكنها بدورها من جني الثمار الكثيرة من ذلك النظام، ليس فقط بالنسبة إلى مكاتب البراءات والمودعين وإنما أيضا بفضل تثبّت الثقة من جهة الغير والمجتمع المدني بأن الحقوق الممنوحة إنما هي حقوق ذات جودة عالية وأن الطلبات التي لم تستوف المعايير المطلوبة قد تم رفضها دون تأخير. وذكّر الوفد بأن الاتحاد الأوروبي كان قد تقدّم، في آخر اجتماع للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، باقتراح محدّد من أجل نظام عالمي فعال ومتكافئ وواقعي بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية في طلبات البراءات. وأشار أيضا إلى أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها قد أدت دورا فعالا في الاجتماعات التي ناقشت الاقتراحات الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، كما أنها أنصتت باهتمام إلى مشاغل الغير. وفي حديثه عن المستقبل، أشار الوفد إلى أن هناك إمكانية عقد مؤتمرين دبلوماسيين في سنة ٢٠٠٦، وقال إنه يؤكّد على ضرورة التحلي بالمرونة، كما هو الحال في جميع القضايا، من جانب جميع الأطراف حتى يتسنى التوصل إلى نتائج موفقة. وقال إنه يتطلع كالعادة إلى بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية في هذه الجمعيات، ودعا جميع الدول الأعضاء في الويبو إلى المشاركة في هذا الاجتماع بروح إيجابية أيضا. وأكّد الوفد أن تحلي جميع الأطراف بقدر من المرونة والرغبة في التوصل على نتائج مفيدة للجميع، كلّ ذلك سوف يمكن من الانتهاء بهذه الجمعيات إلى التوجه والزخم اللازم للويبو.

٢٦- وتحدث وفد الأرجنتين باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وأحاط الجمعيات علما بأن مجموعة الـ٧٧ والصين قد عقدتا مؤتمر قمة الجنوب الثاني في الدوحة (قطر) في يونيه/حزيران ٢٠٠٥، معبرة بذلك عن "اقتناعها الكامل بضرورة مواصلة العمل بالتضامن والوحدة من أجل عالم يسوده السلام والرخاء ويستجيب" لتطلعاتها. ومضى الوفد قائلا إن المجموعة "تؤكد من جديد التزامها بحماية مصلحتها الجماعية في تعاون دولي صادق في سبيل التنمية والنهوض بتلك المصلحة". وأشار الوفد إلى أن رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في المجموعة والصين قد اعتمدت في تلك المناسبة إعلان الدوحة وخطة عمل مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب ودعوا إلى تنفيذه. وقال الوفد إن إعلان الدوحة لرؤساء الدول والحكومات نص على أن البلدان النامية ملزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية مع العلم بأن تلك الالتزامات قد تكبّدها تكلفة مرتفعة، ومن الضروري ألا تكون الالتزامات نفسها مفروضة على مشاركين غير متساوين، وذلك بالنظر إلى التفاوت في مستويات التنمية لدى البلدان وقدرتها بالتالي على النهوض بواجباتها. وشدّد المشاركون أيضا على الحاجة إلى إدراج البُعد الإنمائي في أنشطة وضع القواعد الدولية ودعوا المجتمع الدولي إلى الالتفات إلى ذلك ومراعاة الحاجة إلى المرونة والفسحة في السياسات العامة الوطنية التي تطبقها البلدان التي تقع على عاتقها التزامات دولية. ورفض رؤساء الدول والحكومات فرض قوانين ولوائح يكون لها تأثير خارج أراضيها الوطنية وغير ذلك من أشكال التدابير الاقتصادية القسرية وأقروا بأن تحقيق التنمية هدف ينشده جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وجاء في بيان المؤتمر أيضا أن الرؤساء يقرون بالمسؤولية الأولى التي تقع على الحكومة، وهي صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لأغراض التنمية المستدامة، على أنهم شددوا على ضرورة اعتماد تدابير مناسبة لدرء الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة والعمل نحو إيجاد ترتيبات تيسر عمليات نقل التكنولوجيا. وجاء في إعلان الدوحة أيضا أن رؤساء الدول والحكومات يحثون الاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة على العمل بسرعة من أجل إدراج أبعاد التنمية في عملية وضع القواعد في نظام الملكية الفكرية بحيث تكون موجهة نحو التنمية وميسرة لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية. وحثّوا في هذا السياق على العمل أيضا من أجل صياغة صك دولي يكون ملزما من

الناحية القانونية لصون المعارف التقليدية والموارد الوراثية وحمايتها والنهوض بها. وجاء في إعلان الدوحة أيضا أن رؤساء الدول والحكومات يحثون لاجتماع عام رفيع المستوى أيضا على تعزيز الرقابة الحكومية الدولية ولا سيما بإشراك البلدان النامية لضمان قدرتها على الاستجابة لاحتياجاتها وأولوياتها في مجال التنمية. وشدّد الإعلان أيضا على الحاجة إلى قواعد دولية تفسح مجالا للسياسة العامة والمرونة في سياسات البلدان النامية إذا ما كانت ترتبط مباشرة باستراتيجيات الحكومات الوطنية الإنمائية. وشدّد الإعلان كذلك على الحاجة إلى هامش للسياسة العامة يسمح بصياغة استراتيجيات إنمائية تأخذ في الحسبان المصالح الوطنية والاحتياجات المتفاوتة للبلدان التي لا تراعى دوما في السياسات الاقتصادية الدولية لتنخرط في الاقتصاد العالمي. وجاء في الإعلان أن رؤساء الدول والحكومات يرون أن الممارسات التقييدية للأعمال والحقوق الحصرية التي تمارسها الشركات العالمية وغيرها من الهيئات تقف عقبة أمام النشاط الابتكاري وتدفق المعلومات والتكنولوجيا، وأن العنصر الرئيسي في الإدارة الجيدة على المستوى الدولي ينبغي أن يكون حسن الإدارة على مستوى المؤسسات التي ينبغي أن تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية والتصدي لقضايا مثل الممارسات المنافية للمنافسة المشروعة على يد كبار الفاعلين في الأسواق ولا سيما المؤسسات عبر الوطنية. ويدعو الإعلان إلى إقامة توازن منصف بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والسياسات العامة والأهداف المجتمعية والحاجة إلى النفاذ إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤكد الإعلان مرة أخرى الحاجة الماسة إلى إقرار حقوق المجتمعات المحلية والأصلية التي تكون من أصحاب المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات المتصلة بها، في سياق القوانين الوطنية واستنباط آلية عملية متفق عليها بشأن اقتسام المنافع في سياق ذلك النوع من المعرفة والابتكار والعادات، على أن يكون ذلك بموافقة أصحاب تلك المعارف والابتكارات والممارسات وبعد إسهامها في صياغة تلك الآليات. وشدّد الإعلان على أهمية تعزيز المعرفة والطاقة العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، نصّت خطة عمل الدوحة على التزام رؤساء الدول والحكومات بضمان تنفيذ الخطة على النحو التالي: العمل على صياغة استراتيجية مشتركة لضمان هامش للسياسة الوطنية الخاصة بالبلدان النامية في جميع المجالات ولا سيما التجارة والاستثمار والسياسة المالية والصناعية، بما يسمح لها باعتماد أفضل التدابير العملية والتي تخدم مصالحها وأولوياتها الوطنية وتترجم حقها في التنمية إلى الواقع، وتعزيز البُعد الإنمائي في نظام الملكية الفكرية الدولي مع مراعاة تفاوت مستويات التنمية في البلدان النامية بهدف ضمان النفاذ إلى المنتجات الأساسية الضرورية بأسعار معقولة، بما في ذلك الأدوية وأدوات التعليم وبرامج الحاسوب ونقل المعارف والنهوض بالبحث وحفز النشاط الابتكاري والإبداعي. وفي هذا الصدد، دعا رؤساء الدول والحكومات الويبو، باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة، إلى تضمين جميع خططها وأنشطتها المقبلة، بما فيها المشورة القانونية، بُعدا إنمائيا يشمل النهوض بالتنمية والنفاذ إلى المعرفة من أجل الجميع ووضع قواعد ومعايير مناسبة للتنمية وصياغة مبادئ وقواعد توجيهية مؤاتية للتنمية في سياق تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وتعميمها.

٢٧- وتحدث وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية" (الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا) وذكر بتنظيم عدد من الاجتماعات والمفاوضات منذ انعقاد اجتماع الجمعيات سنة ٢٠٠٤ مما يفي بالمهام التي وافقت عليها تلك الجمعيات منذ سنة واحدة وأعرب عن توقعه أن تبحث الجمعيات الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف اللجان وتؤيدها دون الحاجة إلى إعادة النظر في تلك التوصيات في سياق يفتقر إلى الوقت وتتعدد فيه المسائل المطروحة. وقال إن المجموعة تؤمن إيماناً راسخاً بالتوصل إلى توافق الآراء بتنظيم أعمال كافية من الناحية التقنية وتؤيد عمليات كاملة قائمة على المشاركة تعبر في إطارها جميع الدول الأعضاء النامية أو غير النامية عن آرائها ووجهات نظرها وتأخذ تلك الآراء وجهات النظر في عين الاعتبار. وبناء على الطلب، قال إن المجموعة قدمت إلى الجمعيات اقتراحاً

مفصلاً يدعو إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وشدد على ضرورة التغيير في المنظمة حتى تعتمد مبادئ التنمية المألوفة في منظومة الأمم المتحدة عموماً كمبادئ توجيهية في إطار النظام الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن بحث جدول أعمال للويبو بشأن التنمية هو عملية متوسطة الأجل وطويلة الأجل لا بد من تناولها على أرفع المستويات عبر تنظيم المزيد من الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات وأضاف قائلاً إن البلدان النامية تعلق أهمية قصوى على تحديد هدف مشترك لضمان إدراج المشاغل الإنمائية إدراجاً فعالاً في صميم جميع الأنشطة التي تقع على عاتق الحكومات بوصفها أعضاء في الويبو. وعليه، أعرب عن اعتقاد المجموعة أن هناك مجالاً للتحسين في الويبو كوكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة من حيث الجوانب الإجرائية والإدارية والجوهرية. ورأى أن من الضروري أن تشارك الدول الأعضاء عن كثب في جميع مراحل عملية وضع الميزانية وأن يجسد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ انتقادات كل الدول الأعضاء وأهدافها العامة. واستطرد قائلاً إنه يجب الامتثال للأهداف الإنمائية العامة والتقيد بتوجيهات الدول الأعضاء المانحة والمستفيدة بصرامة في إطار أنشطة التعاون والمساعدة. واسترسل قائلاً إنه يجب ألا تصبح تلك الأنشطة مجرد أدوات لإنفاذ الاتفاقات بشأن الملكية الفكرية لصالح أصحاب الحقوق وربما على حساب المصالح الوطنية لإحدى الدول الأعضاء. ولفت الانتباه إلى ضرورة أن تتيح أنشطة المساعدة التي تقدمها الويبو الفرصة للبلدان المستفيدة للوفاء بمجموعة التزاماتها الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية بما في ذلك الاستفادة الفعالة من الشروط المرنة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقات بشأن الملكية الفكرية وقد تستعين بها البلدان النامية لتحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية. ورأى أيضاً أن من الضروري أن يستجيب نظام الملكية الفكرية لمصالح الجهات التي تعاني من بعض الاتجاهات السلبية وتتأثر بها مباشرة في مجال حماية الملكية الفكرية وخص بالذكر القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع للمعارف التقليدية المتصلة بها والافتقار إلى حماية أشكال التعبير الثقافي والفولكلوري. وأردف قائلاً إن البلدان النامية تعلق أهمية خاصة على تلك المسائل وإنه يجب معالجتها عبر التزامات دولية جوهرية جديدة تكون ملائمة وفعالة. كما أعرب عن أمله أن تبحث مسائل مثل توسيع نطاق الحماية لتشمل مجالات جديدة كالبث عبر الإنترنت بحثاً كافياً وإضافياً في الويبو بهدف تشجيع التوصل إلى توافق في الآراء يشمل البلدان النامية. وأنهى كلمته مذكراً بأن موقف "أصدقاء التنمية" بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي موضح في تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

٢٨- وعبر وفد إثيوبيا عن تقديره للمدير العام قيادته البارزة، ولكل موظفي المكتب الدولي عملهم الدؤوب والوثائق الكاملة التي أتيحت خلال الجمعيات، وللويبو الأداء المرضي جدا للبرنامج في سنة ٢٠٠٤ وفي الستة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥. وساند الوفد البيانين اللذين أدلى بهما كل من المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبنن باسم البلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن هناك إدراك متنام لإمكانية الملكية الفكرية كأداة لدعم النمو الاقتصادي المتزايد للأمم، وإلى أن الملكية الفكرية ما زالت تستخدم في العديد من البلدان كأداة سياسية لخلق الثراء، وكذا لضمان التنمية الاجتماعية والثقافية وتعزيزهما. إلا أن الوفد قال إن الفوائد العظيمة للملكية الفكرية ليست موزعة بعدل بين البلدان، فالبلدان الأقل نموا لا تزال مهمشة كما هو حالها في عدة ميادين أخرى. وبسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلدان الأقل نموا فإنها ليست مجهزة بمؤسسات فعالة للملكية الفكرية التي يمكنها أن تطلق العنان لإمكانية الملكية الفكرية لتحقيق مساعي هذه البلدان من أجل التنمية. وفي هذا السياق عبر الوفد عن سروره بمساعدة الويبو للبلدان الأقل نموا فيما يخص أنظمتها للملكية الفكرية بشكل يناسب مصالحها وأهدافها الإنمائية واستراتيجياتها والتزاماتها الدولية، بما في ذلك مساعدتها على وضع سياساتها واستراتيجياتها الخاصة للملكية الفكرية وعلى تنفيذها، وبناء مؤسسات واكتساب المهارات في الإدارة وجوانب أخرى من نظام الملكية الفكرية، وطالب الوفد بتكثيف جهود الويبو في هذا السياق.

وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال اجتماع الجمعيات يضم مجموعة من البنود المهمة، لا سيما بند بخصوص البرنامج والميزانية لفترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومسائل متعلقة بجدول أعمال الويبو للتنمية وباللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال الوفد إن المدير العام تقدم أيضا بمقترحات مهمة خلال السنة الحالية، لصالح البلدان الأقل نموا، كما جاء في الوثيقة MM/A/30/2 بشأن تخفيض الرسوم بالنسبة لمودعي الطلبات من البلدان الأقل نموا. ورغم أن هذا التخفيض لن يكون له أي تأثير مالي في ميزانية اتحاد مدريد، أكد الوفد على أنه ذا منفعة كبيرة بالنسبة للبلدان الأقل نموا بالنظر إلى وضعها الاقتصادي الحالي. وحث الوفد الجمعيات على اعتماد اقتراح الميزانية لفترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالإجماع. وفيما يخص جدول أعمال الويبو للتنمية، قال الوفد إن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية عبر عن انشغالات إثيوبيا بهذا الشأن. وساند الوفد بشدة استمرار عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وفي هذا السياق أشار الوفد إلى أن إنشاء الصندوق الاستئماني المقترح ينبغي أن يكون مسألة أولوية من أجل تمويل مشاركة فعالة لمشاركين من البلدان الأقل نموا في أعمال اللجنة المذكورة. وأشار الوفد أن إثيوبيا أنشأت منذ فترة المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية. وقال الوفد إن بلده كان قبل إنشاء هذا المكتب يتعامل مع قضايا الملكية الفكرية بشكل متفرق، وكانت لجنة العلوم والتكنولوجيا بالبراءات، ووزارة التجارة والصناعة بالعلامات التجارية، ووزارة الثقافة تهتم بحق المؤلف. ومع إنشاء هذا المكتب أصبحت كل هذه القضايا تعالج تحت سقف واحد، مما يسمح بتقاسم المعرفة وتنسيق الإجراءات الإدارية. وخولت الحكومة للمكتب صلاحية إدارة سياسة الملكية الفكرية للبلاد وتنفيذها. واستطاع المكتب وضع خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات، مع أهداف واضحة تختلف من الاكتفاء الذاتي المالي إلى إنشاء مؤسسة إدارة جماعية لحق المؤلف في إثيوبيا. وفتح المكتب خطوط اتصال تستخدم شبكة الويبو والأنترانت وخدمات البريد الإلكتروني. وبإقامة المكتب لشبكات مع وزارات أخرى وبتعاون مع أصحاب الحقوق، بدأ المكتب اتخاذ تدابير إدارية وقانونية لمحاربة التزوير وأشكال التعدي الأخرى على الملكية الفكرية. وفي مايو/آيار ٢٠٠٤ أنشأت إثيوبيا مجلسا وطنيا للملكية الفكرية بهدف تعزيز عمل المكتب من خلال تسهيل تنسيق سياسة الملكية الفكرية وإنفاذها. وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو على الدعم الذي قدمته للمكتب من حيث الأتمتة وتدريب الموارد البشرية وأمور أخرى. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٥ نظمت الويبو مع المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية وجمعية المخترعين الإثيوبيين مؤتمرا وطنيا حول دور الاختراع والابتكار في التنمية الاقتصادية الوطنية في إثيوبيا: التحديات والتوقعات. وشارك في هذا المؤتمر أكثر من ٢٥٠ شخصا من قطاعات مختلفة من المجتمع، وأفضى المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات. وفي إطار متابعة تنفيذ تلك التوصيات، أعدت الويبو خطة عمل وطنية التركيز لصالح إثيوبيا، ترتكز على بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية لدعم القطاع الزراعي، وقد راجعتها الحكومة ووافقت عليها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتخذ الويبو التدابير اللازمة لإنفاذ هذه الخطة، وعن ثقته في أن الويبو ستواصل لعب دور قيادي حتى يكون نظام الملكية الفكرية أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في متناول الجميع.

٢٩- وهنأ وفد جمهورية كوريا المدير العام وموظفيه المقتدرين على إنجازات الويبو لسنة ٢٠٠٤، وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو جهودها من أجل تطوير نظام الملكية الفكرية وتعزيز مستوى حمايتها. وحيث أن عدد الطلبات التي أودعت بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بلغ ١٢٣ ٠٠٠ في سنة ٢٠٠٤، فإن الوفد يرحب بقرار المدير العام بعدم زيادة رسوم الإيداع بناء على المعاهدة المذكورة. وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو سياستها المتعلقة بتسهيل إيداع الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وصرح الوفد بأن كوريا استلمت في سنة ٢٠٠٤ طلبات أودعت بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بلغ عددها ٦٠٠ ٣ طلب، وهو ما يمثل زيادة سنوية بنسبة ٢٠,٥ بالمائة. وخلال الثمانية أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٥ بلغ عدد الطلبات المودعة بناء على المعاهدة

المذكورة في كوريا ٩٠٠ ٢، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة ٣٢ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وفي مجال التعاون لأغراض التنمية، قال الوفد إن جمهورية كوريا تعاونت مع الويبو في عدة أنشطة تخص البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ومنذ سنة ١٩٩٦ وكوريا تتعاون مع الويبو في تنظيم حلقات دراسية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ، وفي سنة ٢٠٠٤ نظمت كوريا بنجاح حلقة دراسية إقليمية للويبو تحت عنوان "الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور"، شارك فيها ٨٠ خبيرا من ٤٠ بلدا ناميا. ولفت الوفد النظر إلى أن كوريا أنشأت صندوق كوريا الاستئماني، قيمته ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي، من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على تطوير أنظمتها للملكية الفكرية. وفي السنة المالية الأولى للصندوق، من يوليه/تموز ٢٠٠٤ إلى يونيه/حزيران ٢٠٠٥، أُتمم تنفيذ ثماني خطط عمل. وكما جاء في الفقرة ٧٠ من وثيقة الجمعيات رقم A/41/2، فقد وزع برنامج نظام إدارة مكتب تسلم الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في خمسة بلدان نامية لتسهيل إيداع الطلبات بناء على المعاهدة المذكورة إلكترونيا. وأشار الوفد إلى أن النظام المذكور قيم، خصوصا لأنه يزيد من فعالية إدارة البراءات. وفي إطار عمل الويبو أنشئت شعبة خاصة بهذا النظام على موقع الويبو على الإنترنت تسمح لكل مكاتب الملكية الفكرية بتحميل البرنامج الحاسوبي المجاني الخاص بالنظام واستخدامه. وعبر الوفد عن أمله في أن تستخدم دول أعضاء كثيرة هذا البرنامج في السنوات المقبلة. وأشار الوفد أيضا إلى إذكاء الوعي بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في البلدان النامية من خلال عقد حلقات دراسية على المستويين الإقليمي والوطني في إقليم آسيا والمحيط الهادئ وكذا حلقة دراسية على المستوى الدولي. وقد استفاد من صندوق كوريا الاستئماني ٣٣ بلدا من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما فيها ١٢ بلدا من إقليم آسيا والمحيط الهادئ. وفي العام الثاني للصندوق، خطط لإنفاق ٠٠٠ ٥٢٠ دولار أمريكي على سبعة مشروعات تشمل حلقات دراسية مشتركة بين الويبو والمكتب الكوري للملكية الفكرية وإنشاء مركز إعلامي للملكية الفكرية لصالح البلدان الأقل نموا. وأشار الوفد إلى بيان وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا، وقال إن المؤتمر الوزاري بشأن الملكية الفكرية لصالح البلدان الأقل نموا الذي استضافته كوريا بتعاون مع الويبو، في سيول خلال أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٤، حقق نجاحا عظيما. وفي ذلك المؤتمر ناقش وزراء من ٢٥ بلدا من البلدان الأقل نموا وحوالي ١٥٠ خبيرا من الويبو من شتى أنحاء العالم طريقة استخدام نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الوطنية. واعتمد الوزراء إعلان سيول الوزاري الذي يسلم بأن وضع حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإدارتها والانتفاع بها، كلها أمور تساهم في التنمية الاقتصادية. وقال الوفد إن المشاركين في المؤتمر شاركوا كوريا تجربتها في استخدام نظام الملكية الفكرية من أجل تنمية اقتصادها. وأفاد الوفد أن طلبات الملكية الصناعية المودعة لدى المكتب الكوري للملكية الفكرية قد ارتفعت إلى ٠٠٠ ٣٢٧ سنة ٢٠٠٤، وأنها مع نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٥ بلغت ٠٠٠ ٢٣٠، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٠,٢ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وصرح الوفد بأن طلبات البراءات على الأخص عرفت زيادة ١٧,٢ بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. وأشار الوفد إلى توظيف ٢٤٨ فاحصا إضافيا للبراءات سنة ٢٠٠٥ للاستجابة لتزايد الطلبات. وعلاوة على ذلك، تمت أتمتة الأنظمة بشكل حديث، بما فيها نظام البحث الذكي، حتى يتم تقصير مدة النظر في البراءات وتحسين نوعية الفحص. وأوضح الوفد أن كل الأمور الإدارية تعالج في المكتب الكوري للملكية الفكرية بما فيها إيداع الطلبات والفحوصات والقضايا والتسجيلات، بطريقة إلكترونية. وفي سنة ٢٠٠٤ حقق المكتب الكوري للملكية الفكرية معدلا مهما لطلبات البراءات المودعة إلكترونيا بلغ ٩٦ بالمائة ومعدل ٩٩ بالمائة لمعالجة الوثائق إلكترونيا. ومن أجل خدمة مودعي الطلبات أكثر، عمل المكتب الكوري للملكية الفكرية على تعزيز نظام الأتمتة، وكنتيجة لذلك سوف تتاح خدمة الإيداع الإلكتروني مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، لمدة ٢٤ ساعة في اليوم طوال أيام الأسبوع. وقال الوفد إن المكتب الكوري بسعيه إلى تطوير نظام الملكية الفكرية الوطني الكوري، يأمل أيضا المساهمة

في تطوير نظام الملكية الفكرية العالمي ورفع مستوى حماية الملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو والدول الأعضاء الأخرى. وأعرب الوفد أيضا عن التطلع إلى أن تلعب الويبو دورا أكثر فعالية في وضع القواعد الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية وتنسيق أنظمة الملكية الفكرية الدولية وتطوير أنظمة الملكية الفكرية في البلدان النامية، لكي تستطيع كل الدول الأعضاء الانتفاع بفوائد نظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

٣٠- وأعرب وفد ماليزيا عن امتنانه وتقديره للمدير العام والموظفين الآخرين في الأمانة على جهودهم وتفانيهم في تحضير سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وهنأ الويبو على إنجازاتها ومساعدتها الإيجابية التي قامت بها سنة ٢٠٠٤ وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. وأكد الوفد على الدور الفعال للويبو في التعاون والمساعدة من أجل إذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية. وقال الوفد إن نظام الملكية الفكرية سيستقطب المزيد من البلدان في السنوات القادمة للالتحاق بهذه المنظمة، ورحب بجزر القمر بصفتها الدول الأحدث انضماما إلى الويبو . واعترف الوفد بالجهود التي تبذلها الويبو من أجل النهوض بنظام الملكية الفكرية ولمنح الدول الأعضاء فرصة استراتيجية لمراجعة أولويات إنفاق المنظمة، التي يرى الوفد أنها ستتمكن من زيادة فعالية برنامج الويبو وبالتالي من إنجاز أدوار المنظمة وأهدافها وغاياتها لخدمة مصالح كل الدول الأعضاء بشكل أفضل. وقال الوفد إن الويبو ينبغي أن تركز على استحداث قوانين دولية متوازنة للملكية الفكرية تستجيب للاحتياجات الناشئة، وتكون فعالة في تشجيع الابتكار والإبداع، ومرنة بما يكفي بخصوص أهداف السياسات الوطنية للدول الأعضاء. ورأى الوفد أنه ينبغي متابعة المشاورات عن كثب مع البلدان النامية، وخاصة لدعم برامج الويبو الخاصة بالتدريب والمساعدة في تحديث إدارة الملكية الفكرية. وعبر الوفد عن امتنانه للويبو على دعمها للأمم بتقديم التدريب لتعزيز قدرات الموارد البشرية، ودعمها لتعديل القوانين، ومساعدتها في وضع تشريعات جديدة. وقال الوفد إن ماليزيا حظيت مؤخرا بشرف استضافة الندوة الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حول حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، والتي نظمتها الويبو بالتعاون مع مكتب البراءات الياباني. وتطلع الوفد إلى مزيد من التعاون مع الويبو في المستقبل. وتحدث الوفد عن دور الإنفاذ كجزء لا يتجزأ من المشهد العام للملكية الفكرية. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى تزايد الجهود الحثيثة الرامية إلى محاربة القرصنة والتزوير، ووضع عقوبات صارمة ضد أي تعد على حقوق الملكية الفكرية كما نصت عليها قوانين الملكية الفكرية. وقال الوفد إن هذه الجهود تساهم فيها سلطات متعددة، وهي شعبة الإنفاذ التابعة لوزارة التجارة المحلية وشؤون المستهلكين، والشرطة الملكية، وإدارة الجمارك ووزارة الصحة، والسلطات المحلية وغرفة المدعي العام، وكلها جهات تعمل عن كثب وباستمرار على تنسيق أنشطة الإنفاذ والإدعاء. وقد أنشأت شعبة الإنفاذ وحدة خاصة للتصدير في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، علما منها بالحاجة الماسة إلى الحد من القرصنة والتزوير في المعابر، وخصوصا في المطارات والموانئ. وتتكون هذه الوحدة من مكاتب في المعابر لمنع أي أنشطة تهريب للسلع المقرصنة من قبل تجار وقراصنة من عديمي الضمائر. وقد عُزز هذا العمل بوضع آلتين للمسح الضوئي من آخر ما أنتجته التكنولوجيا، في مطارات ماليزيا الرئيسية. وتبين أن هذه الاستراتيجية أعطت نتائجها وستطبق في الموانئ الرئيسية للبلاد عما قريب. وأكد الوفد أن حكومة ماليزيا تؤيد التعاون الدولي من أجل محاربة منتجات القرصنة والتزوير ورحب بأي مبادرة أقاليمية أو دولية من أجل هذا الهدف. وأشار الوفد إلى العمل الرائع الذي أنجزته الويبو بتنظيمها للاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال الوفد إن قرار الجمعيات العامة الأخيرة في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ نص على بحث الاقتراحات القائمة ومناقشة الاقتراحات الجديدة وكذا تحضير تقرير لاجتماع الجمعيات العامة لسنة ٢٠٠٥. وبخصوص طريقة تناول مبادرة جدول أعمال التنمية بشكل أكبر، قال الوفد ينبغي تخصيص المزيد من الوقت للمناقشات حتى يتم التوصل إلى استنتاجات مناسبة بشأن مضمون جدول

أعمال التنمية وكذا بشأن خطة العمل التي ينبغي اتباعها من أجل تنفيذه. وقال الوفد إن هناك آراء مختلفة بشأن طريقة استمرار الحوار، وما إذا كان ينبغي تجديد الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات، أو استمرار عمل لجنة الويبو الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وساند الوفد خيار تكليف الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات بمتابعة المناقشات بهذا الشأن. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد على التزامه ودعمه باستمرار لسياسات الويبو ومشروعاتها لضمان تقاسم منصف لفوائد تطور الملكية الفكرية من قبل الدول الأعضاء، وبتطلعه إلى استمرار المشاورات الفعالة والتعاون المثمر مع الويبو بشأن أي مبادرات في المستقبل من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من العمل المركز والمثمر لهذه المنظمة.

٣١- ولاحظ وفد سري لانكا أن البيانات السابقة أبرزت أهمية مسائل التنمية في أعمال الويبو بشكل لم يسبق له مثيل مما يعتبر أمراً طبيعياً نظراً إلى الاجتماع العالمي رفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ وقمة الدوحة للجنوب المشار إليها في البيان المدلى به باسم المجموعة الآسيوية الذي يحظى بتأييد بلده التام. وقال إن قمة الجنوب الثانية التي عقدت في الدوحة في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ دعت الويبو بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة إلى تعزيز البعد الإنمائي للنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية بأخذ مختلف مستويات التنمية في البلدان النامية في الحسبان بهدف ضمان تيسير الحصول على الأدوية والأدوات التعليمية والبرامج الحاسوبية ونقل المعارف والنهوض بالبحث وحفز الابتكار والإبداع. وشكر المدير العام على التزامه بالتنمية كركن أساسي من أعمال الويبو في إطار المبادرة الجديدة لجدول الأعمال بشأن التنمية قيد البحث حالياً في الويبو. ولفت النظر إلى انعقاد اجتماعات جمعيات الويبو في سياق شهد تجمعاً لم يسبق له مثيل لرؤساء الدول والحكومات في نيويورك للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة وأكد في إطاره الرؤساء مجدداً أن التنمية هي هدف محوري في حد ذاتها وعنصر أساسي من الإطار الأوسع لأنشطة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بجدول الأعمال بشأن التنمية، رأى أن الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات أدت إلى حوار مستفيض بشأن عدد من الاقتراحات ما زال ينبغي بحث بعضها بما في ذلك الاقتراح المثير للاهتمام الذي قدمته المجموعة الأفريقية. وأشار إلى توافق الآراء العام بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بشأن الحاجة إلى تجديد تلك العملية. وأعرب عن ثقته في أن الجمعية العامة ستتخذ القرارات اللازمة لعقد ثلاث دورات إضافية للاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات خلال سنة ٢٠٠٦ مما يسمح بإعداد توصيات للتأثير في جميع أنشطة الويبو ولا سيما أنشطتها في مجال وضع المعايير ويجسد واقع البلدان التي تشهد حالياً مستويات مختلفة في مجال التنمية. ولاحظ أن هناك توافقا عاما في الآراء بخصوص جدول أعمال للويبو بشأن التنمية غير أنه رأى أن من الضروري تكثيف الأعمال للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرق مواصلة أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والاقتراح الداعي إلى حماية حقوق هيئات الإذاعة. كما أحاط الجمعية علماً ببعض التطورات الوطنية الأخيرة المحققة في مجال النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها في بلده. وأعرب عن امتنان المكتب الوطني للملكية الفكرية لتعاون الويبو المديد والمساعدة متعددة المصادر المتاحة لتزويده بما يلزم من أجهزة وأنشطة لتدريب الموارد البشرية. وقال إن برنامج عمل المكتب الوطني يركز على تنفيذ قانون الملكية الفكرية الجديد وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتكوين الكفاءات في مكتب الملكية الفكرية بما في ذلك دعم الأتمتة وتنمية الموارد البشرية التي تشمل تدريب موظفي المكتب الوطني والمسؤولين في وكالات الإنفاذ والسلطات القضائية. ومضى يقول إن نطاق خدمات المكتب يتجاوز المهام التقليدية ليشمل مجالات مثل ضمان وعي الجمهور وتدريبه والتدريس في مؤسسات التعليم العالي ودعم المخترعين وتسوية المنازعات ودور الملكية الفكرية في التنمية والنهوض بالملكية الفكرية وأهميتها الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية. وأردف قائلاً إن المكتب الوطني مكلف أيضاً بالنظر في مسألة انضمام بلده إلى معاهدات الويبو التي ليس طرفاً فيها بعد.

وأخطر الجمعية بأن بلده سيودع قريباً وثيقة انضمامه إلى اتفاقية برن وفقاً لصيغتها المنقحة سنة ١٩٧١ والمعدلة سنة ١٩٧٩. وأضاف قائلاً إن بلده شارك بواسطة مكتبه الوطني مشاركة فعالة في أنشطة الويبو لتنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات خلال فترة تزيد على عقدين بما في ذلك تنظيم دورات الويبو التدريبية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعرب عن أمله أن تنظم الويبو مجدداً برنامجاً مماثلاً في سري لانكا مع مراعاة الاحتياجات المستجدة في البلدان النامية في المنطقة. ولفت النظر إلى التعاون ضمن منطقة جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي خلال السنوات القليلة الماضية لإعداد استراتيجيات مشتركة لحماية الملكية الفكرية وقال إن من المزمع الإدلاء ببيانات مشتركة خلال الجمعية وأعرب عن تأييد بلده التام لها.

٣٢- وأعرب وفد بنغلاديش عن تقديره للمدير العام على تفانيه وقيادته لموظفي الويبو. وساند البيان الذي أدلت به جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وكذا البيان الذي أدلى به بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وبعد الاجتماع الذي يحتفل الذكرى الستين للأمم المتحدة في نيويورك، قال الوفد إنه يرى أن من المهم بالنسبة للجمعية أن تستعرض التقدم المحرز بخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إن الويبو تستطيع، وينبغي لها، المساهمة في تحقيق هذه الأهداف ولا سيما الهدف العام المتمثل في الحد من الفقر. وأضاف أن بعض البلدان تقدمت بفكرة اعتبار بعد إنمائي لعمل الجمعية بمثابة البعد الإنمائي للملكية الفكرية، التي أثبتت أنها مهمة جدا لتنمية الأمم. وقال الوفد إن أنشطة الويبو ينبغي أن تجري بطريقة تجلب أقصى الفوائد الممكنة للمجتمع قاطبة. وأضاف الوفد أن من خلال المشاورات على المستوى الإقليمي، التي نظمتها الويبو، استطاعت الدول الأعضاء، أن تفهم بشكل أوضح المسائل المتعلقة بحماية الأداء السمعي البصري، وحماية حقوق هيئات الإذاعة، والأمور المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي بشأن اعتماد النص المعدل لمعاهدة قانون العلامات. وأعرب الوفد عن إيمانه بإمكانية تحقيق توافق في الآراء وبأن من الضروري إجراء مشاورات بخصوص القضايا المهمة بشكل شامل وواسع وقائم على المشاركة. وقال الوفد ينبغي مراعاة احتياجات الدول الأعضاء، وخاصة البلدان الأقل نمواً، وانشغالاتها، وينبغي اعتبار انشغالات التنمية في كل فرع من فروع أنشطة الويبو. والمجال الأول الذي ينبغي أن يتم فيه ذلك يتعلق باقتراح معاهدة جديدة لقانون البراءات الموضوعي. وقال الوفد إن الأوان قد آن قبل أي اتفاق على برنامج لمشروع المعاهدة، لإدماج البعد الإنمائي في المشروع، وإلا فلن تضيف المفاوضات أية قيمة للأنظمة القائمة حاليا. إذ قال الوفد إن أي معاهدة لقانون البراءات الموضوعي يجب أن تكون عبارة عن صك متوازن يتسم باحتياطات كافية ومرونة وسياسات ترتكز على احتياجات البلدان النامية. واعترف الوفد بأن البلدان الأقل نموا هي أكثر البلدان تضررا من الاعتماد على الملكية الفكرية للمساعدة في جهودها من أجل التنمية. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي أنجزته وحدة البلدان الأقل نموا في الويبو، لكنه رأى أن الوحدة ينبغي أن تُدعم لمواجهة تحدي العمل الذي لم ينجز بعد. وفي الختام عبّر الوفد عن إيمانه بأن على الويبو التكيف مع الواقع المتغير والاحتياجات الحالية لكي تلعب دورا مهما في عملية التنمية. وأشار الوفد إلى أن "أصدقاء التنمية" تقدموا باقتراحات يجب النظر فيها. وقال لا ينبغي أن يكون هناك أي تردد في اعتبار الاقتراحات المتعددة من خلال التعاون والحوار بغية إيجاد حلول لصالح الجميع. وبخصوص وظيفة الويبو، أكد الوفد أن على الدول الأعضاء النظر في الوظيفتين المنفصلتين اللتين يُنتظر من الويبو أداءهما. فالأولى هي إدماج البعد الإنمائي في هندسة العمليات التي تمكن الويبو من تنفيذ قرارات الدول الأعضاء. والثانية هي دعم المنظمة للدول الأعضاء في إجراءات استحداث المعاهدات، وهو مجال حيث ينبغي للويبو أن تظهر حيادا صارما وتكون مستشارا غير منحاز في المفاوضات. وأضاف الوفد أن منظمات أخرى في جنيف تضطلع بمثل هذا الدور، وأنه لا يرى أي سبب يمنع الدول الأعضاء من انتظار الشيء نفسه من الويبو.

٣٣- وأيد وفد ميانمار بيان وفد إيران باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأحاط الجمعيات علماً بأن الالتزامات بأحكام اتفاق تريبس ستدخل حيز التنفيذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ لأن بلده عضو في منظمة التجارة العالمية وبلد من البلدان الأقل نمواً وأن الوفاء بتلك الالتزامات يعد تحدياً كبيراً بالنسبة إليه. وقال إن حكومة بلده تبذل قصارى جهدها لاعتماد القانون الوطني بشأن حقوق الملكية الفكرية ووضع نظام فعال وحديث للملكية الفكرية في ميانمار وأعرب عن تقديره للويبو لخدمات المشورة القانونية والمساعدة التقنية المقدمة طوال سنة ٢٠٠٥. واستدرك قائلاً إن إصدار قانون وطني بشأن الملكية الفكرية ليس إلا الخطوة الأولى نحو الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق تريبس. وسلم بأن هناك مجالاً للتحسين في نظام الملكية الفكرية في البلد وحاجة بالتالي إلى قدر كبير من المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ قوانين الملكية الفكرية تمشياً مع الالتزامات الدولية. وتحقيقاً لتلك الأهداف، أعرب عن اعتقاده الراسخ أن الويبو ستواصل توسيع نطاق مساعدتها المقدمة إلى بلده بهدف وضع نظام فعال وحديث للملكية الفكرية فيه وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية حتى تفي بالتزاماتها بناء على اتفاق تريبس. ومع ذلك، شدد على ضرورة مراعاة مستوى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في كل بلد في إطار خدمات المشورة القانونية التي تقدمها الويبو حتى لا تتحمل البلدان النامية أعباء تنفيذ التزاماتها. وأعرب عن سرور بلده الشديد بوصفه عضواً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لاقتراح حكومة سنغافورة استضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦ وعن كامل تأييده لذلك الاقتراح. واختتم بيانه معرباً عن اعتقاده أن النتائج المثمرة والإيجابية المنبثقة عن الجمعية ستساعد جميع البلدان على تحقيق التنمية والازدهار في جوانب متعددة.

٣٤- وأيّد وفد السودان تمام التأييد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يثمّن الدور المهم الذي تضطلع به الويبو ولا سيما المدير العام من أجل الإسهام في تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وأعرب عن ارتياحه للدور الريادي الذي تقوم به الويبو في منظومة الأمم المتحدة من خلال الإسهام بفعالية في الأهداف الرئيسية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلم والأمن الدوليين. ورأى الوفد أن في العالم توافق على أهمية التنمية وأكد أن الويبو ستقوم بما يقع عليها من مسؤوليات في ذلك الصدد وإدراج ذلك البُعد كما يتجلى في أهدافها وبرامجها إسهاما منها في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية على وجه الخصوص. وعقد الوفد الأمل على أن تستمر الويبو في إيلاء الأولوية لتشجيع النشاط الإبداعي لدى الجيل الناشئ بإعداد برامج لتدريس الملكية الفكرية. ومضى يقول إن أهمية ولاية الويبو قد انعكست في حرص دول العالم مجتمعة والكيانات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني على الانتساب للمنظمة والحاجة إلى إتاحة الفرصة للجميع في المساهمة في تعريف أهداف المنظمة وتحقيقها. ومضى يقول إنه يأمل في ترجمة الوثائق إلى اللغة العربية وكل اللغات على قدم المساواة. وأما من ناحية حماية الأداء السمعي البصري التي طالما ظلت محفوظة للنقاش في هذا البند في دورات سابقة، أعرب الوفد عن أمله في أن تسمح المناقشات الراهنة والدراسات المعتزم إعدادها بتجاوز وجهات النظر المختلفة وتمكين الويبو من إيجاد وسائل ناجعة لضمان حماية متوازنة لفناني الأداء وهيئات الإذاعة على الصعيد الدولي مع إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما في ذلك تعزيز النفاذ إلى المعلومات، قبل عقد مؤتمر دبلوماسي. ودعا الوفد إلى اتخاذ قرار إجماعي بشأن مسألة إدراج البث على الإنترنت والعمل على تعديل الاتفاقية المتعلقة بأسماء الحقول بحيث يُزال التعارض والتضارب الذي يحدث بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. وذكّر في هذا الصدد بالأعداد المتزايدة من القضايا التي ساهم مركز الويبو للتحكيم والوساطة في حل جزء منها، واقترح استخدام رمز معيّن للتعامل به بأسماء البلدان كأساس لتلك الحماية. وذكر أن أنظمة البراءات تعدُّ من الأدوات الأساسية المهمة في التقدم التكنولوجي وتصميم التكنولوجيا ونقلها، ورأى أن من المهم إجراء مفاوضات شاملة تراعي أولويات جميع البلدان

النامية ودعا إلى تحقيق تقدم في الأهداف المشتركة لعملية تنسيق قانون البراءات الموضوعي قائلا إن الوصول إلى ذلك الهدف من شأنه أن يبدد بعض الانشغالات فيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، نادى الوفد بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار لما في ذلك من فائدة للأجيال الحاضرة والمقبلة. وأشار في هذا الشأن إلى أن السودان قد صادق على اتفاقية التنوع البيولوجي في ٣١ يوليه/تموز ١٩٩٥. وفي الختام، أكّد الوفد دعمه لعمل الدورة الراهنة وحرصه على الحوار والتشاور.

٣٥- وتوجه وفد أفغانستان بالشكر للمدير العام على دعمه وتشجيعه اللذين أديا إلى انضمام بلاده لاتفاقية الويبو. وقال الوفد إن أفغانستان التي عاشت عقدين من الصراعات وأربع سنوات تقريبا من السلام النسبي بصدد التخلي عن الاقتصاد المرتكز على الحرب. فإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة بشكل سلمي، والانتخابات البرلمانية بنجاح سجل نهاية الفترة الانتقالية التي نص عليها اتفاق بون التاريخي، مما يسمح للبلاد بأن تتابع بحزم إعادة إعمارها وإحياءها. وقال الوفد إن الوعي بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في العقد الأخير وإدراك المسارين المزدوجين للعولمة والليبرالية فتحا حقبة جديدة أمام السياسات الحكومية، وتنظيم الشركات، والنهج متعدد الأطراف، وبدأت أفغانستان في تحديث البنى القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلا إن حماية الملكية الفكرية أمر ضروري لخلق محيط ملائم للإبداع والابتكار، إضافة إلى التدابير التالية: حفز القطاع الخاص، وتخفيض تكاليف الابتكار، والكشف عن الابتكار في الوقت المناسب من أجل نشره على نطاق واسع، وإجراءات مشتركة ومتناسقة مصحوبة بهياكل تنظيمية من قبيل سياسة للاستثمار وسياسات للمنافسة. وفي سياق هذه الجهود تواجه أفغانستان مهمات فورية وهي: تحسين أو استحداث الإطار القانوني ليتماشى مع القواعد والمعايير الدولية مع مراعاة مستوى التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلاد، وتعزيز أو إنشاء المكاتب الإدارية المناسبة، وتعزيز آليات الإنفاذ، وإجراء تدريب مناسب للموظفين، ودعم القدرة على رصد أنشطة الابتكار في مجال التكنولوجيا ونقلها، وتشجيع هذه الأنشطة. وأضاف الوفد أن من البديهي أن تكون التغييرات القانونية والإدارية التي تواجهها البلاد مكلفة من حيث الميزانية. ولهذا فإن أفغانستان ستواجه قيودا مالية وإدارية حادة، وأعرب الوفد عن أمله في أن تقدم الويبو المساعدة التقنية لبلاده. وإذا كانت أفغانستان في طريق الانتعاش فإن ذلك بفضل تعريف التجارة والاستثمار، داخل إطار التنمية الوطنية، كمحرك للنمو والتنمية. واعتبر الوفد الإبداع والابتكار جزأين مترابطين من عملية إحياء اقتصاد البلاد، وأفاد بأن الحكومة ملتزمة كل الالتزام، مع دعم من شركائها في التنمية، بالاستثمار كثيرا وماديا في البنى التحتية القانونية والمؤسساتية، وكذا في الموارد البشرية. وعلى العموم فإن الحكومة تدرك أهمية تعزيز المعرفة والقدرات العلمية والتكنولوجية للبلاد من خلال فهم أفضل للبعد الإنمائي لنظام حقوق الملكية الفكرية، وتعزيزه. وأعرب الوفد عن إيمانه القوي بأن حقوق الملكية الفكرية يمكنها، في هذا السياق، ضمان الحصول بتكلفة معقولة على المنتجات الأساسية الضرورية، بما فيها الأدوية والبرامج الحاسوبية التعليمية، ونقل المعرفة، وتشجيع البحث والإبداع والابتكار. وأكد الوفد أن الويبو تحت قيادة المدير العام والتزامه بالبعد الإنمائي، هي المنظمة التي سوف تدعم الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا وانتشارها في البلدان النامية وخصوصا في البلدان الأقل نموا.

٣٦- وساند وفد رومانيا بيان المملكة المتحدة المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. كما أحاط الجمعيات علماً بأن قوانين بلده المتعلقة بالملكية الفكرية تمتثل امتثالاً تاماً للمعايير الدولية وأشار إلى تصديق بلده على معاهدة قانون البراءات الذي يعد الإجراء الأخير المتخذ في إطار تلك العملية وقال إنه أصبح في عداد البلدان العشرة الأولى المصدقة على المعاهدة. ولفت الانتباه إلى الخطوات المتخذة لتنسيق التشريعات مع مجموعة قوانين الاتحاد الأوروبي إذ عدّل البرلمان مؤخرا القوانين بشأن الملكية الفكرية

بما فيها مشروع قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية تمشياً مع التوجيه الأوروبي الأخير بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن تنفيذ تشريعات الملكية الفكرية ومكافحة التزوير والقرصنة نشاطان يندرجان في أهم مهام بلده الحالية. ولفت النظر إلى خطة عمل تمتد على السنتين المقبلتين تم إعداد صيغتها النهائية بتنسيق مكتب النائب العام بهدف تعزيز فعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن المكاتب الوطنية المعنية بحق المؤلف وحقوق الملكية الصناعية توسع نطاق تعاونها مع وكالات إنفاذ القوانين بالتركيز على تطوير أنشطة تدريب المسؤولين المعنيين بالملكية الفكرية وإذكاء وعي الجمهور. واسترسل قائلاً إن مركزاً للملكية الفكرية معنياً بتنمية الموارد البشرية مع السلطة القضائية استهل برنامجه الأول في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في كلية الحقوق في بوخارست بالتعاون مع أكاديمية الويبو العالمية والمكاتب الوطنية المذكورة أعلاه. وأطلع الجمعيات على افتتاح قسم متخصص في مجال الملكية الفكرية في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ في محكمة الاستئناف في بوخارست كخطوة أولى باتجاه إنشاء محاكم مختصة في مجال الملكية الفكرية في بلده. وأشار إلى رفع أكثر من ١١٥ دعوى على تلك المحكمة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من بدء نشاطها. وأردف قائلاً إن تدريب القضاة العاملين في تلك المحاكم المختصة في مجال الملكية الفكرية أدرج في برامج خاصة منظمة بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكاتب وطنية أخرى للملكية الفكرية. وذكر أن من المقرر استهلال البرنامج الثاني من ذلك القبيل قريباً. واختتم بيانه قائلاً إن توسيع نطاق برامج التدريب المتخصصة على المستويات الإقليمية بالتعاون مع شعبة الإنفاذ والمشروعات الخاصة والمكتب الإقليمي ضمن الويبو خلال سنة ٢٠٠٦ هو موضع البحث.

٣٧- وهنأ وفد بيرو الرئيس على انتخابه وقال إن المعهد الوطني لحماية المنافسة والملكية الفكرية هو الهيئة الوطنية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية في بلده. وأشار إلى ثلاث نقاط يعلق بلده عليها أهمية كبيرة هي (أ) مستقبل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (ب) والعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية (ج) ومستقبل المناقشات بشأن البراءات. وقال إن الأعمال المنجزة في اللجنة المذكورة كانت مثمرة حتى الآن وخاصة فيما يتعلق بالمعارف التقليدية واستدرك قائلاً إن الأعمال لم تحرز أي تقدم محدد بالنسبة إلى تناول مسألة الكشف عن المنشأ والموارد الوراثية بصفة عامة. ورأى بالتالي أن من الأنسب تناول تلك المسألة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات لأن مسائل الكشف عن المنشأ والموافقة المستنيرة المسبقة واقتسام المنافع العادل والمنصف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بذلك النظام وينبغي أن تشكل المتطلبات اللازمة للأهلية للبراءات ولاستبعادها في حال الانتفاع غير المشروع بالموارد الوراثية أو المعارف التقليدية. ومضى يقول إن هذه هي وجهة نظره لمواصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور خلال سنتين إضافيتين وفقاً لولايتها الحالية ورأى بالتالي أن من الضروري تضافر الجهود بغية تحقيق نتائج ملموسة. وأردف قائلاً إن من المحتمل تحقيق ذلك بالنسبة إلى المعارف التقليدية إذ توجد قاعدة في شكل مشروع صك دولي محتمل متعلق بالموضوع من الممكن تحويله إلى اتفاق دولي ملزم قانوناً في الأمد القصير. واسترسل قائلاً إن حكومة بلده ترى أن حماية الملكية الفكرية لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها بل وسيلة فعالة تساهم في التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر وضمان تنمية بشرية مستدامة. ورأى أن من الضروري إيلاء العناية اللازمة لاحتياجات الدول الأعضاء الإنمائية ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لدى النهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم بالتعاون مع الدول وأي منظمة دولية. وقال إن بلده إذ يعبر عن وجهة النظر هذه يمثل طرفاً فعالاً في "أصدقاء التنمية" الذين اقترحوا خلال الجمعيات العامة السابقة إدراج جدول أعمال حقيقي بشأن التنمية في أعمال المنظمة بتقديم اقتراحات ملموسة وقابلة للتطبيق. وعليه، استطرد قائلاً إن الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات أتاحت فرصة لمناقشة تلك الاقتراحات بشكل منفتح وبناء. وأضاف قائلاً إن وفوداً أخرى قدمت اقتراحاتها التي أبرزت أهمية الموضوع من بينها

اقتراح المجموعة الأفريقية الذي أثار اهتماماً خاصاً وشاطر "أصدقاء التنمية" الاتجاه نفسه. وارتأى أن أفضل طريقة لمواصلة المناقشات هي الاحتفاظ بالاتجاهات المتبعة حتى الآن. وفيما يتصل باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، أعرب عن استعداده لمواصلة العمل حسب النهج المتبع حتى نهاية سنة ٢٠٠٣ وبحث جميع بنود جدول الأعمال بشكل منفتح دون تحديد أي أولوية. وذكر أن المناقشات بشأن البراءات شملت موضوعات مهمة مختلفة مثل إدراج الكشف عن المنشأ كشرط للأهلية للبراءة وأنه لا يمكن التعبير عن رأي مسبق بشأن أي نتيجة محتملة أو السعي إلى تحقيقها في بعض المجالات قبل غيرها. وقال إن استرجاع نظام العمل المبني على نص معاهدة قانون البراءات الموضوعي قد يساعد على مواصلة العمل بصورة ملائمة. ورأى أن من الضروري تناول تلك الموضوعات الثلاثة بشكل منفصل بناء على مزاياها ودون محاولة إجراء أي تبادل بينها. وأفاد بأن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على حماية الملكية الفكرية وما أنجزته الويبو من أعمال في ذلك المجال. ودليلاً على ذلك، قال إن بلده انضم إلى اتفاق لشبونة في فبراير/شباط ٢٠٠٥ وإن تسمية المنشأ "بيسكو" التي تعترف بنوع من الكحول من أصل بيروي أدرجت في السجل الدولي الذي تديره المنظمة مما يؤكد الاعتراف الدولي بها. وأنهى بيانه معرباً عن تقديره وتأييده لوفد سنغافورة لاقتراحه استضافة المؤتمر الدبلوماسي لمناقشة النص المعدل لمعاهدة قانون العلامات وضمان التعاون من أجل مشاركة مندوبي البلدان النامية.

٣٨- وهنأ وفد اليابان المدير العام وموظفي الويبو على الإنجازات المتميزة. وقال إن تحقيق نمو مستدام في اقتصاد العالم يتطلب أن يتناول المجتمع الدولي مسائل التنمية المهمة التي قد لا تحل عن طريق نظم الملكية الفكرية لوحدها على الرغم من أن تلك النظم هي أدوات لا يستهان بها لتحقيق النمو الاقتصادي. ورأى بالتالي أن من الأهمية بمكان بحث دور نظام الملكية الفكرية ودور الويبو كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، لفت الانتباه إلى استهلال مناقشة بناءة وقال إن بلده سيواصل مشاركته الفعالة في تلك المناقشة ويقدم إسهامات مختلفة من أجل التنمية من منظور الملكية الفكرية. وذكر أن بلده اضطلع بأنشطة مختلفة في مجال التعاون لأغراض التنمية مثل تنمية الموارد البشرية وبرامج تعزيز الوعي بشأن الملكية الفكرية بهدف توفير المساعدة للبلدان النامية في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي عبر نظم الملكية الفكرية بفضل المساهمة التي قدمها الصندوق الاستئماني الياباني إلى الويبو. وأعرب عن عزم بلده على مواصلة تلك الأنشطة مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والمشاركة في المناقشات بشأن نظام الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن بلده هو في عداد البلدان التي حققت التنمية الاقتصادية بالانتفاع الفعال بنظام الملكية الفكرية وإن لنظام الملكية الفكرية دورا مهما في توسيع نطاق التنمية التكنولوجية وتدعيمها في البلد. ومضى يقول إن حكومة بلده تعتبر الملكية الفكرية أداة أساسية للنمو الاقتصادي وتركز بالتحديد على ثلاث مراحل لما يطلق عليه اسم دورة تكوين ثروات الملكية الفكرية أي تكوين تلك الثروات وحمايتها واستغلالها. وأضاف قائلا إن قطاعات الصناعة والوكالات الحكومية المعنية نسقت بالتالي جهودها للارتقاء باستراتيجية الملكية الفكرية الوطنية ودورة تكوين ثروات الملكية الفكرية وجعل اليابان بلداً يعتمد على الملكية الفكرية. وبالتحديد، أشار إلى صياغة برنامج الملكية الفكرية الاستراتيجي الذي يتضمن سياسات ملموسة لتنفيذ استراتيجية بلده بشأن الملكية الفكرية سنوياً منذ سنة ٢٠٠٣ بناء على التقدم المحرز خلال السنوات الماضية. ورأى أن من الأهمية بمكان بحث سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها في صفوف واضعي السياسات رفيعي المستوى في العالم بمن فيهم أشخاص ينتمون إلى البلدان النامية. وعليه، أفاد بأن بلده والويبو يعتزمان على عقد محفل رفيع المستوى بشأن سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ في طوكيو باستخدام الصندوق الاستئماني الياباني بهدف إتاحة فرصة للدول الأعضاء للتفاهم بشأن سياسات الملكية الفكرية واستراتيجياتها وكيفية اضطلاع الملكية الفكرية بدور أساسي في التنمية الاقتصادية. واسترسل قائلا إن المركز الوطني

للإعلام والتدريب في مجال الملكية الصناعية سيستضيف ندوة دولية معنية بالترخيص بشأن البراءات في طوكيو قبل انعقاد المحفل. وعلاوة على ذلك، قال إن بلده يعتزم استضافة مكتب بحث جديد تابع للويبو عقب مناقشات الدول الأعضاء خلال مختلف اجتماعات الويبو بشأن ضرورة بحث مسألة الملكية الفكرية والتنمية من منظور أوسع بدلاً من اعتبار الملكية الفكرية من منظور المساعدة التكنولوجية فقط. وأعرب عن اعتقاد بلده أن بحث مسألة الملكية الفكرية والتنمية أمر أساسي لجعل المناقشات بناءة وعن استعداده لاستضافة مكتب جديد للويبو يعمل عمل مركز بحث للويبو في مجال الملكية الفكرية وينسق أنشطة البحث المشتركة والمتصلة بالملكية الفكرية التي تتولى الويبو وجامعة الأمم المتحدة إدارتها ويقع مقره في اليابان. وأوضح قائلا إن بلده عقد العزم على استضافة مكتب الويبو شريطة الحصول على موافقة السلطات المالية اليابانية واعتماد المجلس التشريعي لميزانية السنة المالية اليابانية القادمة. وأضاف قائلا إن بلده سيتيح الموارد والمرافق لمكتب الويبو الجديد وإن الويبو لن تتحمل بالتالي أي أعباء مالية إضافية. وأحاط الحضور علماً بأن جامعة الأمم المتحدة تجري بحوثاً بشأن مسائل التنمية من وجهات نظر عديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالملكية الفكرية ولفت النظر إلى توقيع الويبو والجامعة على مذكرة تفاهم خلال سنة ٢٠٠٤ حتى يتسنى للمنظمتين التعاون الوثيق لتعزيز البحث في ميدان الملكية الفكرية. وارتأى أن مثل ذلك التعاون سيساعد مساعدة شديدة على تناول مسألة الملكية الفكرية والتنمية الجديدة على نحو فعال. وأعرب عن ثقته في أن اقتراح حكومة بلده الداعي إلى عدم تحميل الويبو أي أعباء مالية إضافية سيوطد التعاون بين الويبو والجامعة المذكورة. وأشار على وجه الخصوص إلى أنشطة بحث الملكية الفكرية المشتركة المتعلقة بموضوعات مثل وقع نظام الملكية الفكرية الاقتصادي والعلاقة بين نظام الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا التي يتوقع أن تنبثق عنها معلومات وقدرة على التبصر تعود بفوائد كبيرة على المناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية وتزود جميع الدول الأعضاء في الويبو من بلدان متقدمة ونامية على السواء بمعارف قيمة وتذكي الوعي بشأن أهمية الملكية الفكرية بصفة عامة. وأضاف قائلا إن جامعة الأمم المتحدة ستستهل الأعمال التحضيرية بشأن مشروع بحث في مجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية وإن من المحتمل توسيع نطاق تلك الدراسة الرائدة في حال دعم مكتب الويبو في اليابان للأعمال في المستقبل. وفيما يرتبط بفعالية أنشطة الويبو، أعرب عن تقديره لجهود الويبو المبذولة للحد من النفقات وعن أمله أن يعتمد ميثاق التدقيق الداخلي ويوافق على لجنة الويبو المعنية بالتدقيق في أقرب وقت ممكن لضمان فعالية العمليات الإدارية وشفافيتها في الويبو وبناء الثقة في المنظمة نتيجة لذلك مما يكتسي أهمية فائقة في نظره. ورأى أيضا أن من الضروري أن تضمن الويبو اطراد الإيرادات حتى يصبح وضعها المالي سليما وناجعا بتعزيز قدرة نظامي مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات والخدمات الأخرى على استقطاب المنتفعين مما يمكن تحقيقه بأتمتة خدمات الويبو وزيادة فرص إتاحتها لهم. وأعرب عن تقديره لسياسة الميزانية المتوازنة المعتمدة في الميزانية والبرنامج للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعن أمله أن تواصل الويبو جهودها لتعزيز فعالية العمليات الإدارية وزيادة قدرة خدماتها على استقطاب المنتفعين مما يكفل إدارة الميزانية إدارة سليمة وحسنة التوازن. وفيما يتصل بالتزوير والقرصنة، لاحظ أن هذين الأمرين لا يزالان يمثلان مشكلتين خطيرتين تعاني منهما البلدان المتقدمة والنامية على السواء وأن من الضروري أن يتعاون بالتالي جميع البلدان في العالم من أجل التصدي لهما. وعليه، أخطر الحضور بأن بلده سيشارك مشاركة فعالة في المناقشات ضمن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ ويواصل توسيع نطاق المساعدة التقنية لتشجيع البلدان النامية على تعزيز قدرتها على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، لفت الانتباه إلى أن الحاجة إلى تنسيق أنظمة البراءات الراهنة أصبحت ملحة وأن بلده والولايات المتحدة الأمريكية اقترحا خلال الدورة العاشرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات المعقودة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ نهجاً معدلاً يقصر عمل اللجنة على مجموعة أولية من البنود ذات الأولوية. وأطلع الحضور على الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات اللجنة غير الرسمية في

الدار البيضاء في فبراير/شباط ٢٠٠٥ بشأن ضرورة تناول ست مسائل تشمل حالة التقنية الصناعية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكاري وحالات الكشف الكافي والموارد الوراثية في إطار عمليات موازية وعاجلة ببحث المسائل الأربع الأولى ضمن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والمسألتين المتبقيتين ضمن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ومضى يقول إن تنسيق أنظمة البراءات يساعد على الحد من الأعباء التي تقع على عاتق مكاتب الملكية الفكرية ومودعي الطلبات وأعرب بالتالي عن أمله أن تؤكد الجمعيات الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال المشاورات غير الرسمية المذكورة آنفاً وتعجل مناقشة تنسيق أنظمة البراءات. كما أعرب عن أمله أن تبحث الجمعيات مسألة علاقة الترابط بين الحصول على الموارد الوراثية ومتطلبات الكشف ضمن الطلبات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي هي مسألة دعت اتفاقية التنوع البيولوجي الويبو إلى تناولها وأن تواصل الويبو إجراء مناقشات بشأن تلك المسألة من منظور تقني تشارك فيها اليابان مشاركة فعالة. وسلط الأضواء على المناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية الجارية في المحافل الدولية المنظمة خارج الويبو وأعرب عن أمله أن تستفيد الويبو استفادة تامة من خبرتها وتواجه مسألة التنمية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى. وفيما يتصل بمعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، أحاط الجمعيات علماً بأن من المستحب أن يزداد عدد البلدان الأطراف في هاتين المعاهدتين في أسرع وقت ممكن لضمان حماية كافية لحق المؤلف. كما أشار إلى معاهدتي الويبو المعنيتين بحماية حقوق هيئات الإذاعة والأداء السمعي البصري وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن المعاهدة المعنية بحماية هيئات الإذاعة خلال اجتماعات الجمعيات السنة الماضية. وأعرب عن أمل بلده أن تتمكن الجمعيات الحالية من إحراز التقدم. ولفت النظر إلى مناقشة المعاهدة الأخرى في الويبو منذ انعقاد المؤتمر الدبلوماسي سنة ٢٠٠٠ وقال إن من المستحسن اعتماد المعاهدتين مبكرا بهدف ضمان توازنهما مع معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي وإن بلده سيشارك مشاركة فعالة في المناقشات. واختتم بيانه متطلعاً إلى مراجعة معاهدة قانون العلامات خلال المؤتمر الدبلوماسي المزمع عقده في مارس/آذار ٢٠٠٦.

٣٩- وأيد وفد فنلندا البيانات المدلى بها باسم المجموعة باء والاتحاد الأوروبي. وشكر المدير العام وموظفي الويبو على التقارير المقدمة وأعرب عن ارتياحه للميزانية المتوازنة. وفيما يتصل بخطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، جدد تأييده لمواصلة عملية تنسيق قانون البراءات ضمن الويبو إذ تكتسي أهمية في تحسين جودة البراءات وتقليص ازدواجية العمل. ورأى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والولاية القادمة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور يعدان أيضا مسألتين مهمتين وأوضح قائلا إن بلده يبدي روح التراضي بغية المضي قدما. وعبر أيضا عن سروره للتقدم المحرز في إطار الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي وافق على عدد من التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، قال إن علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وجوانب التنمية اكتست على الدوام دورا مهما في سياق أنشطة الويبو وذكر على سبيل المثال تنظيم الويبو للمحفل الدولي الثالث المعني بالإبداع والابتكار الذي حمل عنوان مستقبل أفضل للإنسانية في القرن الحادي والعشرين وعقد في كاب تاون في مايو/أيار ٢٠٠٥ بالتعاون مع جمهورية جنوب أفريقيا والجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية. ومضى يقول إن الغرض من المحفل هو تشجيع حوار بناء ومنفتح بشأن سبل النهوض بالإبداع والابتكار في العالم. وشدد على أهمية مثل تلك المناقشات بين البلدان النامية بما فيها البلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة الى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الصناعية وأحاط الحضور علما بأن من المزمع عقد المحفل الرابع في غضون سنتين. وذكر أيضا بأن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات عينت بلده بوصفه إدارة للبحث والفحص الدوليين بناء على المعاهدة منذ

سنتين وأخطر الجمعيات بأن المكتب الفنلندي بدأ يعمل بصفته هذه بناء على المعاهدة اعتباراً من الأول من أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وأشار أيضا إلى احتفال بلده باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان. وقال إن بلده قرر أن يجعل اليوم حدثا تقليديا دوريا لإذكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية وإن من الأهمية بمكان أن تواصل الويبو دعم تلك التظاهرات المهمة وتعزيزها. وأضاف قائلاً إن بلده سيستهل أيضا خلال سنة ٢٠٠٥ حملة ومشروعا بشأن حقوق الملكية الفكرية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الوطني وهو نشاط وافقت الويبو على دعمه. وفيما يخص حق المؤلف والحقوق المجاورة، أشاد بأعمال الويبو ولاحظ التقدم الملحوظ المحرز في إطار الأعمال التحضيرية المرتبطة بمعاهدة جديدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة وأعرب عن استعداد بلده للشروع في مؤتمر دبلوماسي في هذا المضمار في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦. واختتم بيانه مؤكدا من جديد استعداده للمساهمة مساهمة إيجابية وبناءة في عمل الجمعيات ومعربا عن تطلعه إلى عقد اجتماعات مثمرة.

٤٠- وهنأ وفد زامبيا المدير العام وموظفي الويبو على أدائهم، وعلى النتائج القيمة والوثائق المتاحة رهن إشارة الوفود. وقال إن الالتزام والتفاني من أجل تحقيق أهداف المنظمة كانا واضحين للعيان، وإن اسم الويبو أصبح اسما مألوفا في كل بلد. وساند الوفد البيانات التي أدلى بها المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبنن باسم البلدان الأقل نمواً. وأضاف الوفد أن نجاح الويبو سيقاس إلى حد كبير ودون شك بالطريقة التي ستتناول بها المنظمة جدول أعمال التنمية بشأن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص. وهكذا عبر الوفد عن أمله بأن ترى كل الدول الأعضاء أن ليس من الضروري فقط مواصلة المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً خاصة، بل أيضا تعزيز هذه المساعدة. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن مساعدة الويبو التقنية ستقطع شوطا طويلا للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأقل نمواً خاصة والبلدان النامية عامة. ودعا الوفد كل الدول الأعضاء إلى دعم الميزانية التي قدمها المدير العام، لتجنب أي تعطيل كان لبرامج المساعدة التقنية. وساند الوفد أيضا العرض الذي تقدمت به سنغافورة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي سنة ٢٠٠٦، وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الخروج بنتيجة إيجابية من هذا المؤتمر. وفي الختام أكد الوفد للجمعيات تعاون بلاده وعبر عن تطلعه إلى اختتام ناجح للاجتماعات.

٤١- وتبنى وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بجهود المدير العام من أجل ضمان الوضوح في الوثائق. وذكر أن تطوير النشاط الابتكاري والإبداعي والنهوض باحترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الصادرات يحتل مكانة الصدارة في استراتيجية بلده. وقال في ذلك الصدد أن التشريع التونسي الجديد بشأن الملكية الصناعية قد سمح بتحقيق تقدم ملموس خلال السنوات الأخيرة في مجال حماية البراءات والعلامات. وذكر أيضاً أن نظام الاعتراض والمصالحة في مجال إيداع العلامات وتسجيلها الذي تم إنشاؤه بموجب ذلك التشريع قد حمل فوائد مهمة لفائدة المتخاصمين ولا سيما من حيث اقتصاد الزمن والطاقة والتكاليف المتكبَّدة في حال التقاضي أمام المحاكم. وأشار الوفد إلى انضمام تونس إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ ومعاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات في سنة ٢٠٠٤، وقال إن عدد طلبات البراءات الدولية الصادرة عن المواطنين التونسيين يتزايد باستمرار. وشدّد على أن تلك الأحداث قد أتاحت دينامية جديدة لدى المعنيين بالملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن رغبته في وضع برنامج مهم للتعاون والمساعدة في إطار أنشطة الويبو للتنمية الاقتصادية لمصلحة البلدان النامية. وشكر المنظمة على مساهمتها المهمة في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات الذي سينعقد في تونس العاصمة أيام ١٦ و١٧ و١٨ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي المنشود من

ذلك المؤتمر هو النهوض بالمجتمع المعرفي وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والحد من الهوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ورأى أن من الضروري أن تساهم الملكية الفكرية، من وجهة نظر رقمية، في توفير مناخ التضامن بين الشعوب والحوار بين الحضارات والنهوض بتعاون حقيقي بين الأطراف المعنية، أي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٢- وشكر وفد المغرب المدير العام على الجهود التي يبذلها من أجل النهوض بالملكية الفكرية وتطويرها عبر العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو. وهنّأ أيضا جميع موظفي المكتب الدولي الذين يسهمون في حسن سير المنظمة. وتحدّث الوفد فيما بعد عن التطورات الرئيسية التي طرأت في المغرب في مجال الملكية الفكرية. فذكر أن التطورات التكنولوجية جعلت من اللازم تحديث التشريع الوطني بشأن الملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى مختلف التدابير المهمة التي اتخذت كحملات التوعية والأنشطة الإعلامية الرامية إلى التعريف بمبدأ قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وبطبيعة الحقوق المحمية ونطاق تلك الحقوق. وذكر أيضا بعض التعديلات التي تم وضعها في إطار قانون ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٠ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي هي الآن قيد الاعتماد، وذلك من أجل مواجهة التحديات التي أتت بها التطورات التكنولوجية والسماح بالتالي للمملكة المغربية بالوفاء بالتزاماتها الدولية. وأوضح أن تلك التعديلات ترمي من جهة أولى إلى تحسين النظام الوطني لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وزيادة سرعة أداء الإجراءات وحماية أصحاب الحقوق من أعمال التقليد والقرصنة. واستطرد قائلا إن تلك التعديلات ترمي من جهة أخرى إلى تعزيز دور المكتب الوطني لحقوق المؤلفين في تحسين الحماية القانونية من التحايل على التدابير التكنولوجية، وفي تعزيز التدابير التحفظية والعقوبات المدنية والجزاءات الجنائية على كل انتهاكات الحقوق المحمية، وفي تقوية التدابير الحدودية. وبيّن أن تلك التدابير ترمي أيضا إلى تمديد مدة حماية الحقوق المالية. وأعلن أيضا أن مسودة المرسوم قيد الاعتماد تحتوي أيضا على نصّ يقضي بإنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات من أجل مكافحة التقليد والقرصنة وجميع الأعمال التي فيها انتهاك للحقوق المحمية. وتحدث فيما بعد عن مختلف الأنشطة التي تم تنظيمها هذه السنة بالتعاون مع الويبو والتي تناولت عدة موضوعات منها وسائل مكافحة التقليد والقرصنة في المجال السمعي البصري ودور الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذكر الوفد بأن المغرب استضاف في شهر مايو/أيار ٢٠٠٥ الاستشارة الإقليمية العربية حول حماية حقوق الهيئات الإذاعية، وذلك في إطار الأعمال الجارية من أجل تعزيز تلك الحقوق على المستوى الدولي. وأشار أيضا إلى القانون رقم ١٧-٩٧ لحماية الملكية الصناعية الذي مكّن التشريع الوطني المغربي من استيفاء القواعد والمعايير الدولية، ولا سيما اتفاق تريبس. ولاحظ الوفد ارتفاعا إيجابيا في إيداع سندات الملكية الفكرية منذ دخول القانون حيز التنفيذ في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، إذ ارتفعت إيداعات البراءات بنسبة ١٨٪ وإيداعات العلامات بنسبة ٢٣٪ وإيداعات الرسوم والنماذج الصناعية بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. وقال إن الإيداعات الوطنية تمثل حصة كبيرة بلغت حوالي ٧٧٪ فيما يتعلق بالعلامات. واعتبر الوفد أن ذلك الارتفاع في حصة الإيداعات الوطنية إنما يبرهن على تحسّن صورة الملكية الصناعية في نظر الشركات المغربية، وهو ارتفاع تحقق، في رأي الوفد، بفضل الجهود التي بذلت في أنشطة التوعية والترويج ومبادرات تحديث المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. وقال الوفد إن المكتب يعلق أهمية استراتيجية على الخدمات الإلكترونية في سياسته التنموية إذ يحرص على جودة الخدمات والمشاريع العصرية والتجديدية، مما أهّله للحصول على الجائزة الوطنية لأجود خدمة في الإدارة الإلكترونية "امتياز" التي منحها للمكتب السيد الوزير الأول في ٢٢ يونيه/حزيران ٢٠٠٥، على هامش مراسم افتتاح المنتدى الرابع للحكومة الإلكترونية. وقال إن المكتب حريص على مواصلة جهوده من أجل تطوير الملكية الصناعية على المدى الطويل، إذ اعتمد مجلس إدارة المكتب

في ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٥، خلال دورته السادسة، "منظور ٢٠١٠". وأوضح أن تنفيذ ذلك المنظور سيتم على مرحلتين اثنتين: خطة التطوير من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، وخطة التطوير من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. وأوضح الوفد أن تنفيذ ذلك المنظور يتطلب خبرة شركاء المغرب الاقتصاديين. وأضاف الوفد في ذلك السياق قائلا إن المغرب يعلّق أهمية خاصة على التعاون الذي يمكن من الاستفادة من الخبرات وتبادل التجارب. فشكر الوفد الويبو، وخصّ بالذكر المكتب العربي، على الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية وتقديم الدعم الفعال لتبادل الخبرات بين المغرب وأشقائه العرب والأفارقة. وفي الختام، ذكّر الوفد برغبته في المشاركة بفعالية في المناقشات وأكّد التزام بلده المغرب بجعل الملكية الفكرية أداة للتنمية وتسخير القدرات الإبداعية لخدمة الجميع.

٤٣- وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن خطوات فعالة قد اتخذت على المستوى الوطني والدولي من أجل تعزيز الملكية الفكرية في إيران. فقد قُدم مشروع قانون لتسجيل البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية إلى الجمعية الاستشارية الإسلامية من أجل موافقة البرلمان عليه بشكل نهائي في بداية ٢٠٠٦، وأحيل مؤخرا مشروع قانون شامل متعلق بحماية المصنفات الأدبية الفنية إلى مجلس الوزراء. ووافق البرلمان أيضا على قانون لحماية البيانات الجغرافية وسيدخل حيز التنفيذ في المستقبل القريب. ووافق مجلس الوزراء أيضا على مشروع قانون متعلق بانضمام إيران إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ويخضع الآن هذا المشروع لفحص الجمعية الاستشارية الإسلامية. وقد انضمت إيران أيضا إلى معاهدة إنشاء الويبو، واتفاق مدريد وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، وصادقت أيضا على اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي. واتفق الوفد مع الرأي القائل إن برنامج التنمية لا ينبغي أن يكون ضحية أي قيود على الميزانية بناء على المبادرات والتوصيات الجديدة بشأن تخفيض تكاليف عمل الويبو وتعزيز إدارة البرنامج والموارد البشرية، التي تم الترحيب بها. فبالأحرى ينبغي اعتماد مقاربة شاملة تراعي أهداف السياسة العامة في إجراء أي نشاط لوضع القواعد والمعايير. وقال الوفد إن التنمية تحد مهم ينبغي إدماجه في كل أنشطة الويبو، وينبغي أن تكون نتائجه واضحة في المعاهدات قيد المناقشة. واستطرد قائلا إن من الضروري اتباع منهج شامل يأخذ في الحسبان أهداف السياسة العامة في كل الأنشطة الرامية إلى وضع القواعد والمعايير وذلك من أجل الاستفادة من قانون عادل ومتكافئ بشأن البراءات مع مراعاة مستويات النموّ المتباينة والبنى التحتية الهشة للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأشار إلى ضرورة مراعاة حقوق جميع أصحاب المصالح والهيئات العمومية عند إجراء مناقشة مستفيضة للأهداف المعنية، وذلك بالنظر إلى أن قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة (البث الإذاعي) هي قضايا متعددة القطاعات والتخصصات. ونبه الوفد إلى وجوب الأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان على استيعاب التغييرات التي تهم نظام مدريد، ورحب الوفد بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون العلامات في سنغافورة. وبخصوص مناقشة الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في لجان مختلفة في الويبو، وخصوصا داخل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، قال الوفد إن هناك حاجة الآن إلى اتخاذ خطوة إلى الأمام ورفع مستوى قرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في ٢٠٠٣. وفي الختام، قال الوفد إنه ينبغي البحث عن مقاربة شفافة وإعلامية في إدارة اللجنة لضمان إجراء الاجتماعات بشكل جيد، بمراعاة نظامها الداخلي وأنشطة وضع القواعد والمعايير في الويبو.

٤٤- وساند وفد باكستان البيان الذي أدلي به باسم المجموعة الآسيوية، وقال إن هناك ثلاثة بنود رئيسية للمناقشة: جدول أعمال التنمية ومشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأضاف أن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي واللجنة المذكورة أساسين بالنسبة لعمل الويبو ويغطيان عددا من القضايا التي

تحتاج إلى معالجتها كأمور أولوية، مثل: قضايا تقييم التأثير الاقتصادي لمعايير الملكية الفكرية، وتدابير التقليل من الآثار المختلفة الممكنة لحقوق الملكية الفكرية على توفير كتب الصيدلة والبرامج الحاسوبية التعليمية وإمكانية شرائها، والعلاقة بين الملكية الفكرية والحصول على التكنولوجيا وجوانب نظام الملكية الفكرية التي يمكن أن تعيق المنافسة. وقال الوفد إن من الخطأ التفكير في جدول أعمال التنمية كجدول أعمال يخص البلدان النامية وحدها، وخصوصا أن قضايا التنمية استرعت في السنوات الأخيرة انتباه الجمهور المطلع وكذا اهتمام المختصين والأكاديميين في البلدان المتقدمة. وكمثال على ذلك ذكر الوفد تقرير اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية، ودراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتحليل الاقتصادي والقانوني الذي قام به أكاديميون في هذا المجال من جامعة ستانفورد وجامعة ديوك بالتحديد. وينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى الاتفاق بسرعة على آلية واضحة لتركيز المداولات على اقتراحات معينة بخصوص جدول أعمال التنمية بهدف تقديم توصيات جوهرية للجمعية المقبلة. وقال الوفد، مدعما استمرار عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، إن من شأن مناقشات مركزة بخصوص عناصر اتفاقات دولية ممكنة بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أن تساعد على الاستجابة إلى انشغالات كثير من الدول الأعضاء بخصوص سوء استخدام المعارف التقليدية وتعابير التراث الثقافي وكذا الموارد الوراثية. وعند تعبير الوفد عن انشغالاته بشأن مسألة خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، قال إن رغم فهمه لضرورة التقدم على الأقل بخصوص مجموعة محدودة من القضايا المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي، فكل الاقتراحات التي قدمت بشأن المعاهدة المذكورة ينبغي أن تناقش معا حتى يتم التوصل إلى نتيجة متوازنة. وأعرب الوفد عن عدم اقتناعه بأن كل القضايا التي قدمت للمناقشة مبكرا في رزمة محددة ليست ذات طبيعة "توظيفية" محضة ودون أي آثار تقيد أوجه المرونة القائمة داخل نظام البراءات. وقال الوفد إن هناك حاجة لمشاورات منظمة بشكل جيد، حول مجموعة متوازنة من القضايا مصحوبة بإجراء منتظم لتوضيح المضامين الإنمائية للاقتراحات المعينة. وفيما يخص مشروع البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قال الوفود إنه قد يوافق على هذا المشروع، شريطة أن تخصص الأموال اللازمة لتغطية الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وحذر الوفد من أن تصبح وظيفة مدقق الحسابات الخارجي آلية للإدارة بشكل جزئي، وبالتالي للتقليل من فعالية المنظمة وكفاءتها. وأفاد الوفد بأن باكستان اتخذت خطوات من أجل تحديث نظام الملكية الفكرية. فمنظمة باكستان للملكية الفكرية، التي أنشئت سنة ٢٠٠٥ كهيئة مستقلة، تعمل من أجل إدارة متكاملة وأكثر فعالية للملكية الفكرية في البلاد. وستنسق المنظمة أنشطة مختلفة متعلقة بالملكية الفكرية بما فيها تحسين كفاءة نظام الملكية الفكرية ووضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وفي الختام شكر الوفد المنظمة على كفاءتها، ومهنيتها وتفانيها، والمدير العام على تأكيده من جديد على التزامه بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة وبتعزيز التعاون الإقليمي، الذي يسانده فيه الوفد كل المساندة.

٤٥- وعبر وفد هندوراس عن الحاجة إلى النقاش البناء من أجل تحسين أداء الويبو المتعلق بالبعد الإنمائي ودورها في حماية حقوق الملكية الفكرية. وقال الوفد إن من المهم أن تراعي النقاشات الحالية في الويبو الاحتياجات والأولويات والانشغالات المختلفة للبلدان، وأن تراعي التوازن بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وساند الوفد أي تحسينات تعود بالنفع على المنظمة لتجعل التعاون الدولي في صالح تنمية البلدان النامية بإدماج البعد الإنمائي في كل خططها وأنشطتها في المستقبل، والتي من شأنها أن تسهل عملية النهوض بالتنمية. ومن أمثلة هذه الخطط والأنشطة: الحصول على التكنولوجيا ونشرها ونقل المعرفة، والعمل على وضع صك دولي بخصوص حماية الفولكلور وتعزيز المعارف التقليدية والموارد الوراثية، للاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمحلية، وفي الوقت نفسه وضع آليات لتقاسم منافع استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات، بشكل متفق عليه وتطبيقها، وكذا

ضمان الحصول على الأدوية الضرورية والأساسية بثمن معقول والأدوات التعليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد الهوة الرقمية، والترويج للبحث والابتكار والإبداع، وتقديم المساعدة التقنية الموجهة لسد احتياجات البلدان النامية.

٤٦- وأعرب وفد السلفادور عن خالص امتنانه للعمل الفعال الذي أنجزته الويبو خلال سنة ٢٠٠٤ والفصل الأول من سنة ٢٠٠٥. وقال إن بلده واصل بذل جهود جبارة للنهوض بالملكية الفكرية ومراعاتها وسعى نتيجة لذلك إلى تدعيم الروابط بين مبادراته الوطنية ومبادرات الويبو مما أرسى روابط بين جميع المؤسسات المسؤولة المعنية كمكتب النائب العام والشرطة المدنية الوطنية ووحدة الملكية الخاصة التابعة لمكتب النائب العام الذي يضم وحدة حماية الملكية الفكرية ومركز التسجيل الوطني الذي نظم أسبوع الاختراعات الوطنية والاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية وحلقات العمل والندوات الموجهة إلى المحاضرين والطلاب في الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين وعامة الجمهور بالإضافة إلى النهوض بمشروع مبادرة جامعة الويبو الذي حمل نتائج إيجابية وشاركت فيه ثلاث جامعات في البلد. وأشار إلى دعم جميع أنشطة اتحاد الجمعية السلفادورية للملكية الفكرية وهو منظمة تمثل مختلف القطاعات الخاصة في البلد. وفيما يتصل بحق المؤلف والحقوق المجاورة، سلط الأضواء على أهمية إنشاء هيئتين للإدارة الجماعية هما جمعية المؤلفين والملحنين وفناني الأداء والجمعية التعاونية للنهوض بالملكية الفكرية وحمايتها. ولفت الانتباه إلى الجهود المشتركة بين المؤسسات المبذولة في بلده لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بهدف توحيد أعمال المؤسسات وتنسيقها والمحافظة على المعايير المحددة في نظام إدارة الجودة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 9001 2000 وتحسين جودة خدمات مركز التسجيل الوطني وإنتاجيته باستمرار، عملاً بمعايير الحماية الممنوحة بناء على الاتفاقات متعددة الأطراف ومعاهدات التجارة الحرة. وذكر بالكلمات التي أدلى بها رئيس البلد خلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة وقال إن البلد يعمل على تدعيم برنامج خاص بشبكة التضامن لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتصل بالتكنولوجيا والابتكار والقدرة التنافسية ومشروعات لتقييم مؤشرات التكنولوجيا وتقدير الثروات غير الملموسة وإعداد نموذج تعليمي عام يدعى مشروع الاتصال مما يتيح التكنولوجيا للطلاب. وأشار إلى الأولوية التي يمنحها بلده لتدعيم المؤسسات في الميدان الدولي مما يرسي علاقات وثيقة مع مؤسسات معنية بالملكية الفكرية مثل الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية والمعهد المكسيكي للملكية الصناعية والمعهد الوطني المكسيكي لحق المؤلف والدائرة العامة الكولومبية لحق المؤلف وشكر تلك المؤسسات على المساعدة المقدمة. وشدد على اضطلاع بلده بتنظيم عمليات من أجل انضمامه المقبل إلى معاهدات الويبو الأخرى مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة بودابست. واستطرد قائلاً إن بلده يواجه تحديات كبيرة في سعيه إلى تحقيق تنمية مستدامة وأبرز أهمية الملكية الفكرية في هذا المجال. وحث الويبو على مواصلة جهودها المبذولة لدعم المبادرات الوطنية والدولية الرامية إلى إنشاء نظام للملكية الفكرية كقوة دافعة لتعزيز فرص النمو.

٤٧- ونقل وفد الهند عبارات التهاني من الشعب الهندي إلى جمعيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة في هذا الاجتماع المهم والعمل على إرساء نظام دولي عادل في مجال الملكية الفكرية. وقال إن رئيس الوزراء الهندي لاحظ، خلال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت مؤخرا في نيويورك، بأن أفكار الأمم المتحدة تسير على خط متواز مع روح الشعوب والحضارة الهندية المتجسدة في مفهوم "فاسودهايفا كوتومباكام" أي أن العالم بأسره أسرة واحدة. وقال إن الأمم المتحدة تسعى جاهدة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي تلزم المجتمع الدولي بالتصدي لتحديات التنمية (من الفقر المدقع إلى الحصول على التعليم) بحلول سنة ٢٠١٥. واستطرد قائلا إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بصفتها واحدة من الوكالات المتخصصة

في منظومة الأمم المتحدة، ملزمة أيضا بتسخير جهودها لأداء دور فعال بغية الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبر الوفد أن نظام الملكية الفكرية الأمثل هو ذاك الذي يوفق بين الحوافز الخاصة للمبتكرين والمصلحة العامة في الحصول على ثمار الابتكار. واستشهد الوفد بالمادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ التي تنص على أن "لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني" وأن "لكل فرد الحق في أن يشترك ... في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه". وقال إن الهند تسعى جاهدة من أجل تطوير نظام فعال لحقوق الملكية الفكرية، وقد عملت مؤخرا على تعديل قانونها بشأن البراءات. وأضاف قائلا إن القواعد والمعايير الدولية في مجال الملكية الفكرية آخذة في التطوّر ولها انعكاسات مهمة على الابتكار والتطوير وتؤثر في معظم جوانب الحياة، بما فيها توافر الأدوية الأساسية وفرص الحصول عليها وعلى المواد التعليمية والبذور بالنسبة إلى المزارعين الفقراء بالإضافة إلى إمكانية استخدام الإنترنت لتبادل المعلومات والثقافات. ولاحظ الوفد التقدم الكبير المحرز في النقاش السياسي الدائر في الويبو ومختلف هيئاتها من أجل النظر في القضايا الإنمائية. ورحّب في ذلك الصدد بجميع الاقتراحات الإيجابية التي تقدم بها عدد من الوفود، بمن فيها "أصدقاء التنمية" ومجموعة البلدان الأفريقية خلال الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات. وقال إن الوقت قد حان لإمعان النظر في مختلف المقاربات والمقترحات المقدمة حتى الآن بغية السير قدما ببعض العناصر من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية والالتزام المعتمد في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٤ والرامي إلى الاحتفاظ بالبعد الإنمائي في جميع مجالات عمل الويبو. ولاحظ الوفد أن تلك الاجتماعات ما فتئت تعبّر عن انشغالات البلدان النامية، وشدّد في الوقت ذاته على ضرورة إحراز تقدم سريع في عملها وتحديد سلم أولويات لاختيار القضايا التي سيتم بحثها أولا. وقال إنه تابع عن كثب المناقشات الدائرة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وقال إن كنوز الموارد البيولوجية الوراثية والمعارف التقليدية في البلدان النامية هي تراث للبشرية جمعاء وأن أصحاب تلك المعارف وذلك التراث في حاجة إلى حماية شاملة ومسار لتحقيق التنمية. وقال إن مسألة الامتلاك التعسفي للموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في إطار النظام الدولي المعمول به حاليا في مجال حقوق الملكية الفكرية، هي مسألة اهتمام محوري. وأشار إلى أن تلك القضايا قد أثيرت مرارا وتكرارا من قبل العديد من الوفود في المناقشات حول مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي والفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وفي اللجنة الحكومية الدولية المذكورة آنفا. ورأى أن تواصل تلك اللجنة عملها وتسعى إلى إحراز تقدم في جميع بنود برنامج العمل مع الحرص على عدم التأثير سلبا في التقدم في أي من تلك العناصر في المحافل الأخرى التي تتناول قضايا التجارة والملكية الفكرية. وشدّد الوفد على أن الجهود الرامية إلى تنسيق قوانين البراءات على الصعيد العالمي لن تكتمل دون التصدي إلى قضايا الكشف عن الموارد الوراثية والبيولوجية والمعارف التقليدية. وأضاف قائلا إن من الضروري فتح النقاش حول جميع القضايا الموضوعية المتعلقة بتنسيق قوانين البراءات بصورة متوازية ومتساوية. ودعا إلى مواصلة النقاش بطريقة شاملة وشفافة في إطار تقبله جميع الدول الأعضاء. ولاحظ أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بشأن مجموعة من الاقتراحات من الدول الأعضاء حول مشروع النص الموحد لمعاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة. وقال إنه يود أن يرى تطوّرا في ذلك الاتفاق مع أنه يعتقد بأن الموضوع يقتضي مزيدا من المناقشات بين الدول الأعضاء، في إطار رسمي وشبه رسمي، حتى يتسنى التوصل إلى توافق للآراء حول المسائل الموضوعية والإجرائية قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي بشأن الموضوع. وأعرب الوفد عن تقديره لبرامج المساعدة التقنية التي تنظمها الويبو. وقال إن الهند قد عملت على تطوير مكاتبها المعنية بالبراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وكذلك مكتب تسجيل البيانات الجغرافية. وأشار إلى أن عددا من البلدان تمرّ بمراحل نموّ

متباينة، لا سيما فيما يتعلق بتطوير أنظمة حقوق الملكية الفكرية، وقال إن الهند قادرة على مساعدة الويبو في تنسيق برامج للمساعدة التقنية بناء على طلب البلدان النامية. وأعرب الوفد عن تقديره أيضا للعمل الذي أنجزته أمانة الويبو في إعداد الوثائق وسائر الترتيبات التنظيمية للجمعيات. وشدّد على أن إحراز التقدم في جميع المداولات يقتضي بالضرورة التوصل إلى توافق الآراء حول القضايا المطروحة قبل انعقاد الجمعيات حتى تستطيع الويبو أن تؤدي بفعالية الدور المنوط بها. وأكّد الوفد للاجتماع عن دعمه الشامل وتعاونه الكامل، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة الـ٧٧ ومجموعة بلدان آسيا.

٤٨- وأعرب وفد كينيا عن تقديره للمدير العام وأمانة الويبو على الجهود المبذولة والعمل الممتاز. ولاحظ أن دور الملكية الفكرية في التقدم والتنمية أصبح اليوم واضحا ومتجليا، ولذلك فإنه يتوقع استمرارية عمل المنظمة دون انقطاع. وفي ذلك الصدد، أشار إلى أن اجتماع الجمعيات له دور حاسم، وأن من المرتقب أن يفضي إلى توصيات وقرارات مهمة، واعتبر أن اعتماد البرنامج والميزانية في الوقت المناسب سيكون من بين تلك القرارات الأولى، فأعرب عن تأييده لذلك. وقال إن هناك قضايا أخرى، مثل جدول أعمال التنمية، التي تقتضي من جميع الأطراف التحلي بالمرونة والتفهم. وعن أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أعرب الوفد عن أمله في أن يُتخذ قرار واضح من أجل مواصلة عملها. وقال الوفد أيضا إن سياسات الويبو ينبغي أن تجسّد احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وألا تتعارض والمصالح الاجتماعية والسياسية الوطنية. وأكدّ الوفد أيضا على ضرورة الحرص في أنشطة الويبو على تسخير حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها للإسهام في النهوض بالابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتعميمها وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوفيق بين الحقوق والواجبات. وأعرب عن أمله في أن تنجز الويبو مزيدا من البرامج التي تركز على النمو الوطني في البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا، كما هو منصوص عليه في رسالتها. وحثّ سائر الوفود على التوصل إلى توافق للآراء من أجل إقرار اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بغية تمكين المنظمة من مواصلة دورها الحاسم في الحرص على تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية عبر العالم. وأعرب الوفد عن تقديره للمساعدة التي حصل عليها بلده من الويبو وأشار إلى أن مجالات اهتمام كينيا الرئيسية هي حماية المعارف التقليدية والفولكلور والنفاذ إلى الموارد الوراثية ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتدريب والمسائل المتعلقة بالآليات القانونية التي تديرها الويبو. وفي هذا الصدد، أبرز الوفد المساعدة التي قدّمتها الويبو من أجل مراجعة تشريع كينيا بشأن حقوق الملكية الفكرية بغية استيعاب التغيرات الحاصلة على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية. وذكر الوفد أيضا دعم الويبو في أنظمة الأتمتة والحوسبة وسائر تقنيات المعلومات والاتصالات، وقال إنها أسهمت في تعزيز أعمال معهد كينيا للملكية الصناعية ومكّنته من تقديم خدماته للجمهور بفعالية ودون تأخير. وأبرز الوفد أيضا مساعدة الويبو لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في كينيا مما سيمكنها من الانتفاع بالملكية الفكرية على أكمل وجه وتحقيق النموّ والتطوّر والإسهام بالتالي في النموّ الوطني. وقال إن الويبو أسهمت أيضا في جهود كينيا في مجال تنمية الموارد البشرية في مجال حقوق الملكية الفكرية من خلال برامج التدريب على المدى الطويل والقصير. وتطلّع الوفد إلى استمرار التعاون مع الويبو. وقال إن الويبو، بصفتها المنظمة الحكومية الدولية المسؤولة عن النهوض بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها، لها دور كبير للإسهام في جهود التنمية الدولية لأن الملكية الفكرية تؤدي دورا كبيرا في التقدم التكنولوجي والصناعي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب، وهي الحجر الأساس للسياسة الاقتصادية العصرية والعامل الحافز للتنمية. واستطرد قائلا إن إدراج الملكية الفكرية ضمن القضايا العالمية مثل منظمة التجارة العالمية إنما هو إشارة واضحة إلى دورها في استقطاب الاستثمار في الاقتصاد العالمي الحر. ورأى في كلّ ذلك إشارات واضحة على أن الملكية الفكرية أداة تنموية كبرى وأن الوقت قد

حان كي تعمل الويبو على توسيع نطاق أنشطتها الإنمائية حتى تمكّن جميع الدول الأعضاء من استغلال الملكية الفكرية على أكمل وجه فتحقق النمو الوطني. وقال إن كينيا، في ذلك الصدد، تنادي بإنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية بولايات واضحة ونظام لمراقبة التنفيذ. ويعتقد الوفد بأن اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية والبرازيل، باسم الدول الأعضاء الأخرى، تمثل أساسا جيدا للسير قدما نحو إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وفي الختام، أقرّ الوفد بأن الويبو وكالة تابعة للأمم المتحدة ومتخصصة في مجال الملكية الفكرية وينبغي لها بالتالي تسخير قدراتها المؤسسية ومواردها البشرية من أجل التصدي للقضايا المتعلقة بوضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية وأن تكون في مقدمة المناقشات الجارية حاليا مثل تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، وحماية البيانات الجغرافية، والنفاذ إلى الموارد الوراثية، وحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وعن التطورات في مجال حقوق الملكية الفكرية في كينيا، قال الوفد إنه رغم التدابير التي وضعها المجتمع المدني حرصا على أن تؤدي حقوق الملكية الفكرية دورها الحاسم في النموّ الوطني، فإن الأهداف المنشودة لم تتحقق بعد نظرا إلى أن مستخدمي الإطار القانوني لم ينتفعوا بنظام الملكية الفكرية على أكمل وجه. وقال الوفد إن كينيا تعمل حاليا على وضع سياسة وطنية للملكية الفكرية وسياسات وتشريعات بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور، سعيا منها إلى إدماج الملكية الفكرية ضمن جهود التنمية المستديمة وإرساء محيط يساعد على الانتفاع الكامل بنظام الملكية الفكرية. وقال إن العمل جار أيضا من أجل سنّ تشريع جديد يرمي إلى تعزيز حماية البيانات الجغرافية وتصاميم الدوائر المتكاملة من التزوير. وقال إن نظام الجمارك والقانون الضريبي هما قيد التعديل بإضافة أحكام بشأن تعزيز التدابير الحدودية، وذلك سعيا إلى تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إن من المرتقب إنشاء لجنة استشارية تعنى بمكافحة إغراق الأسواق والسلع المقلدة. وشدّد الوفد أيضا على الجهود المبذولة حاليا من أجل إدماج حقوق الملكية الفكرية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية ضمن دستور البلد، مما سيشكل أساسا للسياسات والقوانين اللازمة لمواصلة تطوير النظام الوطني للملكية الفكرية واستغلاله وحماية المعارف التقليدية والتراث الثقافي.

٤٩- وأيد وفد تايلند البيان الذي أدلى به وفد إيران باسم المجموعة الآسيوية. ولاحظ أن اجتماعات الجمعيات تعقد في فترة حساسة ومليئة بالتحدي إذ تظل هناك مسائل عديدة ينبغي حلها خلال الاجتماعات. وأعرب عن أمله أن تحقق نتائج ناجحة وحسنة التوازن تجسد مصالح البلدان النامية. ورأى أن إدراج البعد الإنمائي في صميم أنشطة الويبو هو أولوية رئيسية من أولويات المنظمة تمشيا مع أعمال الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى التي ترمي بمجملها إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وارتأى أن من الضروري توفير نظام دولي للملكية الفكرية يتوازن توازنا جيدا مع احتياجات البلدان النامية ويراعيها وينهض بالبحث ونقل التكنولوجيا ويحفز الابتكار. ونظرا إلى أهمية حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والهوية الوطنية، أيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وإمكانية إعداد وثيقة دولية ملزمة قانونا ورحب أيضا بإنشاء الصندوق الطوعي لتيسير مشاركة ممثلي السكان الأصليين والمجتمعات المحلية مشاركة فعالة في أعمال اللجنة المذكورة. وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الويبو للعمل على متطلبات الكشف والموارد الوراثية والمعارف التقليدية، رحب بالدعوة وأعرب عن تطلعه إلى اعتماد مسألة متطلبات الكشف اعتمادا أكبر على قاعدة تستهدف تحقيق النتائج غير أنه شدد أيضا على أن المناقشات بشأن تلك المسألة الجارية في اللجنة المذكورة لا ينبغي أن تقوض المفاوضات المتواصلة ضمن مجلس منظمة التجارة العالمية المعني باتفاق تريبس بأي شكل من الأشكال بل أن تدعمها فقط. وأعرب عن تطلعه إلى تمكن الجمعيات من إيجاد نهج إيجابي وشامل للمضي قدماً في إطار خطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات ومن متابعة صياغة معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وأكد تأييده

لسنغافورة الداعية إلى استضافة مؤتمر الويبو الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦ مما يعود بالفائدة على الويبو ويضمن أيضا تكثيف المشاركة في المنطقة حسب اعتقاده. وهنأ المدير العام والموظفين العاملين معه على تفانيهم وجهودهم المبذولة لمساعدة البلدان النامية على الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية ومواجهة مسائل الملكية الفكرية الجديدة والمستجدة على وجه أفضل.

٥٠- وهنأ وفد تركيا الويبو والمدير العام على إدارتهما الفعالة والناجحة خلال السنة المنصرمة لمجموعة واسعة من البرامج والأنشطة التي كانت في مصلحة كل أهداف الويبو من أجل تعزيز حماية الملكية الفكرية عبر العالم. وتوجه الوفد بالشكر للأمانة على جهودها واهتمامها فيما يتعلق بتحضير وثائق الاجتماع. وأعرب عن تقديره لجهود الويبو من أجل تحسين نظام الملكية الفكرية الدولي ونظام البراءات، بمراجعتها للتصنيف الدولي للبراءات والترويج لإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبخصوص جدول أعمال لويبو للتنمية بصفة خاصة. وأشار الوفد إلى أن النقاش الجاري داخل الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات وكل الاقتراحات الآتية من الدول الأعضاء ستساهم في رؤية الويبو واستراتيجية عملها في المستقبل. وأعرب الوفد عن تقديره لمشاركة الويبو في حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، وساند استمرار ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال الوفد إن بلاده أتممت في سنة ٢٠٠٤ عملها الوطني بشأن معاهدة العلامات التجارية واتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية وقد نشر الاتفاقان معا في الجريدة الرسمية. وفي الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ بدأ تنفيذهما. وعلى المستوى الوطني يخضع قانون معهد البراءات التركي للمراجعة، وفتحت أيضا مشروعات قوانين للمراجعة من قبل الهيئات المختصة. وينجز المعهد المذكور أنشطته في مبناه الجديد والعصري منذ أكثر من سنة. وقد تم الانتهاء من الخطة الاستراتيجية، أما درسات إعادة التنظيم في المعهد فما زالت جارية وأوشكت على الانتهاء. وأفاد الوفد أن المعهد عيّن موظفين جدد سنة ٢٠٠٤، منهم ١٩ فاحصا وشارك في برنامج التدريب الداخلي ٦٠٠ موظف، ونتج عن إعادة هيكلة المكتب زيادات مهمة في الإنتاجية والفعالية وإرضاء الزبائن. وقال الوفد إنه رغم ١٣٤ سنة لتاريخ الملكية الفكرية في تركيا فما زال إذكاء الوعي ونشر المعلومات بخصوص الملكية الفكرية أمرا أساسيا. وقد استحدث معهد البراءات التركي أنشطة خاصة للترويج وخصص موارد إضافية لها. وفي هذا السياق أفاد الوفد بأن عدد المكاتب الإعلامية قد ارتفع من ٥ مكاتب إلى ٢٣ مكتب، مما يعني ١٠٠ مكتب إذا أضفنا التعاون مع الغرف والسلطة المكلفة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوفد أن معهد البراءات التركي نظم ٤٥ حلقة دراسية في سنة ٢٠٠٤ شارك فيها حوالي ٠٠٠ ٦ شخص، بالإضافة إلى عدة تظاهرات محلية ودولية حول موضوعات مختلفة. وأشار الوفد أيضا إلى زيادة بنسبة ٢٥ بالمائة في عدد الطلبات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في سنة ٢٠٠٤، مقارنة مع ١٠ بالمائة في السنوات الماضية، وقال إن عدد الطلبات المتعلقة بالعلامات التجارية مثلا قد ارتفع إلى ٥٠٠ ٤٦ في سنة ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن يصل إلى ما بين ٠٠٠ ٦٠ و٠٠٠ ٦٥ سنة ٢٠٠٥. ورغم زيادة عدد الطلبات، فقد تم معالجتها بكاملها. وفيما يتعلق بالبراءات، بدأ المعهد مؤخرا في إنجاز تقارير بحوث وفحوصات تهم بعض فئات التصنيف الدولي للبراءات، التي وضعت من أجلها قاعدة بيانات نظام المعلومات وأُتممت أنشطة التدريب الخاصة بها. ومن شأن ذلك أن يوفر الوقت والتكلفة لصالح مودعي الطلبات المحليين، وأن يسهل الاتصال، وهو أمر يتوقع منه زيادة عدد مودعي الطلبات المحليين. وأشار الوفد إلى الانتهاء من تنفيذ جزء من مشروعات الأتمتة بهدف أن يصبح المكتب مكتبا لا يعتمد على الوثائق الورقية. واختتم الوفد كلمته بالتعبير عن أمله في إنجاز مشروعات تعاون مشترك مع الويبو من أجل تعزيز التعاون القائم بين معهد البراءات التركي والويبو.

٥١- وشكر وفد الكاميرون المدير العام على تفانيه وما اتخذه من مبادرات بقيادة المنظمة وجودة الوثائق المعروضة على الدول الأعضاء. وأعرب عن تأثره الخاص بالتدابير المتخذة للمحافظة على توازن الويبو المالي دون المساس بأهدافها وفعاليتها ورحب على وجه الخصوص باقتراح المدير العام الداعي إلى إدراج أهداف جديدة في ميزانية متوازنة. وحرص على التذكير بالسياق الدولي الذي يشهد زيادة في مستوى إدراك الدول الأعضاء لأهمية الملكية الفكرية في تنمية اقتصادها وعدد الدول المنضمة إلى المنظمة الذي يرتفع باستمرار مما يعد دليلاً ملموساً. وعلاوة على ذلك، صرح أن بلده الذي يستضيف مقر المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية يؤيد جهود المنظمة تأييداً شديداً. وفي هذا الشأن، ذكر تنوع موارد بلده الطبيعية وما يتحلى به من تراث ثقافي عريق. وطلب مواصلة الويبو مساعدتها لتطبيق حقوق الملكية الفكرية واعتماد خطة عمل للويبو بشأن التنمية. ثم جدد دعمه للنهوض بمُثل الويبو العليا وأهدافها بحفظ مصالح البلدان النامية عامة وتدعيمها في الوقت ذاته. وفي هذا السياق، أشار إلى حلقة العمل دون الإقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي استهدفت البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وعقدت من ١٣ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ في ياوندي بالتعاون مع حكومة بلده وشارك فيها ١٦ بلداً. وأخيراً، أطلع الجمعيات على اقتراح وزارة البحوث العلمية والابتكار الداعي إلى تنظيم حلقة عمل للتوعية والإعلام بشأن إدارة الملكية الفكرية في مؤسسات البحث والجامعات خلال سنة ٢٠٠٦. وعليه، قال إن بلده إذ يعتزم جعل الملكية الفكرية محركاً أساسياً للارتقاء بالقطاع الخاص قد اعتمد ميثاقاً جديداً بشأن الاستثمارات ينص على إنشاء مركز للملكية الفكرية. وأنهى كلمته معرباً عن رغبته في إمكانية الاعتماد على مساعدة الويبو بهدف إنشاء ذلك الهيكل.

٥٢- وقال وفد ترينيداد وتوباغو إن بلده حدد لنفسه هدفاً وطنياً متمثلاً في تحوله إلى مجتمع مبني على المعارف بحلول سنة ٢٠٢٠ يتمتع باقتصاد قائم على المعارف ورحب بالتالي بالتعاون الدولي لمشاطرة التعليقات والخبرات والتطورات من أجل الانتفاع الأمثل بتطوير أنظمة الملكية الفكرية الدولية وتيسير الويبو لأنشطة توفير الخبرات وتمويل الهياكل الأساسية وتنسيقها لأغراض التنمية. وفي هذا السياق، أوصى بزيادة عدد موظفي الويبو وخبرائها ومستشاريها المعنيين بمنطقة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بلدان الكاريبي دون الإقليمية خاصة. ومضى يقول إن بلده على وشك أن يستكمل سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية توجه تطوير نظام الملكية الفكرية والانتفاع به توجيهاً مركزياً. وأشاد بأعمال شعبة الويبو المعنية بالشركات الصغيرة والمتوسطة وأكاديميتها العالمية وأعمال اللجان الدائمة المتواصلة ولا سيما اللجنة المعنية بمعاهدة قانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، قال إن بلده استلم ٩٦٪ من الطلبات المودعة بشأن البراءات خلال سنة ٢٠٠٤ بناء على المعاهدة مما اكتسى أهمية كبيرة بالنسبة إلى عملياته. وأضاف قائلا إن من اللازم مراعاة ظروف تشغيل مكاتب الملكية الفكرية الأصغر حجماً بينما يشجع إحراز التقدم. واستطرد قائلا إن تنفيذ الويبو لنظام تسجيل الملكية الفكرية وإدارتها سمح بضمان المرونة في تخصيص وإعادة تخصيص موارد بشرية شحيحة لتحسين مواجهة العمليات التقنية والإدارية في مكتب الملكية الفكرية. وأردف قائلا إن بلده يواصل شراكته مع الويبو لتوفير المساعدة من أجل تطوير مكاتب الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي. واسترسل قائلا إن هناك ما يشد عزمه وهنأ الويبو على مبادرة إبرام اتفاق الويبو بشأن التعاون لأغراض التنمية خلال سنة ٢٠٠٣ واستدرك قائلا إن نجاحها الفعلي يعتمد على تنفيذها للاتفاق وحث على تعجيل تنفيذ الاتفاق. وذكر مجدداً أن اعتماد نهج موحد ليس أمرا موفقا نظرا إلى تنوع مراحل تطوير مكاتب الملكية الفكرية في الكاريبي ببساطة. وتوجه إلى الويبو لكي تواصل دعمها لمبادرات

إقليمية مثل مركز حق المؤلف الكاريبي ونهج إقليمية أخرى متعلقة بالملكية الفكرية وخـــص بـــالذكر مجالي الأتمتة والإنفاذ.

٥٣- وأعرب وفد قيرغيزستان عن كامل تأييده لبيان منسق مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقـــاز وأوروبا الشرقية. وذكر الأعمال الناجحة التي أنجزتها الويبو خلال سنة ٢٠٠٤ والنصف الأول مـــن سنة ٢٠٠٥ ولا سيما بخصوص البرنامج الرئيسي ٩ المتصل بالتعاون مع بعض البلدان في أوروبـــا وآسيا. كما خص بالذكر ترجمة كتاب المدير العام للويبو المعنون "الملكية الفكرية – أداة فعالـــة فـــي التنمية الاقتصادية" التي أنجزتها الويبو ولجنة الاتحاد الروسي للبراءات والعلامات باللغـــة الروســية والنسخ المجانية الكافية عن الكتاب التي أتيحت لكل البلدان في المنطقة. وقال إنه على يقين بأن الكتاب يساعد على تعزيز مستوى فهم أهمية الملكية الفكرية ودورها في تنمية شرائح كبيرة من السكان مـــن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ولفت الانتباه إلى تأجيل عدة خطط تحظى بدعم الويبو فـــي إطـــار برنامج التعاون بين الحكومة والويبو في بلده نتيجة لأحداث الثورة الوطنية المعروفة التي حصلت فـــي ٢٤ مارس/آذار ٢٠٠٥. وأعرب عن أمله أن تنفذ تلك الخطط بدعم من الويبو في المستقبل القريـــب فيما يتصل بالزيارة التدريبية التي من المزمع أن يجريها ممثلون لهيئات وطنية معنية بإنفاذ القانون إلى الويبو وبتنظيم ندوة إقليمية بشأن حماية الملكية الصناعية. كما أشار إلى تشغيل نظام الملكية الفكريـــة الوطني بتحقيق درجة كافية من النجاح وتنفيذ جميع البرامج الداخلية خـــلال ســـنة ٢٠٠٤ والأشـــهر الثمانية الأولى من السنة الجارية على الرغم من عدم استقرار السوق والاقتصاد إلى حد مـــا خـــلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، لفت النظر إلى النتائج الممتازة المحققة فيما يتعلـــق بعدة مواد ولا سيما بالطلبات المودعة بخصوص العلامات التجارية على الصعيـــد الوطنـــي خـــلال سنة ٢٠٠٤ مقارنة بسنة ٢٠٠٣ إذ سجل ارتفاع بنسبة ٧٥٪ وشهدت الأشهر الثمانية الأولى من ســـنة ٢٠٠٥ زيادة بنسبة ٦٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة السابقة. وأحاط أيضاً الحضور علما بالارتفاع الملحوظ المسجل في تحصيل الإتاوات في البلد. ومضى يقول إن بلده شهد نشاطاً مكثفاً مـــن حيـــث الطلبات المودعة على الصعيد الوطني لشمل الاختراعات بحماية البراءات بناء على نظامي معـــاهدة التعاون بشأن البراءات والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات. وفيما يخص المسائل التشريعية، أطلـــع الحضور على تنفيذ البرنامج بإعداد نصين تشريعيين حديثين هما مشروع قـــانون حمايـــة المـــوارد الوراثية والمعارف التقليدية ومشروع قانون حفظ الفولكلور وحمايته القانونية. وأنهى كلمته معربا عـــن ثقته في أن الويبو ستظل تحقق النجاح في إطار أعمالها حتى تكفل تحول الملكيـــة الفكريـــة إلـــى أداة حقيقية لإحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان.

٥٤- وساند وفد بابوا غينيا الجديدة البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، موليـــا أهمية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية عند مشاركته في المناقشات السياسية التي تهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ وآخذا في الحسبان الاحتياجات والظروف اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنـــت عنها الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى أن الملكية الفكرية ما زالت تستخدم في كثير من البلـــدان كـــأداة سياسية، وللنهوض بأنظمة الملكية الفكرية باعتبارها سبلا لتحقيق التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافية. وبخصوص موضوع يستقطب اهتمام العالم لارتباطه بقضايا التنمية مثل المعارف التقليديـــة والموارد الوراثية والفولكلور، ينبغي أن تضطلع الويبو بدور قيادي في دعم جهود الـــدول الأعضـــاء للتشجيع على الإبداع وحماية الملكية الفكرية خصوصا في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، لتعزيـــز الظروف اللازمة لتشجيع أنشطة الإبداع والابتكار. ويرمي مكتب الملكية الفكرية في بابوا غينيا الجديدة إلى تعزيز قدرته في مجال الملكية الفكرية، وقد تمكن من تنفيذ سياسة البلاد للملكية الفكرية، فقد كلـــف المكتب بوضع خطة إستراتيجية ذات أهداف واضحة، تختلف من الاكتفاء المالي إلى خلـــق وظـــائف للإدارة الجماعية لحق المؤلف داخل مكتب الملكية الفكرية، نظرا للمستوى الصناعي فـــي المنطقـــة.

وأعرب الوفد عن امتنانه للدعم الذي حصل عليه عند إنجاز هذا العمل، من حكومة أستراليا والويبو ومنتدى الأمانة. واختتم الوفد كلمته بمساندة اقتراح وفد سنغافورة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون العلامات في سنة ٢٠٠٦.

٥٥- ورحب وفد جامايكا بالتزام الويبو بمواصلة الاضطلاع بدور حاسم في مساعدة البلدان النامية على الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية لصالحها وتدعيمها للمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وشدد على إمكانية استخدام الملكية الفكرية كحافز للنمو والتنمية وقال إن الملكية الفكرية درت أرباحاً اقتصادية جمة لفائدة بلدان عديدة واستدرك قائلاً إن هناك عدة بلدان نامية تخلفت في الانتفاع الكامل بالملكية الفكرية كأداة للتنمية. ومضى يقول إن على الويبو الاضطلاع بدور مستمر في دعم البلدان النامية على غرار بلده في سعيها إلى إدراج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية. واسترسل قائلاً إن بلده يبقى ملتزماً باتفاق التعاون بين الويبو ومنطقة الكاريبي دون الإقليمية بهدف توفير الظروف اللازمة لتطوير ثروات الملكية الفكرية وحمايتها وامتلاكها وإدارتها والانتفاع بها في منطقة الكاريبي وتعزيز الابتكار التكنولوجي وتدعيم القدرة التنافسية في الشركات بما فيها قطاعات الصناعة الثقافية. ولفت النظر إلى عدد من الندوات الناجحة المعقودة بناء على اتفاق التعاون والمتصلة بإدارة العلامات التجارية وبالتحديد سماع جلسات المعارضة ونظام مدريد وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى بدء انتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلده بنظام الملكية الفكرية ومواصلة نمو منظمات الإدارة الجماعية لحقوق استنساخ الأعمال الموسيقية والرسوم البيانية. واستطرد قائلاً إن الويبو ساهمت في وضع آلية دعم دون إقليمية هي مركز حق المؤلف الكاريبي الذي أدى إلى تسجيل زيادة ملحوظة في قيمة الإتاوات الموزعة خلال سنة ٢٠٠٥. ولفت الانتباه إلى إقرار قانون حماية البيانات الجغرافية مؤخراً وذكر أن بلده يعتزم الانضمام إلى اتفاقي نيس وفيينا بشأن التصنيف. وساند اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتوافق الآراء المنبثق عن اجتماع الجمعيات خلال سنة ٢٠٠٤ بخصوص جدول أعمال للويبو بشأن التنمية الذي من شأنه ترسيخ مساهمة الويبو في التنمية وتعزيزها ولا سيما في مجالات أساسية مثل وضع المعايير وحفظ السياسات ونقل التكنولوجيا. وأيد تجديد ولاية الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات لتيسير زيادة فرص المساهمة بين الدول الأعضاء في ذلك الموضوع المهم ودعا إلى إيجاد حل سريع للمسائل المعلقة المرتبطة بحماية الأداء السمعي البصري وإبرام ذلك الصك المهم لحماية حقوق فناني الأداء من الانتفاع غير المشروع بأعمالهم السمعية البصرية. وفي هذا المضمار، أعرب عن تأييد بلده لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة وتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

٥٦- وأيد وفد كمبوديا بيان وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً وبيان وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وذكر بأن هناك عدداً من البنود المهمة المدرجة في جدول أعمال الاجتماع وأن الويبو اضطلعت بعدد من المبادرات في كمبوديا ووظفت مواردها لبناء مؤسسات للملكية الفكرية خلال السنة الماضية. وقال إنه آن الأوان لترسيخ الأعمال المنجزة حتى الآن وبدء أعمال إدماج الملكية الفكرية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تتطلب مساعدة تقنية متينة من جانب الويبو. ومضى يقول إن البلدان الأقل نمواً نادت مناداة شديدة بحماية أشكال التعبير الفولكلوري عن طريق وضع قوانين جديدة وإنشاء مؤسسات جديدة في مجال الملكية الفكرية ورأى أن من الضروري أن تساعد الويبو البلدان الأقل نمواً على المشاركة مشاركة فعالة في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ولا سيما من خلال منح الأولوية لإنشاء الصندوق الاستئماني المقترح لتمويل تلك المشاركة. وذكر بأن الويبو ساهمت عبر برنامجها المعني بالبلدان الأقل نمواً في جمع الأشخاص

المؤثرين الرئيسيين مثل الوزراء وسائر كبار الموظفين الحكوميين من البلدان المتقدمة والنامية والأقل نمواً وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني لإجراء حوارٍ مع الموظفين المحترفين المعنيين بالملكية الفكرية بهدف تعزيز توضيح مسائل تنمية البلدان الأقل نمواً فيما يتصل بالملكية الفكرية والاتفاق على أفضل طريقة لتناولها. وفي هذا المضمار، أضاف قائلاً إن الويبو نظمت مؤتمراً وزارياً معنياً بالملكية الفكرية لصالح البلدان الأقل نمواً بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا شارك بلده فيه وعقد في سيؤول في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ بهدف إتاحة فرصة لوزراء البلدان النامية لتبادل الخبرات بشأن إدماج الملكية الفكرية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الرامية إلى تكوين الثروات. واستطرد قائلاً إن بلده استفاد أيضاً من مساعدة الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع برنامج التعاون الثاني المشترك بين الاتحاد الأوروبي والرابطة بشأن حقوق الملكية الفكرية الذي قدم المساعدة التقنية في مجال تطوير الملكية الفكرية في كمبوديا بالتركيز على أربعة مجالات هي وضع إطار قانوني بتكييف الإطار القانوني الوطني مع اتفاق تريبس وتحسين إدارة حقوق الملكية الفكرية لتوفير خدمات عالية الجودة لمودعي الطلبات وتدعيم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لجعل هياكل الإنفاذ الوطنية تتمشى مع متطلبات اتفاق تريبس وتعزيز الوعي العام ونشر المعلومات بشأن الملكية الفكرية. وطلب من الاتحاد الأوروبي مواصلة ذلك البرنامج بتمديد البرنامج الثالث واستهلاله لتمكين الحكومات من تكريس الوقت الكافي لاستخلاص فوائد تلك المساعدة على وجه تام. وأيد اقتراح عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات في سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦ إذ يتيح فرصة للبلدان الآسيوية لتبدي التزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية وإدارتها كأداة مهمة للتنمية الاقتصادية وتمكين أقصى عدد من البلدان الأقل نمواً من المشاركة نظرا إلى موقعها الجغرافي القريب والتسهيلات التي تتيحها حكومة سنغافورة. واسترسل قائلاً إن بلده أصبح في حاجة ملحة أكثر من قبل للدعم الرامي إلى تعزيز إطاره المؤسسي بشأن الملكية الفكرية وموارده البشرية وإن من الضروري أن تساعد الويبو البلدان الأقل نمواً مثل بلده على إنشاء شبكة من التحالفات التكنولوجية العالمية مع سائر الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية واستهلال برامج للبحث والتنمية في مجال الملكية الفكرية تابعة للقطاعين العام والخاص بهدف تحفيز المشاركة في الأنشطة التجارية والصناعات بالانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية وإعداد استراتيجيات وطنية في الميدان بشأن الانتفاع الفعال بحقوق الملكية الفكرية وإجراء دراسات تبين تأثير الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية الناجحة بغية استخلاص الدروس من التجارب التي يمكن تطبيقها على البلدان الأقل نمواً.

٥٧- وأعرب وفد إسرائيل عن تقديره لمواصلة التعاون المثمر بين الويبو وبلده فيما يتصل بمختلف جوانب الملكية الفكرية ولا سيما بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأتمتة مكتب إسرائيل للبراءات. وقال إن الجمهور الإسرائيلي أدرك خلال السنوات الماضية إدراكاً أكبر فوائد الانتفاع بأنظمة حماية الملكية الفكرية ببراعة مما تجسد في ارتفاع في معدل الانتفاع بتلك الأنظمة وخاصة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إن فرص الانتفاع المذكور ستزداد بالتأكيد مع انضمام بلده إلى بروتوكول مدريد المقرر في أواخر سنة ٢٠٠٦. وأعرب عن امتنانه لأكاديمية الويبو العالمية لتنظيم ندوة ثانية ناجحة عقدت في جنيف واستهدفت الطلاب الإسرائيليين والفلسطينيين وعن أمله أن يتواصل تنظيم مثل تلك الندوات. وأضاف قائلاً إن مكتب بلده للبراءات نجح في تطبيق نظام إداري مؤتمت متقدم لمعالجة طلبات البراءات وفحصها خلال سنة ٢٠٠٥ بدعم مالي من خبراء الويبو وتحت إشرافهم. واعترف بأهمية إصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات وهنأ الويبو على إنجازاتها من حيث تبسيط إجراءات المعاهدة وتحولها إلى منظمة حديثة تستعين بتكنولوجيا المعلومات. وأردف قائلاً إن مكتب بلده للبراءات يستخدم النظام الحاسوبي لتأمين الإيداع الإلكتروني بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام إدارة المعلومات لأغراض المعاهدة استخداماً مكثفاً ويشارك مشاركة فعالة في تطوير

مشروع PCT ROAD. واسترسل قائلاً إن مثل تلك المشروعات قدمت مساعدة نفيسة إلى مودعي الطلبات ومكتب تسلم الطلبات والمكتب المعين في المرحلة الوطنية. ورحب بالتدابير المقترحة لتعزيز قدرة معاهدة التعاون بشأن البراءات على اجتذاب المنتفعين وتيسير الانتفاع بها وأعرب عن تأييده لها.

٥٨- وهنأ وفد البرازيل المدير العام وموظفيه وأشاد بقرار توجيه المنظمة بطريقة تمكنها من المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وساند بيان الأرجنتين الذي أدلت به باسم مجموعة السبعة والسبعين وبيان الصين باسم "أصدقاء التنمية". وقال الوفد إن الفترة التاريخية التي نعيشها تحمل تحديا لا يمكن تجنبه: فمن جهة سمح التقدم التكنولوجي بالتغلب على صعوبات كانت حتى وقت قريب تبدو صعبة التذليل، بفضل التحفيز على الإبداع، ومن جهة أخرى فإن العديد من البلدان لا تنتفع بتمار التقدم التكنولوجي هذا ومن المحتمل ألا توفي أبدا الشروط المطلوبة لكي تستفيد منه. واستطرد الوفد قائلا إن من واجب المجتمع الدولي السهر على أن تتمكن كل البلدان من تنفيذ سياستها بشأن التنمية. وأفاد الوفد بأن بلاده تسعى إلى تعزيز التطور التكنولوجي بجعل الابتكار عنصرا رئيسيا في سياستها المتعلقة بمجلات الصناعة والتكنولوجيا والتجارة الخارجية بفضل اعتماد قانون للابتكار في سنة ٢٠٠٤، وبمتابعة العمل على تعزيز المعهد الوطني للملكية الصناعية، من خلال برنامج يشمل التعاون مع مكتب تنفيذ المشروعات، والأرجنتين والولايات المتحدة وألمانيا وبلدان أخرى. وصرح الوفد بأن حماية الملكية الفكرية لا يمكن أن تكون محركا فعالا للتنمية إلا باحترام الأوضاع الوطنية المختلفة وباستغلال الامتيازات التي ينص عليها النظام الدولي، بحكمة وتوسيع نطاقها. وباعتبار الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة فهي تضطلع بمسؤولية كبيرة حيث أنها تسهر على أن تكون الحماية الدولية متناسقة مع أهداف التنمية التي وضعها المجتمع الدولي. وذكر الوفد بأن البرازيل اقترحت باشتراك مع الأرجنتين و١٢ بلدا آخرا، اعتماد برنامج للتنمية بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من ولاية المنظمة. وعلاوة على ذلك صرح الوفد بأن المناقشات الجارية في إطار الاجتماعات ما بين الدورات من أجل مناقشة هذه المبادرة، حظيت بدعم كبير من الدول الأعضاء ومن المجتمع المدني، لكي تصبح عملية التنمية أمرا يهم أنشطة كل هيئات الويبو. وأشار الوفد إلى أن البلدان ستدعى خلال الأيام القادمة إلى اتخاذ قرارت بشأن المجالات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير في القضايا التي تهم الصالح العام الأوسع. وقال الوفد إن البلدان النامية تولي أهمية كبيرة للحفاظ على الامتيازات الحالية التي تنص عليها الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وإن البرازيل تعمل على إيجاد توازن ضروري يضمن للولايات المتحدة مجالا لتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالقطاعات الأساسية مثل الصحة العامة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا وتشجيع التنوع الثقافي، مع مراعاة الآراء المختلفة بخصوص موضوعات متنوعة وتوخي الشفافية في المناقشات والاجراءات المتخذة.

٥٩- وساند وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به آنفاً وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأعرب عن كامل تأييده لأعمال الويبو في مجال النهوض بحماية الملكية الفكرية في العالم. وأعرب عن اقتناعه بأن توفير حماية راسخة للملكية الفكرية يحفز الإبداع على الصعيد المحلي والاستثمار المحلي والأجنبي ونقل التكنولوجيا. وقال إن أعمال الويبو في حد ذاتها أساسية لمساعدة البلدان على وضع أنظمة متينة للملكية الفكرية مما يساهم في تنميتها. وأشار إلى ما يبذله بلده من جهود مكثفة لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على تحقيق تلك الأهداف وحفز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأعرب عن عزمه الراسخ مواصلة العمل الوثيق مع الويبو في ذلك المجال المهم. ومضى يقول إن مكتب بلده للبراءات والعلامات التجارية نظم خلال السنة الماضية عدة برامج تدريبية بالتعاون مع الويبو لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وبرنامجاً متواصلاً يتيح دورات تدريبية في مجالات فحص البراءات والعلامات التجارية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والمساعدة المركزة بشأن مسائل الملكية الفكرية المرتبطة بالتنمية. واستطرد قائلا إن مكتب بلده لحق المؤلف

يستمر في الاستعانة بمعهد حق المؤلف التابع له لإتاحة التدريب في مجال حق المؤلف للموظفين من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ودعم اقتراح الأمانة بشأن ميزانية متوازنة لا تتضمن أي زيادة في الرسوم كخطوة إيجابية وحث الأمانة على مواصلة تعزيز الشفافية والإشراف في إطار الميزانية والوثائق. ومع ذلك، لفت الانتباه إلى بعض مشاعر القلق التي ما زالت تساوره بشأن عمليات المنظمة المالية وأعرب بوجه خاص عن قلقه الشديد للقصور المالي المزعوم في الويبو وضرورة بحث أي مشاكل محتملة وتناولها واستدراكها على نحو كامل وواف. واسترسل قائلا إن تلك المشاغل تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في مهمة مراجع الحسابات في الويبو وبعض قواعد لائحة موظفيها. وأنهى كلمته قائلا إن نزاهة المنظمة أمر أساسي لضمان نجاحها ونجاح موظفيها باستمرار.

٦٠- وأيَّد وفد مصر بيانات مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة الـ٧٧ وكذلك "أصدقاء التنمية". وشكر الوفد المدير العام على بيانه الافتتاحي الشامل وأشار إلى أن الملكية الفكرية عنصر مهم في عملية التنمية بسبب إسهامها في الإبداع البشري والتقدم التكنولوجي ودعا بالتالي إلى مقاربة الملكية الفكرية بطريقة شاملة مع التركيز على عناصرها التنموية. ورأى أن من الممكن ضمان الاستمرار في التقدم المحرز في نظام الملكية الفكرية بالمساعي الرامية إلى تحقيق أهداف الدول الأعضاء المذكورة في سياساتها الوطنية الواسعة ومراعاة التفاوت في مستويات التنمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والحقوق المشروعة للمصلحة العامة. وقال إن مصر، إذ أرادت تحقيق تلك الغاية، قد شاركت بطريقة فعالة وبنّاءة في المناقشات التي دارت حول جدول أعمال التنمية وتبنّت اقتراحين مهمين، هما اقتراح "أصدقاء التنمية" واقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. واعتبر الوفد مسار الاجتماع الحكومي الدولي مسعى حاسم ينبغي أن يُحقق نتائج فعلية بشأن أفضل السبل إلى إدراج التنمية في جميع أنشطة الويبو، بما فيها المساعدة التقنية ووضع القواعد والمعايير. والتفت الوفد أيضا إلى التطورات التي حدثت خارج الويبو والتي من شأنها أن تؤثر في المناقشات الجارية. ورأى أن خطة عمل الدوحة الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ قد بيَّنت بوضوح عزم البلدان النامية على وضع التنمية في صدارة نظام الملكية الفكرية الدولي. وذكّر الوفد أيضاً بأن الأمم المتحدة تعمل حالياً على استعراض ما تم إنجازه من أجل تنفيذ أهداف الألفية للتنمية، وقال إن الوقت قد حان لكي تقرَّ الويبو، باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، بأن من غير الممكن أن يستمر التقدم في نظام الملكية الفكرية إذا لم يؤخذ تماماً بالبُعد التنموي ومشاغل السياسة العامة. وأكد أن تلك المقاربة من شأنها أن تصون مصداقية نظام الملكية الفكرية الدولي، وعقد الأمل على أن يتيسر تحقيق تقدم ملموس أثناء الجمعيات من أجل تحقيق ذلك الهدف. ومضى الوفد يقول إن أنشطة الويبو في مجال التعاون التقني قد استمرت بطريقة فعالة وإن جهوداً قيِّمة قد بذلت لتحديث البنية التحتية للملكية الفكرية وتقديم المساعدة التدريبية للبلدان النامية في مختلف مجالات الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلاً إن العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قد اتخذ خطوات ملموسة نحو الانخراط في نظام الملكية الفكرية الدولي بالانضمام إلى عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف المبرمة في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، أعلن أن مصر قد انضمت إلى اتفاق نيس في مارس/آذار ٢٠٠٥ واعتبر ذلك خطوة ملموسة نحو الانضمام إلى النظام الدولي لتسجيل العلامات برمته. وشكر الوفد المكتب الأوروبي للبراءات والويبو على دعمهما التقني والمالي لإنشاء مركز إقليمي للتدريب في مجال البراءات في مصر وأفاد بأن من المرتقب استكمال الإجراءات الإدارية لتنفيذ ذلك المشروع عن قريب. وفي ختام كلمته، توجَّه الوفد بالشكر إلى الدول الأعضاء في اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات لدعم اقتراح مصر بإضافة اللغة العربية كلغة نشر في المعاهدة وأشار إلى أن تلك الخطوة من شأنها أن تنهض بالنشاط الإبداعي والابتكاري في العالم العربي.

٦١- وساند وفد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة البلدان الأفريقية وكذلك "مجموعة أصدقاء التنمية". وأعرب كذلك عن شكره لعمل المدير العام والأمانة ودعمه وعرفانه له. وصرح الوفد من جديد أن على الويبو الاسترشاد بالتزامات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالتنمية، وخصوصا المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إن للملكية الفكرية دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإن للويبو دور كبير في ضمان دعم أنظمة الملكية الفكرية للأهداف الإنمائية. وبالتالي يرى الوفد أن على الدول الأعضاء مسؤولية ضمان أن تبقى التنمية محور أنشطة الويبو. وفيما يخص جدول أعمال التنمية للويبو، قال الوفد إن هناك بعض التقدم لكنه اعتبر أن عمل الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات ليس كاملا لأنه يجب مناقشة كثير من الاقتراحات المكتوبة التي تقدمت بها البلدان النامية، بالتفصيل، بما فيها اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وبالتالي ساند الوفد اقتراح تجديد ولاية الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات. وبالنسبة للتطورات الوطنية الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ذكر الوفد أن مجلس الوزراء وافق في سنة ٢٠٠٤ على سياسة لحماية أنظمة معارف الشعوب الأصلية وعلى كل وزارة الآن أن تجعل قوانينها مسايرة لهذه السياسة. وأضاف الوفد أن حكومة جنوب أفريقيا أصدرت قانونا لإدارة التنوع البيولوجي البيئي، بناء على مبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي التي صادقت عليها جنوب أفريقيا. ولضمان تنفيذ منتظم لقانون التنوع البيولوجي، ستصدر لوائح بشأن رخص التنقيب البيولوجي على الموارد الوراثية واتفاقات لتشاطر الفوائد. وأضاف الوفد أن الجمعية الوطنية قد وافقت على التعديلات على قانون البراءات في سنة ٢٠٠٥، التي تجبر أصحاب البراءات على الكشف عن مصدر الموارد البيولوجية والوراثية وما يتصل بها من معارف تقليدية، وتطبيق الملكية المشتركة للبراءة ومبدأ الموافقة المسبقة واقتسام المنافع. ولن يفضي إيداع طلب إلى أي براءة دون أن يستوفى الشروط المذكورة، ولأمين السجل أن يعقد اجتماعات مع المجتمعات التي يهمها الأمر من أجل التأكد من أن هذه الشروط مستوفية. وقد يؤدي عدم استيفاء هذه الشروط إلى عدم صلاحية البراءة. وأضاف الوفد أن في المستقبل القريب سيتم تعديل قانون أصناف النباتات لكي يتوافق مع هذه المقاربة. ودعا الوفد الدول الأعضاء الأخرى إلى الالتحاق بجنوب أفريقيا في هذه المقاربة لحماية أنظمة معارف الشعوب الأصلية باستخدام نظام الملكية الفكرية كلما كان قابلا للتطبيق. وبخصوص عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، قال الوفد إن قدرا كافيا من المعلومات قد جُمع وإن على اللجنة الآن وضع صك دولي، وعلى الجمعيات أن تقرر ما إذا كان ينبغي أن يكون هذا الصك ملزما أم لا. وأكد الوفد أيضا أن الجمعيات لا يمكنها أن ترحب بطلب اللجنة بخصوص مواصلة استكشاف ما إذا كان ممكنا حماية الأمور المتعلقة بعمل اللجنة عن طريق نظام الملكية الفكرية، قبل أن تقرر بشأن ولايتها التي بدأت سنة ٢٠٠٣. وطلب الوفد من الجمعيات أن تقرر بناء على ذلك. وأشار الوفد إلى أن بلاده بصدد استحداث صكوك أو قوانين لحماية الأشكال الأخرى من معارف الشعوب الأصلية، مثل العلامات التجارية والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج والأسرار التجارية باستخدام نظام الملكية الفكرية، ولهذا الهدف تشارك جنوب أفريقيا في عمل اليونسكو. وبخصوص معاهدة قانون البراءات الموضوعي، صرح الوفد من جديد أن البلدان النامية لا يمكنها أن تساند إجراء غير متوازن في مقاربته لانشغالات البلدان النامية ولمصالحها، وحث الويبو على الشروع في وضع صكوك لمصلحة كل الدول الأعضاء ولتنميتها. وأضاف الوفد أن جنوب أفريقيا ستساند تنسيق قانون البراءات في معاهدة قانون البراءات الموضوعي إذا كان الهدف هو حماية المعارف الوراثية والبيولوجية والبيوتكنولوجية، وإذا كانت تدابير عقابية ستطبق تجاه أي عمل قرصنة بيولوجية وإصدار براءات لمعارف أصلية. وشجع الوفد البلدان النامية على إدخال مثل هذه العناصر في قوانينها الوطنية، مما قد يؤدي إلى استحداث صكوك أو مبادئ توجيهية إقليمية ودولية ملزمة. وبخصوص حماية الأداء السمعي البصري، قال الوفد إنه يرى أن صكا في هذا المجال يمكن أن يعد كمجموعة

فرعية من القواعد لحماية المعارف التقليدية وكذا المسائل الفولكلورية. وشجع الجمعيات على تبني رؤية شاملة عوض مقاربة تدريجية، وعلى إجراء تقييم للتأثير الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي لتقييم تأثير هذه المعاهدات. وأوصى الوفد كذلك بأن أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ينبغي أن تختتم قبل الانتهاء من العمل على الأداء السمعي البصري، لأن عمل اللجنة المذكورة يشمل موضوعات في مجالات معاهدة قانون البراءات الموضوعي ومعاهدة قانون البراءات والأداء السمعي البصري. وفيما يتعلق بأسماء الحقول على الإنترنت قال الوفد إن أي مناقشة خلال الجمعيات ينبغي أن تشمل الأمور التالية: ما إذا كان ينبغي أن تشمل حماية رموز البلدان داخل نظام أسماء الحقول الأسماء أيضا، التي تعرف بها البلدان عادة، وأسلوب معالجة مسألة حصانة سيادة الدول مقابل رموز بلدان أخرى في إطار حماية أسماء البلدان داخل نظام أسماء الحقول، وما إذا كان ينبغي منح الحماية للتسجيلات القائمة لأسماء حقول قد تكون الحقوق المتعلقة بها مكتسبة بغير حق، وخصوصا عن طريق سوء استخدام أو تزوير أو سوء نية. وقال الوفد إن بلاده بصدد استحداث آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، وستدخل حيز التنفيذ قريبا قوانين وقواعد ضرورية. وبخصوص الدعوة من الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي، أوصى الوفد بأن تجيب الويبو على الدعوة كمؤسسة، وحث الجمعيات على اتخاذ قرار سياسي بأن الويبو لا ينبغي أن تمس بعمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وساند الوفد عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون البراءات وأشار إلى أن بلاده، بهدف الانضمام إلى هذه المعاهدة، تتابع إجراءات الانضمام والتصديق، بما فيها مشاورة أصحاب المصالح الوطنيين. وصرح الوفد أن بلاده انتهت من إجراء الانضمام إلى بروتوكول مدريد، وأن قوانين لازمة ستوضع للموافقة عليها وإصدارها. وبخصوص معاهدة قانون البراءات، ساند الوفد الرأي القائل بوجوب التعامل مع كل لجان الويبو المعنية بقانون البراءات بطريقة شاملة وشفافة ومنسقة، وبأن القضايا التي أثيرت في إطار معاهدة قانون البراءات الموضوعي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ينبغي أن تكون جزءا من المناقشات بناء على معاهدة قانون البراءات. وأضاف الوفد أن بلاده شرعت في وضع سياسة بشأن حماية معارف الشعوب الأصلية باستخدام نظام الملكية الفكرية الأورثودكسي، وستشجع المجتمعات المحلية على استخدام نظام الملكية الفكرية وكذا قوانينهم العرفية لحماية ملكيتهم الفكرية. وقال الوفد أن جنوب أفريقيا بدأت أيضا في مشروع يتعلق بتحليلات المنافع المتأتية من المعاهدات الدولية للملكية الفكرية والنتائج التي سترشد الحكومة إلى المعاهدات التي ينبغي أن تصادق عليها. وأخيرا قال الوفد إن من أجل تشجيع الابتكار والإبداع، ستُعتمد قريبا السياسة المتعلقة بالبحث الممول من الحكومة وبأن الملكية الفكرية التي تأتي نتيجة لهذا البحث ستكون ملكا مشتركا بين القطاع الخاص والحكومة، كلما كان ذلك قابلا للتطبيق.

٦٢- وتقدم وفد عُمان بالشكر الجزيل للمدير العام لجهوده الجبارة التي يبذلها من أجل إنجاح برامج الويبو وأنشطتها. وصرَّح قائلاً إن عمان تهتم كثيراً بالملكية الفكرية وعبَّر عن الفخر والاعتزاز بالعلاقة الحميمة التي تربطه بالمنظمة ومديرها العام الذي أجرى زيارات عديدة وقابل في زيارته أعلى المسؤولين في الدولة. وأعرب الوفد عن تطلعه لاستمرار تلك العلاقة وتطورها وشكر الويبو لكل ما تقدِّمه من دعم وإسناد. وصرَّح قائلاً إن عمان قد انضمت إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، اللتين أصبحتا نافذتين في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. واستدرك قائلاً إن عمان لا تهتم فقط بالملكية الفكرية من الجانب التجاري وإنما تدرك مدى أهميتها في التنمية الاقتصادية وأعرب بالتالي عن دعمه ورغبته في المشاركة بفعالية في اللقاءات الخاصة بذلك الجانب وأكد دعمه للبيان الذي أدلى به منسق المجموعة الآسيوية. وقال الوفد إن ما يشغل بلده عمان هو موضوع حماية الموروثات والمعارف التقليدية لما لها من تأثير في المجتمع العماني. وعقد أملاً كبيراً على التوصّل إلى اتفاقية دولية للحماية، وقال إن السلطنة تعمل في الوقت الحالي لإيجاد

تشريعات وطنية من أجل حماية معارفها التقليدية والموروثات والفولكلور وعمدت إلى إنشاء الهيئة العامة للصناعات التقليدية إلى جانب حماية التراث والثقافة وتسهر على وضع تلك التشريعات بالتعاون مع الويبو التي قدَّمت كل المساعدة بإرسالها خبراء للتدارس والمساعدة في صنع تلك التشريعات. وأشار الوفد أيضاً إلى أن السلطنة تعمل بالتعاون مع المنظمة على إدخال الملكية الفكرية في برامج التربية والتعليم وفي التعليم العالي كذلك، كما أكدت عليه الندوة الوطنية التي عقدت في فبراير/شباط الماضي ووردت في الوثيقة A/41/3. ومضى يقول إن السلطنة تؤكد على أهمية التنمية في الويبو وضرورة مواصلة الحوار في المسائل المتعلقة بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية في إطار الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. وأيد أيضاً مقترح سنغافورة باستضافة عقد المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات في العام القادم. وبالنسبة للميزانية المطروحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قال الوفد إنه يتفق مع قرارات لجنة البرنامج والميزانية في دورتها السابقة المنعقدة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وذلك للمرونة التي تتمتع بها الميزانية لمجابهة العوائق التي يمكن التعرّض لها أثناء تنفيذها، وأشار في هذا السياق إلى وجود ما مقداره ٥ مليون فرنك سويسري تسمح لتمويل أنشطة جديدة ولم يتم النص عليها أو التطرق لها في الوثيقة، وعلى وجه الخصوص مواصلة عقد الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. وفي الختام، قال الوفد إن سلطنة عمان على استعداد لمناقشة كل بند عند طرحه بقلب وعقل مفتوح وذلك من أجل إنجاح الدورة الراهنة.

٦٣- وقال وفد كوستاريكا إن الويبو بوصفها مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تتأثر بالتغييرات المستمرة اللازمة للاستجابة للمتطلبات الجديدة وخاصة فيما يتصل بالبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نمواً. وفيما يخص الميزانية، أيد مشروع الميزانية النهائي وشدد على أن أهم أمر هو إتاحة موارد كافية لا تكرّس للتدريب وتحسين البنى الأساسية في المكاتب الوطنية فحسب بل للنهوض بالانتفاع بالملكية الفكرية في مختلف شرائح المجتمع. وقال إنه لا بد من إبراز التأييد التام للاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة معنية بالتدقيق بغية تدعيم آليات الإدارة والتدقيق الداخلي المتصلة بإدارة موارد المنظمة وتشغيلها السليم. وأعرب عن أمله أن يستأنف العمل على تشييد المبنى الجديد. وفيما يتعلق بحقوق هيئات الإذاعة، أيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦. كما أعرب عن أمله أن يستبعد في الوقت الحالي موضوع حماية هيئات البث عبر الإنترنت. وبالنسبة إلى المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون البراءات، رحب باقتراح وفد سنغافورة استضافة المؤتمر وتزويده بالدعم التقني الملائم ليس لصالح الأمانة فحسب بل للبلدان النامية أيضاً وأيد ذلك. وفيما يرتبط بجدول أعمال التنمية ومحفل المناقشة بشأنه، ساند رأي أغلبية الوفود الأخرى من حيث ضرورة مواصلة المناقشات ضمن الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. ورأى أن المنظمة وصلت إلى مرحلة عليها في إطارها أن تحلل كل اقتراح مقدم وتتناوله بضمان مناقشة تلك الاقتراحات ضمن المحفل نفسه وبناء على شروط متساوية. وجدد تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وسلط الأضواء على إنشاء صندوق طوعي لتمويل ممثلي المجتمعات الأصلية. ومضى يقول إن ذلك الصندوق سيكفل مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية مشاركة تامة في المداولات. وفيما يتصل باللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، اختتم بيانه مجدداً تأييده لمواصلة أعمال اللجنة لأنها لجنة ينبغي إعادة تنشيطها ككيان رئيسي في تحديد السياسات لدعم البلدان النامية.

٦٤- وهنأ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المدير العام والأمانة على الأنشطة المنظمة والرامية إلى تكوين ثقافة للملكية الفكرية وضمان حمايتها ووضع أنظمة عالمية لتلك الحماية وتعزيز

فعالية الأمانة وفقاً للمبادئ التوجيهية الرئيسية بشأن تنفيذ برنامجها لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على الرغم من القيود المالية التي تواجهها المنظمة. وأشار إلى ارتفاع عدد الأطراف في المعاهدات والاتفاقيات التي تديرها الويبو وعدد الطلبات الدولية المودعة بشأن البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية مقارنة بالسنوات الماضية. ورأى أن إيداع الطلب المليون بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات أمر مشجع جداً وقال إن التقدم المحرز في مجال الأنظمة والخدمات المتصلة بحماية الملكية الفكرية أثبت مجدداً زيادة الاهتمام بالملكية الفكرية على الصعيد العالمي وتكثيف جهود الويبو والدول الأعضاء فيها المستجيبة. وأعرب عن تقديره لاضطلاع الويبو بأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض وفقاً لمبادئ وضع البرامج والميزانية القائمة على تحقيق النتائج. ولاحظ على الرغم من التقدم المحرز في إطار أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية أنه ما زال هناك مجال لتحسين أنشطة أكاديمية الويبو العالمية لتنمية الموارد البشرية وأتمتة مكاتب الملكية الفكرية والخدمات القانونية لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وعلى وجه الخصوص، حث الويبو على زيادة تركيزها على تكوين الكفاءات وإتاحة التكنولوجيا وتحديث نظام الملكية الفكرية وتنمية الموارد البشرية. كما أعرب عن تطلعه إلى صياغة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتلبية طلب البلدان النامية بالحيلولة دون تقويض أنشطة التعاون لأغراض التنمية نتيجة للقيود المتعلقة بالميزانية. وفي هذا المضمار، رحب بالتدابير المتخذة لتحقيق وفورات في التكاليف. وفيما يتعلق بالتطورات المحققة على الصعيد الوطني، ذكر أن حكومة بلده تمنح الأولوية للعلوم والتكنولوجيا وتشجع الناس على المشاركة في أنشطة الملكية الفكرية. وأشار أيضاً إلى تنظيم معرض وطني للابتكار والتكنولوجيا الجديدة ومعرض وطني للفنون الصناعية خلال سنة ٢٠٠٥. كما لفت الانتباه إلى اللائحة التنفيذية بشأن الإعلان التي تم اعتمادها مؤخراً والقوانين الحالية مثل قانون العلامات التجارية وقانون الرسوم والنماذج الصناعية التي جرى تنقيحها تمشياً مع التطورات الجارية. وأخيراً، قال إن بلده استهل تسجيل تسميات المنشأ الدولية وحمايتها بعد انضمامه إلى اتفاقية لشبونة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ ولفت النظر إلى ندوة تدريبية وطنية بشأن ذلك الموضوع تم تنظيمها في الآونة الأخيرة بالتعاون الوثيق مع الويبو.

٦٥- وأيد وفد سنغافورة البيانين المدلى بهما باسم المجموعة الآسيوية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشكر المدير العام والأمانة على تفانيهما واحترافهما. وأعرب عن ارتياحه لجودة تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥ ولاحظ أن مجموعة الأنشطة المنفذة تجسد جودة عمل الأمانة خلال الفترة قيد الاستعراض. وعبر عن سروره لأن بلده تمكن من المساهمة في دور الويبو الأساسي في سياق وضع إطار راسخ للملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذكر على سبيل المثال الدورة التدريبية المشتركة بشأن حق المؤلف في قطاع الموسيقى. كما حرص على التعبير عن امتنانه للويبو لما قدمته من مساعدة فيما يتعلق بالاستقصاء عن المساهمة الاقتصادية التي تقدمها الصناعات المعتمدة على حق المؤلف والمستفيدة من منهجية الويبو الذي استكمل في مايو/أيار ٢٠٠٤ وشكل مرجعاً قيماً لصياغة استراتيجيات وطنية للتنمية الاقتصادية في بلده. وفيما يتصل بالتطورات الوطنية، أحاط الحضور علماً بأن بلده أصدر أحكاماً تجيز تسجيل العلامات غير المرئية مما جعل علامات الأصوات والروائح قابلة للتسجيل في مجال العلامات التجارية. وأضاف قائلاً إن بلده أصدر أحكاماً لتمكين وكالات الإنفاذ الوطنية من تعزيز قدرتها على استباق الأمور في إطار منع استيراد سلع مزورة وتصديرها وإعادة شحنها ونفذ توصيات الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتصلة بحماية العلامات المشهورة. كما ذكر أن بلده ارتقى بنظام الرسوم والنماذج الصناعية بالانضمام إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ وأنهى أتمتة نظام تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية الذي تحول إلى نظام إلكتروني لتسجيل الرسوم والنماذج. ومضى يقول إن بلده انضم أيضاً إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة

الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. وأعرب عن ثقته في أن نظام حق المؤلف في بلده على استعداد لمواجهة تحديات المحيط الرقمي بفضل تعديل القوانين الوطنية التي تجعل أحكام المعاهدتين المذكورتين سارية المفعول. واختتم كلمته معرباً عن تطلعه إلى توسيع نطاق التعاون مع الويبو خلال السنوات القادمة.

٦٦- وقال وفد فييت نام إن الويبو، بصفتها المنظمة الدولية الرائدة المسؤولة عن تعزيز حماية الملكية الفكرية عبر العالم، قد لعبت دورا مهما في تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء وأصحاب مصالح آخرين من أجل خلق ثقافة فعالة للملكية الفكرية ونظام دولي قوي لحمايتها. وأعرب الوفد عن تقديره لإنجازات الويبو خلال الفترة المستعرضة. وساند الوفد السياسات والبرامج المقترحة لضمان حماية مناسبة للملكية الفكرية عبر العالم، وخاصة أنشطة التعاون لأغراض التنمية، مثل إذكاء الوعي بالملكية الفكرية، ودعم وضع سياسة للملكية الفكرية، واستراتيجية لوضع السياسات، وإنفاذ الملكية الفكرية، وتحديث أنظمة حماية الملكية الفكرية وتعزيز الموارد البشرية. وهذه كلها أمور ساهمت في تمكين الدول الأعضاء من النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها وتعزيزها وإدارتها واستغلالها تجاريا باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصرح الوفد بأن فييت نام كانت بلدا مستفيدا من برامج التعاون هذه التي ساهمت كثيرا في تطوير نظام الملكية الفكرية في البلاد. وبخصوص ذلك أشار الوفد إلى تنفيذ عدد كبير من الأنشطة لتحسين نظام الملكية الفكرية وتحديثه، بهدف التحضير لانضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية. وأفاد الوفد بأن من المنتظر إصدار قانون خاص بالملكية الفكرية في فييت نام مع نهاية سنة ٢٠٠٥، من شأنه تحسين الوثائق القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية وتنظيمها وزيادة الوقع القانوني لتشريع البلاد المتعلق بالملكية الفكرية. وأشار الوفد أيضا إلى تنفيذ عدد من المشروعات التي حققت نتائج جيدة، والتي استهدفت تعزيز الإدارة وقدرات الإنفاذ، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتطوير ملكيتها الفكرية واستغلالها، والتشجيع على أنشطة الابتكار والاختراع، وإذكاء الوعي العام. وفضلا عن ذلك أولى الوفد اهتماما خاصا لأنشطة الاندماج على المستوى الدولي، ففييت نام الآن تقوم بالاجراءات اللازمة من أجل الانضمام إلى بعض المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو، مثل اتفاقية جنيف، التي أودعت فييت نام وثيقة الانضمام إليها سنة ٢٠٠٥، وبروتوكول مدريد. إلا أن الوفد أشار أيضا إلى الحاجة لمزيد من العمل من أجل خلق ثقافة للملكية الفكرية في فييت نام، وإلى مشكلة القرصنة والتزوير الذي يظل تحديا أمام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال الوفد إن فييت نام تتصدى لهذه التحديات بغية وضع نظام قوي لحماية الملكية الفكرية ، وبالتالي خلق محيط يستقطب المستثمرين الأجانب والتجارة الدولية. وإلى جانب ذلك ساند الوفد اقتراح سنغافورة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معاهدة قانون العلامات المعدل. وحث الوفد أيضا الويبو على دراسة اقتراح حكومة اليابان لاستضافة مكتب جديد للبحث تابع للويبو في اليابان، وقال إن إنشاء مثل هذا المكتب سيساعد البلدان النامية أكثر في بحث مشاكل مهمة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية وحلها، وفي إذكاء الوعي بالملكية الفكرية. وفي الختام توجه الوفد من جديد بالشكر إلى الويبو على تعاونها الفعال ومساعدتها لفييت نام، وتوجه بالشكر أيضا إلى كل البلدان على دعمها.

٦٧- وأيد وفد توغو البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. وهنأ الويبو والمدير العام ومعاونيه خالص التهنئة على الأعمال المنجزة خلال فترة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وعلى تنفيذ برنامج الويبو في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥ ووضوح الوثائق المتاحة للدول الأعضاء والجهود المبذولة للنهوض بالملكية الفكرية في العالم. وشدد أيضا على الزيادة المنتظمة المسجلة في الموارد المكرسة للتعاون لأغراض التنمية منذ سنة ١٩٩٧ مما سمح للبلدان الأفريقية عموماً ولبلده خصوصاً بالاستفادة من مساعدات الويبو العديدة. وخص بالذكر المساعدة المقدمة في إطار منح التدريب وتحمل

تكاليف مشاركة وفود بلده في بعض الاجتماعات والندوات وتنفيذ مشروع شبكة الويبو في جملة أمور. وأضاف قائلا إن هذا الدعم سمح لدوائر بلده المعنية بالملكية الفكرية والمعهد الوطني للملكية الصناعية والتكنولوجيا ومكتب توغو لحق المؤلف ببذل الجهود اللازمة لمواجهة تحديات جديدة والاستجابة التدريجية لتطور الاحتياجات الوطنية في مجال الملكية الفكرية. وذكر بأن بلده طرف في عدة اتفاقيات دولية تديرها الويبو وأنه على استعداد لمواصلة الإجراءات بهدف الانضمام إلى مختلف الاتفاقات التي ليس طرفا فيها. وأعرب عن رغبته في اتجاه جميع الدول نحو "عولمة دون تهميش" في الألفية الثالثة الحالية التي تحقق خلالها المعارف وحماية الملكية الفكرية بصفة متزايدة التآزر الذي يعود بالفائدة على الجميع. ومضى يقول إن من الضروري إيلاء عناية خاصة للملكية الفكرية في إطار السعي إلى تحقيق عولمة متفق عليها لأن أنظمة الملكية الفكرية الجديرة بالثقة والقادرة على تشجيع الاستثمار والإبداع هي ضرورية لتنمية البلدان. وذكر بأن بلده يبذل جهده لإدراج الملكية الفكرية في استراتيجياته الإنمائية بتشجيع التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة بهدف النهوض بالاختراع والابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نتيجة لذلك. وأعلن أنه على دراية بإمكانية اعتماده على دعم الويبو والجهات الشريكة وخبرتها ومساعدتها. وعلى الرغم من ذلك، شدد على الوضع المفجع الذي تعاني منه البلدان النامية يوميا بسبب وباء الإيدز في حين أن أصحاب براءات الأدوية هم في البلدان المتقدمة. واقترح أن من الضروري إضفاء طابع الإنسانية على حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة قواعد الويبو بإدراج بعض الاستثناءات العملية التي لا تخل بأي قاعدة من القواعد المحددة في اتفاق تريبس في النصوص وتسمح بالأحرى بإنقاذ حياة ملايين الأشخاص من مخترعين ومبتكرين ومستهلكين. وعليه، أعرب عن أمله أن تولي الويبو عناية خاصة للوضع الناجم عن تلك المشكلة في إطار أنشطتها الفعالة الرامية إلى وضع قوانين حقوق الملكية الفكرية من أجل ضمان رفاه الإنسان. وأخيراً، شكر المدير العام على إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأعرب عن اقتناعه بأن مختلف أعمال تلك اللجنة ستتوصل إلى وضع نظام دولي يكفل "الحماية الوقائية" لحقوق أصحاب تلك المعارف الموروثة والموارد الوراثية التقليديين في مجال الملكية الفكرية.

٦٨- وهنأ وفد نيجيريا الأمانة والمدير العام على عمله وقيادته. وساند الوفد البيانين اللذين أدلى بهما كل من المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبنن باسم البلدان الأقل نمواً، مذكرا بإحراز تقدم كبير بخصوص جدول أعمال الويبو للتنمية خلال الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات. وبخصوص الوضع المالي للويبو، أعرب الوفد عن ارتياحه لاقتراب الويبو من نهاية الفترة المالية لسنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بنتائج مرضية. وهنأ المنظمة على مواصلة انضباط حازم بخصوص الميزانية واتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف. وقال الوفد إن الويبو تجاوبت بطريقة إيجابية مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لا سيما مع اقتراحات إنشاء لجنة تدقيق ومراجعة السياسة الخاصة بالموظفين واستحداث أحسن الممارسات والتوازنات. إلا أن الوفد رأى أنه لا ينبغي للبحث عن الفعالية والوفورات في التكاليف وأحسن الممارسات أن يشكل عائقا لا معنى له، أمام تنفيذ الويبو لبرامجها المهمة، وخصوصا تلك المتعلقة بتقديم المساعدة من أجل التنمية وتوسيع نطاق التعاون التقني ليشمل البلدان النامية والأقل نموا. وقال الوفد أيضا إن السعي وراء أحسن الممارسات لا ينبغي أن يسمح بنقل مهمات الويبو إلى وكالات خارجية أو مؤسسات استشارية الذي من شأنه أن يؤدي إلى إدارة خارجية جزئيا للمنظمة. وبخصوص جدول أعمال الويبو للتنمية، قال الوفد إن التنمية ميزة متأصلة في الإنسان، واعترف بأن البلدان النامية والبلدان الأقل نموا تواجه عددا من المشاكل لا يمكن حلها، رغم أقصى الجهود التي تبذلها هذه البلدان، إلا من خلال تضافر الجهود الدولية. وقال الوفد إن وجهة النظر هذه شكلت أساس كل المبادرات الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا، وقمة الدوحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاجتماع رفيع

المستوى التمهيدي للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وبالتالي، يرى الوفد أن على الويبو أن تجعل نفسها في مكانة تسمح لها بتقديم مجموعة متكاملة من خدمات المساعدة من أجل تنمية البلدان الأعضاء فيها، وينبغي أن يكون هذا أحد الانشغالات الأساسية للمنظمة في السنوات القادمة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الجهود بخصوص جدول أعمال التنمية قد أحبطت بسبب مصالح ذاتية واتبعت اعتبارات وطنية فردية. فبدل أن ينصب الاجتماعان الحكوميان الدوليان الأخيران ما بين الدورات على مناقشة أمور أساسية، انتهيا بتخصيص وقت أكثر لمسائل إجرائية. وفي هذا السياق عبّر الوفد من جديد عن موقفه بأنه لا يهم أي هيئة أو آلية تكلف بتنفيذ جدول أعمال التنمية، فسواء استمر هذا الإجراء في إطار ولاية مجددة للاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات أو انتقل إلى هيئة أخرى مثل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، فهذا أمر لا ينبغي أن يكون عائقا. فما يهم هو الاتفاق على تلك العناصر التي تشكل جدول أعمال التنمية للويبو وتمكين المنظمة بما يكفي للقيام بهذه المهمة. وفي هذا السياق رحب الوفد بتعهد المدير العام بأن تواصل الويبو لعب دور مهم في مساعدة البلدان بشكل فردي خصوصا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبخصوص اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، دعا الوفد كل الدول الأعضاء إلى إبداء حسن النية وإحراز تقدم سريع بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي. فالأمور التي تناقش داخل اللجنة المذكورة لا تهم فقط المجتمعات الأصلية والتقليدية بل كل الأمم. وأشار الوفد إلى تنظيم سلسلة من المشاورات الإقليمية بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة والأداء السمعي البصري. وعبّر الوفد عن تطلعه إلى حل نهائي للقضايا الرئيسية العالقة ذات الصلة بهذا الموضوع، وخصوصا وضع معايير واضحة وحاسمة فيما يتعلق بالجوانب ذات طبيعة تقنية مثل البث عبّر الإنترنت وقضايا مشابهة. وأعرب الوفد عن أمله أيضا في رؤية موقف واضح تجاه الملك العام في الإذاعة وخاصة فيما يتعلق بالمصالح العامة ورفاه الجمهور، من قبيل تثقيف الجمهور والتنمية الثقافية والتربوية التي يجب أن تكون في متناول الجمهور بأرخص ثمن ممكن أو حتى بالمجان. وقال الوفد إن اختتام المفاوضات بخصوص حماية حقوق فناني الأداء السمعي البصري، بسرعة ضروري لحماية حقوق فناني الأداء والكتاب والمؤلفين والمنتجين وأطراف أخرى تعمل في المجال الثقافي. بيد أن الوفد أعرب عن رغبته في التأكيد على أنه في كلتا الحالتين يجب عدم المس بالحقوق العامة للجمهور في الحصول على المعرفة والبرامج ذات فائدة ثقافية عند حماية حقوق المصالح التجارية أو حقوق فناني الأداء كأفراد. واختتم الوفد كلمته بالترحيب بالعرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون العلامات في صيغتها المعدلة.

٦٩- وذكر وفد أنتيغوا وبربودا بأن مكتب بلده للملكية الفكرية والتجارة افتتح رسمياً في مايو/أيار ٢٠٠٥ على الرغم من عرقلة الأعمال خلال السنة الماضية بسبب تغيير الحكومة والموارد المحدودة. وأشار إلى دعوة رئيس الوزراء وسائر الوزراء وأصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص إلى حضور معرض للفنانين المحليين للاحتفال بموضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٥ وتسليط الأضواء على اهتمام الجمهور بالملكية الفكرية وحماية حقوق الملكية الفكرية وتأثير الملكية الفكرية في قطاع الأعمال. ولفت النظر إلى الزيادة الملحوظة المسجلة في طلبات تنظيم حلقات عمل بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة وحق المؤلف وأهمية الملكية الفكرية بالنسبة إلى قطاع الأعمال نتيجة لذلك. وقال إن الفنانين المحبطين نتيجة لقرصنة أعمالهم الموسيقية يطالبون بخدمات تساعدهم على حماية حقوقهم وتحصيل الإتاوات بالأصالة عنهم. وبوجه خاص، ذكر أن فرقتين موسيقيتين رئيسيتين رفعتا دعوى ضد الأشخاص الذين واصلوا استنساخ أعمالهما الموسيقية وبيع نسخ عنها دون تصريح أصحاب الحقوق وأن محكمة العدل العليا أصدرت حكماً بتطبيق الإنذار القضائي الذي يحظر بيع السلع المتعدية في الحالتين. ولذا، أيد مواصلة العمل في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة بالتركيز تركيزاً خاصاً على وضع قانون دولي بشأن حق المؤلف. وأثنى على الويبو مواصلتها لأنشطتها في

مجالات الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والإنفاذ وتكنولوجيا المعلومات ووضع السياسات والأنظمة وتنمية الموارد البشرية وأشاد بالتحديد بأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وشجعها. ومضى يقول إن مسألة ضمان الحماية القانونية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري والثقافي التقليدي ما زالت تكتسي أهمية أساسية بالنسبة إلى منطقة الكاريبي نظراً إلى تعزيز قيمة المنتجات السياحية بفضل حماية الثروات الثقافية وحفظها والنهوض بها. وأعرب عن أسفه لقصر أنشطة الأمانة وخاصة المكتب المعني بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على الأنشطة الإقليمية بطبيعتها أو الأنشطة التي يطالب بها أكثر من بلد واحد في المنطقة نتيجة للقيود المتعلقة بالميزانية مما أدى إلى عدم تحقيق النتائج المعهود بها بناء على اتفاق التعاون لأغراض التنمية لسنة ٢٠٠٥. وهنأ الويبو على تنظيم برنامج تدريبي إقليمي بشأن العلامات التجارية وجلسات المعارضة للموظفين في مكاتب منطقة الكاريبي للملكية الفكرية في جامايكا في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ وسلم بأن ذلك النشاط هو نشاط تمهيدي وطلب من الويبو تيسير برنامج للمتابعة يركز تركيزاً أكبر على التطبيق العملي لجلسات المعارضة. ومضى يقول إنه ما زال ينتظر تخصيص حصة محددة من المبالغ للمشروع بهدف ضمان تحقيق إنجازاته المرتقبة بناء على طلب دول الاتحاد الكاريبي خلال الاجتماع الوزاري وموافقة الويبو عن طريق مديرها العام أثناء الاجتماع الوزاري لمنطقة الكاريبي في سنة ٢٠٠٣. ورحب بالمناقشات المتصلة بجدول الأعمال بشأن التنمية. وأعرب عن ارتياحه لما ورد في البيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام وأشار إلى مواصلة اضطلاع الويبو بدور حاسم في مساعدة البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية وذكر أن بعد الملكية الفكرية الإنمائي مثل دوماً ركيزة رئيسية ضمن مهام الويبو وسيحتفظ بتلك الميزة. وفي هذا السياق، اقترح أن يستعرض المدير العام والوزراء المسؤولون عن الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي الاتفاق والوثيقة المرفقة به وأهميته بالنسبة إلى المنطقة في ضوء تأثر الغرض الحقيقي من الاتفاق وروحه الفعلية تأثرا شديدا بالتغييرات المالية الطارئة في الويبو والاتجاهات الاقتصادية الحالية المسجلة في البلدان المعنية. واسترسل قائلا إن السوق الموحدة لاتحاد الكاريبي سيتسنى تحقيقها سنة ٢٠٠٦. وعليه، رأى أن من الضروري أن تقيم المنطقة أهمية ذلك الاتفاق بالنسبة إلى تنميتها. وأردف قائلا إن الأهم من ذلك هو ضرورة تقييم أهمية الاتفاق في إطار السياسات الإقليمية والوطنية بشأن الملكية الفكرية حيثما وجدت وفي سياق إعداد جرد بثروات الملكية الفكرية في المنطقة وحماية تلك الثروات وحفظها والنهوض بها. ولفت الانتباه إلى عدة بلدان نامية وبلدان أقل نمواً ما زالت تعاني من ضغط أصحاب الحقوق وحكومات البلدان المتقدمة على نطاق أوسع من أجل تنفيذ آليات فعالة للإنفاذ بهدف حماية مصالحها. وعليه، ارتأى أن من الضروري أن تبادل المنطقة ذلك الضغط وتضمن احترام بلدان العالم الأخرى لحقوق الفنانين والمخترعين والمبدعين في منطقة الكاريبي واعترافها بتلك الحقوق وحمايتها لها بممارسة ضغط مماثل عبر تنفيذ سياسات تيسر إيجاد أجواء مثالية لتعزيز ثروات الملكية الفكرية والنهوض بها. ورحب بتسهيل الويبو لتنظيم ندوات وطنية جوالة بشأن الإنفاذ وجدد اعتزام حكومة بلده على وقف استغلال ثروات الملكية الفكرية على يد جهات غير مصرح لها وأفراد غير مصرح لهم بذلك.

٧٠- وأثنى وفد الجزائر على المكتب الدولي جهوده من أجل إعداد الاجتماع الراهن وشكره على جودة الوثائق المطروحة بعدة لغات. وأعرب عن امتنانه وتأييده للمدير العام لأعماله المنجزة لفائدة تطوير الملكية الفكرية في العالم ولا سيما البلدان النامية. وتبنى الوفد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ وبيان الصين. وذكّر بأن موقفه وأهدافه بخصوص القضايا الواردة في جدول الأعمال تجتمع في إقامة نظام عادل ومُنصف. وأضاف قائلاً إن قضية التنمية تكتسي أهمية حاسمة وإن الملكية الفكرية تحتل مكانة مهمة تسمح بتحقيق ذلك الهدف. ولفت النظر إلى أن من الضروري بذل المزيد من الجهود للتخفيف من حالات الخلل القائمة

بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. واستعرض الوفد وضع بلده في مجال الملكية الفكرية وقال إنه كغيره من البلدان يبشر بكل خير. وذكر تقدماً ملموساً في مراعاة الملكية الفكرية لفائدة الأجانب والمواطنين على السواء في السنوات الأخيرة. وأشار إلى صدور النصوص التنفيذية للقانون الجديد المعتمد سنة ٢٠٠٣ والمعدِّل للقانون الجزائري لمواكبة المعايير الدولية، ولا سيما اتفاق تريبس، في أغسطس/آب ٢٠٠٥، وقال إن تلك النصوص ستسمح بتغطية فعلية لجميع الجوانب الناجمة عن التشريع. وذكر الوفد أيضاً أن إنشاء أنظمة مؤتمتة ورقمنة المعلومات قد سمحا بتحديث إدارة الملكية الفكرية، وأشار إلى أن التدريب يشمل الموظفين الشباب في الإدارة والمكلَّفين بشؤون الملكية الفكرية كما يشمل القضاة ورجال الجمارك بل السلك الأمني المكلَّف بالقضايا الاقتصادية الداخلية. ومضى يقول إن أنشطة التحسيس شملت تنظيم ندوات إقليمية منتظمة وأحداث مهمة، مثل اليوم العالمي للملكية الفكرية واليوم الأفريقي للملكية الفكرية واليوم الوطني للابتكار، علماً بأن رئيس الجمهورية قد شارك في تلك الأنشطة التي حظيت باهتمام خاص من كبار رجالات الدولة. وذكّر الوفد بأن الإحصاءات الوطنية لتسجيل الطلبات تبيّن زيادة بنسبة تفوق ٨٠ بالمائة بالنسبة إلى السنوات الخمس الأخيرة. وقال إن تلك الزيادة تنم عن ارتفاع بنسبة ٣٠ بالمائة في مجال البراءات، منها ١٥ بالمائة تخص البراءات الوطنية، وزيادة بنسبة ٢٥ بالمائة في مجال العلامات بعدد من الإيداعات الوطنية يفوق ما بين أربعمائة وسبعمائة إيداع في السنوات الخمس الأخيرة ونمواً بنسبة ٢٠٠ بالمائة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية المتأتية أساساً من المواطنين. وختم الوفد كلمته بالإشارة إلى التعاون الثنائي بين الجزائر والمكتب الأوروبي للبراءات وبلدان أخرى وتعاونها الدولي مع الويبو التي مدت للجزائر دعماً كبيراً لتطوير الأنشطة في مجال الملكية الفكرية.

٧١- وذكر وفد كوبا بأن البحث عن الحلول لمشاكل البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وانشغالاتها، يمثل الشغل الشاغل بالنسبة للمجتمع الدولي، كما تبين ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إن الويبو ينبغي أن تلعب دورا أساسيا لصالح الدول الأعضاء فيها، من خلال الاهتمام بانشغالاتها، وخصوصا انشغالات البلدان النامية واتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل نقل التكنولوجيا المتعلقة بالملكية الفكرية إلى البلدان النامية من أجل تسريع وتيرة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينص على ذلك الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن للملكية الفكرية منافع مهمة ملموسة وفورية، ويبغي أن تعتمد السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية على المرونة الكافية لكي لا تكون تكلفة حمايتها أكثر من منافعها. ويجب أن تراعي أعمال التنسيق الأمور التي تهم الصالح العام وتدابير إنمائية أخرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي وخدمة الصحة العامة والوصول إلى المعارف والمسائل الضرورية لتحقيق الأهداف الاجتماعية. وقال الوفد إن الإجراءات التي اتخذتها المنظمة للتحكم في النفقات ما زالت مستمرة، مشيرا إلى أن على الويبو عمل اللازم من أجل زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل مختلف لجان الويبو الدائمة، وخصوصا فيما يتعلق بالجوانب الأساسية للقضايا المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ومن أجل مواصلة دعم المساعدة التقنية ماليا والتعاون في كل المجالات. وأوضح الوفد أن على ميزانية الويبو أن تراعي بالخصوص الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية، نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه الاقتراحات بالنسبة لتطورها حاليا ومستقبلا، والتي تستدعي اتخاذ تدابير إجرائية سريعة. واعترف الوفد بالدور الذي لعبه مكتب التعاون لأغراض التنمية مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من أجل الأتمتة التامة لمكاتب الملكية الصناعية، وفي تنظيم حلقات دراسية وطنية تروج لثقافة الملكية الصناعية داخل الهيئات السياسية وداخل المؤسسات. وأشاد الوفد أيضا بمشروع المبادرات الجامعية للويبو. وأعرب عن إيمانه بقدرة الويبو وكفاءتها على إدارة حوار مبدع يعالج بأسلوب واقعي وموضوعي مفهوم الملكية الفكرية وأسلوب تطويرها، بالأخذ بعين الاعتبار تأثير قواعد الملكية الصناعية في اقتصاد البلدان النامية،

ويعزز كذلك الإجراءات اللازمة لتنفيذها. وساند الوفد أيضا كل المساندة بيان الأرجنتين الذي أدلت به باسم مجموعة الـ ٧٧ وبيان الصين باسم "أصدقاء التنمية". وأفاد الوفد بأنه سينقل إلى أمانة المنظمة بلاغا توجهت به جمهورية كوبا إلى الدول الأعضاء في اتحاد باريس. وهو بلاغ يبين تناقض الولايات المتحدة الأمريكية: فباستخدام حيلة قانونية ماكرة، تمنح المادة ٢١١ من مشروع قانون ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لأصحاب علامات ذات حقوق متخلى عنها أو غير معروفة أو غير قائمة الحق في ممارسة الحقوق نفسها التي يتمتعون بها بخصوص علامات مسجلة وسارية بموجب التشريع الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لهدف وحيد هو اعتراض طريق الشركات الكوبية. وقال الوفد إن هذه الانتهاكات الصارخة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تبين من جديد السياسة العدوانية وغير المبررة ضد جمهورية كوبا، وهي سياسة تعدت المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية لتلحق الآن بالملكية بالفكرية.

٧٢- وساند وفد نيبال بيان وفد إيران باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وهنأ الويبو على اعتماد نهج ابتكاري واستراتيجي لتحقيق أهدافها. وأعرب عن ارتياحه لاستهلال عدد من البرامج الخاصة وتنفيذها على نحو فعال في إطار المجالات الاستراتيجية في الويبو وخص بالذكر تكوين ثقافة الملكية الفكرية وحماية الملكية الفكرية والنهوض بها وتطويرها وكفاءة الأمانة. وسلم بأن القيود المتصلة بالميزانية أبطأت إحراز التقدم المرتقب في عدد من الأنشطة ورحب بالاستراتيجية التي اعتمدتها الويبو بشأن تدابير تحقيق وفورات في التكاليف. وعلى الرغم من ذلك، أعرب عن أمله ألا تؤثر مثل تلك التدابير في أنشطة المنظمة الأساسية التي تشمل التعاون لأغراض التنمية. ورحب باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولاحظ أن التقدم التكنولوجي الذي لم يسبق له مثيل غيّر مواصفات الاقتصاد العالمي وأن نظام الملكية الفكرية يكتسي أهمية متزايدة في جميع قطاعات المجتمع وأن الويبو تضطلع بدور أساسي أكثر من ذي قبل. ورأى أن على المنظمة أن تضطلع بدور كبير لتحقيق طاقات البلدان الفقيرة الإنمائية بتعزيز ملكيتها الفكرية مما يساعد على دعم عملية التنمية العالمية. وطلب بالتالي ضمان زيادة مستويات التعاون لأغراض التنمية زيادة ملحوظة لتكوين الكفاءات في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بوجه خاص. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية، حث الويبو على المشاركة مشاركة أكثر فعالية في الارتقاء بالبعد الإنمائي وقال إن المناقشات بشأن وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية تستحق الدعم في هذا المضمار. ورحب أيضاً بسائر أنشطة الويبو الرئيسية في مجالات مثل العمل على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وذكر أن جهود اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حرية بالثناء في هذا السياق. ورأى مجدداً أن من الضروري أن تستهدف أنشطة الويبو التنمية حتى لا يظل أي بلد خارج عملية التنمية السائدة. وأعرب عن ارتياحه لاستهلال الويبو عدد وافر من أنشطة النهوض بالملكية الفكرية تشمل تنظيم الدورات التدريبية والندوات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية والبعثات الاستشارية وخدمات المشورة والمساعدة القانونية والتقنية في مجالات تقنية أخرى. وقال إن بلده استفاد من مثل تلك البرامج والأنشطة المفيدة بما فيها شبكة الويبو. ومضى يقول إن البلدان الأقل نمواً رحبت بالاجتماع الوزاري للبلدان الأقل نمواً المنظم سنة ٢٠٠٤ وارتأى أن من الضروري أن تلي الاجتماع عمليات لتقييم وقعه وأنشطة إضافية تركز على البلدان الأقل نمواً. وأخيراً، أضاف قائلا إنه لا يمكن الاستخفاف بدور الملكية الفكرية في الاقتصاد الحالي القائم على المعارف. وفي هذا السياق، أردف قائلا إنه لا بد من توسيع نطاق التعاون العالمي للنهوض بثقافة الملكية الفكرية في كل أصقاع العالم. كما رأى ضرورة منح الأولوية لتكوين كفاءات البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً في إطار التعاون الدولي لأغراض التنمية. وارتأى بالتالي أن دور الويبو حاسم لانتفاع الجميع بالملكية الفكرية انتفاعاً فعالاً وعادلاً.

٧٣- وذكّر وفد بليز بأن عددا من أنشطة مكتب الملكية الفكرية في بلاده، بما فيها إنتاج مواد للتعليم الحكومي، والإذاعة والبث عبر الإنترنت للبرامج التلفزيونية المنتجة محليا وأنشطة إنفاذ مختلفة، أصبحت ممكنة بفضل دعم الويبو ومكاتب أخرى للملكية الفكرية مثل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات. وتوجه الوفد بالشكر لكل هذه المنظمات على دعمها المتواصل. وقد جاء هذا الدعم في شكل حلقات دراسية ومنح لتدريب الموظفين وتكنولوجيا المعلومات، ومكن مكتب الملكية الفكرية في بليز من استحداث أنظمته الخاصة لإيداع طلبات العلامات التجارية والبراءات إلكترونيا. وعبر الوفد عن دعمه المتواصل لاتفاق التعاون بين الويبو وحكومات البلدان الكاريبية للمشاورات الإقليمية الجارية بشأن الإدارة الجماعية لحقوق الاستنساخ التصويري في منطقة البحر الكاريبي. واختتم الوفد كلمته بمساندة اقتراح عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معاهدة قانون العلامات المعدل في سنغافورة سنة ٢٠٠٦.

٧٤- وألقى وفد أستراليا الضوء على مساهمة بلاده الفعالة والمستمرة في دراسة معاهدة حقوق هيئات الإذاعة المقترحة داخل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة التي جرى داخلها نقاش بناء بخصوص مشروع نص هذه المعاهدة. وأشاد الوفد أيضا بالعمل المهم الذي تقوم به اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، ولا سيما فيما يتعلق بتحديث معاهدة قانون العلامات التجارية وتعزيز فهم قضايا البيانات الجغرافية. وعبر الوفد عن تطلعه إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦ لاعتماد معاهدة قانون العلامات التجارية في صيغتها المُعدَّلة. وقال الوفد إن أستراليا ترى أن هذا الإجراء مثلٌ ينبغي الاحتذاء به في المنتديات الأخرى للويبو. وفي المقابل، عبر الوفد عن تراجع معنويات بلاده بسبب عدم إحراز أي تقدم بخصوص مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وعن قلقه تجاه انعكاسات ذلك على مستقبل الويبو. وصرح الوفد أيضا بمساندة بلاده للمناقشات بشأن جدول أعمال الويبو للتنمية، التي يرى أنه مبادرة مهمة، ويأمل في أن تجرى مناقشات من هذا القبيل داخل البرنامج والميزانية العاديين للويبو من أجل السماح بتحقيق نتائج ملموسة على المدى القريب والبعيد. وأعرب الوفد كذلك عن سرور أستراليا بالدعم المتواصل لعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وعن أملها في تحقيق المزيد من النتائج العملية إن ساندت الدول الأعضاء تمديد ولاية اللجنة المذكورة لمدة سنتين. وأعرب الوفد عن أمله أيضا في أن يشهد العام المقبل توافقا أكثر بين آراء الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم قوي لمعالجة القضايا العالقة في العديد من منتديات الويبو. وحث الوفد الدول الأعضاء على أن تتسم آراؤها بمرونة أكثر عند بحث الخيارات المطروحة للمناقشة داخل اللجان وأن تأخذ مليا بعين الاعتبار تأثير قراراتها في مستقبل الويبو. وأعرب الوفد عن ارتياحه للمقدمة المقترحة بخصوص تدابير التدقيق الداخلي من أجل المساعدة على مراقبة ميزانية الويبو، وأعرب كذلك عن إيمانه بأن هذه التدابير لن تعزز فقط شفافية الإجراءات الداخلية للويبو بل ستساعد الويبو أيضا على تطوير برامجها بشكل أكثر فعالية. وأضاف الوفد بأن أستراليا تشارك في عدد من مشروعات المساعدة التقنية، ولا سيما في استحداث تحسينات تشريعية بالنسبة للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ ترتكز على خلق آليات إقليمية لإدارة الملكية الفكرية في المنطقة، وذلك بتعاون مع الويبو وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وقال الوفد إن أستراليا قدمت أيضا، بتعاون مع برامج العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي، حلقات دراسية وبرامج لتثقيف وتوعية الجمهور في إندونيسيا وفييت نام والفلبين والمكسيك وشيلي، وإنها ساعدت نيبال في تطوير نظامها للملكية الفكرية وفي عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٥، كانت الزيارة التي قام بها نائي المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غوري، فرصة ممتازة لتبادل المعلومات مما ساعد أستراليا على تعزيز منهجها الاستراتيجي من أجل النهوض بالملكية الفكرية. وفيما يخص التطورات الوطنية، أشار الوفد إلى أن مكتب حقوق مولدي النباتات أصبح منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ تحت رعاية مكتب الملكية الفكرية

الأسترالي، ويبرز ذلك، إلى جانب انتقال مسؤولية حق المؤلف إلى وزارة العدل، مقاربة أستراليا الأكثر إستراتيجية وتنسيقا تجاه سياسة الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى إجراء عدد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية في أستراليا، منها مثلا تعديلات أساسية أجريت على قانون حق المؤلف سنة ٢٠٠٤ من أجل تعزيز حماية حق المؤلف وتعزيز حقوق المصورين وفناني الأداء لتتوافق مع التزامات معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. وتعمل أستراليا حاليا من أجل الانضمام بصفة رسمية لهاتين المعاهدتين. وعلاوة على ذلك أجرت أستراليا تعديلات بسيطة على قانون البراءات والعلامات التجارية، بما فيها تعديلات تبين التغييرات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وتعديلات يفرضها اتفاق التجارة الحرة بين أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تعديلات على اللائحة التنفيذية للعلامات التجارية، المتصلة ببروتوكول مدريد. وأضاف الوفد أن أستراليا خططت أيضا لإجراء تعديلات قانونية أخرى بسيطة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، من أجل إدخال خدمة دعم إيداع طلبات العلامات التجارية لدى مكتب الملكية الفكرية الأسترالي، حيز التنفيذ، وهي خدمة استحدثت خصيصا، وليس حصريا، لمودعي الطلبات بصفة شخصية، وتسمح بتقييم مسبق سريع وبسيط لقابلية علامة تجارية للتسجيل. وتظهر مثل هذه الإصلاحات الطبيعة المتطورة للملكية الفكرية وضرورة عمل الحكومات على أن تكون القوانين مواكبة لتطور التكنولوجيا وأن تستجيب لاحتياجات المبدعين والمستفيدين من الملكية الفكرية. وأخيرا، أعرب الوفد عن تطلعه لمواصلة تعاون أستراليا البناء مع الويبو والدول الأعضاء من أجل الرقي بنظام الملكية الفكرية أكثر فأكثر.

٧٥- وساند وفد النمسا البيانات التي أدلي بها باسم المجموعة باء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وهنأ الوفد المدير العام وموظفي الويبو على ما أحرزته المنظمة من تقدم ونتائج رغم انخفاض الإيرادات في بداية فترة سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ورحب بتنفيذ تدابير من أجل تحقيق وفورات في التكاليف. وقال الوفد إن الوثائق التي قدمت تبين بوضوح أن الويبو، عند تنفيذها لولايتها، تأخذ في الحسبان وحسب الأصول الجانب المهم المتعلق بالتنمية، رغم أنه لم يذكر بالتحديد في ولاية المنظمة. وأشاد الوفد بالمناقشات المعمقة الجارية بغية تعزيز أكثر، إذا لزم الأمر، لهذا الجانب تحت الولاية الحالية القائمة على تقييم للاحتياجات. ورحب الوفد بالاهتمام الخاص الذي أُولي لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل إذكاء وعيها وزيادة استخدامها لأنظمة الملكية الفكرية. وساند الوفد استمرار مثل هذه الأنشطة وتوسيع نطاقها في فترة السنتين المقبلة. وأعرب الوفد عن تقديره للشفافية والفعالية التي أعدت بها الوثائق المقدمة، وأشار أيضا إلى أن الشفافية والاطلاع المسبق كانا السمتين الأساسيتين اللتين طبعتا بحث البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورحب الوفد بالميزانية المتوازنة وبالنهج القائم على نتائج، وأشاد على الأمانة التدابير التي اعتمدتها من أجل تحقيق وفورات في التكاليف مما مكن من تجنب اقتراح زيادة في الرسوم خلال فترة السنتين الخاضعة للمراجعة. وأفاد الوفد أن من شأن العمل الجاري لتحسين الإسقاطات المتعلقة بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات، واستحداث نماذج إسقاطات مشابهة بخصوص نظام مدريد ونظام لاهاي أن يسمح أكثر بالاطلاع المسبق، وأنه ينبغي الاستمرار على هذا النهج. وأشاد الوفد بالاقتراحات المحددة بشأن الموارد البشرية للتعامل مع الزيادة التي يشهدها كل من نظام مدريد ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، والمساعدة على سير خدمات هذين النظامين وتقديمها في المهل المحددة. وصرح الوفد أيضا أنه سيرحب بإنشاء لجنة تدقيق تتبع أفضل الممارسات الجاري بها العمل في المنظمات الدولية الأخرى، كجانب إضافي للشفافية في المستقبل. وعلاوة على ذلك قال الوفد إن تزايد قبول الملكية الفكرية على الصعيد الدولي كنتيجة لأنشطة الويبو يبرز من خلال ارتفاع عدد حالات الانضمام إلى المعاهدات والاتحادات التي تديرها الويبو، وأثنى على الويبو النتائج التي حققتها في جعل الأنظمة التي أنشأتها تلك المعاهدات الدولية أكثر استقطابا للمستخدمين وللمكاتب المعنية بالأمر. وأشار الوفد بوجه خاص إلى التقدم

المحرز بشأن تعديل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي كان فيه للنمسا، بوصفها إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، دور مهم حتى يصبح نظام البراءات أكثر شفافية وسهولة. وساند الوفد بشدة الاقتراحات المتعلقة بالعمل في المستقبل على الوثيقة PCT/A/33/2. وأشار الوفد أيضا إلى مداولات الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد، وساند اقتراح الاستمرار في هذا العمل في سنة ٢٠٠٦. ومن أجل مساعدة أصحاب العلامات التجارية المنتمين إلى البلدان الأقل نموا على الاستفادة من منافع نظام مدريد رحب الوفد بفكرة منح مودعي الطلبات من البلدان الأقل نموا تخفيضا في رسوم الإيداع. وأعرب الوفد كذلك عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية فيما يخص مراجعة معاهدة قانون العلامات التجارية التي أسفرت عن قرار عقد مؤتمر دبلوماسي سنة ٢٠٠٦. وأعلن الوفد عن استعداد بلاده للتعاون والالتزام الكاملين من أجل إنجاح هذا المؤتمر. وأكد الوفد على أهمية أنشطة الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأعلن من جديد عن استعداد النمسا لتقديم المزيد من المساعدة والدعم لهذه الأنشطة. وفي الختام، أكد الوفد من جديد على التزام النمسا بأن تواصل مساهمتها في الأهداف العالمية للويبو في السنوات المقبلة.

٧٦- وساند وفد أذربيجان الرأي الذي عُبر عنه بالإجماع بخصوص الفعالية التي أثبتت بها الويبو، تحت قيادة الدكتور كامل إدريس، من جديد أن الملكية الفكرية هي أساس كيان البشرية وتعايشها، وأن ليست هناك من ثقافة غريبة عنها، وأنها متأصلة في كل الدول. وتوجه الوفد أيضا بالشكر إلى أمانة الويبو على الوثائق التي أعدتها والتي اتسمت بالموضوعية وبجودة عالية وشملت تقييما متعدد الأوجه لأنشطة المنظمة خلال الفترة قيد التقرير. وقال الوفد إن أذربيجان تساند، كعادتها، مساندة قوية المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق أنشطة الويبو، مثل برنامج الأكاديمية العالمية للويبو للتعلم عن بعد، وإدراج مسائل متعلقة بمعاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات واتحاد مدريد واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وكذا برامج لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، في جدول الأعمال وفي المناقشات. وأضاف الوفد أن الجهود الرامية إلى تطوير أنظمة الملكية الفكرية لاستخدامها كأداة لتنمية البلدان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تعزز كل أنشطة الويبو. وساند الوفد الاقتراحات المعروضة على الجمعيات الحالية بخصوص إدخال عدد من التعديلات على معاهدة التعاون بشأن البراءات وعلى معاهدة قانون البراءات وبخصوص قضايا متعلقة بمعاهدة قانون البراءات، التي أعدها المكتب الدولي، وقضايا متعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت، وكذا توصيات من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار الوفد إلى أن الإصلاحات التي شملت نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أدت إلى زيادة عدد الطلبات الدولية المودعة من أذربيجان بناء على هذا النظام. ونتيجة للمواد الإعلامية التي أصدرها المكتب في مجال العلامات التجارية أودعت أولى الطلبات على العلامات التجارية من مودعين أذربيجانيين بناء على اتفاق مدريد. وساند الوفد أيضا اقتراح حكومة سنغافورة لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنغافورة، المزمع تنظيمه في الفترة من ١٣ إلى ٣١ مارس/آذار سنة ٢٠٠٦. وقال الوفد إن من المؤكد أن يحظى اقتراح سنغافورة هذا بمساندة البلدان الأعضاء التي تحضر سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعين لجمعيات الويبو. وقال الوفد إنه يأخذ بعين الاعتبار العمل الفعال الذي تقوم به الأكاديمية العالمية للويبو لتنظيم ندوات ومناهج للتدريب لصالح الأخصائيين في المكاتب الوطنية، وأشار إلى برنامج التعليم عن بعد الذي تنظمه الويبو والذي يتيح فرص التدريب ليس فقط للأخصائيين بل أيضا لعدد من الموظفين والطلاب في مجالات مختلفة. وفي السنوات القليلة الماضية، استفاد الكثير من موظفي المكتب الوطني من دروس التعلم عن بعد، وحصلوا أيضا على شهادات التدريب بالمراسلة من أكاديمية الويبو بناء على نتائج امتحانات. وأفاد الوفد بأن أذربيجان تعمل حاليا من أجل الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية الأخرى التي تديرها الويبو، وخصوصا بروتوكول مدريد. وبغية تنسيق

القوانين الوطنية مع المعاهدات والاتفاقات الدولية بشكل أكبر، يعمل المكتب على تعديل قانون البراءات والقوانين المتعلقة بالعلامات التجارية والبيانات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن أولى المهمات الملقاة على عاتق مكتب البراءات في جمهورية أذربيجان هي إيجاد حل من أجل زيادة تقديم المعلومات، وأتمتة عملية البحث عنها، وإنشاء أسس لتطبيق نظام تلقي الطلبات إلكترونيا، وتعزيز القاعدة القانونية في مجال الملكية الصناعية، وكذا استحداث نظام خدمات لصالح مودعي الطلبات. وقال الوفد إن هذه المشاكل لن تُحل إلا بمساعدة الويبو ودعمها المباشرين. وتوجه الوفد بالحديث إلى المدير العام قائلا إن مكتب البراءات في أذربيجان يرى دائما في شخص المدير العام تجسيدا للمساعدة والدعم متعددي الأوجه اللذين تقدمهما الويبو في مجال حماية الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يزور المدير العام أذربيجان في المستقبل القريب ويعزز التعاون الثنائي، ويخلق اتجاهات جديدة ويعطي زخما لتطوير الملكية الفكرية. وصرح الوفد أن أنشطة مكتب البراءات في جمهورية أذربيجان ستنصب في المستقبل على خلق الظروف اللازمة لتنفيذ ناجح لما جاء في برامج ووثائق الويبو التثقيفية، بهدف دعم العمل المنجز في إطار حماية الملكية الصناعية التي تمثل مصدر التقدم في كل مجالات النشاط البشري.

٧٧- وأعرب وفد بيلاروس عن امتنانه الخاص للمدير العام للويبو وموظفي المنظمة للأعمال المنجزة خلال فترة رفع التقارير وفقا لما يرد بيانه في تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وقال إن تلك الوثائق المعدة إعدادا شفافا وفعالا تقدم دليلا قاطعا على مواصلة الويبو تأثيرها الإيجابي في تطوير الملكية الفكرية في العالم والنجاح في تنفيذ مختلف أنواع الأنشطة في مجال الملكية الفكرية كأداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من القيود المالية المبينة في فترة رفع التقارير. وفيما يتعلق بتنمية بلده الاجتماعية والاقتصادية، مضى يقول إن المهام قصيرة الأجل ترتبط ارتباطا وثيقا بتكوين اقتصاد قائم على المعارف مما يقضي بتركيز الموارد المتاحة إلى أقصى حد وإثراء الملكية الفكرية والانتفاع الفعال بها بهدف النهوض بالابتكار والإبداع لصالح تنمية الاقتصاد. واسترسل قائلا إن بلده عمل على مدى العشر سنوات الماضية على وضع تشريعات بشأن الملكية الفكرية مبسطة تبسيطا كافيا وواصل تعزيز ذلك النشاط. وأشار إلى التعديلات التي أدخلت خلال السنة الماضية على القوانين بشأن العلامات التجارية (علامات الخدمات) والحماية القانونية للرسوم التفصيلية للدوائر المتكاملة وبراءات الأصناف النباتية. واستطرد قائلا إن بلده يعتبر أن تشريعاته تمتثل امتثالا تاما للمعايير الدولية بما فيها اتفاق تريبس. ولفت النظر إلى الخطوات الملموسة المتخذة في بلده لحماية الحقوق وإذكاء الوعي ونشر المعارف في المجتمع بشأن أهمية الملكية الفكرية لتوفير منتجات تنافسية وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأردف قائلا إن الأعمال المنجزة تشمل طائفة متنوعة من الأنشطة وتمثل جزءاً من التعاون الوثيق مع الويبو والدعم الذي تقدمه المنظمة في مجالات عديدة. وأطلع الحضور على ندوة عقدت في مينسك في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ بمساعدة الويبو وحملت عنوان الملكية الفكرية ووقعها على التنمية الاقتصادية واستهدفت رؤساء السلطات الحكومية والشركات والمؤسسات الرائدة. وأوضح قائلا إن الندوة ساعدت على تعزيز الاهتمام بالملكية الفكرية ودورها كثروة اقتصادية نفيسة. وأعرب عن امتنانه الخاص لدعم تطوير الموارد البشرية الوطنية المحتملة ورفع مستوى الاستفادة من معارف الملكية الفكرية. وفي هذا المضمار، أشار إلى الزخم الكبير الناتج عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين رئيس بيلاروس والمدير العام للويبو. وأضاف قائلا إنه لا يمكن تشغيل نظام الملكية الفكرية تشغيلا فعالا دون الاستعانة بموظفين إداريين مؤهلين وإن مركز التدريب المعني بالملكية الفكرية يتناول تلك المسائل في بلده. ولفت الانتباه إلى التعاون بين مركز التدريب والويبو لتنمية الموارد البشرية بناء على البروتوكول بشأن التعاون بين مركز بلده الوطني للملكية الفكرية والويبو المبرم خلال سنة ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، رأى أن من الضروري تعزيز

الفرصة لأكاديمية الويبو العالمية لتلبية المتطلبات المتعددة لمختلف فئات المنتفعين على أكمل وجه بكل الطرق المحتملة. وأخطر الجمعيات بوضع مشروع قانون يعدل قانون بلده بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة ويحدثه ليعرض على البرلمان قريباً لكي ينظر فيه بهدف تحسين أنشطة منظمات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة تحسينا ملحوظا. وفي سياق مختلف، رأى أن وثيقة ميزانية المنظمة الجديدة إيجابية وأعرب عن تأييده لاقتراح البرنامج وجميع العناصر الأساسية للميزانية المتوازنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأعرب عن ارتياحه لتحسن الوضع المالي خلال فترة السنتين الحالية. ووفقا لسياسة الميزانية المتوازنة، أعرب عن اقتناعه بأن تخفيض الأموال المخصصة للبرنامج ٧ (بعض البلدان في أوروبا وآسيا) والمرتفعة القيمة سيعوض عن طريق فوائد الأنشطة التي تنفذ كجزء من برامج أخرى ولا سيما البرنامج ٣ الجديد (الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية) الرامي إلى توفير المساعدة من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية على نحو أكثر فعالية قدر الإمكان بهدف تكوين ثروات مادية على الرغم من احتمال الحد من الموارد المتاحة. وأعرب عن تأييده لجهود المنظمة المبذولة لتحسين التنبؤ بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات مما يعد خطوة تساعد على استقرار وضع الويبو المالي في المستقبل وتنفيذ أعمال مماثلة فيما يتصل بنظامي مدريد ولاهاي. كما ساند مبادرة سنغافورة الرامية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لتعديل معاهدة قانون العلامات التي تديرها الويبو خلال سنة ٢٠٠٦. وأكد إخلاص بلده لقضية التنمية وحماية الملكية الفكرية بالتعاون الوثيق مع الويبو.

٧٨- وأيد وفد بوتان بيان وفد جمهورية إيران الإسلامية المدلى به باسم المجموعة الآسيوية وبيان وفد بنن المدلى به باسم البلدان الأقل نموا. وأثنى على المدير العام قيادته وأشاد بإنجازات الويبو في إطار أنشطتها وبرامجها الإنمائية. وأنهى كلمته مساندا اقتراح سنغافورة استضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦.

٧٩- وقال وفد بلغاريا إن إحدى المهمات الرئيسية التي يضطلع بها مكتب البراءات في جمهورية بلغاريا هي إذكاء الوعي بالبراءات لدى الجمهور. وتوجه الوفد بالشكر إلى الويبو على دعمها في هذا المجال. وألقى الوفد الضوء على الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات، الذي نظمت خلاله حلقة دراسية بعنوان "استحداث البراءات وإنفاذ الحقوق الاستئثارية"، وأدرجت أسماء أبرز المخترعين البلغاريين في سنة ٢٠٠٤ في الكتاب الذهبي للمخترعين البلغاريين. وشكر الوفد الويبو أيضا على المساعدة في تنظيم حلقات دراسية حول دور نظام الملكية الفكرية في استراتيجية عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي نظمت خلال نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ في صوفيا وخلال يوليه/تموز ٢٠٠٥ في فارنا. وأشار الوفد كذلك إلى أن المكتب البلغاري تلقى في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ دعوة من الويبو للمشاركة بصفة مدرب في حلقة دراسية إقليمية حول العلامات التجارية والبيانات الجغرافية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وصرح بأن من المزمع تنظيم حلقة دراسية مماثلة، بتعاون مع الويبو وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية، في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥ في صوفيا. وأضاف الوفد أن من المنتظر صدور ترجمة بلغارية للطبعة الأخيرة لكتيب الويبو حول الملكية الفكرية مع نهاية سنة ٢٠٠٥. وشكر الوفد الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات على تعاونهما ودعمهما المالي لهذا العمل المهم. وفي الختام عبر الوفد من جديد عن أمله في مواصلة التعاون المستمر مع الويبو في المستقبل.

٨٠- وأعرب وفد بوركينا فاصو عن تمسك حكومة بلده واهتمامها بمُثل الويبو العليا. وعبّر عن ارتياحه الشديد لدعم الويبو وجهودها المبذولة في إطار التعاون لأغراض التنمية وتقدم الإنسانية التقني. كما أعرب عن تأييد بلده لاقتراح الأرجنتين والبرازيل المتعلق بوضع خطة عمل للويبو من أجل

التنمية. وحرص على تهنئة المدير العام ومعاونيه على الجهود المبذولة للنهوض بالملكية الفكرية في العالم. وذكر بموضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية الذي مفاده "تفكير فتصوير فإبداع" والذي أخذه بلده في الحسبان في سياق مختلف أنشطته الرامية إلى تشجيع الاختراع والابتكار. وقال إن نجاح المحفل الوطني للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي ومعرض الحرفيين الدولي في واغادوغو اللذين يعدان حدثين رئيسيين للنهوض بالأنشطة الابتكارية وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة يدل على الاهتمام بتلك المسائل على الصعيد الوطني. وذكر بأن جميع دورات المحفل الوطني شهدت إقبالاً شديداً إذ شارك فيها مخترعون وباحثون وعاملون منتمون إلى القطاع الخاص من بلدان المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى وممثلون للمراكز الدولية للبحث العلمي. وفي هذا السياق، أعرب عن امتنانه للويبو لما منحته من جوائز وما نظمته من ندوات ولتعهدها بمرافقة بلده في سعيه إلى تقييم المحفل الوطني. وأشار إلى بدء تنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع النهوض بالبيانات الجغرافية وحمايتها من خلال إنشاء لجنة معنية بانتقاء المنتجات بفضل مساعدة الويبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وأضاف قائلاً إن أعضاء اللجنة شرعوا في العمل في الميدان وإنهم اختاروا منتجين لطرحهما على المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بهدف تسجيلهما. كما شكر الويبو على مساندتها لتدعيم مكتب بوركينابي لحق المؤلف وخصّ بالذكر قدرة المكتب التشغيلية ودعمه المادي وتنظيم الندوات. وفي الواقع، أشار إلى الاستفادة من خدمات أكاديمية الويبو لتدريب موظفي المكتب المذكور تحقيقاً لذلك الغرض. وشدد أيضاً على أن بلده تمكن من المشاركة في عدة لقاءات ذات أهمية على الصعيد الدولي وأنه تسنى تنظيم ندوات فيه تستهدف الأشخاص المعنيين بتطبيق القوانين (الجمرك والدرك) وندوات تتعلق بإنفاذ الحقوق المجاورة بفضل مساعدة الويبو. ومع ذلك، أعرب عن قلقه بشأن الكوادر العاملين ضمن الهيكل الوطني للإدارة الجماعية. وأعرب عن رغبته في الحصول على دعم الويبو من أجل توفير المنح الدراسية على سبيل المثال لتدريب الكوادر المعنيين بضمان إلقاء الدروس والمحاضرات في المعاهد المهنية وهياكل التدريب الأخرى بهدف تشجيع نشر الملكية الأدبية والفنية التي تتطور باستمرار نتيجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. كما أعرب عن رغبته في توطيد التعاون في سياق وضع أطر قانونية ومؤسسية لإدارة الملكية الفكرية. وذكر أيضاً بأن وكلاء الهياكل الوطنية والقضاة في بلده استفادوا مجدداً من أنشطة الويبو التدريبية خلال سنة ٢٠٠٥ في إطار ندوات تتعلق بوجه خاص بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية والبراءات والحصول على الأدوية. وشكر أيضا الويبو على مساهمتها التقنية ومساعدتها لاقتناء أجهزة حاسوبية ولا سيما في إطار شبكة الويبو غير أنه أعرب عن أسفه لعدم تشغيل الأجهزة المذكورة في مكتب بوركينا فاصو. وذكر الاهتمام المتزايد بالملكية الفكرية في صفوف الطلبة والمحترفين وأعرب عن رغبته في الحصول على منشورات الويبو من أجل تزويد المكتبة قيد البناء في مكتب بوركينا فاصو. وقال إن بلده يعتزم على الانتفاع انتفاعا تاما بنظام الملكية الصناعية كأداة لتنفيذ استراتيجيته بشأن التنمية من خلال ترسيخ القاعدة الصناعية وزيادة تسويق المنتجات المصنعة. ولهذا الغرض، قال إن الإدارة الوطنية المعنية بالملكية الصناعية ترغب في التمتع بالوسائل الملائمة بهدف أداء مهامها على وجه تام وبشكل فعال. ومضى يقول إن هذا المنطق هو الذي يجعل من المناسب تحويل الإدارة الوطنية إلى مركز وطني للملكية الصناعية ومنحه وضعاً خاصاً. وطلب مجدداً من الويبو أن تهب الأجهزة الحاسوبية من أجل دعم عملية إعادة الهيكلة المذكورة. ثم أعرب عن آماله المعلقة على مشروع مبادرة الويبو في الجامعات. وفي هذا الإطار، قال إن حكومة بلده أدرجت ذلك المجال في المناهج الدراسية في المدارس الكبرى اعتبارا من بداية السنة الدراسية القادمة. وعبر عن امتنانه لمكتب الويبو للتعاون لأغراض التنمية مع البلدان الأفريقية لضم بلده إلى ذلك المشروع.

٨١- وهنأ وفد كندا المدير العام على حصوله على وسام النسر الأزتيكي في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ تكريماً على التزامه بثقافة الملكية الفكرية وأثنى على الويبو مبادراتها العديدة المنظمة خلال السنة

الماضية التي لها دور حيوي وأساسي في مستقبل الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. وسلط الأضواء على دور بلده البناء والمتواصل في إيجاد سبل جديدة للتعاون من أجل النهوض بالوعي وتعزيز الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وأعرب عن سروره لبدء نشر جريدة الويبو بشأن العلامات الدولية على الإنترنت مما سيعود بالفائدة على أوساط العلامات التجارية دون أي شك. ورحب أيضاً بمبادرة الويبو الرامية إلى استضافة محفل إلكتروني يشجع أصحاب المصالح على المشاركة في مناقشة سياسات الملكية الفكرية ولاحظ أن التعليقات المحصلة تبين أن الممارسة تتيح في الواقع فرصة لإجراء مناقشات صريحة وهي عبارة عن محفل صريح لتبادل الأفكار بشأن العلاقة بين نظام الملكية الفكرية والمجتمع الإعلامي. وشكر أيضاً الويبو على تناول مسألة تنظيم تسجيل أسماء الحقول والتوصية باعتماد آلية موحدة لحماية الملكية الفكرية عندما يتعلق الأمر بحقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة. كما هنأ الويبو على مواصلة رصد حقوق السكان الأصليين والنهوض بها وأيد التزامها بضمان فهم مشترك للسبل التي تمكن من تطوير مبادئ نظام الملكية الفكرية وتطبيقها على أفضل وجه لفائدة مصالح أصحاب المعارف التقليدية وأمناء أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وإضافة إلى ذلك، أطرى على الويبو حسن اختيارها لموضوع حملة اليوم العالمي للملكية الفكرية خلال سنة ٢٠٠٥. وفيما يتصل بالتطورات الوطنية، شدد على التزام بلده بتحديث قوانينه ولوائحه بشأن الملكية الفكرية وفقاً لما ورد بوضوح في بيان الحكومة الاتحادية بما في ذلك بيان العرش الذي أدلت به الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ وتحدثت فيه عن تحديث اللوائح التنظيمية لتحسين الظروف لصالح اقتصاد ابتكاري واستكشاف سبل محسنة للوفاء بالمعايير العليا لضمان الحماية الاجتماعية والبيئية. وتحقيقاً لذلك الغرض، قال إن التعديلات التقنية المقترح إدخالها على قانون البراءات حظيت بالموافقة الملكية في مايو/أيار ٢٠٠٥ مما يكمل مشروع القانون C-9 المعروف أيضاً باسم تعهد جان كريتيان من أجل أفريقيا ويضمن تكافؤ فرص مشاركة أعضاء مجلس الشيوخ في تقييم المرشحين المؤهلين لعضوية لجنة الخبراء الاستشارية والتوصية بهم لاستعراض المنتجات الصيدلانية المؤهلة للتصدير والبلدان المؤهلة للحصول عليها. ومضى يقول إن التعديلات المقترحة تجسد التزام بلده المتواصل بموازنة أهدافه الرامية إلى تيسير تدفق الأدوية المنقذة للحياة للبلدان النامية والمحافظة على نزاهة نظامه للملكية الفكرية والوفاء بالتزاماته الدولية. وأعلن أيضاً التعديلات القادمة التي يعتزم بلده إدخالها على قانون حق المؤلف مما يعد مبادرة مهمة لأن وضع إطار متوازن بشأن حق المؤلف يساعد على دعم استخدام الإنترنت من أجل النهوض بالابتكار واكتساب المعارف ووضع قواعد سوق ثابتة ويمكن التنبؤ بها. ولفت النظر إلى الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية بالتعاون مع معهد كندا للملكية الفكرية ومنظمة المخترعين الشباب الدولية وقال إن ذلك اليوم أتاح فرصة لتعزيز الوعي بشأن الملكية الفكرية في البلد. وأضاف قائلاً إن بلده يعتز بمشاركته مع الويبو في استضافة حلقة العمل التنفيذية السنوية المعنية بتطبيق أساليب الإدارة على تقديم خدمات الملكية الفكرية التي عقدت في مايو/أيار ٢٠٠٥. كما أكد أن المنظمة الكندية للملكية الفكرية واصلت حضور البلد على الصعيد الدولي وعززته فيما يتصل بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية العامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الاجتماع العشرين والاجتماع الحادي والعشرين لبرنامج التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ وفريق الخبراء المعني بالملكية الفكرية اللذين عقدا في كوريا والفلبين على التوالي. وأردف قائلاً إن توطيد التعاون الإقليمي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية يظل هدفاً أساسياً من أهداف بلده يتواصل تحقيقه عبر تعزيز تحرير التجارة وتيسيرها ضمن محفل التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ. واستطرد قائلاً إن بلده يواصل أيضاً مشاركته في طائفة متنوعة من الأعمال المتصلة بالسياسات وإنه عزز مؤخراً تركيزه على برامج التعاون الاقتصادي والتقني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وذكر أيضاً أن المنظمة الكندية للملكية الفكرية اكتسبت صفة إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي في ٢٦ يوليه/تموز ٢٠٠٤ بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونشرت تقريرها الدولي الأول عن

الرأي بشأن الأهلية للبراءة في يوليه/تموز ٢٠٠٥ بعد أن أصدر بلده تقرير البحث الدولي الأول والرأي المكتوب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ مما يجعل مكتب كندا في عداد ١١ مكتباً للملكية الفكرية اكتسب دون غيره تلك الصفة ويدعم التزامه بمواصلة تحسين الخدمات المتصلة بالملكية الفكرية من حيث تنوعها وجودتها. واسترسل قائلاً إن المنظمة الكندية للملكية الفكرية استهلت الاستقصاء الوطني الثالث عن الزبائن كجزء من استراتيجيتها بشأن إدارة العلاقة مع الزبائن لتقييم مدى ارتياح زبائنها وأصحاب المصالح لديها. واختتم بيانه مؤكداً أن بلده سيواصل المساهمة في تحقيق أهداف الويبو العالمية.

٨٢- وأعرب وفد جمهورية أفريقيا الوسطى عن تهانيه الحارة للمدير العام والمكتب الدولي لإعداد العدة للجمعيات الراهنة ونجاحها. وضم صوته إلى صوت سائر وفود البلدان الأفريقية ليرحب بحُسن تنفيذ البرنامج خلال سنة ٢٠٠٤ والأنشطة المنجزة في النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. كما هنأ المدير العام على شفافية عملية التنفيذ.

٨٣- وهنأ وفد الكونغو المدير العام ورحب بجهود الأمانة المبذولة لضمان وضوح التقارير المتاحة للدول الأعضاء. وأعرب عن سروره الخاص للنتائج المرضية المحققة في إطار البرنامج لسنة ٢٠٠٤ وخلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥ على الرغم من المصاعب المالية. وأعرب عن رغبته في أن تتكلل الأهداف المحددة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالنجاح أيضاً. ثم لفت الانتباه إلى أن جميع بلدان العالم مدعوة إلى التعاون في السياق الحالي الذي يشهد عولمة الاقتصاد من أجل مواجهة التحديات العديدة في عصرنا سواء تعلق الأمر بالأوبئة الصحية مثل الإيدز والتدرن والملاريا التي تجتاح البلدان النامية بسبب سعر الأدوية المرتفع أو بالفقر الذي من المزمع وضع استراتيجيات بشأن الحد منه أو بتحسين مستوى معيشة الشعوب. وحرص على التشديد على ما يعلقه بلده من أهمية كبيرة على حماية حقوق الملكية الفكرية التي تضمن حفز التقدم التقني والتنمية الاقتصادية والنمو. وجدد تأييده لمواصلة أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بهدف وضع صك دولي للحماية من الانتفاع التعسفي أو الامتلاك غير المشروع. وعلاوة على ذلك، أعرب عن امتنانه الشديد لما تقدمه الويبو من مساعدات متنوعة إلى بلده باستمرار في مجالات الإمداد اللوجستي والتدريب والتوعية بشأن أهمية الملكية الفكرية. وفي الواقع، قال إن الويبو نظمت في إطار ولايتها السابقة حلقة عمل وطنية وحلقة عمل دون إقليمية بشأن الملكية الفكرية في برازافيل لصالح ممثلي الدوائر الجمركية التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى والعملاء الاقتصاديين وكوادر الجامعات والمسؤولين في الشركات والطلاب من أجل تمكينهم من استغلال الفوائد التي تتيحها الملكية الفكرية في إطار أنشطتهم وأعمالهم. كما أشار إلى الاحتفال السنوي باليوم العالمي للملكية الفكرية بتنظيم مسرحيات وأنشطة ثقافية. وأخيرا، أيد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وختاماً، أكد مجدداً استعداد بلده للتعاون مع الويبو للارتقاء بالجهات الفاعلة الاقتصادية وتوعيتها حتى تساهم الملكية الفكرية في النمو الاقتصادي في البلد.

٨٤- وقال وفد قبرص إن بلاده تولي دائما اهتماما خاصا للملكية الفكرية وإنها صادقت على العديد من معاهدات الويبو مثل اتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاقية برن واتفاق وبروتوكول مدريد. وأضاف الوفد بأن قبرص تبذل جهودا دؤوبة من أجل إنفاذ فعال لقوانين الملكية الفكرية والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها. وأشار إلى أن قوانينها الوطنية بخصوص الملكية الفكرية قد تعززت بشكل كبير منذ انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي وأصبح إنفاذ قوانين الملكية الفكرية أكثر فعالية. وساند الوفد التعاون الدولي من أجل حماية الملكية الفكرية التي من شأنها إتاحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل البلدان. وصرح الوفد أيضا بأن قبرص تنوي حماية

أعمال الباحثين والفنانين والموسيقيين. وفي الختام، عبر الوفد عن تطلع بلاده إلى نقاش بنـــاء خـــلال الجمعيات، الذي من شأنه ترسيخ أهداف الويبو والدول الأعضاء فيها.

٨٥- وشكر وفد الجمهورية التشيكية المدير العام وموظفي الويبو على الإنجـــازات التـــي حققتـــها المنظمة كما هي مبيّنة في تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج وقال إنه يعلّق أهمية كـــبرى على تطوير أنظمة الويبو العالمية وخدماتها في مجال الحماية وقانون الملكية الفكرية الدولي. وأشـــار الوفد أيضا إلى أن الجمهورية التشيكية تولي الأولوية إلى التقدم في تنسيق قوانين الـــبراءات وتؤيـــد الجهود المبذولة على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية لتحسين آليات الإنفاذ وتعزيز فعالية إعمـــال حقوق الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن رضاه بانضمام المزيد من البلدان إلى أنظمة مدريد ومعـاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي ولشبونة واتساع الانتفاع بها ورحب بتوافر الإيداع الإلكتروني لطلبات البراءات الدولية لفائدة جميع المودعين وبدء العمل بالنظام الإلكتروني الجديد الخاص بوثائق الأولويـــة (E-Pdoc) وقاعدة البيانات المتعلّقة بالمادة ٦(ثالثا). وساند الوفد استكمال عمليـــة إصـــلاح التصنيـــف الدولي للبراءات وأعرب عن تقديره لإعداد الوثائق الأساســـية والبيانـــات الإلكترونيـــة الضروريـــة للتصنيف في صيغته المعدّلة وأحاط علماً بأن دخول معاهدة قانون البراءات حيّز النفـــاذ يســـاهم فـــي تطوير نظام البراءات الدولي. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره لأنشطة الويبو الرامية إلى تعزيز الوعي بالملكية الفكرية وفهمها والانتفاع بها بشكل فعال وأشار إلى أن المكتب التشيكي للملكيـــة الصناعيـــة لا يزال يسهر على تدريب المحترفين في مجال الملكية الفكرية من البلدان النامية بالتعاون مع الويبـــو. وسلط الوفد الأضواء على ندوة بشأن الأنماط المعاصرة في تطور الملكية الفكرية، التي نظمها المكتب التشيكي للملكية الصناعية بالتعاون مع الويبو ومكتب المساعدة التقنية وتبـــادل المعلومـــات (TAIEX) بهدف تحسين الإلمام بالاتجاهات الدولية والأوروبية الحديثة في مجال حقوق الملكية الفكرية ودور تلك الحقوق كأداة تسهم في التنمية الاقتصادية وفي مجال حماية العلامات التجارية في الســـياق العـــالمي والأوروبي. وأعلن عن سرور الجمهورية التشيكية إذ استضافت المؤتمر السنوي الرابع عشر لأنظمـــة المكاتب الأوروبية (EPIDOS 2004)، الذي شارك في تنظيمه المكتب الأوروبي للبراءات. وأشار الوفد أيضا إلى انعقاد المؤتمر السنوي التاسع عشر بشأن العلامات (MARQUES) في براغ ســـنة ٢٠٠٥. وعبّر الوفد عن تقديره لجهود الويبو الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على القضايا الرئيسية التي تنطوي عليها معاهدة حقوق هيئات الإذاعة والمشاورات الإقليمية بشأن ذلـــك الموضـــوع. ورأى أن بإمكـــان جمعيات الويبو أن تتخذ قراراً حاسماً بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب الوفد عن ثقته أيضـــا في إمكانية تعزيز الحماية المكفولة لحقوق فناني الأداء في المجال السمعي البصري وقـــال إن ذلـــك الموضوع سيظل على جدول أعمال دورة جمعية الويبو المنعقدة سنة ٢٠٠٦. وأشار الوفد أيضا إلـــى أن اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ كانت مفيدة، ورأى أن التعدي علـــى حقـــوق الملكيـــة الفكرية لا يزال مشكلة مهمة. ورحب الوفد بالفرصة المتاحة لبحث القضايا النظرية والعملية والتجارب خلال اجتماع اللجنة الاستشارية المقبل في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ أو في المنتدى الإلكتروني عن قضايـــا إنفاذ الملكية الفكرية واستراتيجياته. وأيَّد الوفد أنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكريـــة والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وعقد الأمل على أن تقرّر جمعيات الويبو تمديد ولاية اللجنة للتمكن من مواصلة عملها. وساند مواصلة المناقشات حول جدول أعمال الويبو بشـــأن التنميـــة ورأى أن من شأن تلك المناقشات أن تحمل نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وفي الختام، أشار الوفد إلى أهمية الويبو ودورها في التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وأيَّد فكرة اعتمـــاد جدول أعمال واضح المعالم وشفاف للمنظمة بالاستناد إلى تدابير مالية رشيدة تحترم مبدأ أكـــبر قـــدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة.

٨٦- وقال وفد الدانمرك إن بلاده تشهد منذ بداية التسعينات تزايدا كبيرا في نشاط الشركات المتصل بالبراءات، وهي زيادة تفوقت عليها كندا فقط، في حين تبقى على نفس مستوى الزيادة الذي تشهده فنلندا. فاليوم تحتل الدانمرك المرتبة السادسة بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعدما كانت تحتل المرتبة العشرين سنة ١٩٩٠. ويمكن أن يعزى هذا، على المستوى الكلي، إلى نمو نسبة عدد الصناعات المعتمدة على البراءات في الدانمرك مقارنة مع باقي بلدان المنظمة المذكورة، بيد أن الصناعات والشركات الصغيرة التي تعتمد بشكل أقل على البراءات أصبحت هي أيضا في العقد الأخير تعتمد عليها أكثر من السابق. وصرح الوفد بأن مصدر هذا النمو في مجال البراءات هو تأقلم الشركات مع المحيط التنافسي الجديد الذي أنتجته العولمة، وهو يعزز الدور المهم للمكاتب الوطنية للبراءات في تسهيل وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية والدور الأساسي للتعاون الدولي بين الدول الأعضاء في الويبو من أجل الاستمرار في الاستجابة لمطالب المستفيدين من البراءات. وأشار الوفد إلى أن مكتب البراءات والعلامات التجارية الدانمركي يعتبر دائما أن للجودة أهمية كبيرة وقد تم بلوغها في اسكندنافيا، على أنها تقترن أيضا بالتزامات ومطالب بالنسبة للمكاتب: إذ عليها الحفاظ على مستوى عال من الجودة في إجراءاتها وقراراتها، ومواكبة التطور باستمرار، والاستجابة لمتطلبات التخفيض دون أن يكون ذلك على حساب نوعية النواتج، ولمتطلبات بشأن العلاقات الخارجية مع منظمات مثل الويبو. وعبر الوفد عن اقتناعه بأن لدى الويبو القدرة على الاستجابة لمطالب التنمية من المكاتب الوطنية ولتعزيز جودة قوانين البراءات الحالية، ولضرب المثل في الحكم الرشيد والقيادة الاقتصادية المسؤولة. وأكد الوفد على أن الوقت قد حان بالنسبة للدول الأعضاء من أجل تقرير أي طريق يجب أن تتبع داخل إطار عمل الويبو. وعبر الوفد عن إيمانه بأن الويبو هي المكان المناسب لتطوير قانون البراءات وتنسيقه ولضمان نوعية عالية من الإجراءات في المكاتب الوطنية عند التعامل مع البراءات على المستوى العالمي، وبأنه ينبغي أخذ الخبرة التقنية والمؤهلات الخاصة المتاحة لمناقشة عدد من القضايا داخل الويبو في الحسبان. وقال الوفد إنه يرى أن الصكوك اللائقة للتغيير هي معاهدات جديدة وتعديلات على المعاهدات القائمة، ورغم وعي الوفد بأن البلدان كلها لن تنضم إلى هذه المعاهدات الجديدة وهذه التغييرات في الوقت نفسه فإن التغييرات على النظام الحالي ضرورية. وإذا لم يكن ممكنا إجراء هذه التغييرات في إطار عمل الويبو، ينبغي البحث عن خيارات بديلة. وقال الوفد إن الدول الأعضاء تساهم في اقتصاد الويبو وإنها ستواصل عمل ذلك طالما عملت الويبو من أجل المصلحة العامة، وإن الدول الأعضاء تنتظر مقابل مساهمتها هذه مستوى معقول من الإدارة وقيادة اقتصادية مسؤولة. وأكد الوفد كذلك على استعداد الدانمرك أن تساهم في مسألة جدول أعمال التنمية مساهمة بناءة، إلا أن الوفد عبر عن قلقه من الاقتراحات التي تضعف البنى الأساسية للنظام الحالي. وفي هذا السياق، أخبر الوفد الأمانة أن الدانمرك قبلت الدعوة من أجل تقديم عرض في الدورة الثالثة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦، حول تجارب الدانمرك في مجال التثقيف وإذكاء الوعي والتدريب بخصوص إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن الدانمرك صادقت على معاهدة قانون البراءات كواحدة من مجموع عشر دول أعضاء المطلوب لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، وأن الدانمرك تتطلع إلى المشاركة في الدورة العادية الأولى لجمعية معاهدة قانون البراءات. وفي الختام، وبخصوص التطورات الحديثة التي تعرفها القضايا التشريعية في الدانمرك، أفاد الوفد بأن هناك ثلاثة مشروعات قوانين ستقدم في السنة المقبلة: تعديلات على قانون نماذج المنفعة لجعله أسهل استعمالا ومتناسقا مع أحكام قانون البراءات، وتنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بخصوص إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والتصديق على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الأوروبية للبراءات لسنة ٢٠٠٠.

٨٧- وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن مساندته لمداخلة سفير الأرجنتين، باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، التي تعبر عن موقف الوفد في عدد من المجالات المذكورة، وساند أيضا البيان الذي

أُدلي به باسم مجموعة السبعة والسبعين. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على التقارير التي قدمتها ومنها الوثيقتين A/41/2 وA/41/3. وصرح الوفد أن الملكية الفكرية تشكل بالنسبة للجمهورية الدومينيكية وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تستفيد منها القطاعات الضعيفة. وقال إن الويبو تلعب دورا كبيرا من أجل تحقيق هذه الأهداف. وبخصوص برنامج التعاون لأغراض التنمية، عبر الوفد عن ارتياحه للأعمال الإيجابية التي أُنجزت في العام الماضي لتعزيز القدرات ودعم مكاتب الملكية الصناعية ومكاتب حق المؤلف على المستويين القانوني والتقني، وخصوصا فيما يتعلق بالأنشطة في مجال البراءات في إطار عمل لجنة التسيير المشتركة للجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى. ودعا الوفد الويبو إلى متابعة هذا العمل الهام، دون إهمال الاحتياجات الخاصة بكل بلد نامٍ. ورأى الوفد أن من المهم النهوض بالتعاون لأغراض التنمية من أجل تعزيز فوائد الملكية الفكرية وزيادتها في هذه البلدان. وذلك بوضع سياسات في هذا المجال لا تتعلق فقط بفوائد الحماية، ولكن أيضا بالتكاليف النظرية، حتى لا تفرض هذه الحماية التزامات جديدة على البلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن التعاون ينبغي أن يراعي قدرا كبيرا من المرونة في تطبيق السياسات الوطنية ذات المصلحة العامة، مثل التعليم والصحة وتحصيل المعرفة، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبخصوص المفاوضات المتعلقة بتنسيق نظام البراءات على الصعيد الدولي في إطار عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، ومعاهدة حماية حقوق هيئات الإذاعة التي تبحثها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، قال الوفد ينبغي السماح للبلدان النامية والأقل نموا بالاحتفاظ بالمرونة اللازمة، التي تتضمنها اتفاقات الملكية الفكرية مثل اتفاق تريبس، والتي تسمح بتكييف قواعدها ومعاييرها مع احتياجات الدول ومصالحها. ورأى الوفد أن قبل وضع هذا النوع من القواعد والمعايير سيكون من المناسب أن تقيم الويبو، بمساعدة منظمات أخرى، تأثيرها في البلدان النامية والأقل نموا. وأشار الوفد إلى الأهمية التي يكتسيها وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، مذكرا بأن الاقتراح الذي تقدم به لا يرمي إلى انتقاد عمل الويبو، بل إلى المساهمة في إدخال التنمية في كل أنشطة المنظمة باعتبارها مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة هدفها جعل الملكية الفكرية في خدمة التنمية. وبالتالي ساند الوفد تنظيم ثلاثة اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات في سنة ٢٠٠٦، مع تقديم تقارير كل واحد منها إلى الجمعية العامة للسنة نفسها، حتى يتم من خلال إجراءات فعالة وضع برنامج التنمية بين أنشطة المنظمة المختلفة.

٨٨- وقال وفد ألمانيا إن الملكية الفكرية موضوع مهم بالنسبة إلى البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء وإنه يعلق أهمية كبيرة على أعمال الويبو. وأعرب عن خالص تقديره للمدير العام وفريقه للتعاون الوثيق والثقة المتبادلة والقدرة على الاستجابة. وأعرب عن اعتقاده أن من الضروري تقييم الإنجازات المجسدة في تقريري أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج تقييما دقيقا في ضوء عملية الإدارة ووضع الميزانية الموجهة إلى تحقيق النتائج التي نفذتها الويبو من أجل تقدير الكفاءة والفعالية على مستوى المنظمة وفي إطار أعمالها. وأعرب عن سروره لاطلاعه على تعاون المكتب الدولي الوثيق مع وحدة التفتيش المشتركة التي استعرضت مسائل الإدارة بقدر ما تعلقت بمسائل الميزانية والإشراف. وأعلن أن بلده يؤيد نتائج الوحدة واستنتاجاتها وتوصياتها تأييداً كاملاً. وهنأ المكتب الدولي على الخطوات السريعة المتخذة لتنفيذ التوصيات الرئيسية ورأى أن التقييم المقترح لاحتياجات كل مكتب من الموارد البشرية والمالية يتيح على ما يبدو فرصة جيدة لإعداد جرد بالموارد وإجراء التعديلات اللازمة بهدف تعزيز كفاءة المكتب الدولي وفعاليته. ورحب أيضا باقتراح إنشاء لجنة معنية بمراجعة الحسابات تتولى رصد تنفيذ توصيات الوحدة والإشراف على الاستعراض المقترح لكل مكتب. وأعرب عن ثقته في إمكانية تحسين الإدارة تحسينا إضافيا بغية تعزيز قدرة المنظمة على الوفاء بتوقعاتها على وجه تام. ورحب بوثيقة البرنامج والميزانية وفقا للصيغة المقترحة. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن تقديره لعدم توقع أي زيادة في الرسوم لفترة السنتين القادمة وعدم تسجيل أي

عجز في النفقات. وعلاوة على ذلك، أثنى على المكتب الدولي عكوفه على وضع نماذج تنبؤية متعلقة برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في الوقت المناسب ونماذج تنبؤية مشابهة في مجالات أخرى. وارتأى أن الوثائق بينت بشفافية أن المشاكل المالية الأخيرة التي عانت منها الويبو ناجمة عن التنبؤات مفرطة التفاؤل عوضاً عن انخفاض الزيادة في الإيرادات. وفي هذا السياق، لاحظ أن الويبو منظمة ذات وضع مالي سليم لأن إيراداتها ما زالت تزداد بسرعة مرضية جدا بنسبة تزيد على ٨٪ خلال فترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وقال أيضا إن أنظمة الويبو وخدماتها للحماية العالمية هي أنشطة جوهرية لا تعود بالفائدة على القطاع الخاص والاقتصاد الوطني فحسب بل تدر أيضا معظم إيرادات المنظمة. ومضى يقول إن جاذبية تلك الأنشطة وقبولها لا جدال فيها غير أن قوة الويبو المالية ترتبط ارتباطا شديدا بتحقيق النجاح في تلك المجالات لأن الإيرادات التي تدرها تدعم عدة برامج مهمة أخرى. وأوضح قائلا إن مساعي الويبو الرامية إلى تنسيق المفاهيم والأحكام القانونية في الدول الأعضاء لتعزيز فرص النهوض بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار تمثل أحد تلك المجالات المهمة التي لم تدر المنظمة في إطارها أي إيرادات بل وجب عليها إنفاق الأموال. وأضاف قائلا إن الأمر نفسه ينطبق على مجال التعاون لأغراض التنمية الذي يكتسي الأهمية ذاتها مشيراً إلى الحاجة إلى تكريس موارد إضافية له. وفيما يرتبط بوضع القواعد، رأى أن هناك تقدما ملحوظا أحرز ضمن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية بخصوص تنقيح معاهدة قانون العلامات. وأعرب عن تطلعه إلى انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات وقال إن حكومة بلده بلّغت حكومة سنغافورة بخالص أملها أن يعقد ذلك المؤتمر في ذلك البلد. ووجه تعابير الشكر الحارة إلى سنغافورة لما أبدته من سخاء في اقتراح استضافة ذلك المؤتمر وحث وفوداً أخرى على قبول ذلك الاقتراح بدورها. ورأى أن هناك أيضا تقدما ملحوظا أحرز ضمن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتصل بحماية هيئات الإذاعة. وساند أيضا فكرة عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة خلال سنة ٢٠٠٦ غير أنه أعرب عن استيائه لعدم إحراز أي تقدم يذكر في مجال قانون البراءات وخاصة فيما يتعلق بتنسيق الأحكام الموضوعية. ومع ذلك، أعرب عن أمله أن تتناول وفود أخرى تلك المسألة بروح منفتحة وميالة إلى إيجاد حل وسط. وسلم بأن تحقيق التوازن المناسب والعادل بين المصالح المتباينة يعد دوما مهمة حساسة إلا أنه أعرب أيضا عن اعتقاده أن مثل ذلك الحل الوسط تم التوصل إليه في الدار البيضاء وحث بالتالي الوفود على دعم ذلك النهج بوصفه نهجا واقعيا ومتوازنا. كما شدد على ما يعلقه من أهمية كبيرة على المسائل الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية التي بحثتها الدول الأعضاء منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة خلال الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات المتصلة بجدول أعمال للويبو بشأن التنمية واجتماع حكومي دولي مخصص بشأن الموارد الوراثية ومتطلبات الكشف واجتماع اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ورأى أن من المحتمل ألا يوجد حل يلائم الجميع في المستقبل القريب بسبب تعقيد الموضوعات واختلاف المصالح المعنية غير أنه ارتأى ضرورة إيجاد طريقة للمضي قدما فيما يرتبط ببعد الويبو الإنمائي. وأشار إلى حل محتمل يتمثل في رأيه في تنشيط اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية واقترح بالتالي أن تطرح اللجنة مسائل التنمية على مستوى أعلى. وفي الوقت ذاته، استطرد قائلا إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تعد المحفل الأكثر خبرة فيما يتعلق بجميع جوانب الملكية الفكرية المذكورة. ولذا، اقترح أن تظل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور تتولى قيادة مثل تلك المناقشات وأن تمدد ولايتها الشاملة نظرا إلى كمية العمل الكبيرة التي ما زال ينبغي إنجازها. وفيما يخص أنشطة التعاون لأغراض التنمية المنظمة في مكتب بلده للبراءات والعلامات التجارية، أفاد بأن المكتب يواصل تعاونه

التقني مع مكاتب أخرى ومنظمات معنية بالملكية الفكرية على الصعيد العالمي. ولفت النظر إلى الندوات والدورات التدريبية العديدة المنظمة لصالح الخبراء الأجانب المنتمين على سبيل المثال إلى مختلف البلدان الآسيوية والسعودية وروسيا وبولندا والمملكة المتحدة كما جرى في السنوات الماضية. ولفت الانتباه إلى توقيع رئيس مكتب بلده على اتفاق بشأن مواصلة التعاون التقني خلال زيارته للمكتب الوطني الصيني للملكية الفكرية. وذكر أيضا أن رئيس مكتب بلده زار مكتب اليابان للبراءات وأن الجهتين شددتا على مصالحهما في ضمان تعاون وثيق ومستدام في تلك المناسبة.

٨٩- وشكر وفد غانا المدير العام لرفعه تحديات جديدة وانطلاقه في مبادرات وإصلاحات حديثة تؤثر في عمل المنظمة بموازاة مع التغيرات والاتجاهات الناشئة التي يشهدها العالم، وعبر الوفد عن سعادته لرؤية الويبو قد أصبحت واحدة من الوكالات النموذجية داخل أسرة الأمم المتحدة. كما عبر الوفد عن امتنانه لمساعدة الويبو المتواصلة لغانا ولبلدان نامية أخرى في مجال الملكية الفكرية، مثل مشروع أتمتة لصالح قسم العلامات التجارية الذي سمح بتحسين خدمة التسليم، وتطبيق اللوائح التنفيذية المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية التي لم تكن منفذة بعد. وأثنى الوفد على الويبو دعمها المستمر لمكتب الملكية الفكرية في غانا، وقال إن غانا قد استفادت أيضا من دراسة استقصائية وطنية أجريت لجمع المعلومات المتعلقة بتدبير أصول الملكية الفكرية. وقال الوفد إن مشاركة الويبو في المؤتمر الدولي الذي استضافته الوزارة المعنية بالمرأة والطفل بتعاون مع منظمة النساء المبدعات والمخترعات العالمية ومنظمة النساء المبدعات والمخترعات الأفريقية، ساعدت على إذكاء الوعي بأهمية الملكية الفكرية بالنسبة للنساء المبدعات والمخترعات. وعبر الوفد عن تقديره لجهود الويبو في النهوض بنظام البراءات الدولي، بما أن تنسيق قانون البراءات مهم ويجب أن يتابع لمصلحة كل المكاتب الوطنية والمستفيدين من النظام. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنحصر مناقشات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في المستقبل على القضايا الست المذكورة في معاهدة قانون البراءات الموضوعي، بما فيها الموارد الوراثية وكشف المصدر، دون أن تمس بما تمت مناقشته في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار الوفد باهتمام إلى المناقشات الجارية داخل هذه اللجنة وأعرب عن أمله في أن تحرز المناقشات في الولاية المقبلة للجنة تقدما بخصوص وضع المعايير واستحداث صك دولي ملزم. وفي الختام، تطلع الوفد إلى اعتماد الويبو بشكل سريع للبرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة، حتى تسهل مناقشة بنود جدول الأعمال المتعددة والجوهرية، وتطلع أيضا إلى اختتام جمعيات الويبو بنجاح.

٩٠- وأيد وفد غينيا- بيساو البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. ووجه تعابير الشكر إلى المنظمة وأعرب عن امتنانه لها لما أنجزته من أعمال خلال السنة الماضية. وعبر بوجه خاص عن ارتياحه لتقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ البرنامج خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. وأيد وجهة نظر المدير العام بخصوص تكوين ثقافة الملكية الفكرية وإبراز قيمة نظام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفضلا عن ذلك، أعلن أن بلده أحتفل باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان الماضي خلال السنة الجارية. وقال إن الغرض من ذلك الاحتفال هو تدعيم توعية القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بشأن أهمية الملكية الفكرية في مجال التنمية الصناعية والتجارية. ولفت النظر إلى مناقشة إذاعية أجريت خلال تلك التظاهرة حول موضوع الملكية الفكرية وتطورها في بلده وشارك فيها مدير دائرة الملكية الصناعية ورئيس جمعية غينيا- بيساو لحق المؤلف. وحرص على أن يعبر عن امتنانه للمساعدة الكبيرة التي تقدمها الويبو في مجال الملكية الفكرية وخاصة فيما يتعلق بوسائل المساعدة التقنية وبرامج التدريب. وأخيرا، أعرب عن سروره لما

أبدته الويبو من رغبة في التعاون مع حكومات البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية عموما وحكومة بلده خصوصا خلال السنة الحالية من أجل النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها. وأنهى بيانه مشدداً على ما يكتسيه ذلك النشاط من أهمية كبيرة إذ يساهم في الارتقاء بالملكية الفكرية وزيادة قيمتها في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية برمتها.

٩١- وقال وفد هنغاريا إن إحدى المهمات الرئيسية للويبو هي الاضطلاع بدور قيادي في تطوير قانون الملكية الفكرية على الصعيد الدولي، وأعرب الوفد عن ترحيب بلاده بالمبادرات الرامية إلى تنسيق دولي لقوانين الملكية الفكرية. وفي هذا السياق أكد الوفد على أهمية مراجعة معاهدة قانون العلامات التجارية، ورأى أن من شأن تبسيط الشروط الإجرائية والشكلية أن يعزز حماية العلامات التجارية على مستوى عالمي. ولهذا فهنغاريا ترحب بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون العلامات التجارية في صيغتها المعدلة. وأعرب الوفد كذلك عن ارتياحه لمبادرة عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة وأشار إلى أن هنغاريا سترحب بالسير على هذا النهج من أجل حماية الأداء السمعي البصري أيضا. وبخصوص معاهدة قانون البراءات، صرح الوفد أن هنغاريا تنوي الشروع في إجراءات الانضمام عما قريب. وقال الوفد إن بلاده ترحب أيضا بمبادرات الويبو الرامية إلى زيادة فعالية الإدارة المالية وخصوصا مبادرة إنشاء لجنة معنية بالتدقيق ووضع ميثاق للتدقيق. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعزز هذه التدابير الشفافية والتدقيق في الويبو. وأشاد الوفد أيضا بأنشطة الويبو المتعلقة بالإنفاذ، حيث أن هنغاريا بصدد تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي 2004/48/EC بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وصرح الوفد بأن بلاده عازمة على اعتماد إجراءات إنفاذ أكثر فعالية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن تعاون بلاده مع الويبو يجري بموازاة مع خطة العمل التي وضعها المكتب الهنغاري للبراءات، التي سميت خطة عمل تعزيز تنافسية المقاولين في مجال الملكية الصناعية. وفي هذا الإطار الجديد للعمل يواصل المكتب الهنغاري للبراءات بذل جهود حثيثة لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية عند الجمهور. وأعرب الوفد عن تقديره لأنشطة الويبو المكملة للجهود الوطنية. وألقى الوفد الضوء على صدور النسخة الهنغارية المعدلة لكتيب "تصميم علامة" ولكتيب "جمال المظهر" التي أعدها المكتب الهنغاري للبراءات، وقال إنه يأمل في أن يساهم في توضيح مفهوم الملكية الفكرية بشكل أكبر وفي مخاطبة عدد أكبر من الجماهير من خلال أنشطة لإذكاء الوعي. وعلاوة على ذلك فإن المكتب الهنغاري للبراءات قد استضاف في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٤ ندوة لمدة يومين تحت شعار "التنافسية في السوق الداخلية الأوروبية: دور الرسوم والنماذج الصناعية وحمايتها القانونية"، التي بادرت بها الويبو ودعمها مكتب المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. وخلال هذه الحلقة الدراسية تبادل ممثلو الويبو ومكتب تنسيق السوق الأوروبية الداخلية وخبراء المكتب الهنغاري للبراءات ومتحدثون آخرون الآراء والتجارب حول دور الرسوم والنماذج الصناعية في تعزيز التنافسية في الاتحاد الأوروبي. واسترعى الوفد الاهتمام أيضا إلى الانتهاء من مشروع تعاون بين الويبو والمكتب الهنغاري للبراءات في مجال حق المؤلف. وأشار إلى أن تقييم مساهمة الصناعات القائمة على حق المؤلف في الاقتصاد في هنغاريا ، استنادا إلى دليل الويبو لاستعراض المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف، قد أنجز بنجاح تام. وفي الختام أعرب الوفد عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الجمعيات بخصوص عمل الويبو في المستقبل، وإلى توازن بين المصالح التي تم التعبير عنها في جدول أعمال التنمية وبين الحاجة إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية وتطويرها على مستوى عالمي. وصرح الوفد بأن هنغاريا تلتزم بالعمل البناء بخصوص هذه القضايا وبتبني نهج إيجابي ومرن. وأكد الوفد أنه يؤمن إيمانا قويا بالتعاون متعدد الأطراف تحت رعاية الويبو، وأن الويبو هي المنتدى الدولي الأنسب لمعالجة قضايا حماية الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

٩٢- وهنأ وفد إيسلندا الويبو والمدير العام والموظفين على العمل الرائع المنجز خلال السنة الماضية، كما جاء في تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤، الذي أظهر أن الكثير من الأهداف المقترحة قد تحققت، وخصوصا العمل المنجز من أجل خلق ثقافة للملكية الفكرية. ورحب وفد إيسلندا بنشر الدليلين العمليين حول الملكية الفكرية لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالمبادرة المتخذة من أجل إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية في اليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان. وأشار الوفد إلى إحراز تقدم مهم بخصوص تطوير النظام الدولي للملكية الفكرية ورحب بانضمام الجماعة الأوروبية إلى بروتوكول مدريد وهي خطوة إيجابية جدا يمكن أن تكون مفيدة كثيرا بالنسبة للمستفيدين من النظام. وعبر الوفد عن أمله في رؤية المزيد من التطور في هذا الاتجاه مستقبلا. وبالنسبة للتشريع الدولي بخصوص الملكية الفكرية، رحب الوفد بتحديث معاهدة قانون العلامات الذي من المزمع إجراؤه خلال مؤتمر دبلوماسي في مارس/آذار سنة ٢٠٠٦. وقال الوفد إن من المهم جدا أن تواكب القوانين والإجراءات التقدم التكنولوجي. ورحب الوفد أيضا بدخول معاهدة قانون البراءات حيز التنفيذ. وإلى جانب ذلك تطلع الوفد إلى مزيد من التنسيق لقانون البراءات الموضوعي وبالتالي ساند العمل المستمر للجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وقال الوفد إن إيسلندا شهدت مجموعة من الأحداث المهمة بشأن حقوق الملكية الفكرية خلال سنة ٢٠٠٤. فقد وافق البرلمان على أربعة قوانين مهمة. ونفذت الحماية القانونية للاختراعات البيوتكنولوجية في إيسلندا من خلال تعديلات على قانون البراءات بموجب توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم EB/٤٤/٩٨. وتمت أيضا مراجعة قانون العلامات التجارية وقانون الرسوم والنماذج الصناعية وقانون البراءات من أجل نشر مجلة الملكية الفكرية الآيسلندية على الإنترنت. وقال الوفد إن البرلمان قد وافق أيضا على قانون يتعلق بحقوق أصحاب العمل في الاختراع، وهو أول تشريع يتعلق بهذه المسائل في إيسلندا. ونفذ أيضا التشريع المتعلق بانضمام إيسلندا إلى المكتب الأوروبي للبراءات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. وقبيل هذا الانضمام دخلت الاتفاقية الأوروبية للبراءات أيضا حيز التنفيذ بإضافة فصل جديد في قانون البراءات الآيسلندي. وتم تنفيذ التعديلات على قانون البراءات الأوروبي لسنة ٢٠٠٠ واتفاق لندن بشأن تطبيق المادة ٦٥ من الاتفاقية الأوروبية للبراءات، رغم أنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ. وقال الوفد إن بهذه التعديلات وانضمام إيسلندا إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات قد تم اتخاذ خطوة جبارة من أجل تحسين الإطار القانوني للعمل من أجل حماية الملكية الفكرية في إيسلندا، وأعرب الوفد عن ثقته في أن هذه الإنجازات من شأنها أن تعزز الإبداع والنمو الاقتصادي في إيسلندا. وأفاد الوفد بأن عدد طلبات البراءات قد تزايد بنسبة ١٩ بالمائة في حين تزايد عدد طلبات العلامات التجارية بنسبة ٥ بالمائة خلال سنة ٢٠٠٤. والمجال الوحيد الذي عرف انخفاضا في الطلبات هو مجال الرسوم والنماذج الصناعية الذي انخفض فيه عدد الطلبات بنسبة ٥ بالمائة. وقال الوفد إن هدف المكتب هو خلق إطار عمل مناسب لمودعي الطلبات وإذكاء وعي الجمهور بحقوق الملكية الفكرية، وقد أثر هذا في عمل المكتب في السنوات الماضية. وبمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان قامت إيسلندا ببعض الأنشطة لإذكاء الوعي لأول مرة. ونظمت حلقة دراسية حول حقوق الملكية الفكرية في مكتب البراءات الآيسلندي، وشجع الأخصائيون على كتابة مقالات عن حقوق الملكية الفكرية في الجرائد، ونشر كتيب جديد في إيسلندا عن الموضوع نفسه. ويعتزم مكتب البراءات الآيسلندي العمل أكثر لإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية في المستقبل وسيواصل تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية في اليوم العالمي للملكية الفكرية.

٩٣- وأيد وفد إيطاليا البيانين المدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء. وشكر أيضاً المدير العام والأمانة على إعداد الجمعيات. وقال إن حكومة بلده تساهم مساهمة فعالة في تدعيم نظام الملكية الفكرية وتطويره على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، شدد على التزامه بما تضطلع به الويبو من أعمال فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وذكر تدابير متعددة تمت الموافقة

عليها مؤخراً في إيطاليا بخصوص التزوير والقرصنة مثل فرض عقوبات إدارية على المستهلكين الذين يستهلكون منتجات مزورة وإنشاء مكتب خدمات المساعدة في مجال الملكية الفكرية في مكاتب لجنة التجارة الإيطالية في العالم بهدف مساعدة الشركات الإيطالية في الخارج والموافقة على قانون بشأن الملكية الصناعية. وأوضح قائلاً إن القانون هو عبارة عن مجموعة منتظمة لكل قوانين الملكية الفكرية تهدف إلى تيسير انتفاع الأشخاص بنظام الملكية الفكرية وأشار إلى تنظيم حملات لتعزيز وعي الجمهور وحملات تثقيفية بشأن احترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. ومضى يقول إن حكومة بلده على وشك أن تبحث إمكانية إدراج قانون الملكية الفكرية كمادة غير إلزامية في مناهج التدريس الجامعي العالي. وفضلاً عن ذلك، رأى أن من الأهمية بمكان أن تزداد القدرة التنافسية في الشركات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية الدولية وأن العنصر الرئيسي لتحقيق ذلك الغرض هو ضمان استفادتها من المهارات الجديدة المنبثقة عن أنشطة البحث. وفي هذا المضمار، قال إن بلده عمل على اتخاذ سلسلة من التدابير والارتقاء بها بهدف تيسير تبادل المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة بين مؤسسات البحث العامة والخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة على نحو أكثر فعالية. وفيما يتصل بالتعاون الدولي، ذكر أن بلده وقع على مذكرة تفاهم مع الصين خلال سنة ٢٠٠٤ تلتها الموافقة على خطة عمل في الآونة الأخيرة مما سيجعل مكاتب البراءات والعلامات التجارية في إيطاليا والصين تتبادل المعلومات عن مسائل عديدة مرتبطة بالملكية الفكرية وتنسق النظامين القضائيين في البلدين بشأن تطبيق القواعد الإدارية لمكافحة التزوير والقرصنة. ولفت أيضاً النظر إلى تأييد بلده الشديد لمبدأ تعددية الأطراف عموماً وأنشطة الويبو خصوصاً وسلط الأضواء على الندوة الدولية بشأن البيانات الجغرافية التي عقدت في بارما في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ وشاركت الويبو في تنظيمها. وشدد أيضاً على أهمية التدريب وذكر بأن بلده يواصل دعم برنامج التدريس العالي بشأن الملكية الفكرية الذي تشارك أكاديمية الويبو في تنظيمه ويسمح سنوياً لأربعين خبيراً من جميع أنحاء العالم ولا سيما من البلدان الأقل نمواً بالمشاركة في دورات خاصة في مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو (إيطاليا). ومضى يقول إن بلده سيستضيف أيضاً ندوة دولية بشأن الملكية الفكرية وقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة التنافسية في قطاع صناعة النسيج والملابس تعقد في كازيرتا في أواخر سنة ٢٠٠٥ ويشارك كل من الويبو ووزارة الإنتاج الإيطالية ومكتب إيطاليا للبراءات والعلامات التجارية والمعهد الإيطالي للنهوض بالصناعة في تنظيمها. وإضافة إلى ذلك، شارك مشاركة فعالة في المناقشات حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية وشكر المدير العام على تنظيم الاجتماعات غير الرسمية في الدار البيضاء الرامية إلى تزويد أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور والمناقشات حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية بزخم جديد. وبالنسبة إلى تلك المسألة بالتحديد، أيد البيانين المدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي والمجموعة باء وأعرب عن استعداده لمواصلة المناقشات بشأن مسائل التنمية. وشكر أيضاً المدير العام على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأعرب عن سرور بلده لما تبذله الويبو من جهود لجعل الميزانية تتمشى مع الأهداف الاستراتيجية على الرغم من بعض المشاغل التي عبر عنها خلال السنوات الماضية بخصوص وضع المنظمة المالي العام ورحب باعتماد تدابير ترمي إلى تحقيق وفورات في التكاليف. وأنهى بيانه معرباً عن ارتياحه لمعرض الرسوم والنماذج الإيطالية الذي شاركت الويبو والحكومة الإيطالية في تنظيمه في مقر المنظمة الرئيسي.

٩٤- وساند وفد ليسوتو البيانات التي أدلى بها كل من المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبنين باسم البلدان الأقل نمواً، وشكر المدير العام والأمانة على ما يقدمانه من مساعدة ملموسة بهدف دعم مكاتب الملكية الفكرية وتعزيزها في البلدان النامية، من خلال خطط عمل وطنية التركيز. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأنشطة اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية

والفولكلور، وعن أمله في أن تمدد ولايتها في فترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حتى يتبلور عملها في صك دولي ملزم قانونيا. وعبر الوفد عن إيمانه بأن المناقشات داخل الجمعية العامة حول جدول أعمال التنمية ستمكن من التوصل إلى نتيجة إيجابية، مما سيكفل مساهمة إطار عمل الملكية الفكرية في التقدم التكنولوجي، وتعزيزه ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وجعل التنمية محورا لعمل الويبو ولأنشطتها. وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو على جهودها الدؤوبة التي تبذلها في إطار أنشطة بناء القدرات، وخاصة برنامج التدريب المهني، وعن شكره للمنظمة على دعمها عبر برنامج مخاطبة الجماهير الرامي إلى توضيح معنى الملكية الفكرية واستخدامها كأداة فعالة للتنمية.

٩٥- وتوجه وفد ليبيريا بالشكر إلى المدير العام على الأسلوب المهني الذي تدير به الويبو أعمالها وعلى التزامه وعلى الوثائق المقدمة. وأعرب الوفد عن ارتياحه للجهود التي يبذلها المدير العام من أجل وضع برامج سهلة الاستخدام، مما مكن أصحاب المصالح في مجال الملكية الفكرية من استيعاب مفاهيم الملكية الفكرية. وشكر الوفد أيضا الويبو على دعمها لنظام الملكية الفكرية في ليبيريا، بما في ذلك تقديم تجهيزات حديثة ومساعدة مهنية وتقنية في مجالات توثيق الملكية الصناعية وحق المؤلف وإدارتهما. وإلى جانب ذلك عبر الوفد عن امتنانه للويبو على مساهمتها في تطوير قدرات مكتب ليبيريا لحق المؤلف وخلق وعي دولي بوجود المكتب وبأنشطته. وقال الوفد إن هذا النهج البناء الذي تتبناه الويبو قوى عزيمة حكومة ليبيريا لدعم مكتب حق المؤلف وتخصيص أموال كافية لإتمام أشغال الترميم في مبناه. وأفاد الوفد بأن مكتب حق المؤلف، في محاولة لإضفاء طابع اللامركزية عليه، أنشأ مكاتب فرعية ومكتب للتسيير الجماعي داخل المكتب، وبأن مكتب ليبيريا لحق المؤلف وأصحاب مصالح من المجال الفني نظموا ورشة للتوعية في أغسطس/آب ٢٠٠٥ دامت يومين. واختتم الوفد كلمته بطلب مزيد من المساعدة من الويبو في مجال التدريب والتجهيز لتتمكن ليبيريا من مسايرة المعايير الدولية للملكية الفكرية، وذلك من أجل تعزيز فعالية نظام الملكية الفكرية في ليبيريا.

٩٦- وهنأ وفد مدغشقر المدير العام وجميع موظفي الويبو على العمل المتميز المنجز. وحث على متابعة سياسة إعادة توجيه البرامج. وأيد بيان وفد بنن المدلى به باسم البلدان الأقل نموا وبيان وفد المغرب المدلى به باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الويبو على تعاونها القيم وخص بالذكر تنظيمها لندوة بشأن الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية عقدت خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في إطار الاحتفال بذكرى تأسيس مكاتب الملكية الفكرية في بلده. وذكر باستفادة كوادر وطنيين من منح للتدريب قدمتها الويبو وسمحت بتدعيم القدرات وزيادة قيمة الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية. وقال إن بلده استهلت وضع مشروع قانون يرمي إلى التمشي مع اتفاق تريبس. وفي هذا السياق، أعرب عن رغبته في أن يتسنى للويبو تقديم مساعدتها القانونية لوضع نصوص التطبيق. وساند مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وأعرب عن ارتياحه لتوازن الميزانية التي لا تقترح أي زيادة في الرسوم وتنم عن ارتفاع في الموارد المخصصة للتعاون. واختتم بيانه مؤيدا تمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور حتى تخلص إلى وضع صكوك دولية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.

٩٧- وأيد وفد ملاوي البيانين المدلى بهما باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الأقل نموا فيما يتعلق بجدول الأعمال بشأن التنمية ومشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي ومسائل متصلة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وهنأ المدير العام والأمانة على الوثائق المتاحة وأعرب عن ارتياحه لتحقيق أهداف البرنامج ووضع تنفيذ الأنشطة وفقا لما يرد بيانه في تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ واستعراض تنفيذ

البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وفيما يخص حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والبيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٤، رحب باستنتاجات تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين ولاحظ أن الأمانة أثبتت التزامها بضمان المزيد من الشفافية والكفاءة في سياسة الميزانية. وبالنسبة إلى اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أثنى على الأمانة سياستها الجديدة بشأن الميزانية المندرجة في نهج قائم على تحقيق النتائج ورحب بالميزانية المتوازنة المقترحة والنموذج القادر على التنبؤ بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات بدرجة أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، رحب بإعادة تكييف البرامج وتوحيدها مع الأهداف الاستراتيجية الخمسة وفقا لما يرد بيانه في الخطة متوسطة الأجل وأعرب عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بما في ذلك مشروع البناء المعدل الذي ينبغي تمويله من خلال قرض من مصرف تجاري والإسقاطات بشأن نمو الإيرادات بنسبة ٤,٤ بالمائة وميزانية لا عجز فيها ولا زيادة في الرسوم واحتياطيات في المستوى المستهدف. ورأى أن جميع البرامج المذكورة في اقتراح البرنامج والميزانية تجسد أساسا رغبة الدول الأعضاء وتتسق مع مهمة المنظمة ورؤيتها في الأمد المتوسط. ورحب بوجه خاص بالبرامج الرامية إلى النهوض بثقافة الملكية الفكرية بمساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات بشأن الملكية الفكرية وتطويرها وإعداد أنظمة للملكية الفكرية تتسق مع الأهداف الإنمائية الوطنية. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده في طور إعداد عدد من البيانات السياسية المهمة مثل استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية واستراتيجية القطاع الخاص بشأن التنمية واستراتيجية التصدير الوطنية التي تجدد التركيز على النمو الذي يوجهه القطاع الخاص وأعرب عن أمله أن تكمل السياسات برنامج الحد من الفقر وتيسير النمو المتفق عليه مؤخرا مع صندوق النقد الدولي ورؤية بلده الوطنية الرامية إلى تكوين ثروات جديدة بهدف تعجيل التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكر الويبو على ما قدمته من مساعدة خلال الفترة قيد الاستعراض بما في ذلك تركيب نظام أتمتة الملكية الفكرية وتنفيذه والتدريب بخصوصه وقال إن ذلك النظام يساهم في تعزيز فعالية مكتب الملكية الفكرية ومراجعة حسابات البلد المتصلة بالملكية الفكرية مما يرسي القاعدة لصياغة اقتراحات سليمة بشأن سياسة الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى تدريب عدد من الموظفين في إطار مختلف الدورات التدريبية التي تنظمها أكاديمية الويبو العالمية. ومضى يقول إن الويبو سمحت بمشاركة وفد بلده في المؤتمر الوزاري للبلدان الأقل نموا الذي عقد في سيؤول سنة ٢٠٠٤. ومع ذلك، جدد طلب توفير المزيد من المساعدة في مجالات تنمية الموارد البشرية واستعراض التشريعات وإنشاء دوائر إعلامية بشأن البراءات وخص بالذكر إدماج الملكية الفكرية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية وتطوير هياكل الملكية الفكرية الأساسية وتحديثها. وأعرب بالتالي عن أمله أن تمنح أولوية أكبر للبرامج المتصلة بالانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية وأكاديمية الويبو العالمية وأنشطة تحديث مؤسسات الملكية الفكرية في إطار اقتراحات الميزانية المقبلة. وإضافة إلى ذلك، شدد على أهمية مسألة الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في طلبات البراءات. ورأى أن من الضروري أن تتلاءم أي تطورات قادمة في نظام البراءات مع مرونة البلدان الحالية لاعتماد سياسات بشأن المنفعة العامة متناسبة مع احتياجاتها وتراعي تلك المرونة مع أخذ مختلف مستويات تنمية الدول الأعضاء في الحسبان. وأعرب بالتالي عن كامل تأييده لمواصلة عقد الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات لتيسير درجة مرضية من توافق الآراء بشأن المسائل المعلقة. وفي هذا المضمار، ساند تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور خلال فترة السنتين المقبلة وأعرب عن أمله أن تتوصل إلى إعداد وثيقة متفق عليها دولياً لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وأخيراً، رحب أيضاً بجزر القمر

كعضو جديد في مجموعة البلدان الأقل نموا وبالاقتراح الداعي إلى تخفيض رسوم مودعي الطلبات من البلدان الأقل نموا المنتفعين بنظام مدريد.

٩٨- وأيد وفد موريتانيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نموا. وتوجّه بالتهاني إلى الأمانة على جودة الوثائق المطروحة على الدول الأعضاء ووضوحها. وأعرب عن امتنانه أيضا للمساعدة متعددة الأشكال التي تلقاها من الويبو. وختم كلمته بالتعبير عن الأمل في الاعتماد على دعم المنظمة من أجل إنجاز أنشطة التوعية والتدريب والنهوض بنظام الملكية الفكرية في موريتانيا ولا سيما بمناسبة المعرض الوطني للاختراعات الذي ساهمت المنظمة فيه دائما بمنح الميداليات والجوائز.

٩٩- وساند وفد موزامبيق البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً، وشكر الويبو على دعمها لتطوير نظام الملكية الفكرية في موزامبيق. وألقى الوفد الضوء بالخصوص على استحداث استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، ونظمت في هذا السياق ورشة وطنية لذلك الغرض في يونيه/حزيران بالتعاون مع الويبو. مما أذكى وعي الحكومة بأهمية مثل هذه الأداة، حيث تعهدت بالمصادقة على استراتيجية وطنية للملكية الفكرية في غضون السنة المقبلة. وأشار الوفد أيضا إلى دعم الويبو لتعزيز الموارد البشرية وتقديم تجهيزات تكنولوجيا المعلومات واستحداث قاعدة بيانات لحقوق الملكية الفكرية، سيبدأ بها العمل في ديسمبر/كانون الأول سنة ٢٠٠٥. واسترعى الوفد الانتباه إلى تنظيم ورشة وطنية للعلامات التجارية ووكلاء البراءات وورشة وطنية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، في مابوتو، في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥ على التوالي، وذلك بمساعدة الويبو. وأشار الوفد أيضا إلى تنظيم عدد من الأنشطة لإذكاء الوعي، في المستقبل القريب بمساعدة الويبو كذلك. وبخصوص القضايا المدرجة على جدول أعمال الجمعيات، ساند الوفد المصادقة على البرنامج والميزانية لفترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وعبر من جديد عن دعمه الكامل لمواصلة النقاش حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بهدف تحقيق نتائج ملموسة، وإدخال البعد الإنمائي في عمل المنظمة. واعتبر الوفد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية أمرا أساسيا، وقال إن جدول أعمال من هذا القبيل قد يصبح دليلا واضحا لأنشطة الويبو. وبخصوص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أكد الوفد على ضرورة بذل جهود من أجل متابعة النقاش وتمكين المنظمة من إحراز نتائج تسترشد بها الدول الأعضاء. وقال الوفد أيضا إن بلاده بصفتها بلدا أفريقيا، لديها نفس انشغالات تلك البلدان التي ترغب في تثبيت قيمة مواردها بحمايتها من سوء الاستخدام. ورحب الوفد باقتراح المدير العام بخصوص تخفيض رسوم الإيداع بناء على نظام مدريد بنسبة ١٠ بالمائة لصالح مودعي الطلبات من البلدان الأقل نموا. وقال الوفد إنه يرى أن من شأن مثل هذا التخفيض أن يزيد من الانتفاع من نظام مدريد في البلدان الأقل نمواً. واختتم الوفد كلمته بمساندة اقتراح سنغافورة لاستضافة مؤتمر دبلوماسي لاعتماد نص معاهدة قانون العلامات المعدل.

١٠٠- وأيد وفد ناميبيا بيان وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا وساند وجهة نظر البرازيل والأرجنتين المعبر عنها باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" فيما يتعلق بجدول الأعمال بشأن التنمية. وشكر أيضا الويبو على مساعدتها المقدمة لأتمتة تسجيل العلامات التجارية وإسداء المشورة القانونية من أجل إعداد مشروعات القوانين بشأن الملكية الصناعية والبيانات الجغرافية ومراجعة قوانين حق المؤلف والمنافسة والتدريب المتصل بأنظمة مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي. ورحب باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأعرب عن سروره لمرونة الميزانية التي تسمح بتنظيم مبادرات إنمائية تدفعها البلدان ولعدم المساس بالأنشطة والبرامج الموجهة إلى تنمية البلدان الأقل نموا في الميزانية. وسلم أيضا بالتفاوت في مستوى التنمية بين البلدان.

وفي هذا السياق، أشار إلى تقرير الأمم المتحدة الأخير الذي وضع ناميبيا في المرتبة الأولى كبلد يشهد أكبر التباينات في توزيع الإيرادات. ورأى أن تصنيف ناميبيا كبلد نام ولا سيما في مجال الملكية الفكرية أمر لا يمكن تبريره كتجسيد فعلي لمستوى تنميته. وأيد اقتراح سنغافورة استضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدل لمعاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦ وأكد للجمعيات مساندة بلده لأي توافق في الآراء يستجد في هذا المضمار. وختاماً، شكر الويبو على مواصلة إسداء مشورتها إلى بلده ودعمه في سعيه إلى تحقيق أهدافه الوطنية وفقا لما يرد بيانه في الوثيقة التي تطرح رؤية ٢٠٣٠.

١٠١- وشدد وفد نيوزيلندا على الحافز الكبير الذي يدفع مكتب الملكية الفكرية في بلده والفريق المعني بسياسة الملكية الفكرية التابعين لوزارة التنمية الاقتصادية إلى دعم الابتكار. وسلم بأن القدرة على الإبداع والابتكار وريادة الأعمال تكتسي أهمية في إطار نجاح بلده المتواصل من الناحية الاقتصادية وتعد جزءاً جوهرياً وأساسياً من هويته الثقافية. وأشار إلى تجسد ذلك في اعتماد استراتيجيات ترمي إلى تعزيز الوعي والفهم بخصوص حماية الملكية الفكرية وتدعيم القدرة على الاستجابة للزبائن من خلال تبسيط العمليات وزيادة فرص الحصول على المعلومات ومواصلة ممارسة النهوض بالعلاقات مع الزبائن ومكاتب الملكية الفكرية الأخرى. وقال إن وفوداً من مكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب جمهورية الصين الشعبية الوطني للملكية الفكرية ومكتب تايوان للملكية الفكرية ومكتب أستراليا للملكية الفكرية أتت لزيارة البلد والتقت بموظفيه خلال السنة وتبادلت المعارف وبحثت فرص تعزيز الممارسات. وأعرب أيضا عن تطلعه إلى استضافة ممثلين لطائفة من المكاتب خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني أثناء المحفل الافتتاحي لمكاتب الملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يتيح فرصة كبيرة لمناقشة مسائل عملية مشتركة والتحديات الراهنة والقادمة والردود المحتملة الرامية إلى مواجهتها. وأشار أيضا إلى بدء العمل على برنامج مشترك لتنسيق أنشطة الملكية الفكرية مع مكتب أستراليا للملكية الفكرية يهدف إلى تعزيز التنسيق وتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في وضع نظام موحد ومتسق لمعالجة حقوق الملكية الفكرية لفائدة البلدين. وشدد أيضا على أن تحديد سبل تحسين تجارب الزبائن والارتقاء بها وتبسيط العمليات قدر الإمكان يظل جزءاً لا يتجزأ من أعمال مكتب الملكية الفكرية في بلده. واعترف أيضا بأن من الممكن ضمان الامتثال على أكثر تقدير في حال تيسر التقيد بقواعد مجال الأعمال والموازنة بين تكاليف الامتثال والفوائد الناجمة عنها لصالح المجتمع. وأحاط الحاضرين علما بأن مكتب بلده المذكور وسع نطاق الخدمات خلال السنة الماضية لتشمل مجموعة متزايدة من الخدمات الإلكترونية المتاحة من خلال أداة إلكترونية جديدة للخدمة الذاتية تقدم المساعدة وترمي إلى تزويد الزبائن بنظام مبسط لإيجاد المعلومات والردود على الأسئلة المتعلقة بالملكية الفكرية ومرفقا للمنتفعين المسجلين من أجل توجيه رسائلهم بشأن العلامات التجارية إلى المكتب إلكترونيا بضمان النفاذ المباشر إلى مواقع طلباتهم ورسائل تأكيد استلامها في غضون بضع دقائق ومرفقا إلكترونيا للبحث متعلقا بجميع النماذج والرسوم الصناعية الجديدة المسجلة (بإتاحة النماذج والرسوم القديمة تدريجيا). ومضى يقول إن مكتب بلده للملكية الفكرية أنجز أيضا مشروعاً يمتد على خمس سنوات ويرمي إلى حصر البيانات إلكترونيا بشأن مواصفات البراءات مما يعد حدثاً مهماً في إطار تحقيق هدفه المتمثل في زيادة فرص توفير المعلومات. وأضاف قائلا إن هناك ما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ وثيقة تتضمن مواصفات البراءات (٣,٥ مليون صفحة) متاحة حاليا للبحث على الإنترنت بالمجان. وأطلع الحضور على استخدام مودعي الطلبات في بلده للنظم الإلكترونية وإيداع حوالي ٨٣ بالمائة من جميع العلامات التجارية خلال السنة الماضية عبر قنوات إلكترونية مما ينم عن زيادة قدرها ٨ بالمائة على مدى السنة الماضية وإيداع أكثر من ٧٠ بالمائة من طلبات التجديد إلكترونيا. واسترسل قائلا إن مكتب بلده يعمل أيضا على نحو فعال مع منظمات أخرى للوصول إلى زبائن محتملين وتعزيز فهم حقوق الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن أحد المحاور التي ركزت عليها

الاستراتيجية الحالية بشأن توعية الجمهور وتثقيفه تركيزاً خاصاً هو إنشاء شبكات مع منظمات لديها اتصالات بالمبتكرين ورواد الأعمال بالتشديد الخاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة والمبدعين الشباب. وذكر أن مكتب بلده واصل أيضا ضمان مشاركته في الأنشطة العامة المتعلقة بالابتكار ونشر سلسلة من الوثائق الإعلامية الجديدة لتعزيز فهم مختلف أشكال الحماية المتاحة وأهميتها. وأخيرا، لفت النظر إلى عدد من التطورات المحققة في إطار برنامج إصلاح قوانين بلده في مجال الملكية الفكرية. وذكر مشروع قانون تسجيل البيانات الجغرافية (النبيذ والكحول) الذي عرض على البرلمان ويأخذ في الحسبان التطورات الدولية منذ إقرار قانون البيانات الجغرافية لسنة ١٩٩٤؛ ومشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٤ من أجل أخذ التكنولوجيا الجديدة في الحسبان من المتوقع طرحه على البرلمان عقب الانتخابات العامة في شهر سبتمبر/أيلول وإجراء تحليل للمصالح الوطنية في حال إقراره للنظر في الانضمام إلى معاهدتي الإنترنت اللتين تديرهما الويبو؛ والأعمال التمهيدية المضطلع بها في إطار استعراض لقانون حق المؤلف لسنة ١٩٩٤ بشأن مسألة تكليف طرف ثالث بإعداد بعض أشكال المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف؛ والاستعراض الشامل المنجز لقانون البراءات لسنة ١٩٥٣ والاقتراحات المطلوبة بشأن مشروع للعرض علما بأن من المرتقب طرح مشروع قانون البراءات على البرلمان في أواخر السنة؛ والأعمال المنجزة في مجال البراءات فيما يتصل بتأثير إنفاذ براءات الموارد الوراثية في البحوث؛ والاستعراض المنجز لقانون الحقوق المرتبطة بالأصناف النباتية لسنة ١٩٨٧ ومشروع قانون للعرض صدر مؤخرا والتعليقات المطلوبة؛ والعملية الجارية لبحث إمكانية الانضمام إلى بروتوكول مدريد ومعاهدة قانون العلامات واتفاق نيس؛ والاستعراض المستهل لإنفاذ الأحكام الجنائية بناء على تشريعات العلامات التجارية وحق المؤلف المتعلقة بتزوير العلامات التجارية والسلع؛ والبحث المتواصل للعلاقة بين الملكية الفكرية والمعارف التقليدية.

١٠٢- وأعرب وفد نيكاراغوا عن امتنانه للمدير العام للويبو ونوابه وخص بالذكر أعضاء مكتب التعاون الاقتصادي مع بلدانٍ أمريكا اللاتينية والكاريبي للدعم المقدم إلى بلده لتدعيم نظام الملكية الفكرية الوطني. وحث أيضاً على ضرورة مواصلة تعزيز فعالية برامج التعاون مع بلده. وقال إن بلده انضم إلى معظم الاتفاقات بشأن الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة وأعرب عن رغبته في مواصلة الارتقاء بمعايير حماية حقوق الملكية الفكرية. ومضى يقول إن بلده وافق أيضاً على الانضمام إلى معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات مشيراً إلى استكمال المرحلة النهائية للانضمام إلى الاتفاق بشأن حماية البيانات الجغرافية. ولفت النظر إلى مهمة أخرى لا يستهان بها هي الانضمام إلى معاهدة قانون العلامات في الأمد المتوسط والموافقة على الانضمام إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وأشار إلى ندوة الويبو الإقليمية بشأن أنظمة الحماية العالمية (العلامات والرسوم والنماذج الصناعية وتسميات المنشأ) كأدوات لضمان القدرة التنافسية والفعالية في الشركات في مجال إدارة الحقوق التي عقدت في ماناغوا وشارك فيها ممثلون للسلطات الحكومية الرئيسية من مجمل منطقة أمريكا اللاتينية والقطاع الخاص في بلده. وصرح أن النتائج الناجمة عن تنفيذ معاهدة التعاون بشأن البراءات أثرت تأثيراً إيجابياً جداً في البلد. وفيما يتصل بالعلامات والرموز المميزة الأخرى، أردف قائلاً إن بلده يواصل سياسته المتبعة لتسجيل العلامات خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أشهر شريطة ألا تثير أي معارضة أو اعتراض. وذكر أن القانون الوطني ٣٨٠ بشأن العلامات والرموز المميزة الأخرى ينص على حماية أي رمز من شأنه أن يميز بين السلع أو الخدمات بما في ذلك حماية العلامات الصوتية وعلامات الرقابة وأسماء الحقول والعلامات المشهورة. وسلط الأضواء على ما يقدمه مكتب جمهورية شيلي للملكية الصناعية من دعم فيما يتعلق خاصة بإيداع طلبات العلامات إلكترونياً. واستطرد قائلاً إن بلده يعد البرامج والتكنولوجيا اللازمة بهدف توفير خدمات إلكترونية مرتبطة بالعلامات والرموز المميزة الأخرى. وفيما يخص حماية الأصناف النباتية، قال إن نيكاراغوا بوصفها بلداً موقعاً على

وثيقة الاتفاقية الدولية بشأن حماية الأصناف النباتية الجديدة لسنة ١٩٧٨ اكتسبت خبرة كبيرة إذ أصبحت البلد الأول في منطقة أمريكا الوسطى الذي طبق نظام الحماية الخاص. واسترسل قائلاً إن إنشاء لجنة مؤهلة تضم خبراء متخصصين منتمين إلى مؤسسات حكومية مختلفة وهيئات البحث والجامعات والمراكز المتخصصة عبارة عن ممارسة متميزة في ضوء أحكام القانون ٣١٨ بشأن حماية الأصناف النباتية الجديدة. وأعرب عن أمل حكومة بلده الانضمام إلى وثيقة سنة ١٩٩١ خلال سنة ٢٠١٠. وبالنسبة إلى حق المؤلف، أشار إلى التطورات الرئيسية المحققة على مستوى منظمة الإدارة الجماعية الأولى NICAUTOR التي تتمتع بشخصية قانونية موافق عليها وحصلت على التصريح اللازم من المكتب الوطني لحق المؤلف والحقوق المجاورة في نيكاراغوا. وعليه، ذكر أن المؤلفين وفناني الأداء في بلده يتمتعون بدعم مشروع الويبو الإقليمي وأعرب عن أمله أن تعتمد في الأمد المتوسط الرسوم التي ينبغي فرضها على الانتفاع بالأعمال الموسيقية. وأضاف قائلاً إن المكتب الوطني المذكور وإدارة العلامات والرموز المميزة الأخرى واصلا تكثيف أعمالهما لتدعيم وحدة الملكية الفكرية التابعة لمكتب النائب العام ووحدة السياسة الاقتصادية المتخصصة في الجرائم المرتبطة بالملكية الفكرية. وقال إنه تجدر الإشارة بوجه خاص إلى المعهد المكسيكي للملكية الصناعية والخبراء المكسيكيين في مجال إدارة الحقوق الجماعية. وأعرب عن تأييده للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي معني بحماية هيئات الإذاعة محبذاً عقده في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ ومقترحاً أن يظل الموضوع مدرجاً في جدول أعمال الجمعيات إذا اقتضى الأمر ذلك. وأحاط الحضور علماً بأن حكومة بلده تعد أسس الفصل ١٥ عن الملكية الفكرية الوارد في اتفاق التجارة الحرة بين أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية الذي لا تمثل أحكامه إطاراً تنظيمياً لجميع الدول الأطراف فحسب بل من المزمع تحويلها إلى لائحة تنسيق فيما يتصل بالجوانب التي لا تفسح مجالاً للتنفيذ المستقل من جانب كل بلد عضو. وفي هذا المضمار، التمس دعم الويبو لاعتماد مثل تلك السياسة. وأشار أيضاً إلى الأعمال المعلقة المتصلة بمعاهدة بشأن التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي وسلط الأضواء على الدعم الذي يقدمه المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية ولا سيما في مجال تدريب الموظفين في بلده. وفيما يرتبط بالنفاذ إلى الموارد الوراثية، صرح أن بلده انضم إلى اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة ١٩٩٥ والاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي وأولوية حماية المناطق الحرجة في أمريكا الوسطى وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية. واختتم بيانه معرباً عن أمله أن توجد نقاط التوازن اللازمة لمواصلة تدعيم حقوق الملكية الفكرية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠٣- وساند وفد النرويج البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن النرويج في السنوات الأخيرة عبرت عن أهمية تحسين قدرة الدول الأعضاء لرصد اقتصاد الويبو. وفي سنة ٢٠٠٤ أعرب الوفد عن انشغالاته الجدية بخصوص الوضع المالي العام للويبو وشجع المنظمة بشدة على تكثيف جهودها في هذا المجال. وأشاد الوفد بالعمل البناء الذي أنجزته الأمانة في هذا المضمار، وأعرب عن سروره لأن مشروع البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يبرز الشروع في تدابير من أجل تحقيق وفورات، ويسمح بمقاربة جديدة للميزانية، سواء من حيث طريقة كتابة الوثيقة أو من حيث مضمونها. وعبر الوفد عن انشغاله بسبب الأزمة التي تعيق التقدم في معاهدة قانون البراءات الموضوعي وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب الوفد عن إيمانه القوي بأن استحداث معاهدة قانون البراءات الموضوعي سيعود بالفائدة على كل الدول الأعضاء وأن الويبو هي المنتدى المناسب لتطوير قانون البراءات وتنسيقه. وأشار الوفد إلى أهمية مواصلة المناقشات بخصوص جدول أعمال التنمية وشجع كل الدول الأعضاء على المساهمة في تقدم إيجابي. وبخصوص الأنشطة والتطور على المستوى الوطني، أخبر الوفد الجمعيات بأن النرويج ستنضم إلى وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي في السنة المقبلة وستستضيف مجموعة مكونة من ٢٠ متدرباً بالتعاون مع أكاديمية الويبو في نوفمبر/تشرين

الثاني ٢٠٠٥. وأفاد الوفد أيضا بأن المكتب النرويجي للبراءات احتفل باليوم العالمي للملكية الفكرية، وبأن عدد طلبات البراءات قد تزايد في السنة الماضية بموازاة مع التوجه الإيجابي لإيداع الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد على التزامه بالمساهمة في نجاح الجمعيات مساهمة إيجابية وبناءة.

١٠٤- وهنأ وفد بولندا المدير العام وموظفي الويبو على تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٤ وعلى استعراض تنفيذ البرنامج في الفترة من الأول من يناير/كانون الثاني إلى ٣٠ يونيه/حزيران سنة ٢٠٠٥. وأعرب الوفد عن ارتياحه للنتائج المحققة والطريقة التي تنجز بها الويبو عملها. وساند الوفد البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الخمس والعشرين الأعضاء فيه، والذي يحتوي على تعليقات بشأن جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد أيضا إلى التقدم المحرز بشأن إصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ورحب بتنفيذ التعديلات المتعلقة بإصلاح اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ويأمل في تحقيق نتائج مفيدة باعتماد هذا الإصلاح. وأضاف الوفد بأن انضمام بولندا إلى اتفاقية البراءات الأوروبية في الأول من مارس/آذار ٢٠٠٤ وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤ فتح صفحة جديدة في سجل تاريخ الملكية الصناعية في بولندا. وقال الوفد إن مشاركة بولندا في نظام البراءات الأوروبي وفي نظام الجماعة الأوروبية للعلامات التجارية ونظام الجماعة الأوروبية للرسوم والنماذج الصناعية قد منحت مودعي الطلبات من البولنديين والأجانب إمكانيات جديدة للحماية القانونية. وقد نتج عن انضمام بولندا إلى اتفاقية البراءات الأوروبية وإلى الاتحاد الأوروبي وعن التعديلات التي أجريت على قانون الملكية الصناعية في ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٠ تغييرات تنظيمية في المكتب البولندي للبراءات وزيادة في عدد المستفيدين من نظام حماية الملكية الصناعية. وأكد الوفد على ضرورة تحسين فعالية إجراء فحص الطلبات وتوفير الدعم للقائمين على الفحص في المكتب من أجل تحقيق نتائج مبكرة للاستراتيجية التي بدأها المكتب البولندي للبراءات لتقصير مدة منح الحماية. وتمثل هذه الخطوات جزءا من الأنشطة المنتظمة الرامية إلى تعزيز فعالية الإجراءات الجاري بها العمل، خلال السنوات القليلة المقبلة. وتشمل مثل هذه الأنشطة أيضا تحديث البنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المكتب البولندي للبراءات وذلك بتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات. وقد أصبح من الممكن تسهيل الدخول بالمجان إلى قواعد البيانات المتاحة على موقع المكتب البولندي للبراءات على الإنترنت وذلك بفضل النمو المهم لإمكانية الدخول على الإنترنت. وأشار الوفد إلى انطلاق عدد من المشاريع بتعاون مع المكتب الأوروبي للبراءات بما فيها مشروع الأنظمة الإلكترونية لمكاتب البراءات والعلامات التجارية التي تسمح بإيداع الطلبات إلكترونيا. وقال الوفد إن المكتب البولندي للبراءات يرمي إلى إنشاء خدمة حديثة متكاملة للاتصال عبر الإنترنت بين المكتب ومستفيدين آخرين من نظام حماية الملكية الصناعية خلال السنوات القليلة القادمة بناء على برنامج "تعزيز تنافسية الشركات". وفي الختام قال الوفد إن المكتب البولندي للبراءات سيؤمن تبادل المعلومات على الإنترنت بين مصالح الجمارك والشرطة ومكتب المدعي العام وحراس الحدود.

١٠٥- وشكر وفد جمهورية مولدوفا المدير العام والأمانة على إعداد العدة للجمعيات ورحب بجهود الويبو الرامية إلى إنعاش مساهمة الويبو في النمو الاقتصادي ورخاء العالم وتعزيزهما والسعي إلى جانب سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وعبّر الوفد عن ثقته في أن الإقرار بدور المعرفة والابتكار في الإسهام في التنمية هو خطوة أخرى في مواجهة حالات الطوارئ في العالم وأشار إلى تحول المعرفة إلى شكل سلع وخدمات عالية الجودة وفي المتناول، مما يقتضي تعزيز البنية التحتية الوطنية لأنشطة البحث والتنمية والنهوض بالتعاون الدولي. وقال الوفد إن جمهورية مولدوفا حريصة على تحسين أوضاع البحث والتطوير باعتماد استراتيجية بعيدة المدى تقوم

على وضع العلوم والبحث في صدارة التنمية الاقتصادية الوطنية. ومضى يقول إن الاستراتيجية تشمل تدابير مثل تحسين الإطار القانوني المرتبط بالبحث والتطوير وتعزيز البنية التحتية العلمية وتكوين الكفاءات وتنمية الموارد البشرية وتشجيع نشاط المقاولة بالاستناد إلى التقنيات الجديدة. وصرّح قائلا إن وكالة الدولة للملكية الفكرية التي أنشئت في السنة الماضية بدمج مكتبي الملكية الصناعية وحق المؤلف في هيئة واحدة تضطلع اليوم بدور مهم في إطار تلك المبادرة. واستطرد قائلا إن الوكالة قد أنجزت العديد من الأنشطة الرامية إلى تحول النشاط الابتكاري والإبداعي إلى أصول مادية قيمة وتشجيع ذلك النوع من النشاط خلال السنة الماضية وعقد مؤتمرات وندوات بالتعاون مع أكاديمية مولدوفا للعلوم والوكالة الوطنية لنقل التكنولوجيا وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبرامج الاتحاد الأوروبي وصناديقه المعنية بالبحوث. ورحّب الوفد أيضا بمنشورات الويبو ومشورتها بشأن الملكية الفكرية كأداة في التنمية الاقتصادية وحث الويبو على مواصلة عملها في هذا الشأن. وعلّق الأهمية على إنشاء نظام حديث لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها وأشار إلى أن وكالة الدولة للملكية الفكرية بصدد تحسين قوانين الملكية الفكرية ولوائحها لتواكب أحدث التطورات في القانون الدولي، بما فيها التغييرات في قانون البراءات بعد دخول معاهدة البراءات حيّز النفاذ والاستعداد لتنفيذ الطبعة الثامنة من التصنيف الدولي للبراءات. وذكر الوفد أيضا أن بلده يعمل حاليا على تنسيق قوانينه الوطنية بشأن الملكية الفكرية مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ولوائحه التنفيذية، عملا باتفاق الشراكة والتعاون بين جمهورية مولدوفا والاتحاد المذكور. وذكر في ذلك الصدد أن من المرتقب تعديل قوانين الملكية الصناعية بشأن البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والأسماء المحمية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦. ومضى يقول إن بلده يعتزم تنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبي وأحكام اتفاق تريبس بشأن الإنفاذ، في إطار خطة عمل واسعة ترمي إلى تعزيز مكافحة التقليد والقرصنة. وذكر في السياق ذاته تنفيذ تدابير لضمان تعاون فعال بين المؤسسات الحكومية المعنية بمكافحة التقليد والقرصنة وإنشاء لجنة وطنية تكون معنية بقضايا إنفاذ الملكية الفكرية في المستقبل القريب. وسلّط الوفد الأضواء على تحسين إنفاذ حق المؤلف بإقرار عقوبات توقَّع على المتعدين على حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون الجنائي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. وعلى الصعيد الدولي، رحّب الوفد بأنشطة لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ، بما في ذلك إنشاء المنتدى الإلكتروني الذي يسمح للبلدان بتبادل خبراتها. وعلّق الوفد أيضا أهمية كبيرة على تكوين الكفاءات وشدّد على الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد وأثنى في الوقت ذاته على الدورات التدريبية التي نظمتها أكاديمية الويبو العالمية واعتبر توسيع نطاق برنامج التعليم عن بُعد إنجازا مهما. وفي الختام، دعا الوفد الدول الأعضاء والويبو إلى تقديم دعمها من أجل ترميم محفوظات وكالة الدولة للملكية الفكرية ودار النشر التابعة لها عقب تدميرها بسبب الأمطار الجارفة التي هطلت في مولدوفا في أغسطس/آب ٢٠٠٥.

١٠٦- وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن دعمه للبيان الذي أدلى به منسق مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وقال إن قضايا الملكية الفكرية وحماية حقوق استخدام الملكية الفكرية أصبحت أولويات أهم من أي وقت مضى، ليس فقط على المستويين الوطني والإقليمي، بل أيضا على جدول الأعمال الدولي. ويرجع ذلك إلى اعتبار الملكية الفكرية أحد العوامل الرئيسية في التنمية المستدامة للاقتصاديات الوطنية والعالمية على حد سواء. وقال الوفد إن البلدان التي تأتي منها أساسا نتائج الملكية الفكرية تسعى إلى وضع إطار عمل قانوني ينظم استخدام هذه النتائج. وفي هذا السياق تم تطبيق القوانين الوطنية وممارسة إنفاذ القانون وتحسينها. وأضاف الوفد أن السياسة التي وضعت لحماية الملكية الفكرية قائمة على الرغبة في خلق سوق تنافسية متكاملة. فمنح المخترعين والعلماء والكتاب والفنانين ورجال الأعمال وغيرهم حماية لحقوقهم المتعلقة بأعمالهم لا يسمح فقط بمكافأتهم على مساهماتهم (ماديا وفكريا)، بل أيضا بإعطائهم الزخم الممكن لإنجاز مصنفات وسلع وخدمات جديدة. وأشار الوفد إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها تطوير نظام الملكية الفكرية على المستويين

الوطني والدولي معا، وقال إن الويبو هي المنظمة الدولية التي تعد في واجهة هذه العملية. وأعرب الوفد عن دعمه للبرنامج والميزانية لفترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وعن استحسانه للرؤية الجديدة للويبو بخصوص الدور الذي تلعبه الملكية الفكرية في عالم اليوم، والأهداف الاستراتيجية المحددة في البرنامج لفترة السنتين المقبلة والنهج الهيكلي الجديد المستخدم في وضع الأولويات للأنشطة والبرامج الخاصة. وأشار أيضا إلى المقاربة الأكثر توازنا لسياسة الموظفين، وللجهود التي تبذلها المنظمة مؤخرا من أجل تقديم توقعات واقعية ومبررة للإيرادات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستمر الجهود التي بذلتها الأمانة في هذا الاتجاه مستقبلا. وعند مساندة الوفد للميزانية العامة لفترة السنتين، أشار إلى ضرورة الانتباه بشكل خاص إلى العلاقة، ولا سيما من الناحية المالية، بين مختلف البرامج وحساب مفصل بشكل أكثر لفوائد الدول الأعضاء وشفافية أكثر فيما يخص نفقات المنظمة. وهكذا ساند الوفد إنشاء لجنة تدقيق. وبعد تحديد أولوية تطوير نظام الملكية الفكرية، تعمل الحكومة الروسية على تحسين التشريع الروسي وممارسات إنفاذ القانون وزيادة إمكانية الإبداع وتطبيقه لصالح المجتمع إلى أقصى حد ممكن. وصرح الوفد بأن هناك تدابير وضعت لكي تستفيد الدولة بشكل فعال من موضوع الملكية الفكرية، وتحسين للقاعدة المعيارية والقانونية، واستحداث نظام للزخم الاقتصادي لتسويق البحوث وتطورات جاءت نتيجة استخدام موارد من ميزانية الفيدرالية. وقال الوفد إن لمساعدة الويبو ودعمها في هذا المجال أهمية كبيرة، خصوصا فيما يخص استحداث نظام لحماية حق المؤلف على المستوى الوطني. وأضاف أن الاتحاد الروسي، شأنه شأن العديد من الدول الأخرى، يتناول مسألة البحث من جوانب اقتصادية تتعلق بحق المؤلف وتأثيره في الاقتصاد الوطني وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو على المنهج الذي وضعته لمثل هذا البحث والدعم المالي الذي خصصته له. فعمليات العولمة الاقتصادية والتغيرات التي تحدثها التطورات التكنولوجية تفرض مهمات جديدة وجدية على الويبو. وينبغي أن يولى اهتمام خاص للدور الذي حددته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند توقيعها على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وينبغي أيضا تعزيز قيادة الويبو في تنفيذ التعاون الدولي فيما يخص الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره للتوقيع على مذكرة تفاهم بين لجنة الاتحاد الروسي للبراءات والعلامات وبين الويبو، والهدف منها هو اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز نظام حماية حقوق الملكية الفكرية في روسيا وتحسينه. وفي يونيه/حزيران ٢٠٠٥ عقد اجتماع إقليمي تشاوري في روسيا لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، كجزء من المشاورات الإقليمية بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة التي تنظمها الويبو. وأعرب الوفد عن مساندته للقرار الذي اتخذه الاجتماع الإقليمي التشاوري لعقد مؤتمر دبلوماسي حول حماية حقوق هيئات الإذاعة. وقال الوفد إن وضع صك قانوني لحماية حقوق هيئات الإذاعة سيكون خطوة مهمة نحو حماية مصالح أصحاب الحقوق والمجتمع عامة. وظهرت نتائج الأنشطة السابقة في الوثائق المتاحة التي يود الوفد شكر الأمانة والمدير العام عليها شخصيا. وفي الختام أكد الوفد على أن الويبو تمتلك الإمكانية الوحيدة والضرورية للعب دور قيادي في التقنين الدولي لقضايا الملكية الفكرية ولتوفير المساعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. وصرح أن أهم شرط لتحسين المعايير القانونية للملكية الفكرية وتطويرها هو النية الحسنة لدى كل الدول الأعضاء في الويبو وتضافر الجهود للبحث عن حلول يقبلها الجميع والتوصل إلى توافق في الآراء.

١٠٧- ورأى وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن من الضروري توفير نظام فعال للملكية الفكرية لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية نظراً إلى سعي البلد إلى مواجهة تحدي التنوع الاقتصادي في مجتمع عالمي يعتمد على المعارف بصفة متزايدة. وذكر باستعداد بلده وسائر بلدان الكاريبي للتعاون مع الويبو من أجل الارتقاء بأنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها لتجاوز مجرد إدارة القواعد وضمان مكانة منطقة الكاريبي في ميدان تكوين الثروات. وارتأى أن اتفاق التعاون التقني بين الويبو ومنطقة الكاريبي لسنة ٢٠٠٣ هو مثال على التزام المدير العام بتوسيع نطاق بعد المنظمة الإنمائي حتى قبل أن يزيد

نمو التجارة المتصلة بالثروات الفكرية التركيز على مهمة الويبو والمنظمات الدولية الأخرى الإنمائية. وأضاف قائلاً إن تكوين الكفاءات يتصدر أولويات بلده نظراً إلى اضطلاعه بتدعيم هياكله الأساسية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية والنهوض بها وإنفاذها. وشكر بالتالي الويبو ومكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية على المساعدة التقنية وخدمات التدريب المتاحة لمكتب بلده للتجارة والملكية الفكرية. وأفاد بأن التطورات الإيجابية المحققة في نظام بلده الوطني للملكية الفكرية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعيات شملت إقرار تشريعات لحماية الرسوم والنماذج الصناعية والرسوم التفصيلية للدوائر المتكاملة والزيادة المطردة في عدد الطلبات المودعة بشأن العلامات التجارية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، قال إنه يدرك الهوة الكبيرة التي ينبغي ردمها لجعل نظام بلده للملكية الفكرية آلية فعالة من أجل إدماجها التام في الاقتصاد العالمي. ولذا، رأى أن من الضروري زيادة الترابط بين معدل تنفيذ مشروع التعاون لأغراض التنمية بين الويبو ومنطقة الكاريبي ومعدل تحول البيئة التجارية الدولية. ولهذا الغرض، طلب دعم أهداف المشروع دعماً كافياً في إطار ميزانية الويبو. وأخيراً، أيد أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وذكر أن وفود منطقة الكاريبي نظرت مؤخراً في عوامل ينبغي أن توفر المعلومات عن وضع صكوك وطنية في هذا المضمار. وأكد التزامه بتوطيد التعاون مع الويبو ودعم إثراء كل البلدان من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

١٠٨- وهنأ وفد سلوفاكيا المدير العام على إدارته وموظفي الويبو على التزامهم وتفانيهم وبراعتهم المهنية. وأعرب عن تقديره لأنشطة الويبو الرامية إلى إزالة الغموض عن دور الملكية الفكرية على مستوى عامة الجمهور ولاحظ أن تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج يتيحان موجزاً شفافاً عن الأنشطة المنفذة. وفيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أثنى على الأمانة سياستها الجديدة بشأن وضع الميزانية في إطار نهج إداري قائم على النتائج ورحب باقتراح الأمانة الداعي إلى توفير ميزانية متوازنة وعدم زيادة الرسوم. وفيما يتصل باعتماد نموذج تنبئي بخصوص معاهدة التعاون بشأن البراءات، أعرب عن اعتقاده بأن النموذج يستجيب لجميع توقعاته ويحفز وضع نموذج مشابه يستهدف نظام مدريد. كما رحب بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات ولفت الانتباه إلى أن مشاركة ممثلي الدول الأعضاء والأمانة في اللجنة تكفل تحقيق أهدافها على نحو فعال وشفاف. وأيد أيضا ما تضطلع به لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من مهام وأعمال مهمة. وبالنسبة إلى تنفيذ أدوات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية في المحيط الرقمي، أشاد بأنشطة الويبو ونتائجها في مجال أسماء الحقول في ظل مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وفيما يخص التطورات الوطنية، شدد على جهود بلده المبذولة لإذكاء وعي الجمهور بشأن الملكية الفكرية وأهميتها الفعلية ودورها الاستراتيجي لتحقيق النمو التجاري والاقتصادي. ولفت النظر أيضا إلى الهدف طويل الأجل المنشود في مكتب بلده للملكية الصناعية الذي يرمي إلى أن يصبح شريكا للشركات يساهم في وضع استراتيجياتها بشأن الملكية الصناعية وإدماجها في الاستراتيجية العامة لقطاع الأعمال. وأشار إلى خدمات المكتب المتاحة بانتظام مثل ضمان الاطلاع على قواعد البيانات والأنشطة التثقيفية وقال إن المكتب يشجع أيضا رواد الأعمال ويدعمهم بشكل عملي من خلال منح ميدالية مرتين في السنة وجائزة مالية لأفضل مخترع سلوفاكي في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، مضى يقول إن المكتب افتتح ١٠ مراكز اتصال وإعلام ومراكز إعلامية بشأن البراءات تضطلع أساسا بالرد على الأسئلة الأساسية والإعلام بشأن السبل المحتملة لحماية الملكية الفكرية وإتاحة الوثائق الأساسية بشأن الملكية الفكرية بغية تعزيز فرص الاتصال بالجمهور. وأحاط الحضور علماً بمبادرة جديدة اتخذها المكتب بإنشاء مراكز إعلامية واستشارية معنية بالابتكار تهدف إلى توفير خدمات المساعدة المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالأنشطة الابتكارية وتشجيع الإبداع والمهارات وروح المبادرة والتعاون بشكل عملي وابتكاري. كما شدد على أهمية

الشركات الصغيرة والمتوسطة في تقدم بلده من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ولفت الانتباه إلى تعاون المكتب مع الوكالة الوطنية المعنية بتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وغرف التجارة لتبادل المعلومات عن الأنشطة التثقيفية المعنية وضمان الحصول على جميع المعلومات الوجيهة. وشدد على أهمية الابتكارات المتزايدة مما يتطلب وضع إطار موات بصياغة تشريعات جديدة من المتوقع اعتماد اقتراح مشروع بشأنها خلال سنة ٢٠٠٥. وقال إن مكتب بلده للملكية الصناعية انضم أيضا إلى الويبو ومكاتب الملكية الصناعية الأخرى للاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية بتنظيم باقة متنوعة من الأنشطة المهنية والثقافية. وشكر الويبو على خدمات الدعم والمساعدة المقدمة إلى المكتب. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن سروره للمساعدة التقنية المقدمة في إطار التعاون بين الويبو ومكتب تبادل المعلومات بشأن المساعدة التقنية. واختتم بيانه مشدداً على مواصلة تدعيم حقوق الملكية الفكرية في بلده بفضل التعاون بينه وبين الويبو.

١٠٩- وشدد وفد إسبانيا على أهمية موضوع الملكية الفكرية في بلده ولا سيما فيما يتصل بأنشطة التعاون. وبالإشارة إلى الملكية الصناعية، قال إن مكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية يرى ضرورة اعتماد مفهوم جديد للتعاون في مداولات الويبو حول جدول أعمال التنمية يقوم جوهره على تبادل جداول أعمال مشتركة بشأن التعاون وتنسيقها وإعدادها بالتشاور المستمر مع البلدان المستفيدة وأخذ احتياجاتها الفعلية في الحسبان. وأشار إلى مذكرة التفاهم مع الويبو التي أنشأ مكتب إسبانيا من خلالها صندوقاً استئمانياً سنوياً من أجل جدول أعمال مشترك بشأن التعاون. ولفت النظر إلى تمويل سلسلة من أنشطة النشر وتعزيز الوعي عبر الصندوق فيما يتعلق بمنافع أنظمة الملكية الصناعية وأنشطة تدريب مختلف ممثلي القطاع العام وحلقات العمل لتحديد إجراءات أو ممارسات مشتركة على الصعيد دون الإقليمي وتبادل الخبرات والتدريب في مجالات مثل نقل التكنولوجيا. وأشار أيضاً إلى جهود مكتب إسبانيا المبذولة لنشر تكنولوجيا المعلومات وذكر على سبيل المثال التقدم المحرز في مشروع LATIPAT بشأن نشر طلبات البراءات للبلدان الأيبيرية الأمريكية إلكترونياً. ومضى يقول إن مكتب إسبانيا يعتزم المساهمة من خلال المشروع في إعداد مجموعة من وثائق البراءات الإسبانية وتدعيم الروابط بشأن البراءات في المجتمع الأيبيري الأمريكي بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات. واسترسل قائلاً إن قاعدة البيانات تتضمن حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ ملف بشأن البراءات من ١٢ بلداً أيبيرياً أمريكياً. كما أشار إلى الندوة الإقليمية الثالثة للقضاة والنواب العامين من أمريكا اللاتينية المنظمة بالتعاون مع الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات والمجلس العام التابع للسلطة القضائية الإسبانية والمعقودة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ وقال إن الندوة الرابعة ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. وأحاط الحضور علماً بتنظيم ندوة أقاليمية عملية بشأن العلامات وجوانب الملكية الصناعية المشتركة لموظفي المكاتب الأيبيرية الأمريكية. وسلط الأضواء على التطورات المحققة في إطار البرنامج الأيبيري الأمريكي للبحث وتكنولوجيا المعلومات الذي يتطور منذ سنة ٢٠٠٢ ويجسد شكلاً جديداً من التعاون في المجتمع الأيبيري الأمريكي للتدريب في مجال إدارة تقارير البحث بشأن تكنولوجيا المعلومات. ولفت أيضاً الانتباه إلى إمكانية إيداع طلبات البراءات الأوروبية والدولية عبر وسائل إلكترونية متاحة منذ سنة ٢٠٠٤ وإيداع طلبات العلامات والأسماء التجارية عبر وسائل إلكترونية متوفرة منذ سنة ٢٠٠٥. وأشاد بالموافقة الأخيرة على خطة العمل بشأن الاتصالات الإلكترونية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأطلع الجمعيات على وضع سجل إعلامي تقني في مكتب إسبانيا لاستلام الطلبات والتقارير والمراسلات المتصلة ببعض الإجراءات ومعالجتها وإرسالها. واستطرد قائلاً إن عملية تحويل المحفوظات إلى محيط رقمي تتقدم بسرعة أيضاً مما سيسمح للأوساط العلمية والمخترعين والمواطنين عامة بالنفاذ إلى مجموعة الوثائق الكاملة المتعلقة بسجلات البراءات إلكترونياً. وأضاف قائلاً إن مكتب إسبانيا يعمل بصفة متزايدة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بوصفه إدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وأبرز الأنشطة

المنظمة لمكافحة الاعتداء على حقوق الملكية الصناعية والفكرية مثل أنشطة تدريب القضاة والنواب العامين وإعداد الإحصائيات بشأن القرصنة بالتعاون مع الشرطة والدفاع المدني والجمارك. وفضلاً عن ذلك، أشار إلى حملة من المزمع تنظيمها لإذكاء وعي المستهلكين بالتعاون مع البلديات وسائر السلطات العامة. وبالنسبة إلى حق المؤلف، لفت الانتباه إلى مذكرة التفاهم لسنة ٢٠٠٣ المبرمة بين وزارة الثقافة والويبو. وأوضح قائلاً إن الأنشطة المشتركة للتعاون لأغراض التنمية تواصلت في إطار ذلك الاتفاق بالإضافة إلى المشاورات وأنشطة تبادل المعلومات بين كل هيئة مختصة في الميدان. وذكر مشاركة وزارة الثقافة في الندوة الإقليمية الثالثة للقضاة والنواب العامين من أمريكا اللاتينية التي عقدت في غواتيمالا سنة ٢٠٠٤ ونظمها كل من الويبو والمكتب الأوروبي للبراءات ومكتب إسبانيا بالتعاون مع المجلس العام التابع للسلطة القضائية ووكالة التعاون الدولي الإسبانية. وأخطر الجمعيات أيضاً بالمشاركة في الندوة الإقليمية الثانية بشأن الملكية الفكرية للقضاة والنواب العامين من أمريكا اللاتينية التي عقدت في مدريد سنة ٢٠٠٣ والنشاط المشترك مع الهيئة الإدارية المعنية بحقوق منتجي الأعمال السمعية البصرية في الندوة المعقودة في بوينوس أيرس في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ بشأن موضوع الأعمال السمعية البصرية. وسلط أيضاً الأضواء على مشاركة وزارة الثقافة في دورة التدريب العالي التي حملت عنوان "تحديات الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية والتجربة الأوروبية" ونظمت في توليدو سنة ٢٠٠٥ كمبادرة اتخذتها جامعة كاستيا لا مانشا واستهدفت الخبراء القانونيين من أمريكا اللاتينية. وأشار أيضاً إلى المنتدى الثالث بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي عقد في غواتيمالا في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ واستهدف القضاة الأيبيريين الأمريكيين والمنح الدراسية المقدمة إلى المحترفين الأيبيريين الأمريكيين بهدف استضافتهم خلال ثلاثة أسابيع في وزارة الثقافة. وأردف قائلاً إن تلك الوزارة ارتقت بخطة شاملة للحد من أنشطة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية واستئصالها كوثيقة مرجعية مؤسسية أساسية لمكافحة القرصنة المرتبطة بالمصنفات الأدبية والموسيقية والسينمائية والبرامج الحاسوبية شاركت فيها مجموعة من الأشخاص المتضررين وإحدى عشرة وزارة ومجتمعات مستقلة وكيانات محلية بالتعاون الفعال مع هيئات إدارة حقوق الملكية الفكرية وقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستهلكين. واستأنف قائلاً إن الخطة تحدد خمسة تدابير هي التعاون والوقاية وإذكاء الوعي ووضع المعايير والتدريب. وأنهى كلمته مبيناً التجارب وعلاقات التعاون مع مكتب النائب العام لتدريب أعضائه في ميدان حق المؤلف.

١١٠- وتبنى وفد سوازيلند البيان المُدلى به نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المدير العام وموظفي الويبو على دعمهم ومساعدتهم لسوازيلند في شكل تدريب المحاضرين الجامعيين والمسؤولين عن الإنفاذ. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالتطورات التي حدثت مؤخراً في أنشطة وضع القواعد والمعايير وصياغة المعاهدات في لجان الويبو الدائمة وعبّر عن تطلعه لتحقيق التقدم في مجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وأشار إلى أن بلده عازم على الامتثال للمعايير الدولية الخاصة بإنفاذ القوانين في تلك المجالات. وأثنى الوفد أيضاً على الويبو أنشطتها الرامية إلى النهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة وأحاط علما بتراجع الإيرادات والارتفاع البسيط في الإيرادات المرتقبة للويبو في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأعرب عن قلقه من وقع ذلك التراجع الذي قد يمس أنشطة التعاون لأغراض التنمية التي تحظى بالأولوية لدى البلدان النامية. وعقد الوفد الأمل على أن يتبلور التوفيق بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحيث يستفيد الجميع من عضويتهم في الويبو. وفي الختام، التمس الوفد من جديد المساعدة في سياق تعديل القوانين وإصدارها في مجالات مثل نماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية واللائحة التنفيذية للبراءات وقانون حق المؤلف والحقوق المجاورة وإنشاء مكتب لحق المؤلف وتوفير التدريب ولا سيما بشأن الإنفاذ وأعمال الأتمتة وبرامج التوعية بالملكية الفكرية.

١١١- وساند وفد السويد البيانات التي أدلت بها سويسرا باسم المجموعة باء والمملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها. وأكد الوفد دعمه لاستحداث نظام دولي للملكية الفكرية يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لصالح الجميع. وأكد الوفد كذلك على التزامه بالتعددية بصفة عامة وتجاه الويبو بصفة خاصة. وقال إن السويد ملتزمة بالمضي في العمل على الاقتراحات المتعلقة بوضع جدول أعمال الويبو للتنمية، وفي عمل اللجنة الحكومية الدولية، وبالاتفاق على برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في المستقبل بشأن تنسيق قانون البراءات، يكون هدفه الرقي بنوعية البراءات والحد من ازدواجية العمل. وأكد الوفد أيضا على أهمية اتفاق في المستقبل القريب حول موضوع شروط الكشف عند إيداع طلبات البراءة. وفي مجال العلامات التجارية، أفاد الوفد بأن اللجنة الدائمة المعنية بالعلامات التجارية أحرزت تقدما ملموسا وخصوصا فيما يتعلق بتعديل مشروع معاهدة قانون العلامات التجارية، الذي أعد بنجاح من أجل مؤتمر دبلوماسي. وأشار الوفد إلى بداية مراجعة نظام مدريد أيضا واعتبر ذلك خطوة مهمة نحو إجراءات مبسطة وفعالة لتسجيل العلامات التجارية. وعبر وفد السويد أيضا عن سروره بانتهاء اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من تحضير معاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة لتُبرم هذه المعاهدة خلال مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. وأشار الوفد أيضا إلى أهمية عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وساند عقد اجتماعا لهذه اللجنة في الوقت المناسب خلال فترة السنتين المقبلة. وأشاد الوفد بتعاونه مع الويبو في تنظيم ثلاثة برامج سنوية من تمويل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، متعلقة بالجوانب المختلفة للملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي وبحق المؤلف والملكية الصناعية، وأحد هذه البرامج يستهدف بالأخص البلدان الأقل نموا. وأخبر الوفد الجمعيات أيضا بأن القانون السويدي لحق المؤلف قد عُدّل من أجل تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بخصوص تنسيق بعض الجوانب المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (2001/29/EC). وقد صادق البرلمان السويدي على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف وعلى معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، وهكذا فقد أوفت السويد الشروط اللازمة من أجل التصديق على هاتين المعاهدتين. وستصادق السويد عليهما مع باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه.

١١٢- وانضم وفد سويسرا إلى الوفود الأخرى للتعبير عن شكره للمدير العام والأمانة على العمل المنجز خلال هذه السنة وعلى نوعية الوثائق التي قدمت للدول الأعضاء. وساند كل المساندة البيان الذي أدلي به باسم المجموعة باء. وبخصوص مشروع البرنامج والميزانية لفترة سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قال الوفد إنه يرى أن هذا المشروع متوازن ويخصص قدرا أكبر من الأموال لخلق مستوى معقول من الاحتياطات والابقاء عليه، دون زيادة في الرسوم. وبالتالي ساند الوفد بشدة اعتماد هذا البرنامج. لكن الوفد أعرب عن أمله في عدم إغفال الأنشطة الرئيسية للمنظمة التي هي التسجيل الدولي لسندات الملكية الفكرية، والأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير والتعاون التقني، حتى تستمر الويبو في أداء دورها على الساحة الدولية. وقال الوفد إنه يرى أن من اللازم الاستمرار في تخصيص الوسائل المناسبة والكافية لهذه المجالات. وأيد الوفد أيضا اعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي وإنشاء لجنة تدقيق، وأعرب عن ارتياحه لقرار الأمانة بخصوص الإدارة الخارجية لبناء المبنى الجديد. وقال الوفد إن هذه الإجراءات المختلفة تستجيب لتوصيات مدقق الحسابات الخارجي وتدخل أيضا في إطار تطبيق بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق حث الوفد المنظمة على متابعة تعاونها مع هذه الوحدة ومع الدول الأعضاء حتى يتم النظر في كل توصيات الوحدة وتطبيقها عن كثب. وأوضح الوفد أن تنسيق قانون البراءات يمثل هدفا مهما ينبغي تحقيقه ليس فقط لمصلحة المكاتب الوطنية بل أيضا لمصلحة المستفيدين من النظام وكذا الجمهور عامة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستمر الأعمال في هذا السياق في الويبو بشكل سريع. وذكر الوفد بأنه شارك مشاركة فعالة في أعمال ترمي إلى وضع برنامج عمل للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وأشار أيضا إلى انشغالات

الوفود الأخرى بخصوص الموارد الوراثية أو بخصوص العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وقال الوفد إنه يرى أن من المهم أن تصل الأعمال الجارية بخصوص هذه الأمور إلى نتائج. ولهذا تقدم الوفد باقتراح خلال الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، بجمع أربعة موضوعات أولوية بالنسبة لتنسيق قانون البراءات (حالة التقنية الصناعية السابقة، وفترة الإمهال، والجدة، والنشاط الابتكاري) في إطار عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، وموضوعين بخصوص الموارد الوراثية (الكشف الكافي والموارد الوراثية) في إطار عمل اللجنة الدائمة المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، بهدف عقد مؤتمر دبلوماسي حول هذه الموضوعات، مع مواصلة التفكير في قضايا التنمية. وأشاد الوفد بأعمال اللجنة الدائمة المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وبالنتائج الملموسة والممارسات التي تم التوصل إليها. وساند تمديد الولاية الحالية لهذه اللجنة لفترة السنتين المقبلة. وأيد أيضا الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق للتبرعات، رغم أنه أيد حتى الآن تمويل مشاركة ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية في مناقشات اللجنة من قبل الويبو (وهو اقتراح لم تجمع عليه الآراء داخل اللجنة). وأعرب الوفد بعد ذلك عن مساندته للاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة في جنيف سنة ٢٠٠٦. واستعرض الوفد مختلف التطورات التشريعية بخصوص الملكية الفكرية التي جرت على المستوى الوطني خلال هذه السنة. إذ استمرت مراجعة قانون البراءات السويسري بهدف ضمان حماية مناسبة للاختراعات البيوتكنولوجية مع وضع حدود واضحة هدفها تجنب أي معيقات للبحث وضمان توازن لائق بين مصالح أصحاب البراءات والمصالح العامة. وأشار الوفد إلى أن هذه المراجعة ترمي إلى تكييف القانون السويسري مع الاتفاقات الدولية الحديثة بشأن البراءات، ومنها معاهدة قانون البراءات للويبو، والتعديل الأخير لاتفاقية البراءات الأوروبية والاتفاق بخصوص لغات المكتب الأوروبي للبراءات، وكذا الحل الذي خرج به المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في نهاية أغسطس/آب ٢٠٠٣ بخصوص تبسيط حصول البلدان النامية على المنتجات الصيدلية المحمية بموجب براءات. وأضاف الوفد أن مراجعة القانون السويسري المتعلق بحق المؤلف ما زالت متواصلة بغية التشجيع على الإبداع والحفاظ على التوازن بين مصالح مختلف الفاعلين المعنيين بالأمر: المبدعين والاقتصاد الثقافي والمستفيدين من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف ومجتمع المعلومات بصفة عامة. وأضاف الوفد أن هذه المراجعة ستسمح لسويسرا بالمصادقة على معاهدتي الويبو بشأن الإنترنت (معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي). وعلى مستوى الأنشطة المتعلقة بالتعاون الدولي، تواصل سويسرا مشاركتها في منتديات دولية مختلفة أو في أنشطة ثنائية لتعزيز الملكية الفكرية، وخصوصا في سياق الأعمال الدولية المتعلقة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واتفاقية التنوع البيولوجي أو اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية. وفي إطار عمل هذه المنظمة، قال الوفد إن سويسرا تواصل الترويج لتعزيز الحماية الدولية للبيانات الجغرافية، وخصوصا عن طريق توسيع نطاق الحماية الإضافية بناء على المادة ٢٣ من اتفاق تريبس بخصوص البيانات الجغرافية التي تميز كل المنتجات. ومن بين الأنشطة التي قامت بها سويسرا في مجال التعاون التقني، ذكر الوفد متابعة برنامج التعاون الذي وضعته بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية ومكتب حق المؤلف في فييت نام، الذي بدأ في يونيه/حزيران ٢٠٠١. وذكر أيضا قدوم إداريين فييتناميين، وكذا نواب برلمانيين وقضاة إلى المعهد الفيدرالي السويسري للملكية الفكرية، من أجل تلقي تدريب مكثف في كل مجالات الملكية الفكرية، وخاصة في قانون البراءات، والمعلومات المرتبطة بالتكنولوجيا والتزوير والقرصنة.

١١٣- وقال وفد الجمهورية العربية السورية إن فترة العام الذي مضى شهدت عدة إجراءات في مجال الملكية الفكرية، حيث أصبحت الجمهورية العربية السورية عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وكذلك تم الانضمام إلى اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات، وتفعيل العمل باتفاق وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للسلع والخدمات حيث تجاوز عدد الطلبات الدولية التي

تم تعيين سوريا فيها ثلاثمائة طلب دولي، كما دخلت معاهدة التعاون بشأن البراءات المرحلة الوطنية وتمت المباشرة باستلام طلبات وفق ذلك. وتحدث الوفد أيضا عن استمرار عملية إقامة ندوات في مجال الملكية الفكرية حيث عقدت ولأول مرة ندوة عن حماية المنتجات الدوائية والملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقال إن الندوة ساهمت في توضيح العلاقة القوية بين المنتج الدوائي والملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى إقامة ندوة عن إجراءات تسجيل العلامات وفق اتفاق وبروتوكول مدريد موجهة للسادة وكلاء تسجيل العلامات التجارية وللشركات والمشاريع الصناعية. وذكر الوفد أيضا إقامة ندوة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية حول التعريف بإجراءات التسجيل الدولي للعلامات التجارية وفق اتفاق وبروتوكول مدريد. وفي مجال تطوير العمل، أعلن الوفد أن وزارة الاقتصاد والتجارة تطمح إلى بذل المزيد من الجهود لتفعيل وترسيخ دور الملكية الفكرية ونشر ثقافتها. فأشار في هذا الصدد إلى طباعة الكتاب الخامس في مجال التعريف بالملكية الفكرية وأيضا العمل الجاري من أجل تعميق العمل الإلكتروني والاستغناء عن التعامل الورقي واعتماد الأرشفة الإلكترونية وإنجاز مشروع القانون الجديد لحماية الملكية الصناعية والتجارية والربط الشبكي مع مختلف المدن. وفي الختام، أعرب الوفد عن ارتياحه للتعاون المستمر مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعن تقديره للجهود التي تبذلها المنظمة برئاسة مديرها العام، الدكتور كامل إدريس، لمواجهة التحديات المستمرة في مجال الملكية الفكرية وعلى نجاحه المتزايد في زيادة فعالية أداء وعمل المنظمة.

١١٤- وقال وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إن المكتب الحكومي للملكية الصناعية في بلاده بدأ في سنة ٢٠٠٥ تحضيرات لإصدار قانون التغييرات والإضافات بشأن قانون الملكية الصناعية- وهو الجزء الأخير من قانون حقوق الملكية الصناعية - مما يؤكد عزم مقدونيا على تنسيق قانونها المحلي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي. ويسمح إصدار هذا القانون بالتوافق مع توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 98/44/E3 بشأن الحماية القانونية للاختراعات البيوتكنولوجية. وصرح الوفد بأن إرجاء إدماج هذا التوجيه في قانون الملكية الصناعية لسنة ٢٠٠٢ كان بسبب ضرورة إجراء المزيد من التحليلات والمشاورات الشاملة. ورغم ذلك فإن مقدونيا ستطلب مرة أخرى رأي خبراء الويبو بخصوص التغييرات التي أجريت على القانون المذكور. واسترعى الوفد الانتباه إلى إصدار قانون بشأن تدابير جمركية من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية، وكذا التشريع الثاني المتعلق بها، مما سيعزز بشكل كبير فعالية إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأشار الوفد إلى أن مقدونيا تشهد مرحلة مهمة في استعدادها لكي تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق فإنها بصدد تحضير البرنامج الوطني للفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠١٠، الذي نسق من أجله قانون الملكية الصناعية الضروري، بعد تحليلات شاملة لنتائج انضمام مقدونيا القريب إلى معاهدة قانون البراءات ومعاهدة قانون العلامات واتفاق فيينا. وعلاوة على ذلك أصدرت مقدونيا قانونا بشأن المصادقة على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي. واستطرد الوفد قائلا إن المكتب الحكومي للملكية الصناعية بدأ في تشكيل هيئة تنسيق خاصة بالملكية الصناعية داخل الحكومة، تتمثل مهمتها الرئيسية في تحسين عمل نظام متكامل لحماية حقوق الملكية الصناعية وإنفاذها. وأعرب الوفد عن إيمانه بأن إنفاذا فعالا لهذه الحقوق يعني تبادل سريع للمعلومات المتعلقة بالحقوق المسجلة والمحمية المتاحة لدى المكتب، وسيكون الدخول إلى قاعدة البيانات الإلكترونية للمكتب متاحا من خلال شبكات داخلية لصالح الجهات المعنية بحماية الحقوق وإنفاذها. في حين سيكون الوصول إليها متاحا لكل المستفيدين من خلال موقع على الإنترنت. وأوضح الوفد بأن مشروع المساعدة لصالح المكتب الحكومي للملكية الصناعية، 04/MAC01/04/002، الممول من الاتحاد الأوروبي، بدأ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، وسيضع إطار عمل قانوني وتنظيمي في مجال الملكية الصناعية، وسيتيح إطار تعاون مدعم بتكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الصناعية (الشرطة والجمارك والمدعين العامين

والمفتشين والمحاكم). ويتيح هذا الإطار المدعم بتكنولوجيا المعلومات الخدمات المطلوبة لصالح الأطراف المعنية، وسيدعم عمل المكتب الحكومي للملكية الصناعية من أجل دعم خلق حماية فعالة لحقوق الملكية الصناعية وتمكين المؤسسات المتعاونة من العمل بحكم منصبها على إنفاذ هذه الحقوق. وبخصوص التعاون مع الويبو، نظم المكتب الحكومي حلقة دراسية حول بعض جوانب حماية العلامات التجارية، في سكوبيه في يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وستنظم ورشة إقليمية مشتركة في إطار برنامج الاتحاد للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار، لصالح مدراء الشركات الصغيرة والمتوسطة وموظفيها في سكوبيه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. وفي مجال التعاون الثنائي، ألقى الوفد الضوء على التعاون مع معهد البراءات التركي ومع المكتب الألباني للبراءات والعلامات التجارية. وفيما يتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ذكر الوفد بأن وزارة الثقافة هي السلطة الحكومية المسؤولة عن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة وعن قوانينها في مقدونيا. وقد أشرف مفتشون من الوزارة المذكورة على إنفاذ قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة في سنة ٢٠٠٤، حيث قاموا بتعيينات عددها ١٠٧، منها ٤٨ معاينة طلبها أصحاب الحقوق، في حين أجريت ٥٩ تعيينا مباشرا. وأضاف الوفد أن ٧٩ قضية جنائية أحيلت إلى المحاكم المختصة واحتجزت مؤقتا سلع مقرصنة بلغ عددها ٩٤٧ ١٠ سلعة . وفي سنة ٢٠٠٥ تمت مصادرة أكثر من ٠٠٠ ٤٠ سلعة مقرصنة بفضل عمل منسق تم بإجراء تعيينات مشتركة وتبادل المعلومات مع مفتشي الجريمة المنظمة في وزارة الداخلية ومفتشي السوق في وزارة الاقتصاد. ومن أجل تعزيز التفتيش، تلقى مفتشو وزارة الثقافة تدريبا وتجهيزات تقنية في إطار عمل برنامج الاتحاد للمساعدة على إعادة التعمير والتنمية وإحلال الاستقرار لسنة ٢٠٠٢، الذي مولته الوكالة الأوروبية لإعادة التعمير. ونظمت وزارة الثقافة بتعاون مع اليونسكو حلقة دراسية حول التدريب من أجل محاربة القرصنة، في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، التي انعقدت بعد حلقة تدريبية من أجل محاربة القرصنة لصالح المدربين التي نظمت في صوفيا، في بلغاريا، سنة ٢٠٠٤. وأخبر الوفد أيضا الجمعيات بإنشاء هيئة تنسيق بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، كهيئة مشتركة بين الوزارات، من أجل تعزيز كل جهود الحكومة وتنسيقها في هذا المجال. وأضاف الوفد أن الحكومة اعتمدت في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ برنامجا وخطة عمل لتطبيق فعال لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة، من أجل توفير مقاربة متكاملة. وقال إن هيئة التنسيق ستقدم للحكومة مع نهاية سنة ٢٠٠٥ معلومات بشأن تنفيذ مختلف التدابير والأنشطة الجارية. واختتم الوفد كلمته بذكر أهم التطورات والأنشطة الوطنية المقبلة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، مثل: التغييرات والإضافات بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة، المنسقة مع توجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بها، وتوضيح اللائحة التنفيذية المتعلقة بتدابير الجمارك، وتحضير خطة عمل للتطبيق الكامل لحماية حق المؤلف، وتعزيز التنسيق مع سلطات التفتيش المختصة، وتطوير الموارد البشرية، ومراقبة هيئات الإذاعة لجمع الأدلة بخصوص مخالفات وإجراءات جنائية ممكنة، ووضع الشروط المسبقة اللازمة لإنشاء منظمات لإدارة جماعية، ومواصلة تدمير المواد المقرصنة، وإذكاء وعي الجماهير، وإنشاء صفحة موقع على الإنترنت.

١١٥- وقال وفد أوغندا إن التعاون بين الويبو وبلاده تواصل وتزايد وإن نتائج مهمة قد حُققت في هذا الإطار. وأضاف الوفد أن المساعدة التقنية في مجال التدريب وبناء القدرات قد أتيحت في كل مجالات الملكية الفكرية من خلال سبعة برامج للتعاون، استهدفت الموظفين وصناع القرار والفاعلين في القطاع الخاص ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال الوفد إن تيسير الويبو لتنظيم ورشات وطنية وإقليمية ودولية لعب دورا أساسيا في نشر المعلومات بخصوص القضايا المهمة على مستوى عالمي في مجال حماية الملكية الفكرية وتطويرها. وأشار الوفد إلى أن العمل المشترك على مستوى دولي بين عدد من الخبراء والمنظمين/المسجلين وصناع القرار وأصحاب الحقوق والمستفيدين منها، كان الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز حماية الملكية الفكرية وتطويرها. واتفق الوفد مع الويبو على أن نشر المعلومات

بشأن الملكية الفكرية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة له أهمية استراتيجية. وفي هذا الإطار بدأت دراسة استقصائية أساسية لتقييم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوغندا. وأضاف الوفد أن بلاده شرعت أيضا في عملية استقصاء في مجال الملكية الفكرية ودعمها، ومن المزمع عقد ورشة للتخطيط الاستراتيجي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ لمساعدة البلاد على وضع سياسة وطنية. واستطرد الوفد قائلا إن الويبو قد أجرت دراسة استقصائية أولية وتدريبا وقدمت تجهيزات تقنية لأتمتة تسجيل العلامات التجارية. وأعرب الوفد عن تقديره لدور الويبو ورؤيتها بخصوص جدول أعمال التنمية المتعلق بالبلدان الأقل نموا. وأشار الوفد إلى أن تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها يحظيان بالأولوية في إطار السياسة الوطنية المعنية بخطة عمل لاستئصال الفقر، حيث يُتوقع من الملكية الفكرية أن تساعد على استئصال الفقر بخلق المزيد من الثراء. إلا أن الوفد عبر عن قلقه بشأن تقدم عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إن أوغندا شأنها شأن البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الأخرى تهتم اهتماما كبيرا بنتائج واستنتاجات إيجابية للجنة المذكورة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إحراز تقدم في الجمعيات الحالية بخصوص القضايا التي تؤثر في عمل اللجنة المذكورة وفي برامج سياسية أخرى ظلت عالقة طوال المدة الأخيرة. واختتم الوفد كلمته مشيدا بالسياسات التي تنتهجها الويبو حاليا تجاه البلدان الأقل نموا، ومساندا لتطلعات الجمعيات.

١١٦- وقال وفد أوكرانيا إن للإبداع دوراً من أهم الأدوار في سياق التقدم السريع الذي يحرزه المجتمع العالمي الحديث وإنه يعد جزءا أساسيا من الملكية الفكرية. ورأى أن كل بلد يحتاج إلى نظام لحماية الملكية الفكرية القانونية بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تبذل جهودا جبارة لوضع مثل ذلك النظام من أجل تنمية الاقتصاد الذي يستحيل تحقيقه دون تكريس الموارد الفكرية الوطنية على نطاق واسع ومنح حماية جديرة بالثقة لحقوق مبتكري التكنولوجيا الحديثة ورفيعة المستوى ومبدعيها. وفضلا عن ذلك، أشار إلى أن بلده أنشأ قاعدة قانونية معيارية في مجال الملكية الفكرية تتمشى مع القواعد والمعايير الدولية الأساسية واعتمد آليات فعالة لتنفيذ القواعد القانونية ووضع هيكلا أساسيا تنفيذيا خلال فترة الاستقلال مما ساعد على تكوين سوق حديث للملكية الفكرية الأمر الذي شكل شرطا أساسيا لقبول البلد في منظمة التجارة العالمية وانضمامه إلى الاتحاد الأوروبي. واستطرد قائلا إن بلده يعلق أهمية خاصة على إزالة الغموض عن الملكية الفكرية على جميع مستويات الحكومة مما يسر اتخاذ قرارات أحسن إلماما بالأمور وتوازنا ترمي إلى دعم الانتفاع بالملكية الفكرية في مجالات الاستثمار ونقل التكنولوجيا واستنباط علامات تجارية جديدة وحفظ أصالة الثقافة وتحسين رصيد الأفراد الفكري وإيجاد فرص عمل جديدة. ومضى يقول إن من الممكن أيضا ملاحظة الإنجازات الكبيرة المحققة في مجال التدريب المتصل بالملكية الفكرية. واسترسل قائلا إن هناك ١٦ مؤسسة للتعليم العالي حاصلة على تصريح بتدريب المتخصصين ومنح شهادات الماجستير في مجال الملكية الفكرية في بلده في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، أشار إلى مركز للتدريب والإنتاج العلمي يدعى أكاديمية الملكية الفكرية الذي أنشئ مؤخرا لتيسير تدريب المتخصصين بإتاحة دورات تدريبية للقضاة وممثلي هيئات إنفاذ القوانين والسلطات الجمركية والضريبية وسائر الخبراء المعنيين بحماية حقوق الملكية الفكرية. وأيد أنشطة الويبو الرامية إلى تدعيم حماية الملكية الفكرية القانونية في العالم وتوطيد التعاون بين البلدان والمناطق وإصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والتصنيف الدولي بشأن البراءات. وأعرب عن امتنانه للويبو لمساهمتها في تطوير نظام الملكية الفكرية الوطني في بلده وخصّ بالذكر تنظيم الندوات بشأن اعتماد الطبعة الثامنة للتصنيف الدولي بشأن البراءات واستخدام الصيغة الإلكترونية لتلك الطبعة وإعادة تدريب خبراء بلده في مجال الملكية الفكرية وتنظيم زيارة لتقصي الحقائق للفائزين في مسابقة جميع مواطني أوكرانيا لحماية البحوث العلمية الموجهة إلى طلاب كلية العلوم في البلد. وأعرب أيضا عن قلقه بشأن مراعاة مبدأ توازن تمثيل

الدول الأعضاء في صفوف موظفي الويبو ولاحظ أن المجموعة الإقليمية لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية غير ممثلة تمثيلا كافيا في أمانة الويبو. وأردف قائلا إن من الملح إعادة النظر في المحادثات بشأن عقد اجتماع رفيع المستوى يستطيع خلاله رؤساء الدول والأشخاص الناشطون سياسياً وممثلو قطاع الأعمال الاجتماع وتبادل الأفكار المتصلة بأهمية الملكية الفكرية وأنشطة حمايتها والانتفاع بها في البلدان على الصعيدين العالمي والوطني في ضوء تعجيل عمليات العولمة وتدعيم دور المنظمات الدولية. ورأى أن مثل ذلك الاجتماع يسمح بتحديد عدد من المشاكل الحالية المواجهة في مجال الملكية الفكرية والتي تتطلب إيجاد حل فوري لها ويتيح فرصة فريدة من نوعها لبحث تلك المسائل وتيسير وضع نموذج نوعي جديد لتطوير العلاقات الدولية في ميدان الملكية الفكرية. واقترح أن تبحث الويبو إمكانية عقد مثل ذلك الاجتماع برعايتها. وأخيرا، حث الويبو على توفير دعم واسع النطاق للبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر بهدف تعزيز الهياكل الأساسية والموارد البشرية اللازمة للانتفاع بالملكية الفكرية كأداة إنمائية مهمة.

١١٧- وأيد وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بيان وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً وبيان وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية" وهنأ الويبو على ما حققته من نتائج مميزة واستثنائية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعيات. وقال إنه تابع عن كثب أعمال الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات وأيد تأييداً شديداً مواصلة ولايته لأن بلده مقتنع بضرورة ضمان توازن تطور نظام دولي فعال لحماية الملكية الفكرية مع العمل على استراتيجيات إنمائية دولية واضحة لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى أن تعزيز أنظمة حماية الملكية الفكرية لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته بل وسيلة لضمان نظام اقتصادي حسن التوازن تستفيد منه جميع البلدان. واختتم بيانه مؤيداً اقتراح وفد سنغافورة استضافة مؤتمر دبلوماسي بخصوص معاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦ وشكر ذلك الوفد على التزامه بتيسير مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في ذلك المؤتمر المهم.

١١٨- وصرّح وفد أوروغواي قائلاً إن حكومته تعلّق أهمية كبيرة على المناقشات الجارية في الجمعيات وتعتبرها ذات مغزى كبير للمنظمة والدول الأعضاء فيها وطلب الوفد أن تراعي القرارات المتخذة مصالح جميع الأطراف وأن تعزّز نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى فوائد نظام الملكية الفكرية بطريقة متوازنة ومرنة. ورأى أن بإمكان حماية الملكية الفكرية أن تؤدي دوراً مهماً في التنمية العلمية والتكنولوجية وفي التنمية التجارية واستراتيجيات الشركات التنافسية. وقال إن ذلك هو السبب الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة، علماً بأن الخطة ترمي إلى المضي قدماً في تشجيع النشاط الابتكاري وزيادة قيمة الصادرات من خلال النهوض بصكوك الملكية الصناعية وتطوير القطاعات الثقافية. ووصف الوفد الخطوط العريضة لذلك الوضع الجديد الذي يراد منه صياغة سياسة بشأن الملكية الفكرية ذاكراً ما يلي: (أ) النهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري من خلال تعميم المعلومات المتعلقة بالبراءات والمجالات التكنولوجية في استراتيجيات البحث والتطوير بحيث تصبح الملكية الصناعية حليفاً استراتيجياً للنظام الوطني الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وهذا هو السبب الذي يدفع إلى مواصلة الجهود من أجل المشاركة في مشروع إنشاء قاعدة بيانات براءات أمريكا اللاتينية (LATIPAT). وأشار الوفد إلى إنشاء مكتب الابتكارات الذي يمهد السبيل لوكالة للأنشطة الابتكارية. وقد تم تكليفه بالنهوض بالنشاط الابتكاري ودعمه وكذا بالنسبة إلى العلوم والتكنولوجيا وتعزيز التنسيق بين المؤسسات وإقامة الصلة بين الاحتياجات الاجتماعية والإنتاجية والقدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية، (ب) وتعزيز الانتفاع بالإشارات المتميزة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، علماً بأن هدف المديرية الوطنية للملكية الفكرية هو النهوض بالإشارات المتميزة غير المنتفع بها بالقدر المطلوب لتصبح علامات جماعية أو مؤشرات جغرافية، وتعمل مع الويبو على

إعداد برنامج يمكن تنفيذه في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، (ج) ووضع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية بشأن أولويات مجلس حق المؤلف الذي أنشئ مؤخراً، بهدف تعميم حماية حق المؤلف وتدريس ذلك الموضوع على كل المستويات وإنشاء مؤسسات جامعية متخصّصة لحماية قيمة القطاعات الثقافية المستجدة وخلق قطاعات جديدة في مجال الموسيقى والسينما والفيديو والبرامج الحاسوبية وما إلى ذلك، مما أثبت درجة عالية من النشاط وحضوراً بارزاً في الأسواق واستقطاباً كبيراً لفناني الأداء وصغار المقاولين. والتفت الوفد إلى مجال اهتمام آخر قائلاً إنه البحث عن حلول تسمح بنفاذ عام إلى المعرفة واعتبر ذلك ضرورياً في مكافحة الفقر وتحقيق المساواة. وانتقل في تعداده إلى النقطة (د) أي تعزيز سياسات التنسيق بين المؤسسات العامة والخاصة والنهوض بالتعاون وإقامة الشبكات عملاً بالاقتراح الذي سبق طرحه لإنشاء مجموعة متعددة المؤسسات تكون معنية بالملكية الفكرية ومكلّفة بتنسيق سياسة البلد الداخلية والخارجية في ذلك الصدد. وصرّح الوفد قائلاً إن من المهم بمكان للبلدان أن تتمكن من استيعاب المعرفة واستخدامها وتكييفها وفقاً لأهدافها، علماً بأن ذلك يقتضي نقلاً فعالاً للتكنولوجيا وما تنطوي عليه من معرفة "ضمنية" ليس من السهل فك رموزها. وشرح قوله بالإشارة إلى أن البلدان النامية ما فتئت تؤيد زيادة الحماية للملكية الفكرية منذ جولة أوروغواي لتنفذها البلدان المتقدمة بما يخدم مصلحة شركاتها. ودعا متخذي القرارات بشأن سياسات الدولة المتعلّقة بالملكية الفكرية والتنمية إلى إيجاد التوازن السليم بين مصالح المنتفعين بالمعرفة ومنتجيها. وشدد الوفد على أن أعلى درجة من الحماية المفيدة هي الدرجة التي تفوق فيها الفوائد الاجتماعية التكاليف الاجتماعية من غير الابتعاد عن اتفاق تريبس الذي ينص على أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ينبغي أن يسهما في النهوض بالنشاط الابتكاري التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتعميمها بما يعود بالفائدة المتبادلة على المنتجين والمنتفعين بالمعرفة التكنولوجية وبما ينهض بالرخاء الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والواجبات. وفي السياق ذاته، أشار الوفد إلى أن الاتفاق قيد النقاش يكفل ضمن مبادئه الحماية للصحة العامة والأغذية للشعوب بينما يمنع التعدي على حقوق الملكية الفكرية أو الممارسات التي تحد النشاط التجاري من غير سبب أو تكون على حساب النقل الدولي للتكنولوجيا. وشرح الوفد كلامه قائلاً إن أوروغواي تؤيد اقتراح "أصدقاء التنمية" وتتبنى مقوّماته، أي النهوض بالتنمية ونفاذ الجميع إلى المعرفة وتضمين برامج الويبو البُعد الإنمائي ولا سيما البرامج التي تنطوي على أنشطة وضع القواعد والمعايير والسعي باستمرار إلى صون المُلك العام والنهوض به وكذا النشاط الإبداعي والابتكاري القائم عليه وصياغة مبادئ توجيهية لنقل التكنولوجيا وتعميمها بما يسهم في عملية التنمية.

١١٩- وساند وفد زمبابوي البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الويبو على مساعدتها المقدمة لأتمتة مكتب بلده للملكية الفكرية وأعرب نتيجة لذلك عن أمله أن تستكمل أتمتة جميع عمليات إدارة مسائل الملكية الفكرية ومعالجتها في أواخر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥. وقال إن بلده استضاف خلال سنة ٢٠٠٤ بالتعاون مع الويبو والمنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الفكرية معرض ٢٠٠٤ للملكية الفكرية الذي تكلل بالنجاح وساعد على حفز التنمية التكنولوجية وتعزيز الوعي بشأن مسائل الملكية الفكرية في البلد. وأعرب عن كامل تأييده لاقتراح حكومة سنغافورة استضافة مؤتمر دبلوماسي سنة ٢٠٠٦ بالإشارة بوجه خاص إلى سخاء الحكومة إذ وافقت على تمويل المؤتمر. وأنهى كلمته بالتماس مساعدة الويبو في مجال تدريب الموارد البشرية في بلده ولا سيما الموظفين المعنيين بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

١٢٠- وقال وفد جورجيا إن تقرير أداء البرنامج واستعراض تنفيذ البرنامج يبيّنان أن الويبو قد نجحت في تنفيذ ولايتها، وأعرب مع ذلك عن أسفه إذ حال العجز في الميزانية دون التنفيذ الكامل لجميع البرامج المقرة. ورحّب بالخطوات التي تم اتخاذها من أجل تسوية هذا الوضع. ورأى أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ جيّد الصياغة ويراعي مصالح مختلف البلدان والمنظمة

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية كما يراعي توصيات وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تأييده لجهود المنظمة الرامية إلى إرساء ثقافة للملكية الفكرية عن طريق الاتصالات مع وسائل الإعلام والتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة وإصدار مواد إعلامية جديدة. وأشار مع ذلك إلى أن البلدان التي لها لغات غير اللغات الرسمية للويبو تواجه صعوبات كبيرة من جراء تكاليف الترجمة والنشر. واقترح الوفد اعتماد أموال خاصة في وثيقة البرنامج والميزانية للويبو وتخصيصها لتغطية تكاليف ترجمة المواد الإعلامية إلى اللغات الوطنية. وأعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بتوسيع أنشطة الويبو للنهوض بإدماج الملكية الفكرية في السياسة العامة والتطوير العلمي والتكنولوجي. وقال إن تلك المساعدة ينبغي أن تكون متوازنة وملموسة ومكيّفة حسب مستويات النموّ المتباينة والاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء. وأوضح أن تلك الأنشطة ينبغي أن تشمل إنشاء آلية لجرد أصول الملكية الفكرية وقاعدة بيانات بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية. وحّب الوفد بإصلاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والزيادة في عدد الدول المتعاقدة بموجب اتفاقي مدريد ولاهاي. وفي حديثه عن اتفاق لاهاي، أشار الوفد إلى أن العديد من البلدان قد انضمت إلى الاتفاق، ومنها جورجيا، ورغم ذلك فإن الحماية الموفرة لا تزال غير كافية وأن لا بدّ من إجراء مزيد من المشاورات من أجل تحديثه. وعن موضوع البيانات الجغرافية، قال الوفد إن المسألة معقدة وليس من السهل إيجاد حل يحظى بقبول عام. وأشار إلى أن البيانات الجغرافية شائعة الشهرة تحتاج إلى معاملة خاصة وأن على الويبو ومنظمة التجارة العالمية أن تضما جهودهما بغية تحقيق حل توفيقي ووضع مبادئ مقبولة لدى مختلف الأطراف. وبالنسبة إلى تنمية الموارد البشرية، رحّب الوفد بتوسيع برامج أكاديمية الويبو العالمية لتشمل المنتفعين المحتملين من قطاع الأعمال والأوساط العلمية وأشاد بموقع الأكاديمية على الإنترنت. وتحدث الوفد فيما بعد عن حماية الملكية الفكرية في جورجيا، وقال إن برلمان جورجيا قد اعتمد في سنة ٢٠٠٥ تعديلات على قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة كخطوة في مواصلة تنسيق قوانين جورجيا مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار اتفاق الشراكة والتعاون المبرم مع الاتحاد الأوروبي. واستطرد قائلا إن تلك التعديلات تأخذ بالمتطلبات المنصوص عليها في معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي واتفاقية روما التي انضمت إليها جورجيا في السنوات الأخيرة. وقال إن القانون الجنائي وقانون المخالفات الإدارية خضعا لتعديلات من بينها قائمة بالأعمال التي يُعاقب عليها في إطار الملكية الفكرية والتي تم توسيعها وتنقيحها بالإضافة إلى الغرامات والعقوبات التي تم تشديدها إلى حدّ كبير. وأعلن أيضا أن جورجيا تنظر حاليا في مشروعات قوانين بشأن تعديلات على قانون التدابير الحدودية الخاصة وقانون العلامات التجارية. وذكّر الوفد بأن جورجيا انضمت في سنة ٢٠٠٤ إلى اتفاق لشبونة وأنها ابتدأت مفاوضات ثنائية مع بلدان مختلفة منها أوكرانيا التي من المتوقع أن تبرم معها اتفاقا. وتحدث أيضا عن بدئ المشاورات التمهيدية مع الاتحاد الأوروبي بغية إبرام اتفاق بشأن تجارة النبيذ. وفي الختام، ذكر الوفد المشاورات الثنائية المدرجة في جدول أعمال لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين جورجيا والاتحاد الروسي. وقال إن من المقرر تقديم عرض حول هذه المبادرة لفائدة سائر بلدان أسرة الدول المستقلة.

١٢١- وشكرت ممثلة الاتحاد الأفريقي المدير العام للويبو على الزخم الذي أمد به الملكية الفكرية في العالم. وهنأت أعضاء المكتب الدولي على جودة الوثائق المتاحة وحسن سير اجتماعات الجمعية العامة. وأعربت عن سرورها لأخذ المشاغل الرئيسية التي تساور الاتحاد الأفريقي في عين الاعتبار في بنود جدول الأعمال أي التعاون والمساعدة التقنية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ثم أعلنت أنٍ الاتحاد الأفريقي يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو المجموعة الأفريقية ومجموعة البلدان الأقل نمواً والدول الأعضاء في الاتحاد نفسه فيما يتعلق بتلك المسائل. ومع ذلك، شددت على ما يعلقه الاتحاد من أهمية خاصة على الملكية الفكرية التي يعتبرها

ورقة رئيسية رابحة في عملية تنمية أفريقيا. ولفتت النظر إلى مساهمة الاتحاد في عدد معين من الأنشطة المرتبطة ارتباطاً قريباً أو بعيداً بالملكية الفكرية. وخصت بالذكر أنشطة النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجي بالإشارة إلى مشروع إنشاء مركز امتياز يرمي إلى وضع نهج مشترك لإدارة الملكية الفكرية والانتفاع بها وسياسات وطنية في هذا المجال. وقالت إن مثل ذلك البرنامج يهدف إلى تدعيم قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد على تناول موضوعات علمية وتكنولوجية ومسائل الملكية الفكرية المنبثقة عنها على نحو فعال. وإضافة إلى ذلك، أشارت إلى خطة عمل وضعت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تشرك الاتحاد والدول الأعضاء فيه في الارتقاء بإطار اجتماعي واقتصادي للتنمية بهدف مواجهة التحديات الكبيرة الحالية مثل الحد من الفقر وتخلف التنمية المستوطن ومكافحة تهميش أفريقيا. وقالت إن تلك الخطة ترمي أيضاً إلى تنسيق أنظمة الملكية الفكرية والممارسات المتعلقة بها في أفريقيا. وصرحت أن لجنة الاتحاد الأفريقي تعتزم تنظيم ندوات وحلقات عمل تدريبية ومشاورات واجتماعات تشاورية أخرى في المستقبل القريب بهدف النهوض بمفهوم الملكية الفكرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت قائلة إن الاتحاد يأمل أن تحظى مثل تلك الأنشطة بتعاون الويبو ومساعدتها التقنية. وحرصت على التعبير عن تقدير الاتحاد لما تقدمه الويبو من دعم إلى الدول الأفريقية من أجل وضع تشريعاتها في مجال الملكية الفكرية وتحديث البنى الأساسية وتحسين أنظمة إدارة المكاتب الوطنية. ومع ذلك، لفتت الانتباه إلى ضرورة تدعيم تلك المساعدة نظراً إلى الاحتياجات الحالية الكبيرة في أفريقيا. وأعربت أيضاً عن رغبة الاتحاد والدول الأعضاء فيه في مواصلة المشروع المشترك بين الاتحاد والويبو بشأن منح ميداليات ومكافآت للمخترعين الأفارقة. وأعربت أيضاً عن سرور الاتحاد لما أنجزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من أعمال وعن رغبته في تمكين اللجنة من مواصلة أعمالها بغية إيجاد حلول للمسائل الأساسية بالنسبة إلى أفريقيا. وفي الواقع، قالت إن الجميع على علم بطاقة أفريقيا الوافرة في ذلك المجال. ومضت تقول إن أفريقيا تفيض بالموارد النباتية الطبية التي غالباً ما تستغل استغلالاً تعسفياً في إطار عمليات تجارية مربحة جداً دون مراعاة قواعد الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، حرصت على إحاطة الحضور علماً بأن الاتحاد يتمتع بهيكل فعال خاص بدستور الأدوية في مكتبه العلمي في لاغوس في نيجيريا وأنه أعلن العقد من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٠ عقد الطب التقليدي في أفريقيا. وأعربت عن رغبة الاتحاد في التوصل إلى وضع صك قانوني دولي ملائم لضمان حماية الملكية الفكرية المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي هي في عداد الموارد الأكثر قيمة في قارة أفريقيا ومجتمعاتها التقليدية التي تتمتع بملكيتها الطبيعية. كما أفصحت عن اهتمام الاتحاد الشديد بالمناقشات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الجارية في إطار الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات. وأعربت عن تأييدها الراسخ لاقتراحات المجموعة الأفريقية التي تجسد الخصائص الأفريقية وأوصت بشدة بأخذها في عين الاعتبار لأنها لم تحظ فيما مضى بدرجة كافية من الاعتبار.

١٢٢- وأعرب ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان بنن باسم البلدان الأقل نمواً وبيان مجموعة الـ٧٧. وقال إن الأريبو لمدينة لهذه الفرصة المتاحة لها كي تشارك بصفة مراقب في اجتماعات الويبو. وقال إن المنظمة تمثل ١٦ من الدول الأعضاء في الويبو وتتيح حماية متعددة البلدان للملكية الفكرية كما تقدم للمنتفعين في الدول الأعضاء خدمات الدعم التكنولوجي بالاستناد إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات. وتحدث عن عدد من الأنشطة التي أنجزتها المنظمة بالتعاون مع الويبو والتي شملت مائدة مستديرة حول الملكية الفكرية لفائدة مديري مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الأريبو ، وحلقة عمل عن تقنيات التفاوض حول الترخيص والتطوير، ومنتدى الويبو عن الابتكار لأغراض التنمية المستديمة، ومشاورات إقليمية حول حماية هيئات الإذاعة. وقال إن التعاون مع الويبو

تحسّن من خلال الاتفاق الرباعي المبرم بين الأريبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا (ARCT) والويبو، وقال إن الاتفاق أتاح محفلا لتقييم أعمال تطوير الملكية الفكرية في أفريقيا. ورأى أن التعاون بين الأريبو والويبو سوف يتجلى من خلال برامج التدريب المنجزة في إطار اتفاق التعاون الذي تم إبرامه بين الأريبو وأكاديمية الويبو العالمية. وقال إن تطوير البنى التحتية وتنسيق قوانين الملكية الفكرية فيما بين الدول الأعضاء في الأريبو عنصران حاسمان في عملية تطوير الملكية الفكرية. وفي ذلك الصدد، أشار إلى أن الويبو قد أفادت خبيرا استشاريا للعمل مع المشرف على أنظمة الأريبو في أتمتة مكاتب الملكية الفكرية للدول الأعضاء في الأريبو. وقال إن الويبو شاركت أيضا في أعمال تنسيق قوانين الملكية الفكرية للدول الأعضاء في الأريبو كي تتمشى وأحكام اتفاق تريبس. وقال إن التعاون مع الويبو تحسّن أيضا من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعلن أن ١٥ من بين ١٦ عضوا هم أطراف في تلك المعاهدة. وقال الوفد إنه يدرك الحاجة إلى تنسيق المنظمتين الإقليميتين في أفريقيا (وهما الأريبو والمنظمة الإقليمية للملكية الفكرية) وأضاف قائلا إن المنظمتين تعملان حاليا على بحث تقرير دراسة جدوى التنسيق بين المنظمتين الإقليميتين المعنيتين بالملكية الفكرية في أفريقيا. ولاحظ أن هناك مجالات عمل مشتركة مثل المنهج الموحد فيما يتعلق بصياغة صك قانوني بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، ومركز التدريب المشترك بين المنظمتين، واتفاق التعاون الذي أبرم في ذلك الشأن في ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وقال إن الأريبو استفادت من عدد من الاتفاقات الثنائية مع هيئات أخرى مثل المكتب الأوروبي للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات والمعهد الوطني الفرنسي للملكية الصناعية والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات ومكتب المملكة المتحدة للبراءات. وانتهز ممثل الأريبو فرصة الالتقاء في هذه الجمعيات لإبرام اتفاق مشابه مع المعهد الوطني المكسيكي للملكية الصناعية وإجراء مفاوضات أيضا مع المعهد الوطني البرتغالي للملكية الصناعية.

١٢٣- وتقدّم المدير العام للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) بعبارات التهاني للمدير العام وجميع معاونيه على الجهود المبذولة خلال الاثني عشر شهرا الماضية وعلى جعل نظام الملكية الفكرية أبسط وأيسر. وذكّر بأن الويبو ومنظمته، من خلال تعاونهما الوطيد، يسعيان إلى تحقيق أهداف مشتركة وهي حماية حقوق الملكية الفكرية، وإسهام الملكية الفكرية في تقدّم البشرية والتطوّر التكنولوجي للبلدان ذات الاقتصاديات الهشة. وأعلن أن منظمته ترغب في مواصلة خطة العمل من أجل التنمية وتطوير النظام الدولي للبراءات وخطة عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأعرب عن أمله في تعزيز حماية الأداء السمعي البصري وحقوق هيئات الإذاعة. وأعلن أن منظمته تؤيّد بيان المجموعة الأفريقية وبيان البلدان الأقل نموّا وبيان الاتحاد الأفريقي. وقال إن منظمته تتابع باهتمام شديد تطور الموضوعات قيد النقاش وذكر على وجه التحديد أعمال اللجنة الحكومية الدولية فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، والأعمال المتعلقة بتطوير نظام البراءات وبجدول أعمال التنمية. وأعرب عن ارتياحه للأنشطة التي أنجزتها الويبو ومنظمته في إطار التعاون القائم بينهما. وأشار في هذا السياق إلى الندوات وحلقات العمل التي نظمت في الدول الأعضاء في منظمته ومشروع شعبة البحث في مجال الملكية الصناعية ومشروع النهوض بالبيانات الجغرافية وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما من خلال إضافة تدريب حول الملكية الفكرية في المقررات الجامعية. وفي هذا الصدد، أعلن عن افتتاح المركز الإقليمي للتدريب في مجال الملكية الفكرية "دنيس إيكاني" التابع للمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. وحرص المدير العام لتلك المنظمة على التقدم بعبارات الشكر إلى جميع الذين شاركوا في ذلك الحدث المهم وذكر على وجه التحديد الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) والمكتب الأوروبي للبراءات والمعهد الفرنسي للملكية الصناعية ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) والمعهد

الأوروبي للشركات والملكية الفكرية (IEEPI) والمعهد البرتغالي للملكية الصناعية والمعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وأشار أيضا إلى اتفاق التعاون المعتزم توقيعه بين المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمعهد المكسيكي للملكية الصناعية. وفي الختام، أعرب عن أمله في مواصلة التعاون والشراكة بين الويبو ومنظمته.

١٢٤- وصرح ممثل المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) أن عولمة مجتمعاتنا قد أفضت إلى إبرام معاهدات دولية حديثة لحماية الملكية الفكرية، مما يبرز تزايد أهمية المعارف وقيم الابتكارات. وفي هذا الصدد، أشار إلى كثرة النقاشات الدائرة عبر العالم وقال إنها تبرهن على الأثر الكبير التي يتركه نظام البراءات في اقتصادياتنا. وقال إن تلك النقاشات ترمي إلى اكتساب فهم أحسن للاحتياجات الخاصة والشروط المحددة بالنسبة إلى الاستعمال الفردي لهذا النظام. وأعلن أيضا أن المكتب يضم حاليا ٣١ دولة عضوا وهو يغطي حاليا فضاءا اقتصاديا يضم أكثر من ٥٦٠ مليون نسمة أي أكثر من فضاء الجماعة الأوروبية. وقال إن المكتب يستفيد من هذا التنوع الثقافي والاقتصادي والفكري، وهو يتوقع زيادة بنسبة ٤٠٪ في إيداعات البراءات في سنة ٢٠٠٥ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠. وذكر بأن التكلفة المرتفعة لمنح البراءات تشكل عموما عائقا أمام المنتفعين المحتملين، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن المكتب، وبعد أن خفّض رسوم الإجراءات بقدر كبير، يتطلع إلى التصديق بسرعة على بروتوكول لندن الذي سيمكن بعد دخوله حيز التنفيذ من تخفيض تكاليف منح البراءات بنسبة كبيرة والذي سيتيح حافزا أكبر على البحث والتطوير. وأعلن أيضا أن المكتب يؤيّد بشدة أعمال الجماعة الأوروبية الرامية إلى إنشاء براءة أوروبية مما سيسمح بالتكيف وفقا للمعايير الأوروبية، وأوضح أن المكتب هو الذي سيتولى مسؤولية منح تلك البراءة وإدارة شؤونها. وتحدث ممثل المكتب فيما بعد عن مختلف أنشطة التعاون الدولي للمكتب مذكّرا بأن المكتب هو من أكبر الجهات التي تتولى إدارة البرامج الثنائية، فهو يعنى بإدارة العديد من المشروعات التي تمولها الجماعة الأوروبية. وأشار إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه المكتب لمسألة حماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية. وأوضح أن العولمة قد كشفت عن انعدام في التوازن بين البلدان الأقل نموّا والبلدان ذات الاقتصاديات الناشئة والبلدان المتقدمة. وفي إطار مشروعات التعاون الدولي، ذكر العديد من حملات التوعية التي نظمت في شكل ندوات وحلقات تدريبية حول المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي. ثم أعلن بأن المكتب يعمل حاليا على إعداد قواعد بيانات خاصة بالمعارف التقليدية وسيتم فيما بعد إدماجها ضمن أدوات البحث، ولا سيما قاعدة البحث EPOQUE. وأوضح أن قواعد البيانات بشأن تلك الموضوعات تشكل مصدرا غزيرا من المعلومات حول تلك المعارف الخاصة وستساعد فعلا على توفير حماية أحسن تفاديا لمنح البراءات بطريقة غير مشروعة. وبالنسبة إلى جدول أعمال التنمية، أعلن ممثل المكتب أنه مهتم جدا بالمسائل المتعلقة بالتنمية والنموّ الاقتصادي في إطار نظام البراءات. وأوضح أن المكتب قد شارك فعلا في المناقشات المتعلقة بمسألة اعتماد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وفي هذا الصدد، قال إن المكتب يرحّب بجهود الجميع وناشد الكلّ للعمل معا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في جو من التنسيق والاحترام المتبادل لاحتياجات الغير. وذكّر بالتحديات المعاصرة الكبرى التي يطرحها تنسيق قانون البراءات الموضوعي. وأضاف قائلا إن المكتب يؤيّد بشدة العمل في ذلك الاتجاه في سياق صار أكثر عولمة وفي عالم يشهد تطوّرا سريعا للمجتمعات وتزايدا في المبادلات الدولية مما يقتضي الإسراع في تنسيق قانون البراءات الموضوعي بغية زيادة الفعالية في إجراءات فحص الطلبات ومنح البراءات وتحقيق تناسق أكبر في الأنظمة القانونية. وأعلن أن من الضروري التوصل إلى موقف مشترك حتى يتسنى للجميع الاستفادة أحسن من الحقوق المستمدة من الاختراع. وفي الختام، أشاد بالجهود الجماعية الرامية إلى النهوض بتوفير حماية ذات جودة للملكية الصناعية بما يعود بالنفع على الجميع. وقال إنه واثق من أن ضمّ الجهود سيمكن من رفع التحديات الجديدة التي تطالع طريقنا.

١٢٥- وأعرب ممثل المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات عن دعمه لأنشطة الويبو. وأشار إلى أن الاتفاقية الأوروبية الآسيوية للبراءات، ومنذ دخولها حيز التنفيذ قبل عشر سنوات، قد اكتسبت اعترافا عالميا كما يدل على ذلك حجم الطلب عليها من قبل مودعين من ٥٨ بلدا وكذلك التزايد المستمر في عدد الطلبات الأوربية الآسيوية بالإضافة إلى أن البراءات التي يمنحها المكتب الأوروبي الآسيوي يكون لها أثر في تسعة بلدان تغطي سدس الكرة الأرضية. وقال إن المكتب سوف يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه في أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، وسينظم بتلك المناسبة مؤتمرا دوليا عن دور نظام البراءات العالمي وأهميته. وأعرب ممثل المكتب عن امتنانه للمدير العام للويبو ومديري المنظمات الإقليمية للبراءات ولكل أولئك الذين لم يترددوا في الاستجابة للدعوة إلى المشاركة في المؤتمر. وتحدث عن التطورات التي طرأت في المكتب. وأعلن أن المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات عملت بفعالية على مساعدة عدد من مكاتب البراءات الوطنية في الدول الأعضاء ولا سيما من خلال منح النفاذ المجاني إلى مصادرها من المعلومات والبحث وتسديد تكاليف قنوات الإنترنت وتقديم التدريب للمتخصصين وغير ذلك. وأقرّ أيضا بالمساعدة الفعالة التي حصل عليها المكتب من المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات منذ إنشائه. وأعلن أن الخطوة المقبلة في تحديث المكتب ستكون الاستغناء عن الورق في إجراءات إيداع الطلبات ومتابعتها للحصول على براءات أوروبية آسيوية. وقال إن أنشطة التحديث ستقتضي أنشطة تطوير موازية في مكاتب البراءات الوطنية للدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في الحصول على دعم الويبو وفي توطيد علاقات التعاون مع المنظمة.

١٢٦- وألقى ممثل المفوضية الأوروبية الأضواء على التطورات التي حدثت في الاتحاد الأوروبي خلال السنة الماضية وأشار إلى أن المفوضية قد نشرت بيانا (OJ L 94 of 13.4.2005, p.37)، بعد اعتماد التوجيه الأوروبي رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، بخصوص حقوق الملكية الفكرية المشمولة على الأقل في نطاق التوجيه. وأضاف قائلا إن المفوضية اعتمدت في يوليه/تموز ٢٠٠٥ اقتراحات بشأن توجيه وقرار إطاري يتناول العقوبات الجنائية الموقعة في حالات التعدي على الملكية الفكرية (COM (2005) 276 final) وقال إن من شأن تلك الاقتراحات أن ترفع على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي لبحثها. وأشار أيضا إلى أن المفوضية قد اعتمدت في أكتوبر/أيلول ٢٠٠٤ اقتراحا للائحة تنفيذية تسمح بالترخيص الإجباري لتصدير الأدوية المشمولة بالبراءات إلى البلدان المحتاجة، تنفيذا لقرار مجلس منظمة التجارة العالمية الصادر في ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٣. ومضى يقول إن الاقتراح قيد النقاش حاليا في مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. وصرح ممثل المفوضية قائلا إن البرلمان الأوروبي قد رفض في التصويت الذي جرى في ٦ يوليه/تموز ٢٠٠٥ اقتراح المفوضية بشأن توجيه يتعلق بالاختراعات المنجزة بالحاسوب، يرمي إلى توضيح الممارسات القائمة حاليا في أوروبا بشأن البراءات الصادرة في هذا المجال، وهو بصدد العمل على الاقتراح المتعلق بلائحة تنفيذية بشأن البراءة الأوروبية وبشأن الاقتراحات الرامية إلى إنشاء قضاء أوروبي متخصص في البراءات يكون مقره في المجلس. وأضاف قائلا إن المناقشات جارية في المجلس والبرلمان الأوروبي بعد اعتماد اقتراح توجيه لتعديل التوجيه الأوروبي برقم ٧١ لسنة ١٩٩٨ بشأن الحماية القانونية للرسوم والنماذج الصناعية والصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وأشار إلى أن لجنتي الشؤون الاقتصادية والنقدية واللجنة الاقتصادية الاجتماعية قد اعتمدت آراء مؤيدة للاقتراح. وأفاد بأن المفوضية بصدد استكمال فترة تشريعية مكثفة بشأن لائحة الجماعة بشأن العلامات التجارية وقد اعتمدت تعديلا للتدابير التنفيذية. وقال إن من المستساغ أيضا تعديل القواعد النافذة لتحسين إجراءات التسجيل وتوضيحها ولا سيما إجراءات الاعتراض، فضلا عن تعديل بعض الأحكام لتغطية الطبيعة الخاصة لإجراءات الطلب بالوسائل الإلكترونية. وصرّح قائلا إن المفوضية على وشك اعتماد تخفيض في رسوم تسجيل علامة الجماعة ومن المرتقب أن تنضم الجماعة الأوروبية إلى بروتوكول مدريد وتبسيط عملية إدارة إجراءات التسجيل الإلكتروني وتخفيض

التكاليف. وانتقل إلى موضوع حق المؤلف والحقوق المجاورة قائلا إن المفوضية قد اعتمدت دراسة بشأن مبادرة لها تتناول الإدارة الجماعية عبر الحدود لحق المؤلف، وذلك بعد التبليغ الذي اعتمدته المفوضية في أبريل/نيسان ٢٠٠٤ بشأن إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الداخلية والتشاور مع الأوساط المهتمة التي جرت في يوليه/تموز ٢٠٠٥. واستطرد قائلا إن الدراسة تقف على البنى الراهنة لإدارة حق المؤلف عبر الحدود بهدف توفير الخدمات الموسيقية عبر الإنترنت وانتهت إلى ضرورة الأخذ ببنى جديدة تماما، علما بأن خير نموذج لتحقيق ذلك هو تمكين أصحاب الحقوق من التصريح لجمعية يختارونها لإدارة مصنفاتهم عبر أراضي الاتحاد الأوروبي برمته. ومضى يقول إن المفوضية ستعتمد بعد تلك الدراسة تقييما لآثارها بالإضافة إلى توصية تدعو فيها الدول الأعضاء إلى الالتزام ببعض المبادئ بهدف استنباط النظام المذكور أعلاه. وأشار ممثل المفوضية أيضا إلى أن استعراض الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة الذي بدأ بجولة مشاورات سنة ٢٠٠٤ لا يزال جاريا بدراسات ينجزها متعاقدون مستقلون، علما بأن من المرتقب إجراء تقييم لوقعها في سنة ٢٠٠٦. وختم كلمته بالإعلان عن أن تسع دول من الدول المنضمة حديثا إلى الجماعة الأوروبية قد صدّقت على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف أو معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي أو كلتيهما وأن المفوضية الأوروبية وسائر الدول الأعضاء فيها تستعد للانضمام إلى المعاهدتين في المستقبل القريب، على أن يتيسر للدول الأعضاء تنفيذ التوجيه رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات.

١٢٧- وهنأ ممثل الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (WASME) المدير العام على ضمان إحلال قضايا النهوض بالملكية الفكرية وحمايتها المحل المناسب لها في جدول أعمال واضعي السياسات على أعلى المستويات في الدول الأعضاء، والحرص على الاعتراف بها في عصر المعارف، وعصر الفكر، بصفتها أداة مهمة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لفائدة أصحاب الحقوق، والتوفيق بينها وبين حقوق المستهلكين والمنتفعين. وأشاد بالجهود الدؤوبة لموظفي الويبو وتفانيهم في العلم. ودعا المدير العالم إلى مواصلة جهوده ومساعيه في المساعدة على النهوض بتكوين الكفاءات في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، نقل ممثل الجمعية عبارات الشكر من رئيسها وأمينها العام إلى المدير العام للويبو والمدير التنفيذي المشرف على شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة وإلى مدير تلك الشعبة في الويبو على دعمهم للشركات الصغيرة والمتوسطة وللجمعية العالمية. وأعرب عن تقديره للمدير العام لما يوليه من اهتمام لتحسين القدرات التنافسية للتلك الفئة من الشركات من خلال الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية ومختلف المبادرات التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة بإنشاء شعبة قائمة بذاتها في الويبو في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ لبحث احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأوضح أن تلك الشركات هي العمود الفقري لمعظم الاقتصاديات، إذ أنها تضم تشكيلة متنوعة جدا من المؤسسات المعنية بالأنشطة الاقتصادية من الشركات الصغرى والقروية إلى الوحدات الصناعية العصرية التي تستخدم أحدث التقنيات المتطورة. وقال إن ذلك يقتضي مساعدتها من أجل الانتفاع بفعالية بنظام الملكية الفكرية حتى تتمكن من رفع قدراتها التنافسية. وأضاف قائلا إن تلك الشركات تشغل أكثر من ٣٠٠ مليون شخص في العالم وتساهم بحصة كبيرة جدا من العمالة في القطاع الصناعي تتراوح بين ٤٠ و٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي وبين ٣٠ و٥٠٪ من الصادرات في معظم البلدان. وذكّر بأن الجمعية العالمية أنشئت سنة ١٩٨٠ وهي المنظمة الدولية غير الحكومية الوحيدة التي تعنى بتلك الفئة من الشركات، وتتمتع بصفة استشارية في عدد من وكالات الأمم المتحدة. وقال إنها تضم أعضاء ومنتسبين من ١١٢ بلدا من البلدان المتقدمة والنامية والمنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والأقلّ نموّا. وأضاف قائلا إن الجمعية تعمل باستمرار على تعميم المعلومات على أعضائها حول البرامج التدريبية التي تنظمها المعاهد والمؤسسات في مختلف البلدان المتقدمة والنامية من أجل تدريب رواد الأعمال والموظفين في تلك الفئة من الشركات. وشدّد الوفد على أن

جني الثمار الاقتصادية الحقيقية للملكية الفكرية يقتضي من جمعيات قطاع الأعمال أن تهتم أيضا بانتفاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بنظام الملكية الفكرية. وقال إن الجمعية نظمت، خلال السنوات القليلة الماضية، عددا من المؤتمرات الدولية في أوروبا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا والصين والهند والشرق الأوسط. ولاحظ أن الهند تضم أكثر من ٥ مليون شركة من تلك الفئة وهي تشغّل حوالي ٨٠٪ من عمالة القطاع الصناعي ولذلك فإنها تعتبر القطاع الثاني من حيث تشغيل الموارد البشرية بعد القطاع الزراعي، إذ توظّف حوالي ٢٠ مليون شخص وتسهم بحوالي ٣٥٪ من إجمالي الصادرات التجارية وتقريبا ٤٠٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي. وقال إن تلك الشركات في الصين تساهم بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي و٧٥٪ من العمالة الإجمالية وبين ٤٠ و٦٠٪ من إجمالي الصادرات التجارية. وقال إنها تساهم في جمهورية كوريا بحوالي ٤٧٪ من إجمالي الإنتاج و٧١٪ من العمالة و٤٠٪ من الصادرات. وأكّد على أن تلك الفئة من الشركات هي القطاع الذي ينشط فيه رواد الأعمال وتزدهر فيه حركة التجارة فيما بين القطاعات وغالبا ما تكون مسؤولة على التنمية القروية والاجتماعية. وشدّد على أن تلك الفئة من الشركات تواجه عددا من العراقيل مثل قلة فرص الحصول على التمويل وانعدام الموارد البشرية المؤهلة وارتفاع مستويات التقنين وكثرة الإجراءات الإدارية والعبء الضريبي وانعدام المرونة في سوق العمل. وقال إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير من البلدان المشاركة في هذه الدورة تمثل نسبة مئوية عالية جدا من جميع المؤسسات، فذكر على سبيل المثال بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) وبلدان آسيا (الصين والهند واليابان وماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة) وبلدان عربية (مصر والأردن) وبلدان أفريقية (غانا ونيجريا) وبلدان أمريكيا اللاتينية (البرازيل والمكسيك وأوروغواي) على سبيل المثال لا الحصر، حيث تبلغ حصة تلك الشركات في عمالة تلك البلدان بين ٥٠ و٧٠٪. وأعلن أن حكومة الهند قد أسدلت الستار يوم ١٠ أغسطس/آب ٢٠٠٥ عن مجموعة من التدابير لفائدة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الهند، وهي تدابير ترمي إلى مضاعفة حركة القروض المصرفية للقطاع في غضون خمس سنوات بحلول ٢٠٠٩-٢٠١٠، مما سيساهم في التخفيف من عبء الدين عليها. وأكد أن الدراسات التي أجريت في بلدان متقدمة وبلدان نامية قد بيّنت أن الشركات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة ليست على اطلاع كاف بالمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال الاستعانة بأصول الملكية الفكرية في استراتيجياتها التجارية. ولاحظ أن الجمعية العالمية نظمت العديد من البرامج التدريبية لفائدة رواد الأعمال في تلك الفئة من الشركات مع التركيز بصورة خاصة على تدريب المرأة، وخصّ بالذكر برنامجا تدريبيا دوليا حول " إدارة الأنشطة الابتكارية ونقل التكنولوجيا" في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، في نيودلهي بالتعاون مع الشبكة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لإسهام الويبو في ذلك البرنامج من خلال إيفاد شخص مرجعي خارجي. وأشار أيضا إلى الدراسات والأبحاث التي تنشرها الجمعية حول مختلف القضايا التي تعني تلك الفئة من الشركات، بما فيها صياغة السياسات الحكومية وأنظمة التجارة الدولية، إلى جانب مجلة نصف شهرية توزع على الأعضاء والجمعيات في أكثر من ١١٢ بلدا، وتحتوي على أحدث المعلومات عن المسائل الخاصة بتلك الشركات. وقال إن الجمعية تتطلع بحزم إلى تعزيز التعاون مع الويبو في إذكاء وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بالحاجة إلى الانتفاع بنظام الملكية الفكرية من أجل تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها وعملت على توزيع إصدار الويبو "الملكية الفكرية من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة" على قرص مدمج، على الأعضاء والمنتسبين خلال مؤتمراتها. وأثنى على الويبو التصميم الجديد لبوابة الويبو على الإنترنت المخصصة لتلك الفئة من الشركات وقال إنه أيسر للاستعمال وفي الوقت ذاته أداة فعالة لتعميم المعلومات. وأعرب أيضا عن تقديره لمنشور الويبو المعنون "تصميم علامة تجارية" (مدخل إلى العلامات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة)

والمنشور المعنون "جمال المظهر" (مدخل إلى الرسوم والنماذج الصناعية للشركات الصغيرة والمتوسطة)، وهما منشوران أصدرتهما الويبو بخمس لغات، والعمل جار حاليا على إعداد النسخة الروسية. ورحّب ممثل الجمعية أيضا بالمنشور المعنون "ابتكار المستقبل: مدخل إلى البراءات للشركات الصغيرة والمتوسطة)، وكذلك المنشور الذي تصدره الويبو ومركز التجارة الدولية بعنوان "تسويق منتجات الحرف اليدوية والفنون البصرية: دور الملكية الفكرية"، والمنشور المعنون "أسرار الملكية الفكرية" (دليل للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة)، والمنشور المعنون "القيمة المتبادلة: التفاوض بشأن اتفاقات ترخيص التكنولوجيا: كتيب تدريبي" والمنشور المعنون "أسرار الصناعة الدوائية: دليل للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدّرة". وأشار أيضا إلى أن شعبة الويبو للشركات الصغيرة والمتوسطة عملت على تحرير المنشور: "ابتكار المستقبل: دليل إلى حلول الملكية الفكرية لقطاع صناعة الآلات في الهند" بالشراكة مع اليونيدو والجمعية الهندية لصناعة الآلات. وأشاد بالقرص التفاعلي ومتعدد الوسائط الذي أعدته شعبة الويبو تحت عنوان "مشهد الملكية الفكرية". وأوضح أن المجموعة الأولى من المواد العشرة حول الملكية الفكرية للشركات قد استكملت في إطار مشروع مشترك مع مكتب كوريا للملكية الفكرية ووكالة كوريا للنهوض بالمستثمرين. وأشار إلى أن عدد المشتركين في النشرة الإلكترونية الشهرية التي تصدرها شعبة الويبو لا يزال في ارتفاع إذ بلغ حوالي ٢٠ ٠٠٠ مشترك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. واستطرد قائلا إن من المقترح تنظيم حلقة عمل مشتركة بين الويبو والجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة حول القضايا العملية للملكية الفكرية لجمعيات الشركات الصغيرة والمتوسطة وجمعيات التجارة والأعمال، في مقر الويبو في سنة ٢٠٠٦. وجدّد ممثل الجمعية نداءه لجميع الدول الأعضاء الحاضرة، والتي لها عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توظّف ملايين الأشخاص، أن تتيح للمدير العام الموارد المالية والبشرية الكافية عند اعتماد البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة بغية تمكين شعبة الويبو للشركات الصغيرة والمتوسطة من إنجاز مهماتها الرامية إلى تقريب أدوات نظام الملكية الفكرية إلى تلك الفئة من الشركات عبر العام ولمتابعة تلك المهمات وتنفيذها بنجاح لفائدة تلك الشركات. وتوجّه ممثل الجمعية إلى المدير العام بعبارات الشكر والامتنان على المساعدة في إذكاء الوعي وتعميق الفهم بقضايا الملكية الفكرية في أوساط الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم والانتفاع العملي بنظام الملكية الفكرية وتسخيره لزيادة قدراتها التنافسية. وهنّأ المديرَ العام ومنظمته إلى مبادراته وبصيرته والتزامه برسم خطة طريقة ممتازة من أجل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

١٢٨- وذكّر ممثل ائتلاف المجتمع المدني (CSC) بأن الائتلاف يمثل ٢٨ منظمة غير حكومية من ١٢ بلدا وأن الأعضاء فيه تعنى بتشكيلة متنوعة من القضايا التي تهتم بها الويبو مثل الحصول على الأدوية والنفاذ إلى المعارف وأفضل الآليات لدعم الأنشطة الإبداعية. وقال إن الائتلاف يساند بشدة اقتراحات "أصدقاء التنمية" المتعلقة بجدول أعمال الويبو للتنمية. وحثّ الويبو على أن تؤدي دورها بجدية أكثر في دعم التنمية وحماية المصالح العامة. وقال إن الائتلاف يؤيّد بشدة أيضا الاقتراح الوارد في جدول الأعمال والرامي إلى وضع معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف. وناشد الويبو لمناقشة وضع معاهدة من ذلك القبيل في إطار اللجنتين الدائمتين المعنيتين بحق المؤلف والبراءات. وحثّ الويبو أيضا على بحث قضايا منع الممارسات غير التنافسية، بما في ذلك مشكلات احتكار أسواق البرمجيات. وقال إن على الويبو في هذا المضمار أن تناقش تنفيذ المادة ١٠ من اتفاق تريبس. وناشد الويبو أيضا بأن تناقش قضايا الحصول على الأدوية وتنفيذ المادة ٧ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة. وقال إن الائتلاف يعترض على عقد مؤتمر دبلوماسي حول المعاهدة المقترحة بشأن هيئات البث الإذاعي والبث الكبلي والبث عبر الإنترنت لأنه يرى بأن الإجراءات المتبعة في النظر في المعاهدة غير سليمة إذ لم يتم احترام آراء المستهلكين. وقال إن على الويبو أن تناقش الأوساط المعنية بالتكنولوجيا حول اقتراح البث عبر الإنترنت الذي وصفه بالراديكالي والتقييدي. وأشار أيضا إلى

إنعدام أي تحليل اقتصادي لوقع المعاهدات على المستهلك ولا على أصحاب حق المؤلف، علما بأنها تعرض وكأنها ضرورية لمواجهة القرصنة. وأوضح أن المعاهدة تكاد لا تعنى بموضوع القرصنة على الإطلاق، فهي تعتبر خارجة عن القانون في كل مكان بالنسبة إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف. ولاحظ أنها تعنى بالأحرى بحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بإرسال المعلومات. واعتبر أن الحديث عن معاهدة تحمي الإشارات فقط أمر مضلّل، في حين أنها تنص على منح حقوق تجارية كثيرة تدوم ٥٠ سنة وتسمح بإعداد نسخ وإعادة توزيع المصنفات. وقال إنه غير مرتاح قطّ إزاء طبيعة الحق المقترح في هذا الصدد، إذ أنه حق لا يقوم على القدرة الإبداعية ولا على الاختراع بل إنه ادعاء بأن الاستثمار في إرسال المعلومات ينبغي أن ينتج عنه حق استئثاري في المضمون يدوم ٥٠ سنة، وهي مدة تتجاوز بكثير مدة حماية قواعد البيانات في أوروبا وتزيد بعشر مرات على مدة حماية بيانات الاختبار في التجارب الصيدلية والسريرية في الولايات المتحدة. وقال إن ذلك الحق يوضع فوق حقوق المؤلف في المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف ويطبَّق حتى على المصنفات التي آلت إلى الملك العام وفقا لقوانين حق المؤلف. ولاحظ ممثل الائتلاف أن ذلك الحق، إذا شمل أثره الإنترنت، فإنه سيؤثر سلبا في النفاذ إلى المعارف أكثر فأكثر، ولذلك فإن وضع حقوق في المعلومات تقوم فقط على إرسال المعلومات أو إتاحتها للجمهور خيار غير سليم فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعارف وسيلحق الضرر بأصحاب حق المؤلف والمستهلكين وبالأنشطة الابتكارية. ورأى أيضا أن الطلب الجاري من أجل توسيع نطاق الحقوق التي تحصل عليها مجموعة كي تشمل مجموعة أخرى أمر يمكن توقّعه وتساءل إلى ما سيفضي ذلك في نهاية المطاف لا سيما أمام تعدد الحقوق الممنوحة للمصنف الواحد، وساق كمثال على ذلك حق البث الإذاعي الذي يمنح فوق حق المؤلف. وقال إن مآل كلّ ذلك استنفاد الملك العام وتقييد حرية حركة المعلومات وارتفاع أسعار المعلومات وتقليص النفاذ إلى المعارف، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى مجتمعات تقل فيها المعلومات والمساواة. وشدّد على أن التكاليف والمخاطر التي ستترتب على الاقتراح ستكون كبيرة وكثيرة في حين ستكون المزايا شبه منعدمة. وقال إن على الويبو أن تعيد النظر في طريقة تحديد الأولويات إذ عليها أن تستجيب لمطالب المستهلكين في مواجهة الممارسات غير التنافسية والمشكلات التي يعانون منها من جراء تدابير الحماية التكنولوجية وتدابير إدارة الحقوق الرقمية والحاجة إلى تطبيق تقييدات واستثناءات للمكفوفين والتعليم والمكتبات والاقتراح الرامي إلى وضع معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف. وقال إن على الويبو أن تجد طريقة للنظر في حقوق المستهلكين بأساليب تمكن من تعزيز حماية النفاذ إلى المعارف.

١٢٩- وتحدث ممثل جمعية شمال أمريكا لهيئات الإذاعة (NABA) باسم الجمعية و١٢ جمعية لهيئات الإذاعة معتمدة لدى الويبو وذكر بأن الجمعيات العامة للويبو قررت سنة ١٩٩٧ من خلال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أن تلبي طلب بعض الدول الأعضاء الداعي إلى دراسة جدارة تحديث حماية حقوق هيئات الإذاعة علماً بعدم تحديث تلك الحقوق خلال الأربعين سنة الماضية. وسلط الأضواء على الاجتماعات الإعلامية المعقودة منذ ذلك الحين في كانكون والفلبين والاجتماعات العامة و١٢ جلسة للجنة الدائمة المذكورة وعلى أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الويبو شاركت في المشاورات الإقليمية المنظمة خلال الأشهر القليلة الماضية وأعربت عن رغبتها في مواصلة المفاوضات في إطار مؤتمر دبلوماسي اقترح عقده سنة ٢٠٠٦. وقال إن توافق الآراء المجسد في الاتفاقات بشأن المشاورات الإقليمية هو اعتراف بأن تحديث حماية حقوق هيئات الإذاعة لا يقوض حقوق أصحاب حقوق أخرى ولا يمنح حقوقاً في مضمون الإشارة ولا يحد من النفاذ المجاني إلى المصنفات في المجال العام أو يمثل موضوعاً للمناقشة بين الشمال والجنوب. وبيّن أيضاً أن المعاهدة تدعم قطاع هيئات الإذاعة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ونوّه بأن ضرورة تحديث حماية هيئات الإذاعة على الصعيد الدولي هي نتيجة تطور التكنولوجيا الرقمية في حد ذاتها مما سمح بسهولة بتوزيع ملايين النسخ غير المشروعة عن إشارات حاملة للبرامج الإذاعية بهدف تحقيق الربح.

وأوضح قائلا إن ممارسات الانتفاع غير المشروع بالإشارات أو القرصنة من ذلك القبيل لا تعرِّض للخطر الاستثمارات فحسب بل تهدد خاصة القدرة على أداء المهمة الاجتماعية المتمثلة في الإعلام عن التبادل الثقافي بين البلدان والتدريب بشأنه وتشجيعه. وأشار إلى ما قدمته تلك الإشارات من مساهمة ملحوظة في تنمية البلدان وهيئات الإذاعة العامة والخاصة والمحلية ومتعددة الجنسيات في البلدان النامية والمتقدمة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وطلب من الجمعية أن تدعو إلى عقد مؤتمر دبلوماسي خلال سنة ٢٠٠٦ بهدف الموافقة على المعاهدة التي تعدد تلك الحقوق لتواكب التكنولوجيا الجديدة مما يساهم أيضاً في جدول أعمال البلدان بشأن التنمية الدولية.

١٣٠- وذكّر ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) بأن الاتحاد يمثل منظمات الإدارة الجماعية في مجال الاستنساخ التصويري والجمعيات الدولية للمبدعين وناشري الكتب والصحف وسائر المصنفات المطبوعة. وقال إن منظمات الاستنساخ التصويري أنشئت في أكثر من ٥٠ بلدا في جميع القارات وتمنح تراخيص للنفاذ إلى المصنفات العلمية والأدبية من خلال الاستنساخ التصويري وبعض أوجه الاستخدام الرقمي بعدد من الطرق المختلفة وفقا للقوانين والظروف الخاصة بكل بلد. وقال إن مؤسسات هذا القطاع تؤدي دورا مهما في الاستقلالية والتنوع الثقافي وفي النمو الاقتصادي للشعوب وإن التنمية الفكرية والنموّ الثقافي سيتعرضان للخطر في حال لم يسمح لها بالتطور على النحو السليم. وبالإضافة إلى ذلك، أكّد أنه في حال كانت السوق المحلية لا تنشط بطريقة سليمة، بسبب استفحال القرصنة وانتشار النسخ غير القانوني للكتب وسائر المصنفات المحمية بموجب قانون حق المؤلف، فستنعدم الحوافز التي تشجع الكتاب المحليين على التأليف والناشرين المحليين على الاستثمار في المنشورات والمطبوعات، مما سيؤدي إلى تفاقم الاعتماد على استيراد المصنفات الأجنبية والمعارف وأشكال التعبير الثقافي من الخارج. وقال إن من المؤسف أن نرى البعض له فكرة سلبية عن حماية حق المؤلف. وقال إن منظمات الاستنساخ التصويري، وغيرها من المؤسسات، تمثل حلا ابتكاريا للتوفيق بين احتياجات المستخدمين ومتطلبات أصحاب الحقوق. وأطلع الجمعيات على البرنامج التنموي الذي ينفذه الاتحاد ومن بين أهدافه توفير النفاذ إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف بتكلفة معقولة وسهلة وميسورة، ويشمل ذلك إذكاء الوعي والإنفاذ وإنشاء منظمات الاستنساخ التصويري، والدعم المتبادل من خلال إقامة شراكات مع منظمات أخرى، بالإضافة إلى برنامج تدريبي. وقال إن الويبو والاتحاد قد وقّعا في هذا الصدد اتفاق تعاون وكان له نجاح كبير وعاد بالنفع على العديد من البلدان في العالم. وقال إن ذلك التعاون كان قائما على الطلب وأن كل الإجراءات تمت نزولا عند طلب الحكومات وأصحاب الحقوق في البلد المعني. وساق مثالا على ذلك وهو المشاورة حول إنشاء منظمة إقليمية للاستنساخ التصويري في منطقة الكاريبي. وفي الختام، أكّد ممثل الاتحاد من جديد الدعوة التي وجّهها إلى الويبو والدول الأعضاء خلال الاجتماع الحكومي الدولي الثالث في يوليه/تموز ٢٠٠٥ للنظر في إمكانية بحث مشروع رائد للعمل المشترك في إطار شراكة استراتيجية في قطاع المؤلفات وإنجازه في بلدان مختارة.

١٣١- وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) إنه يود التطرق إلى موضوعين اثنين من جدول أعمال هذه الجمعيات وهما جدول أعمال التنمية ومسألة حقوق هيئات الإذاعة. وفي البداية، شكر الدول الأعضاء والأمانة على الفرصة المتاحة من أجل التوسع في مسألة الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكّر بأن الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة كانت فرصة للاستماع مباشرة إلى آراء منتجي الأفلام والمخرجين من الأرجنتين والهند ومصر وجنوب أفريقيا. وقال إن أولئك المبدعين هم أيضا رواد أعمال في القطاع الثقافي القائم على حق المؤلف والذي يخلق فرص عمل ليس فقط أثناء إنتاج الفيلم بل وأيضا من خلال تشكيلة متنوعة من خدمات الدعم المصاحبة للإنتاج. وقال إن الإنتاج هو دائما التعبير النهائي للثقافة، والثقافة المحلية هي التي تعبر عن

الانشغالات والتطلعات والآمال الخاصة بالجمهور المحلي. وشدّد أيضا على أن تلك الشركات الإبداعية تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الخروج من وضعيتها الاقتصادية الهشة والسائدة بكثرة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وقال إنها في حاجة إلى أن تشارك مشاركة كاملة في الحركة الاقتصادية والثقافية للسينما والإنتاج السمعي البصري الذي يقوم نجاحه أكثر فأكثر على إنشاء شبكات غير رسمية للإبداع والعمل المشترك بين الشركات. وقال إن الاتحاد يتمنى أن يكون قد أوضح، مثل ما بيّنه في مداخلاته في الأشهر الماضية، أن التحديات تقتضي تعزيز الجهود والتعاون الملموس فيما بين الدول الأعضاء وبين قطاعاتها المعنية بالإنتاج السمعي البصري، ولا سيما بين الشمال والجنوب، والابتعاد عن الأفكار النظرية غير الملموسة. وأكّد من جديد دعوة الدول الأعضاء من أجل العمل معهم في إطار مشروعات التعاون الواقعي والاستجابة إلى الاحتياجات الحقيقية والتركيز على نموّ الشركات السمعية البصرية كمحرّك للاقتصاد. وفيما يتعلق بمسألة حقوق هيئات الإذاعة، ذكّر ممثل الاتحاد بأن المنتجين في الميدان السمعي البصري هم الشركاء الرئيسيون لقنوات التلفزيون في المجال الاقتصادي والإبداعي في العالم أجمع، ومن الصعب أن نتصور النجاح الذي تحققه الآن هيئات البث الإذاعي أمام الجمهور دون القدرات الإبداعية والدينامية التي تعمل بها شركات الإنتاج التي تورّد الأفلام والبرامج الجيّدة في العالم أجمع. وأضاف قائلا إن قطاع الإنتاج السمعي البصري كان ولا يزال رأس حربة الحملة ضدّ قرصنة المنتجات السمعية البصرية، والتي تحدث عن أهميتها عدد كبير من الوفود. وأوضح أن مكافحة تلك الظاهرة المتفشية التي تهدد اليوم اقتصاد القطاع السمعي البصري وتهدّد التنوع الثقافي تقتضي الحفاظ على نظام دولي منسق لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفي الختام، قال إن المعاهدات الدولية تتيح للمنتجين والمؤلفين حقوقا من أجل حماية المواد السمعية البصرية، فإنه يرى أن من الأحسن العمل على استكمال تلك الآليات القانونية بحق هيئات الإذاعة في حظر الاستغلال غير المشروع لإشاراتها الحاملة للبرامج السمعية البصرية.

١٣٢- وذكّر ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) بأن الاتحاد يمثل مصالح أكثر من ١٤ ٠٠٠ شركة تسجيل في ٧٥ بلدا عبر العالم وقال إن حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة هي الأساس الذي يقوم عليه هذا القطاع. وأقرّ ممثل الاتحاد بالأهمية الكبرى التي يكتسيها عمل الويبو في العديد من المجالات المتعلقة بحق المؤلف، بما في ذلك الإنفاذ والتعليم والتدريب ووضع القواعد والمعايير. وقال إن الاتحاد قد شارك فعلا في بعض تلك الأنشطة وسيواصل مشاركته. وفيما يتعلق بمسألة المعاهدة المتعلقة بهيئات الإذاعة، قال إن الاتحاد يؤيّد الفكرة العامة الرامية إلى تحديث حماية هيئات الإذاعة كما هي محددة في اتفاقية روما، وبيّن أن الاتحاد لا يزال لديه بعض القلق إزاء طبيعة ونطاق الحقوق اللازمة لمكافحة قرصنة الإشارات والآثار المحتملة بالنسبة إلى أصحاب الحقوق في المواد التي يتم بثها. وأعرب عن أمله في أن يتم التصدي لتلك المسائل التي تثير قلقه في ذلك الإطار سعيا إلى التوصل إلى نتائج مقبولة لدى الجميع. وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، أعرب ممثل الاتحاد عن تأييده الشامل لإدراج البعد الإنمائي والتركيز أكثر على العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وقال إن حق المؤلف يؤدي دورا إيجابيا وقويا في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية في أقل البلدان النامية وكذلك في البلدان الأكثر تقدما. وحث الأمانة والدول الأعضاء على الإسراع قدر الإمكان في العمل من أجل إيجاد حلول حقيقية واعتماد مشروعات ملموسة بما يساعد البلدان النامية والمبدعين فيها على الانتفاع بنظام حق المؤلف خدمةً للتنمية. وقال إن الاتحاد يتطلع إلى تقديم مساعدته في تلك الجهود.

١٣٣- وذكّر ممثل الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) بأن الاتحاد يمثل آلاف الفنانين الموسيقيين في أكثر من ٧٥ بلدا عبر العالم. وقال إن الاتحاد يعمل منذ عدة سنوات على النهوض بحقوق الملكية الفكرية لفائدة الفنانين الموسيقيين وإنه قدم مساهمة قيّمة خلال المناقشات التي أفضت إلى اعتماد اتفاقية

روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة لسنة ١٩٦١، ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي لسنة ١٩٩٦. وأشاد بالجهود التي بذلتها المنظمة من أجل طرح مسألة حماية الأداء السمعي البصري والتشجيع على ظهور توافق للآراء في النقاش الدائر حول حماية هيئات الإذاعة. وأعرب أيضا عن تأييده لمتابعة المناقشات من أجل اعتماد صك لحماية حقوق فناني الأداء في أدائهم السمعي البصري. ولاحظ أن إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٦ إنما يدل على الحاجة إلى الإسراع في العمل من أجل حماية فناني الأداء في القطاع السمعي البصري. ونبّه من ألا يكون اعتماد معاهدة جديدة لحماية هيئات الإذاعة مصدرا لانعدام التوازن على المدى الطويل على حساب مبدعي مضمون المصنفات المحمية. وأشار أيضا إلى الأهمية التي يعلقها اتحاده على النهوض بحقوق الملكية الفكرية للفنانين الموسيقيين في البلدان النامية. وقال إن الهدف في الواقع لا يقتصر على أن نضمن للفنانين الموسيقيين جزءا أساسيا من مواردهم وإنما أيضا التشجيع على تطوير قطاع الإنتاج الموسيقي بأكمله والحرص على صون التنوع الثقافي. وقال في ذلك الصدد إن المبادرات التي اتخذتها الويبو على الصعيد الإقليمي، في شكل حملات التوعية والتدريب، هي مبادرات أساسية. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تستمر تلك المبادرات بالتعاون مع المنظمات التي تمثل الفنانين الموسيقيين حتى يتم الاعتراف بالثروة الموسيقية التي تزخر بها تلك البلدان.

١٣٤- وأشار ممثل مركز قانون البيئة الدولي (CIEL) إلى البيان الذي وقّع عليه مؤخرا أكثر من ٢٥ منظمة غير حكومية من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والذي تطرق إلى العديد من القضايا التي تهمّ الجمعيات. وذكّر بأن المركز كان قد رحّب في اجتماعات جمعيات الويبو لسنة ٢٠٠٤ بالإقرار بالحاجة إلى أن تضمن الويبو مساهمة برنامج عملها وأنشطتها في دعم الأهداف الدولية للتنمية المستديمة وأن تساعد على تقدّمها بالنحو السليم. وحثّ الويبو على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل توحيد الاهتمامات بالتنمية المستديمة بشكل فعال في برنامجها وأنشطتها. وشدّد أيضا على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة، وذكر كمثال على ذلك بعض النقاط في جدول أعمال الويبو للتنمية مثل تقييم وقع أنشطة وضع القواعد والمعايير على التنمية، والتي يمكن أن تتفق حولها الجمعيات. وذكّر أيضا بأن "أصدقاء التنمية" كانت قد اقترحت خلال الاجتماع الحكومي الدولي الثالث أن تتصدى الجمعيات إلى قضايا مثل إنشاء مكتب في الويبو للتقييم والبحث ووضع مبادئ وتوجيهات بشأن وضع القواعد والمعايير. وذكّر أيضا بأن المملكة المتحدة، التي تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، قد اقترحت عدة نقاط يمكن للجمعيات أن تبتّ فيها. وقال إن غياب أية تدابير ملموسة تعرض على الجمعيات هو أمر غير مشجّع، فشدّد على الحاجة إلى مواصلة المناقشات في إطار الاجتماع الحكومي الدولي. وقال إن على الجمعية العامة، من أجل الوفاء بالالتزام بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، أن تضمن اتخاذ قراراتها بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة الأخرى بشكل يدعم ولا يقلّل من شأن اعتبارات التنمية المستديمة في الويبو. وفي الختام، شدّد ممثل الاتحاد على أن النتائج القائمة على التنمية المستديمة لا يمكن أن تتحقق في إطار مشروعات تنعدم فيها الشفافية وتقل فيها المشاركة. وقال إن على جمعيات الويبو، إذا أرادت أن تفي بجدول أعمالها الذي وضع في سنة ٢٠٠٤، فلا بد لها أن تعتمد منهجا متكافئا في مناقشاتها.

١٣٥- وصرح ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) بأن المؤسسة هي منظمة دولية من منظمات المجتمع المدني وتضم حوالي ١٠ ٠٠٠ عضو عبر العالم ولها مكاتب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وتعمل في مجال حماية الحريات العامة وحرية التعبير والصالح العام في المحيط الرقمي. وعن موضوع جدول أعمال التنمية، أكّد من جديد على دعم المؤسسة لاقتراح "أصدقاء التنمية" ولا سيما الاقتراحات الرامية إلى إجراء تقييم مستقل وقائم على الأدلة لتحديد وقع أنشطة الويبو الجديدة في مجال وضع القواعد والمعايير على التنمية واعتماد مبادئ توجيهية بشأن ضمان الحياد

والتوازن في تقديم المساعدة التقنية. وأشار أيضا إلى أن اقتراح جدول أعمال للويبو بشأن التنمية قد استقطب اهتماما كبيرا خارج الويبو، فقرأ مقالا كتبه جوزف استيغليز، الحائز على جائزة نوبل، ويعبر فيه الكاتب عن أمله في أن تستمع الويبو إلى مواقف البلدان النامية، عند استعراض أنظمة الملكية الفكرية، بشكل أحسن مما هو الحال عليه في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، مما يبرهن على الحاجة إلى الاحتفاظ بجدول أعمال بشأن التنمية في مركز أنشطة الويبو. وأعرب ممثل المؤسسة فيما بعد عن قلقه إزاء معاهدة الويبو المقترحة بشأن البث الإذاعي. وقال إن آلاف مؤيدي المؤسسة في الولايات المتحدة اتصلوا بالحكومة الفيدرالية للاحتجاج على تلك المعاهدة المقترحة وطالبوا بإجراء دراسة معمقة لما قد تنتج عنها من آثار. وقال إن من بين النقاط التي تثير قلقه النطاق الواسع للمعاهدة والحاجة غير المؤكدة إلى معاهدة من ذلك القبيل. وأشار إلى انعدام توافق الآراء مثلا فيما بين الشركات الأمريكية العاملة في تكنولوجيا الإنترنت حول استفادة هيئات البث عبر الإنترنت من الحقوق الاحتكارية الجديدة. وأضاف قائلا إن الاقتراح المتعلق بالبث عبر الإنترنت قد رفضته صراحة ٢٠ شركة عاملة في تكنولوجيا الإنترنت إذ قدّمت رسالة مفتوحة إلى الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن تلك الأسئلة الجوهرية وتطلع الجمهور الواضح إلى الحصول على أجوبة عليها إنما يبرهنان على ضرورة ترك باب النقاش مفتوحا فيما يتعلق بالمعاهدة المقترحة بشأن البث الإذاعي. وقال إن مؤسسة الحدود الإلكترونية تعتبر، بناء على كل ذلك، أن الوقت لم يحن بعد لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة البث الإذاعي.

١٣٦- وذكر ممثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية (FSFs) في أوروبا وأمريكا اللاتينية بأن المؤسسة هي عبارة عن مراكز خبرة فعالة على الصعيد العالمي تعمل ضمن شبكة من المنظمات الشقيقة الموجودة في الهند وأمريكا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأن مجال خبرتها يتعلق بمسائل يثيرها مجتمع واقتصاد يخضعان للرقمنة. وأشار إلى مشاركة المؤسسات في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات وقال إن هناك تناقضاً جلياً يتضح لدى النظر إلى المبادرات التنظيمية هو أن الاقتراحات التنظيمية مثل المعاهدة بشأن هيئات الإذاعة تسعى إلى وضع عوائق جديدة حيث أن الفوائد والتكاليف المحتملة غير المتساوية تضر البشرية على ما يبدو في حين أن المجتمع على استعداد لإطلاق العنان للإبداع الإنساني أكثر مما مضى. وذكر على سبيل المقارنة براءات البرامج الحاسوبية التي تم اعتمادها دون تقييم وقال إن على المرء أن يدرك الآن تضرر المنافسة والابتكار المكبوح منها وفقاً للنتائج المنبثقة عن عدة مؤسسات مشهورة بما فيها معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وكلية الحقوق في بوسطن وشركة برايس ووترهاوس كوبرز واللجنة الاتحادية الأمريكية للتجارة ومؤسسة المصرف الألماني للبحث. ومضى يقول إن الوضع تدهور إلى حد أدى إلى مقارنة براءات البرامج الحاسوبية بأسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن مخاوفه لإمكانية تعرض المعاهدة بشأن هيئات الإذاعة لتجارب مشابهة ورأى أن وضع عوائق إضافية باعتماد عقوبات جنائية ضد أي اعتداء تجاري في زمن ما زال المجتمع يكافح فيه من أجل إدراك عواقب العصر الرقمي إدراكاً تاماً هو إجراء متسرع ومتهور. واسترسل قائلاً إن مجموعة أدوات الويبو التقليدية تدور حول احتكارات مثل حقوق المؤلف أو البراءات أو العلامات التجارية التي غالباً ما تعامل على أساس مفاده الكثرة محبذة على الدوام واستدرك قائلاً إن إيجاد توازن ملائم بين القلة والكثرة هو التحدي الذي يواجهه أي إجراء تنظيمي ورأى أن اتباع نهج محافظ هو أمر منطقي عندما لا تعتمد لوائح تنظيمية جديدة إلا إذا بينت أدلة علمية وأدلة مستمدة من فترة استعراض رأي الجمهور أن لها تأثيراً إيجابياً بشكل قاطع نظرا إلى ما تحمله جميع اللوائح الموضوعة على مستوى الويبو من تأثير أساسي. وارتأى أن من الضروري استعراض اللوائح القديمة دورياً بالروح ذاتها بغية تحديد ما إذا كان يلزم تعديلها. ورأى أن إنشاء مكتب للويبو معني بالبحث والتقييم يبدو بالتالي أمراً عديم الأهمية على غرار البحث عن وسيلة بديلة لتعزيز الإبداع نظرا إلى وجود الويبو للنهوض بالإبداع. وأضاف قائلاً إن معظم الوسائل البديلة لتعزيز الإبداع لم يكن

لها أي وجود في فترة إنشاء الويبو وخص بالذكر الوسائل المرتبطة بالرقمنة. وأردف قائلاً إن من الطبيعي أن تستكشف الويبو تلك الوسائل في الوقت الحالي نظرا إلى وجودها. واختتم بيانه قائلاً إن المناقشات حول جدول أعمال التنمية أثبتت عسرها بسبب المناقشات الإجرائية التي كرس لها معظم الوقت في إطار الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات ومنوهاً بأن عدم مواصلة الأنشطة المستهلة هدر للوقت والجهود ومؤيداً بالتالي تأييداً شديداً مفهوم مواصلة الاجتماعات المذكورة.

١٣٧- وذكّر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) بأن الاتحاد منظمة تعنى بالصالح العام ولا تسعى الربح وتمثل مئات الآلاف من مهنيي المكتبات في ١٥٠ بلدا. وأشار إلى أن النفاذ إلى المعلومات أمر أساسي في التعليم والبحث لأنه يؤثر مباشرة في النمو الاقتصادي ومستوى العيش. وقال إن الاتحاد يركز بالتالي اهتماماته أساسا على حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأضاف قائلا إنه تابع عن كثب المناقشات التي دارت حول وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وكان قد رحّب باقتراحات الدول الأعضاء، ولا سيما اقتراح "أصدقاء التنمية" الذي كان يحتوي على بعض الأفكار البناءة لمساعدة الويبو في أداء رسالتها بصفتها الوكالة المتخصصة في الملكية الفكرية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الاجتماع الحكومي الدولي قد أحرز تقدما تدريجيا نحو تحديد القضايا المفصلة التي ينبغي النظر فيها وإن هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى جدول أعمال من أجل التنمية. وأعرب عن أسفه إزاء التعثر في تحقيق توافق للآراء حول كيفية متابعة المناقشات في المستقبل من جراء الاختلاف مع أقلية صغيرة من الدول الأعضاء، ورأى أن القضية الكبرى الآن هي إيجاد سبيل إلى الأمام للسير قدما في المناقشات حول جدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده الصارم بأن الحل هو مواصلة أعمال الاجتماع الحكومي الدولي وعدم نقل تلك المناقشات إلى محفل آخر. وحثّ الجمعيات بالتالي على تجديد ولاية ذلك الاجتماع الحكومي الدولي لسنة أخرى.

١٣٨- وذكّر ممثل جمعية الأطباء بلا حدود (MSF) بأن الجمعية هي منظمة دولية طبية خيرية تقدم المساعدات من خلال أكثر من ٥٠٠ برنامج للمساعدة الطبية الخيرية في ٨٠ بلدا عبر العالم. وقال إن اهتمام الجمعية بتنظيم الملكية الفكرية، ولا سيما براءات المنتجات الدوائية، إنما ينبع من تجاربها الطبية في الميدان حيث تواجه أكثر فأكثر مشكلات تتعلق بفرص الحصول على الأدوية. وقال إن البراءات تؤثر في أسعار الأدوية وتوافرها، وغالبا ما تكون تلك الأسعار في غير متناول الفقراء الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأضاف قائلا إن مسألة أسعار الأدوية تشهد اليوم أزمة أخرى بسبب تكلفة الجيل الجديد من أدوية الإيدز التي تزيد أحيانا ١٠ أضعاف إلى ١٢ أضعاف تكلفة الجيل الأول من تلك الأدوية. وشدّد على أن الجمعية لا يمكن أن تقبل عالما يتمتع فيه الأغنياء دون غيرهم بالابتكارات الطبية. وقال إن على الويبو أن تشارك في نقاش حول الابتكارات التي تقوم على الاحتياجات الصحية وكي يمكن التشجيع عليها بغية التصدي إلى احتياجات الشعوب في البلدان النامية. وأشار ممثل الجمعية أيضا إلى أن تنفيذ اتفاق تريبس لا يزال في مراحله الأولى وأن النتائج المترتبة عليه بالنسبة إلى الصحة العامة بدت الآن فقط تبرز على السطح. وأعرب عن مخاوفه من بروز معايير جديدة بشأن البراءات نتيجة لأعمال الويبو المتعلقة مثلا بمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وذلك قبل أن نكتسب فهما كاملا لنتائج نظام البراءات العالمي الحالي. وقال إن النقاش الذي دار في الويبو حول جدول أعمال التنمية أمر مشجّع واعتبر تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي ضروريا لضمان إيلاء الاهتمام الكافي لمسألة جدول أعمال التنمية على أعلى المستويات. وفي الختام، نادى مثل الجمعية بنظام للملكية الفكرية يتسم بالتوازن والتكافؤ ويركز أساسا على الصالح العام. وشدّد على أن تنتهج الويبو سبيل الصالح العام بصفتها واحدة من وكالات الأمم المتحدة.

١٣٩- وتوجه ممثل الجمعية الوطنية المكسيكية لفناني الأداء (ANDI) بالشكر إلى المدير العام الذي منحه منذ بضع سنوات وسام Dolores del Rio وهو أسمى ألقاب فناني الأداء المكسيكيين. وأشار إلى أي حد من الصعب في خمس دقائق فقط توضيح أن من الضروري إحراز التقدم وتحقيق الأهداف المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن الأداء السمعي البصري من جهة، وفهم كيف أُحرز التقدم بخصوص معاهدة بشأن هيئات الإذاعة بشكل سريع جدا دون أن تولى العناية نفسها إلى أولئك الذين ينتجون، بفضل قدراتهم الإبداعية والفكرية، المادة الأولية المذاعة أو المبلغة للجمهور عن طريق هذه الهيئات. وأضاف أن إشاعات تتردد منذ سنوات أن مندوبي الحكومات على وشك الاتفاق على المادة الوحيدة التي تحول دون المصادقة على المعاهدة في سنة ٢٠٠٠. لكن حتى الآن لم يتم الاتفاق على أي موعد في حين أن الآلاف من تسجيلات الأداء السمعي البصري ما زالت تذاع عبر العالم دون أي شكل من الحماية. وقال ممثل الجمعية إن في الوقت الذي يعرف فيه أداء الفونوغرامات واستنساخها حماية كبيرة، يحق التساؤل لماذا لا تشمل حماية الأداء السمعي البصري المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين. وطلب أن تدرج مسألة الأداء السمعي البصري من جديد على جدول الأعمال في السنوات القادمة إن لم يحرز أي تقدم ملموس بخصوص المعاهدة المذكورة، وأيضا أنه لا ينبغي التفكير في معاهدة بشأن هيئات الإذاعة إن لم يكن أولئك الذين ينتجون المادة الأولية للأداء يتمتعون بحماية توفرها لهم التشريعات الوطنية. وفي هذا السياق، دعا الدول الأعضاء إلى سماع مطالبات فنانيها ومبدعيها، الذين يمنحون لكل بلد من بلدان العالم هويته، وحث الجمعية على تخطي هذه المرحلة الحاسمة بهدف استحداث صك دولي مرض، ينظم أعمال الفنانين ويحميها.

١٤٠- وقال ممثل غرفة التجارة الدولية (ICC) إن الغرفة تمثل الشركات الصغيرة والكبيرة من جميع القطاعات في أكثر من ٧٠ من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا التي تحتاج إلى نظام للملكية الفكرية يكون محكم التشغيل ومتيسرا حتى تستطيع الاستمرار في خلق فرص العمل والإسهام في الثراء الثقافي والاقتصادي لمجتمعاتها. وقال إن الويبو تؤدي دورا رئيسيا في إدارة أنظمة التسجيل الدولي للملكية الفكرية وفي مساعدة الدول الأعضاء على تكييف قانون الملكية الفكرية الدولي لمواكبة التحديات الجديدة وتلبية الاحتياجات الجديدة. وقال إن من المهم إذاً بالنسبة إلى الشركات التي تستخدم النظام وأصحاب الحقوق أيضا أن تكون الويبو قادرة على العمل بكفاءة وفعالية. وأعرب عن قلقه إذ أن التقدم في العديد من مجالات عمل الويبو الرئيسية، بما فيها جدول أعمال التنمية، قد تأثّر بانعدام توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وأكّد على رغبة غرفة التجارة الدولية في النهوض بالتنمية في جميع البلدان معربا عن اعتقاده بأن من بين السبل المهمة لتحقيق ذلك ضمان إطار عمل ملائم لحقوق الملكية الفكرية وبنية تحتية فعالة للتعامل مع مواطنين مختلف البلدان ومساعدتهم على الانتفاع بتلك الحقوق، لأن الإقرار بحماية أصول الملكية الفكرية ودعمها بالسياسات الملائمة بشأن الضرائب وقواعد الاستثمار وحوافز الإنتاج والتجارة وقواعد المنافسة والتعليم، كلّها شروط لازمة لتحقيق التنمية. وأشار إلى النقاش الذي نظمته غرفة التجارة الدولية على هامش اجتماع الحكومي الدولي في يونيه/حزيران والذي شارك فيه ممثلو الصناعات الابتكارية والإبداعية في الأرجنتين والبرازيل ومصر والهند وممثل منظمة غير حكومية متخصصة في مساعدة البلدان النامية على زيادة دخلها من الصادرات بواسطة حقوق الملكية الفكرية. وقال إن أولئك الممثلون بيّنوا في النقاش كيف أسهمت الملكية الفكرية في جعل الصناعات المحلية أقدر على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية وأسهمت في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وصرّح ممثل غرفة التجارة الدولية أيضا قائلا إن الويبو أدت دورا مهما جدا في مساعدة البلدان على وضع الأطر والبنى التحتية والسياسات اللازمة للملكية الفكرية، وعلى الاستفادة منها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. وقال إن الغرفة تحثّ الحكومات على الإسراع في تحقيق توافق للآراء حول نقاط الاختلاف التي تبطئ عمل الويبو في مختلف المجالات، وعلى إيجاد حل بشأن جدول أعمال التنمية المقبل بما يمكن من التقدّم بالنقاش حول القضايا الموضوعية.

١٤١- وشكر المدير العام الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على بياناتها ومداخلاتها وقال إنه يقدر تقديراً عميقاً تعابير الدعم العديدة وكلمات الشكر الموجَّهة إليه شخصياً والتي يود أن ينقلها إلى زملائه في أمانة الويبو الذين أنجزوا عملاً شاقاً من أجل إنجاح الجمعيات. وأعرب المدير العام عن سروره إذ علم بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في أنظمة الملكية الفكرية المطبَّقة في الدول الأعضاء على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية وخصَّ بالذكر اتساع الانتفاع بالملكية الفكرية في عدد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال إن الكبير المسجل في طلبات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية المودعة في تلك البلدان إنما يدل على صحة نظام الملكية الفكرية ويبرهن أن حُسن الانتفاع بالملكية الفكرية على أساس سياسات واستراتيجيات شاملة قادر على أن يحدث فرقاً ملموساً في ناتج البلدان الاقتصادي ونموها. ثم أكد المدير العام للدول الأعضاء قاطبة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، أن المنظمة ملتزمة اليوم أكثر من ذي قبل بدعمها فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز أنظمتها الوطنية والإقليمية بشأن الملكية الفكرية وصياغة سياسات وطنية مُحكمة وخطط عمل لتنفيذ تلك السياسات في مجال الملكية الفكرية. وقال المدير العام إنه على يقين تام بتطلعات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى إتاحة مساحة للسياسة العامة في سياق الانتفاع بالملكية الفكرية ولا سيما ما يتعلق منها بالصحة والتربية والأغذية والأمن وتحسين شروط المعيشة وزيادة فرص العمل والقضاء على الفقر، وشدّد على أن الويبو ستستمر في التركيز على تلك المشاغل في برامجها الخاصة بالتعاون الإنمائي وستعزّز دعمها للبلدان الأقل نموا لتمكينها من زيادة فعالية الانتفاع بملكيتها الفكرية للتقدم نحو أهدافها الإنمائية والاجتماعية. وأحاط المدير العام علماً بعرض حكومة اليابان لاستضافة مكتب مشترك للويبو واليابان يسهر على إجراء البحوث بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة في اليابان، ورحَّب بذلك العرض قائلاً إن مكتباً من ذلك القبيل لا بد أن يعود بفائدة كبيرة على جميع أعضاء المنظمة ورحَّب أيضاً بأن العرض لا ينطوي على أية عواقب مالية تقع على عاتق المنظمة. وأعلن أنه سيجري مناقشات مع حكومة اليابان للاتفاق على الترتيبات المناسبة. وختم المدير العام كلمته بتوجيه الشكر إلى الرئيس وجميع الوفود للمناقشات البنَّاءة جداً وعبَّر عن ثقته في أن تستمر بالروح ذاتها لاختتام جميع البنود قيد النظر بنجاح.

١٤٢- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كلٌّ فيما يعنيه، على مضمون الوثيقة A/41/2 وأحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/41/3.

البند ٥ من جدول الأعمال الموحّد:

حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
والبيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٤ والاشتراكات المتأخرة

١٤٣- استندت المناقشات إلى الوثائق A/41/6 و7 و13 و14 و15.

١٤٤- وعند تقديم الموضوع، ذكّرت الأمانة بأن تقرير الإدارة المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد حظيا بفحص مفصّل في لجنة البرنامج والميزانية أثناء عقد دورتها الثامنة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، وأوصت جمعية الدول الأعضاء بالموافقة على التقريرين. وذكّرت الأمانة أيضاً بأنها أطلعت اللجنة نفسها في أبريل/نيسان على الوضع المالي المرحلي وأحالت إليها التقارير الثلاثة بشأن التدقيق المتعلّق بالمباني. ثم أوضحت الأمانة السبيل الذي تعتزم انتهاجه للوفاء

بتوصيات مراجعي الحسابات بشأن تنظيم أعمال البناء الجديد. وذكرت في الختام أن المدير العام قد قرّر إجراء تحقيق مستقل يتولى إدارته ومراقبته المراجع الخارجي للحسابات بتنفيذ من شركة خارجية، استجابة لادعاءات صادرة بشأن المنظمة. وقالت إن ذلك التحقيق سينتهي في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني وإن النتائج ستحال فوراً إلى الدول الأعضاء قاطبة.

١٤٥- وأعطى الرئيس الكلمة لمراجع الحسابات الخارجي، السيد غروتر، وهو مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات. وأوضح السيد غروتر في المقام الأول بعض المسائل بشأن طبيعة مهمة التدقيق تفادياً لسوء التفاهم. وشرح عمل المكتب الفدرالي لمراجعة الحسابات قائلاً إنه عبارة عن المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات العامة في سويسرا وهو، بصفته تلك، عضو في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا المعنية بمراجعة الحسابات العامة (INTOSAI). وأفاد بأن عمليات التدقيق يجريها زملاء مؤهلون في المكتب الفدرالي المذكور، وأن هؤلاء الزملاء يعمدون خلال النصف الثاني من كل سنة إلى إجراء تدقيقات مرحلية ثم يعمدون خلال النصف الأول من السنة وكل سنتين إلى تدقيق نهائي لفترة السنتين المالية. وأضاف قائلاً إن الزملاء يعمدون بانتظام إلى إجراء مراجعات محدّدة للحسابات المتعلّقة مثلاً بالمعلوماتية أو أعمال التشييد. وذكر أن اختيار المجال المستهدف بالتدقيق يتم بوساطة تحليل للمخاطر وتباشر إجراءات التدقيق بالاستناد إلى استطلاع للآراء. وقال إن القواعد المطبَّقة في هذا الصدد هي معايير التدقيق التي تعتمدها مجموعة مراجعي الحسابات الخارجيين التابعين لهيئة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن مهمة مراجعة الحسابات مرفقة بنظام الويبو المالي ويحدّد إجراءات المراجعة التي ينبغي إجراؤها والمعلومات التي ينبغي إدراجها في التقرير. وأضاف قائلاً إن تلك الوثيقة تحدّد أيضاً حقوق مراجع الحسابات وواجباته، وإن معايير التدقيق التي تطبقها هيئة مراجعي الحسابات الخارجيين التابعة للأمم المتحدة تلزم مراجع الحسابات الخارجي باحترام تفاصيل الأحكام المعنية من النظام المالي. ولفت النظر مع ذلك إلى أن أحكام النظام تتيح لمراجع الحسابات هامشاً من المرونة كافياً ليتمكن من أن يحدّد بنفسه نطاق العملية وطبيعتها ومداها بالتفصيل. وقال إن أعضاء الهيئة المذكورة يلتزمون باحترام معايير المنظمة الدولية (INTOSAI)، وإن مراجع الحسابات الخارجي يدقق في الأوضاع المالية ويتأكد من احترام الولاية المقرّرة وسلامة الإدارة، ثم يبدي رأياً في مدى صدق البيانات المالية عن المنظمة قيد المراجعة وامتثال أنشطة المنظمة للولاية المقرّرة لها، ثم يقدِّم تقريراً مفصّلاً يسجل فيه سائر الملاحظات الناجمة عن عمليات التدقيق ولا سيما ما يتعلق منها بالإدارة. وأشار السيد غروتر في الختام إلى أن مراجع الحسابات الخارجي مُلزَم أيضاً بأن يأخذ في حسبانه أية مسألة أخرى يعتبرها مهمة.

١٤٦- وذكر السيد غروتر أن التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة والمذكور في جدول أعمال الجمعيات بالإضافة إلى الوثيقة A/41/12 التي أعدتها الأمانة وضمّنتها معلومات مفصّلة عما ينبغي إنجازه تنفيذاً لتوصيات وحدة التفتيش. وقال إن التوصية رقم ١١ لهيئة التفتيش تتعلق بمهمة مراجع الحسابات وتدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية الرقابة بالويبو واستقلاليتها، ولا سيما مطالبة مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة اختصاصاته ورفعها إلى الجمعية العامة بهدف ضبطها وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في سائر منظمات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الأمانة قد ذكّرت في الفقرة ٢٥ من الوثيقة بأن لجنة البرنامج والميزانية هي الهيئة المختصّة بفحص أي اقتراحات ترمي إلى تعديل النظام المالي، واقترح على الجمعية العامة أن تحيل توصية هيئة وحدة التفتيش إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيها خلال دورتها المقبلة. وأضاف قائلاً إنه يودّ أن يساهم في العمل إذا ما تقرّر تناول هذا الموضوع أثناء الدورة، وذلك لأن مهمة مراجعة الحسابات في الويبو مطابقة للمهمة المطبَّقة في منظومة الأمم المتحدة ولأن الفريق العامل التابع للمنظمة الدولية والمُؤلف من فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا قد انصب على هذا الموضوع منذ سنة ٢٠٠٤ بهدف تكييف المهمة لمراعاة

معايير مراجعة الحسابات المعتمدة في الهيئة التابعة للمنظمة الدولية وتوصيات المنظمة المذكورة (INTOSAI). وأشار إلى أن الهيئة المذكورة تعتزم بحث اقتراح في دورتها المقبلة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول.

١٤٧- وعاد السيد غروتر من جديد إلى تقارير مراجعة الحسابات التي نظرت الجمعية فيها لتقديم بعض التوضيح. وذكر أولاً فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية قد نظرت في تقريره بشأن مراجعة حسابات تلك الفترة أثناء دورتها الثامنة التي انعقدت في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، ويرد محضر بذلك في الوثيقة A/41/6. وأعلن أن الأمانة قد أخذت بعين الاعتبار الواجب توصياته الأربع باتخاذ التدابير المناسبة. وعليه، فقد دعا الجمعية إلى اتباع التوصية الواردة برقم ١ في الفقرة ٢٣ من الوثيقة المذكورة وإقرار حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٤٨- ثم ذكر السيد غروتر تقارير المراجعة الخاصة بالمباني ولفت النظر إلى التوصيات الرئيسية الواردة في التقارير الثلاثة. وقال إنها تتعلّق بوضع آلية داخلية لإدارة المشروع وأكد ضرورة إعداد وصف لتلك الآلية وتحديد مسؤوليات المعنيين بالإجراء وتوثيق كل التعديلات المُدخلة على المشروع والقرارات المتخذة وتحسين التنسيق بين مختلف الإدارات في أمانة الويبو وضمان انتقال المعلومات داخل المنظمة وجودة البيانات المرفوعة إلى الجمعية العامة. وقال إن من الضروري احترام كل تلك الإجراءات بصرامة فضلاً عن جميع المعايير والممارسات المشتركة في هذا المجال.

١٤٩- ورأى السيد غروتر أن ضمان موضوعية العمل وسلامته وشفافيته الضرورية لعملية المناقصة يستدعي تحديد الآليات المناسبة ووضعها بسرعة. وأضاف قائلاً إن تلك الآليات ينبغي أن تراعي القوانين المرعية وأن تحدّد على وجه خاص كل الشروط الخاصة بقواعد المناقصة ولا سيما اختيار معايير التقييم ورجاحتها ثم أسلوب ترتيب الأسعار ثم تحديد معايير الكفاءة المطبَّقة لتقييم أصحاب العروض. وشدّد على أن من الضروري تفادي تعديل تلك المقاييس أثناء العملية.

١٥٠- وأشار السيد غروتر إلى التحفظ الوارد في التقرير المتعلّق بحسابات أعمال التشييد الخاصة بالمبنى السابق لمنظمة الأرصاد، وقال إنه لم يستطع التأكد من صحة إجمالي المبلغ الذي تطالب به شركة المقاول العامة بمقدار ١,٤ مليون فرنك، بسبب انعدام أية مبررات مرجحة واستحالة التدقيق فعلاً في مجموع التكاليف الإضافية. ورأى أيضاً أن تراكم القصور والمآخذ في مختلف تقارير المراجعة منذ سنة ٢٠٠٢ بشأن إدارة مشروعات البناء قد أكدت أن الشروط لم تكن مستوفاة بالكامل في الويبو من أجل ضمان أفضل إدارة لمشروع البناء الجديد. ورأى بالتالي أن من الضروري تصحيح تلك الإدارة بإقامة إدارة خارجية للمشروع.

١٥١- ودعا السيد غروتر الجمعية إلى الموافقة على اقتراح أمانة الويبو الوارد في الوثيقة A/41/16 والمُعد بعد أن سلَّم تقريره لمتابعة مراجعة الحسابات عن سنة ٢٠٠٤. وأعرب عن ضرورة ضمان التعاون والالتزام الكامل من جميع المعنيين داخل المنظمة مع الإدارة الخارجية للمشروع. وأعرب السيد غروتر عن تفاؤله وثقته في أن الأمانة ستأخذ بتوصياته.

١٥٢- ورأى السيد غروتر أن من غير المفيد العودة إلى التحقيق الذي أشرف عليه المكتب الفدرالي لأن الأمانة قد ذكرته من قبل.

١٥٣- وفي الختام، أكد أنه يؤيد إنشاء لجنة للتدقيق ويوصي الجمعية بالموافقة على اقتراح الأمانة في هذا الصدد. والتمس إشراك المكتب الفدرالي في تلك المناقشات وفي الأعمال المتعلقة بميثاق التدقيق الداخلي.

١٥٤- ودعا الرئيس المشاركين في الاجتماع إلى الإدلاء بملاحظاتهم وأسئلتهم.

وإن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو:

"١" وافقت على حسابات فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

"٢" ووافقت على تقرير الإدارة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الوثيقة FMR/2002-2003)؛

"٣" وأحاطت علماً بالوضع المالي المرحلي لسنة ٢٠٠٤؛

"٤" وأحاطت علماً بوضع الاشتراكات المسدّدة ورؤوس الأموال العاملة حتى تاريخ ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥؛

"٥" وأحاطت علماً بالتقارير الثلاثة لمراجع الحسابات الخارجي (الوثائق A/41/13 و14 و15).

البند ٦ من جدول الأعمال الموحّد:

اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٥٥- استندت المناقشات إلى الوثائق A/41/4 و5 و10 و11 و16.

١٥٦- ولدى تقديم اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ذكّرت الأمانة بأن الوضع المالي للمنظمة قد تحسّن جداً بالرغم من القلق الذي أعربت عنه الجمعيات سنة ٢٠٠٤ في هذا الشأن وبخصوص مستوى الأموال الاحتياطية. وقالت إن عجز الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي كان يُقدر في فترة من الفترات بما لا يقل عن ٤٠ مليون فرنك سويسري قد تم تخفيضه ليصل إلى مبلغ بسيط، مما يسمح بالقول بإن الميزانية متوازنة في الواقع. وأضافت الأمانة توضيحاً بأن ذلك قد تحقق لا بسبب زيادة في مستوى الإيرادات بل بفضل تخفيض كبير في النفقات. وأعلنت أن إسقاطات الأمانة بشأن الإيرادات تستند اليوم إلى نموذج موثوق وتتماشى مع مسار الميزانية بكامله، انطلاقاً من تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية في الدورة غير الرسمية في فبراير/شباط ٢٠٠٥ وحتى تقديمها إلى الدورة العادية اللاحقة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وشدّدت الأمانة على أن ذلك التوازن قد أمكن تحقيقه من خلال مجموعة من التدابير الاقتصادية في كل قطاعات المنظمة وبمراجعة لعدد من الممارسات والإجراءات، بما سمح بالحد من النفقات من غير المساس بالمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ أو بفعالية الخدمات التي تقدمها المنظمة للمنتفعين في مجال البراءات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعة. وصرّحت الأمانة قائلة إن تلك المكاسب في الفعالية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ستمكّن المنظمة من استيعاب زيادة في أعباء العمل تناهز عشرة بالمائة في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وتزيد على ٢٦ بالمائة في نظام مدريد، من غير زيادة في عدد الموظفين بل بتخفيض عام في مجموع العاملين في المنظمة بنحو عشرة بالمائة مقارنة ببداية سنة ٢٠٠٤.

١٥٧- وأفادت الأمانة بأن ذلك الوضع المالي المعزّز يكون الأساس الذي يقوم عليه اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المرفوع إلى لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان. وصرّحت قائلة إن المنظمة تقدم اليوم ميزانية متوازنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد أربع فترات من الإنفاق مع عجز. واستطردت قائلة إنها عملت من أجل تحسين قدرتها على تقدير إيراداتها، ولا سيما المتأتية من معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهي تعتبر اليوم أن النظام يشكل أساساً صلباً لتقدير الإيرادات. وأشارت الأمانة إلى أن الأموال الاحتياطية ستبلغ المستوى الذي وافقت عليه الدول سنة ٢٠٠٠ (وهو ١٨ بالمائة من نفقات فترة سنتين). وشددت على أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لا ينطوي على عجز ولا على زيادة في مستوى الرسوم التي يدفعها المنتفعون بأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، وأشارت إلى أن إيرادات المنظمة لا تزال تزيد بنسبة من النمو تقدر بنحو ٨ بالمائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مقارنة بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ونسبة إضافية في النمو تناهز ٤ بالمائة للفترة المقبلة. وصرّحت قائلة إن ذلك يدل بوضوح على أن خدمات المنظمة لا تزال مفيدة ويتكاثر الطلب عليها.

١٥٨- وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن الموارد المقترح تخصيصها للتعاون مع البلدان النامية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تفوق الموارد المخصّصة لها في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بالرغم من أن اقتراح البرنامج والميزانية يكفل زيادة هامشية فقط مقارنة بالميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٥٩- وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يحتوي على بعض التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن إدارة المنظمة والذي رفعته الوحدة إلى الويبو في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وذكرت على وجه الخصوص أن الاقتراح يأخذ بالتوصيات الرامية إلى إجراء استعراض شامل لمتطلبات المنظمة على الصعيد البشري والمالي مع تخصيص مبلغ لتكلفة تلك الدراسة. ورحّبت الأمانة بالفرصة المتاحة لإجراء ذلك الاستقصاء الذي تعتزم تنفيذه سنة ٢٠٠٦ إن وافقت عليه الدول الأعضاء. وذكرت الأمانة أيضاً أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يتضمن استئناف مشروع البناء الجديد بقرض مصرفي. ومضت تقول إن المبلغ المقترح في الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (البرنامج ٣١) يستهدف تغطية تكلفة خدمة القرض والاستعانة بشركة خارجية للإدارة وفقاً لتوصية مراجع الحسابات الخارجي. وأفادت الأمانة بأن لجنة البرنامج والميزانية قد أوصت، في دورة أبريل/نيسان، بأن توافق الجمعيات على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأنها كلفت الأمانة بدعوة فريق عامل غير رسمي يكون تابع للجنة المذكورة للعمل على قضيتين هما إمكانية إنشاء لجنة للويبو تكون معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي. ومضت تقول إن الفريق العامل المذكور قد اجتمع ما بين أبريل/نيسان ويوليه/تموز ووافق على اقتراح بإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واقتراح باعتماد ميثاق للويبو بشأن التدقيق الداخلي ليرفق بنظام الويبو المالي. وأعلنت أن كلتي الوثيقتين مطروحتان الآن أمام الجمعية (الوثيقة A/41/10 والوثيقة A/41/11). واستطردت قائلة إن اللجنة المذكورة قد وافقت أيضاً على تضمين جدول أعمالها للدورة المقبلة آلية جديدة تسمح بتعزيز إسهام الدول الأعضاء في عملية إعداد برنامج الويبو وميزانيتها ومتابعة تنفيذهما.

١٦٠- وفي الختام، شدّدت الأمانة على أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ينطوي على مرونة من حيث المبالغ المالية والبرامج، كما ذكر المدير العام في بيانه الافتتاحي. ورأت أن ذلك سيسمح لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ باستيعاب مبادرات جديدة قد تلتمسها الدول الأعضاء خلال فترة السنتين.

١٦١- وتحدث وفد البرازيل باسم وفود الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا، وأشار إلى أن الهيئة القائمة في الويبو للوقوف على برنامج المنظمة وميزانيتها وتوصية الجمعيات العامة باعتمادها هي لجنة البرنامج والميزانية وأن تلك اللجنة قد عقدت اجتماعاً لثلاثة أيام في أبريل/نيسان فقط لتحليل توصيات من المعتزم رفعها إلى الجمعية العامة الراهنة بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وصياغة تلك الميزانية (بناء على اقتراح من الأمانة) وذلك بالرغم من مسؤوليتها في عملية صياغة الميزانية. وذكر الوفد أن البلدان التي يتحدث باسمها قد حدّدت بوضوح مواطن القصور لدى لجنة البرنامج والميزانية وأعلنت أن ما حدث في الواقع كان نقاشاً سطحياً للجوانب المالية من الميزانية وأن الوقت لم يكن كافياً لتحليل الوثيقة وأن الوثيقة نفسها لم توزع إلا قبل أيام قليلة من الاجتماع. ومضى يقول إن تلك البلدان ترى أن المعلومات المقدَّمة تأييداً للاقتراح ليست كافية. وأضاف الوفد قائلاً إنه يولي الأهمية ذاتها للجوانب المالية والبرمجية من الاقتراح بطبيعة الحال، على أن الجوانب التي اقترحتها الأمانة بشأن البرامج لفترة سنتين كاملة لم تحظَ بأي نقاش، لا في اللجنة ولا في أية هيئة أخرى. ومضى يقول إن تلك البلدان ترى أن من البديهي أن القاعدة التي تتبعها المنظمة حالياً والقائمة على عقد اجتماع لمدة قصيرة جداً بهدف بحث الميزانية لا تسمح للدول الأعضاء الوقت الكافي لصياغة توصيات على أساس مسؤول ومستنير. وقال إن تلك البلدان تستخلص مما سبق أن من الضروري أن تجتمع لجنة البرنامج والميزانية على أساس منتظم وأن تعقد ما تستدعيه الحاجة من الاجتماعات للوقوف على كل المسائل التي تندرج في اختصاصها بطريقة مناسبة وأن التركيز في تحليل الميزانية من شأنه أن يسهّل وظائف الرقابة والمسؤوليات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء ويُحسّن تحسيناً كبيراً طريقة توزيع الموارد بأكثر الطرق شفافية وفعالية. وذكّر بأن لجنة البرنامج والميزانية قد أقرّت أثناء دورتها في أبريل/نيسان بالحاجة إلى آلية جديدة لإشراك الدول الأعضاء في صياغة البرنامج والميزانية وفي المناقشات والمتابعة للبرنامج والميزانية. وأعلن في هذا الصدد أن البلدان الآنف ذكرها تقترح أن تقرّر الجمعية العامة أن تبدأ لجنة البرنامج والميزانية مناقشات بشأن تنفيذ تلك الآلية ليمكن تنفيذها في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما سبق للجنة أن وافقت عليه وأن ترفع اللجنة اقتراحاً لتعتمده الجمعية العامة في دورتها المقبلة المنعقدة سنة ٢٠٠٦. وذكر في الختام أن قراراً قد اتخذ، كما ورد في الفقرة ١٧٤، الفقرة الفرعية ٣ من تقرير لجنة البرنامج والميزانية لدورة أبريل/نيسان، على أن تلك التوصية لم ترد في أية قرارات مرفوعة على الجمعية. وعليه، دعا إلى النظر في النص اللاحق لتنفيذ توصية لجنة البرنامج والميزانية، كما هو مشار إليه أعلاه وأن تعتمده الجمعية العامة في دورتها الراهنة: "إن الجمعية العامة تقرر تنفيذ تسويات في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف مراعاة أية عواقب تتعلق بالبرامج أو الميزانية وتكون ناجمة عن المناقشات الجارية بشأن جدول أعمال الويبو حول التنمية وقضايا أخرى."

١٦٢- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأشار إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ وقال إن أعضاء المجموعة قد رحبت بالسياسة الجديدة التي اعتمدتها الويبو بشأن ميزانيتها، بما في ذلك الاقتراح بالامتناع عن زيادة الرسوم، وقد ساندت جميع الأركان التي قامت عليها ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومضى يقول إن المجموعة على اقتناع بأن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من شأنه أن يساهم في استقرار المنظمة المالي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأعرب عن استعداد أعضاء المجموعة للمشاركة بفعالية في جميع البرامج المقترحة. وقال إن كل تلك الأسباب تدفع إلى مناشدة الجمعية العامة باعتماد البرنامج والميزانية. وذكر أن المجموعة تود أن تشدد أيضاً على الأهمية التي تعلّقها على مبادئ حُسن الإدارة وساند في هذا الصدد الاقتراح الرامي إلى إنشاء لجنة للويبو تكون معنية بالتدقيق واعتبر أن إنشاء

لجنة من ذلك القبيل يعزّز فعالية المنظمة وشفافية عملية اتخاذ القرارات. وأيد أيضاً ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي، كما اقترحه الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية. وانتقل إلى موضوع مشروع البناء الجديد قائلاً إن المجموعة على اقتناع بأن لاستئنافه أسباباً اقتصادية تبرره وعبّر عن تأييده لاقتراح بنية خارجية لإدارة المشروع كما ورد في الوثيقة A/41/16، على أنه يرى أن من الضروري عدم التخلي عن تشييد قاعة مؤتمرات.

١٦٣- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى أهمية لجنة البرنامج والميزانية باعتبارها الهيئة المسؤولة عن إعداد الميزانيات وترتيب البرامج، ورأى أن تلك المهمة ينبغي أداؤها بطريقة متوازنة تغطي مصالح جميع الدول الأعضاء ومشاغلها. ورأى أيضاً أن من الممكن تحسين فعالية العمل المنجز في اللجنة إذا ما أتيحت للدول الأعضاء فرص إضافية للتعبير عن آرائها. وأعرب في هذا الصدد عن تأييد مجموعة البلدان الآسيوية للفقرة الفرعية ٥ من الفقرة ١٧٤ التي ترد في التقرير النهائي للجنة المذكورة وتنص على أن تدرج اللجنة في جدول أعمالها للدورة المقبلة مسألة تحديد آلية تسمح بإسهام الدول الأعضاء في مناقشة البرنامج والميزانية ومتابعتهما. وذكّر بأن اللجنة قد قرّرت في دورتها الثامنة، أن بإمكان الجمعية العامة أن تجري تسويات في اقتراح الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف استيعاب العواقب المالية التي قد تترتب على المناقشات الجارية. وأعرب في هذا السياق عن دعم مجموعته لتسوية اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالاستناد إلى المناقشات التي تتناول موضوعات شتى في الدورة الراهنة للجمعية العامة، بما في ذلك جدول أعمال التنمية.

١٦٤- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على العرض الذي أدلت به وعبّر عن تقديره الخاص للعمل المتفاني الذي أنجزته مراقبة الويبو وفريقها. وأعلن أن المجموعة باء تؤيد تأييداً تاماً اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وقد أبدت اهتماماً كبير بالإدارة الفعالة والاستراتيجية لبرنامج الويبو وميزانيتها. وذكّر بأن المجموعة باء قد أعربت في سنة ٢٠٠٤ عن قلق شديد من وضع الويبو المالي، وقال إن عملاً بنّاء قد أُنجز منذ ذلك الحين مع المكتب الدولي وداخله. وأعلن عن ترحيب المجموعة باء بتضمين البرنامج والميزانية المرفوعة على لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في دورة أبريل/نيسان ٢٠٠٥ أولويات المجموعة باء، مثل تحسين الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات وتحسين الانضباط في الإنفاق بما يسمح بالحد من التكاليف والامتناع عن زيادة الرسوم. وقال الوفد إن مناقشة مشروع البرنامج والميزانية للفترة المقبلة قد أتاحت فرص للويبو والدول الأعضاء كي تحدد الأولويات وتحقق مزيداً من الفعالية واقتصاداً في التكاليف لدى أداء برنامج المنظمة. وذكر أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يعتمد منهجاً جديداً في صياغة الميزانية هو جديد من حيث طريقة ترتيب الوثيقة ومضمونها. وأعرب عن رضا المجموعة باء بالسياسة الجديدة والعناصر الرئيسية المحددة لاتباع مسار سليم. ورحب على وجه الخصوص بتوازن الميزانية وانعدام الزيادة في الرسوم وحشد المزيد من الموارد للمساعدة التقنية والاحتفاظ بالاحتياطيات على المستوى المنشود وتحسين عملية الإسقاط بالنسبة لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وإعداد أنماط مماثلة لسائر أنظمة التسجيل، بالإضافة إلى الوقوف على أولويات إضافية وأعلن الوفد أن المجموعة باء تؤيد تماماً توصية لجنة البرنامج والميزانية بإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي وتطلعها لاعتماد الأمرين في الجمعية. وبخصوص مشروع البناء الجديد، قال الوفد إن المجموعة باء ترحب بمبادرة المكتب الدولي إلى الاستعانة بخدمات هيئة خارجية للإدارة وتوصي بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجع الخارجي للحسابات في هذا المجال.

١٦٥- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأثنى على الاستراتيجية العامة المتبعة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وخصَّ بالذكر المنهج الواقعي الذي تقوم عليه الاتجاهات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الخمسة ومجالات الأولوية التي تضم ٣١ برنامجاً. وذكّر الوفد بأن الميزانية المقترحة تحتوي على بعض الأفكار الرئيسية والميزات التي تبعث على التفاؤل ويمكن اختصارها بتوازن بين النفقات والإيرادات ووجد عدد كبير من المقاييس المالية الإيجابية ولا سيما النمو العام في الإيرادات بنسبة ٤ بالمائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وانعدام العجز أو أي زيادة في الرسوم، فضلاً عن الاحتفاظ بالاحتياطيات على المستوى الذي أقرّته الدول الأعضاء، أي ١٨ بالمائة من ميزانية فترة السنتين كلها. وذكر الوفد أيضاً أن الميزانية المقترحة تمتاز بأنها تراعي التوصيتين الرئيسيتين الصادرتين عن وحدة التفتيش المشتركة واللتين تدعوان إلى أن تقوم ميزانية الفترة المقبلة على أساس الميزانية المعدَّلة للفترة الجارية وأن يُعد تقييم للموارد البشرية والمالية والاستعانة بنتائج ذلك التقييم أساساً لتسوية ممكنة تنظر فيها الدول الأعضاء. وأعلن الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية ترحب بالزيادة المسجلة في الموارد المخصصة لبرنامج التعاون مع البلدان النامية ورحب بالعناية الخاصة التي أوليت لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بهدف إدراج الملكية الفكرية في استراتيجياتها وسياساتها الوطنية بشأن التنمية. وأعرب عن تأييده بالتالي للميزانية المقترحة وتقديره للجهود الحثيثة التي بذلها المكتب الدولي لضمان سياسة صارمة في الميزانية واعتماد الترشيد والشفافية، مما سمح بتحقيق وفورات جمّة في نفقات التشغيل. وبخصوص مشروع البناء الجديد، أعرب الوفد عن تأييده كما سبق له أن أعرب عنه في الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية، لتمويل مشروع البناء الجديد بقرض من مصرف تجاري. وشرح الوفد موقفه قائلاً إن ذلك الخيار يستند إلى اعتبارات عدة، منها أهمية الحجج التي ساقها المكتب الدولي في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 وقيمتها المتمحورة أساساً حول مجموعة من المزايا المالية والمستندة إلى أسباب اقتصادية عامة (انظر الصفحة ١٠٧ من الوثيقة WO/PBC/8/3)، وتماشي ذلك الخيار مع أحكام اتفاقية إنشاء الويبو، والحاجة الماسة إلى الاستفادة من الاستثمارات التي سبق إجراؤها في مشروع البناء الجديد وتبلغ ١٨ بالمائة من المبلغ الإجمالي. وفي هذا الصدد، علّق الوفد على أهمية أن تبحث الويبو في المستقبل إمكانية أن تكون مجهزة بقاعة للمؤتمرات، وذكّر بأن تلك المسألة قد وردت في قرار اتخذته الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٢، وأضاف قائلاً إن تجهيز المنظمة بقاعة من ذلك القبيل يسمح لها بتخفيض نفقات التشغيل وترتيب اجتماعاتها بطريقة أفضل دون شك.

١٦٦- وساند وفد الصين البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وقال إن الويبو قد واجهت خلال السنة الماضية تحديات عديدة. وأعرب عن تقديره للجهود الصادرة عن المدير العام والأمانة من أجل الاستجابة لتلك التحديات. ومضى يقول إن الويبو قد أخذت تدريجياً بعدد من اقتراحات الدول الأعضاء واعتمدت تدابير فعالة للحد من النفقات، مثل إعادة التفاوض بشأن عقود الشراء وتسوية احتياجاتها إلى المكاتب مرة أخرى وتخفيض أسعار بطاقات السفر. ورأى أن ذلك الأسلوب في الإدارة ضروري لمنظمة بحجم الويبو. وعبّر الوفد عن تأييده لاقتراح الويبو بشأن ميزانية متوازنة وعقد الأمل على أن تنظر المنظمة في آراء جميع الأطراف، بما فيها مجموعة البلدان الآسيوية وتأخذ بها في وثيقة الميزانية النهائية. وأبدى الوفد تأييده الكامل لأنشطة الويبو وأحاط المجتمعين علماً بأن حكومته قد عملت خلال السنة الماضية على النهوض بالملكية الفكرية وأنشطة التعاون والتبادل مع البلدان المجاورة في مجال الملكية الفكرية. وأشار إلى وضع الويبو المالي الراهن وقال إن الحكومة الصينية قد زادت من مواردها البشرية ومساهماتها المالية من أجل التعاون مع الويبو ضمناً لنجاح أنشطتها واستضافت عدداً من الأنشطة بناء على دعوة من الويبو ودول أعضاء أخرى. وفي الختام، عبّر الوفد عن امتنانه للأمانة شاكراً لها جودة الوثائق الصينية المطروحة على لجنة البرنامج والميزانية.

١٦٧- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً والبلدان الأعضاء في الويبو والبالغ عددها ٤٤ بلداً وذكّر بأن المدير العام كان قد اتخذ في السنوات الماضية مبادرات ملموسة لفائدة البلدان الأقل نمواً، ومنها تدريب عدة خبراء في مجال الملكية الفكرية وتجهيز المكاتب بالحواسيب وإقامة أنظمة للمعلومات والاتصالات في أكثر من ثلاثين مكتباً للملكية الفكرية وتنظيم ندوات وحلقات عمل بشأن المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية وغيرها من مجالات الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل إقامة جمعيات للإدارة الجماعية. وذكر الوفد أن من الضروري أن تركز الأمانة في الفترة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على الاحتفاظ بالمكتسبات إلى جانب مراكز الامتياز وأنشطة المقاولات ومراكز الأعمال وتسخير الملكية الفكرية للنهوض بإنتاج السلع أو تبادل الخدمات في الأسواق.

١٦٨- وصرّح وفد بنن قائلاً إن تحدي تطوير الملكية الفكرية في البلدان الأقل نمواً ينبغي بالتالي أن يتجه نحو توفير بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي وإنشاء البنى التحتية وتحديثها. وقال إن المجموعة ترى أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يراعي في خطوطه العريضة تلك المشاغل ودعا بإلحاح إلى الموافقة على البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتوافق الآراء، نظراً إلى إلحاح الاحتياجات المذكورة في الميزانية التي تخدم مصالح تلك البلدان، بهدف السماح بالتالي للويبو التي حققت اليوم إنجازاً كبيراً بتقديم ميزانية متوازنة بعد ما واجهته من صعوبات مالية ضخمة بالتسلح بالوسائل الكفيلة بتنفيذ سياستها على مدى السنتين المقبلتين. وذكر الوفد أن الطريق لا يزال طويلا لرسم المسار لمناقشة الميزانية، على أن من الممكن تحسين الإطار ودعا الوفود إلى الاستعداد للميزانيات المقبلة بضمان مناقشات معمّقة كما طلبت بعض الوفود.

١٦٩- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها البالغ عددها ٢٥ ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين، وشكر المدير العام على اقتراحه البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقال إن الجماعة الأوروبية تؤيد الاقتراح وترحب على وجه خاص باعتماد ميزانية متوازنة وانتفاء أي زيادة في الرسوم وحشد المزيد من الموارد للمساعدة التقنية والحفاظ على الأموال الاحتياطية في المستوى المنشود واتباع نمط موثوق للإسقاطات المرتبطة برسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ووضع أنماط مماثلة لسائر أنظمة التسجيل والوقوف على الأولويات المعهودة والمستجدة. ورحَّب بجهود الويبو الرامية إلى ضبط الميزانية لتواكب أهداف استراتيجية وأثنى على الأمانة الشكل المحُسّن جداً والمنهج القائم على النتائج. وأكد الوفد أن النتائج والمؤشرات قد تحسنت. وأشار إلى أن الويبو تعمل على تطبيق مبدأ عام للإدارة القائمة على النتائج في كل أقسامها وأعرب عن تطلعه لمزيد من التدقيق في المؤشرات بأهداف يمكن قياسها وتكون واقعية ومحددة الزمن. وأشار إلى أن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعتمدة في نيويورك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ قد أقرت بالحاجة إلى اعتماد سياسات ولوائح وقواعد في مجال الميزانية والشؤون المالية والموارد البشرية تتناسب واحتياجات الأمم المتحدة الراهنة. وفي هذا السياق، ناشد المدير العام لإبداء التزامه وريادته في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج والانتقال بالويبو إلى الأمام أي نحو ثقافة قائمة على الأداء. ورأى أن الإدارة القائمة على النتائج تستدعي بصورة خاصة تعريفاً واضحاً للمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بجميع الموظفين بالإضافة إلى تقييم للأداء وتطوير للمسارات على أساس الأداء. وفي هذا الصدد، رحَّب الوفد بنبأ التزام الأمانة بوضع استراتيجية شاملة للموارد البشرية مع مراعاة نتائج التقييم الشامل. وعقد الأمل على أن تستشير الأمانة الدول الأعضاء مع تطور الاستراتيجية وأن تحيطها علماً بالمستجدات. ورحب أيضاً الدعم الشخصي الذي عبّر عنه المدير العام للمبادرتين الجديدتين بشأن إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق ووضع ميثاق للتدقيق الداخلي. وقال إن الويبو من منظمات الأمم المتحدة المهمة ذات الدور الرئيسي في النهوض بالابتكار في العالم. وأضاف قائلاً إن الويبو، بصفتها تلك، تحتاج إلى إدارة متينة

وشفافية في الإجراءات. وأشار إلى أن وثيقة نتائج مؤتمر القمة تدعو إلى استعراض شامل لتدابير الإدارة في المنظومة. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية تعتبر حُسن الإدارة فرصة ويداً معينة لقيادة المنظمة بفعالية. وفي هذا السياق، ذكر بالآراء الواردة في وثيقة النتائج بشأن الحاجة إلى تحسين ملموس في إجراءات الرقابة داخلة منظومة الأمم المتحدة، ورحب بميثاق التدقيق الداخلي للويبو واعتبره أداة مفيدة لتعزيز الشفافية والمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء وزيادة استقلالية المراجع الداخلي. ورأى أن حُسن صيت الويبو بحاجة إلى الحماية ورحب بالتالي بنبأ استعانة المدير العام بمدقق مستقل للنظر في ادعاءات الغش وتقديم توصيات لتحسين الرقابة الداخلية. وعبّر عن تطلعه لتسلم تقرير المدقق الذي ينبغي إحالته أيضاً إلى لجنة التدقيق في أقرب فرصة. وأحاط الوفد علماً برسالة المدير العام المؤرخة في ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٥ والموجَّهة إلى الدول الأعضاء ملتمساً تحسين المادة ١-٦ من نظام الموظفين بشأن الأنشطة والمصالح خارج المكتب الدولي. وقال الوفد إن الجماعة تقترح الاسترشاد بالآراء الواردة في وثيقة النتائج بشأن الأخلاقيات والسلوك واعتماد أعلى المستويات لأصحاب المناصب العامة، وطلب إلى الأمانة أن تطرح المادة المذكورة على الجمعية العامة لتنظر فيها بحيث يمكن تنفذها فوراً. وقال إن الجماعة تؤيد بشدة أيضاً النصيحة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة بأن تمارس الدول الأعضاء في الويبو وظيفتها باعتبارها مجلس مديرين وأن تؤدي دورها بمزيد من الفعالية والنشاط. وعليه، اعتبر إنشاء لجنة دائمة للتدقيق في الويبو وفقاً للآراء المعبّر عنها في وثيقة النتائج بشأن الحاجة إلى تعزيز استقلالية بنى الرقابة في الأمم المتحدة تطوراً محموداً تؤيده الجماعة كل التأييد. وقال إن الجماعة الأوروبية تتطلع إلى إنشاء لجنة التدقيق لتبدأ عملها مع نهاية السنة. وفي الختام، شدد الوفد على ضرورة أن تتولى لجنة التدقيق تحديد مهمة الجهة التي ستكلف بإجراء التقييم الشامل تنفيذاً لتوصية وحدة التفتيش المشتركة والإشراف على اختيار تلك الجهة باعتبار ذلك من المهمات الرئيسية التي ينبغي للجنة التدقيق أن تضطلع بها عن قريب.

١٧٠- وأعرب وفد كولومبيا عن امتنانه للمدير العام وفريقه بالكامل للجهود المبذولة من أجل إعداد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة المقبلة. وصرّح قائلا إن الاقتراح أساس مالي متين لضمان تنفيذ فعال للأنشطة والبرامج التي تندرج في إطار عمل الويبو، وإن الاقتراح يضمن إدارة فعالة للموارد بالاستناد إلى تكاليف التنفيذ المخطط له. ورأى أن من المهم الالتفات إلى أن الاقتراح يطرح ميزانية واضحة المعالم والمقاييس تقوم على الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الخمسة للمنظمة والمدرجة بدورها في مجالات للأولوية مع أهداف ومؤشرات للنتائج تسمح بتقييم ما يتيسر تحقيقه من تلك الأهداف. وأعرب الوفد عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة، كما سبق أن أعلنه أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية التي هو عضو فيها. واعتبر توصيات تلك الهيئة الفرعية كافية وترسم اتجاهاً بإمكان الجمعيات أن تتبعه لأغراض الميزانية المقترحة. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن من الأساسي الالتفات إلى العديد من العناصر الإيجابية في الميزانية، مثل التوازن بين مستوى الإيرادات ومستوى النفقات وارتقاب زيادة في الإيرادات تضاهي ٤,٤ بالمائة وانتفاء أي عجز مرتقب والحفاظ على المستوى المنشود للأموال الاحتياطية. ومضى يقول إنه استخلص من اقتراح الميزانية أنه يكفل ما يلزم من المرونة لإجراء تسوية لاحقة مع مراعاة العواقب التي قد تنجم عن القرارات التي ستعتمدها الجمعيات وذكّر التصرف المتاح في الميزانية للاستمرار في المضي قدما وتسريع عمل مختلف اللجان والهيئات المتخصصة التي تُجري مناقشات ومداولات بشأن جدول التنمية ودعم برامج التعاون لأغراض التنمية الاقتصادية عامة. وفيما يتعلق بمستقبل عمل لجنة البرنامج والميزانية، علّق الوفد أهمية أساسية على تعزيز الدور الذي تضطلع به تلك الهيئة والاستعداد لاجتماعين رسميين على الأقل في فترة السنتين المقبلة، بالإضافة إلى تحديد مختلف المسائل المعتزم إدراجها في جدول أعمالها المقبل، وذكر في المقام الأول مناقشة ميزانية كل برنامج وإعدادها وتصميمها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأشار في المقام الثاني إلى متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة المذكورة في ميزانية فترة السنتين المقبلة.

وانتقل في المقام الرابع إلى إجراء التسويات التي قد تكون ضرورية في كل برنامج ولا سيما ما يتطلبه تنفيذ برنامج التعاون الخاص بالويبو. وأما رابعا، فذكر الوفد إجراء استعراض وتحليل لما ستعده الويبو عن طريق خبراء مستقلين من تقارير تتعلق بتقييم احتياجات المنظمة إلى موارد بشرية ومالية. والتفت في المقام الرابع إلى انتخاب أعضاء لجنة الويبو للتدقيق كما هو مقترح ثم تسلم تقارير تلك اللجنة وتحليلها. ومضى يقول إن تلك المهمات تنمُّ عن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به اللجنة ويكون معززا وموسعا في فترة السنتين المقبلة. واختتم الوفد كلمته قائلا إن حكومته تؤيد بشدة إنشاء لجنة التدقيق كما توصي به لجنة البرنامج والميزانية معتبرا أن تلك الآلية تشكل أساسا للتركيز على الإدارة الفعالة لموارد المنظمة وتتماشى مع ميثاق التدقيق الداخلي الذي أوصى به الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن من الضروري الالتفات أيضا إلى جهود المدير العام لتطبيق بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة في الويبو بطريقة متواصلة ودون تأخير.

١٧١- وشكر وفد مصر المدير العام على تقديم المعالم الرئيسية لاقتراح البرنامج والميزانية وأيَّد الحاجة إلى آلية من شأنها أن تتيح الوقت الكافي لبحث البرنامج والميزانية ومتابعتهما. وأيَّد أيضاً إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتبر ذلك خطوة في الاتجاه السليم. وشدد بصفة خاصة على أهمية الشفافية وتحسين الإسقاطات المرتبطة بإيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات والأهداف الاستراتيجية الخمسة. ورأى الوفد أن الهدف الأول والرابع من تلك الأهداف يكتسيان أهمية خاصة لأنهما يساعدان على إقامة ثقافة تحترم الملكية الفكرية ولا سيما بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية. ومضى يقول إن من الضروري النهوض بالملكية الفكرية لتصبح أداة تسهم في النمو الاقتصادي وفي تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي في مقدورها أن تستفيد كل الفائدة من المعلومات التقنية الواردة في وثائق البراءات. ورأى أن من شأن ذلك أن يسمح بتكوين الثروة الاقتصادية الضرورية للبلد. وقال إن ذلك يرتبط أيضاً بتوفير الخدمات في مجال الملكية الفكرية واعتبر تلك الخدمات مهمة بمكان وسلّط الأضواء على العلاقة بين التنمية وتلك الخدمات. وأعرب الوفد عن تقديره لأن اقتراح البرنامج والميزانية يقوم على النتائج، وأشار بارتياح إلى أن الاقتراح يحتوي على ما يكفي من المرونة للسماح بتنفيذ أنشطة جديدة وفقاً للاحتياجات التي تعبّر عنها الدول الأعضاء التي تحتاج إلى دعم مكثف من الويبو ولا سيما في مجال الأتمتة والتدريب والتطوير وفي إجراءات الإدارة في مختلف المكاتب. وعقد الأمل على تنفيذ الميزانية بالكامل. وفيما يتعلق بوثائق الجمعيات، حث الوفد على النهوض بالوسائل الإلكترونية لتبليغ الوثائق بهدف تمكين جميع الوفود من الاستفادة من الوقت الكافي لدراستها، مع العلم بأنه قد تسلَّمها في وقت مبكر بما فيه الكفاية.

١٧٢- وتوجَّه وفد سويسرا بالشكر للمدير العام وموظفي الويبو على العمل المنجز خلال السنة الجارية والاستعداد للجمعيات على وجه الخصوص. وأثنى على تفاني موظفي الويبو وأشار إلى أنهم ثروة قيِّمة للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وتبنى الوفد البيان الصادر عن المجموعة باء وأشار بارتياح إلى أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ متوازن مع زيادة الأموال المحشودة للتنمية والحفاظ على مستوى معقول للاحتياطيات من غير أي زيادة في الرسوم، مما يراعي القلق الذي كان الوفد قد عبّر عنه. وأشار إلى أن الميزانية الجديدة تبرز بمزيد من الوضوح أولويات المنظمة وساند بالتالي تماماً اعتماد اقتراح الميزانية. ورحب الوفد أيضاً بالوثيقتين المطروحتين على الجمعيات لاعتمادها والتي من شأنها تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في المنظمة والوظيفة التي تقع أيضاً على عاتق الدول الأعضاء. وأعرب في هذا الصدد عن تأييده الكامل لاعتماد ميثاق التدقيق الداخلي وإنشاء لجنة التدقيق عملاً ببعض توصيات هيئة التفتيش المشتركة والمراجعين الخارجيين للحسابات. ورحب الوفد أيضاً بقرار المكتب الدولي بتكليف شركة خارجية بإدارة مشروع البناء الجديد عملاً أيضاً بتوصيات صادرة عن مراجع الحسابات الخارجي. وفي هذا الصدد، أوصى الوفد الأمانة بأن تسهر

على تنفيذ مختلف توصيات مراجع الحسابات ورحب بالتعاون الذي بدأ بين وحدة التفتيش المشتركة والويبو وبقرار المكتب الدولي بتنفيذ توصيات تلك الهيئة مبكراً. وحث الوفد المكتب الدولي على مواصلة تعاونه مع الوحدة المذكورة وتنفيذ سائر التوصيات الصادرة عنها في أقرب فرصة. ورحب الوفد بالمناقشات المعتزم إجراؤها في لجنة البرنامج والميزانية بهدف تعزيز مشاركة اللجنة لا في مرحلة صياغة الميزانية فحسب بل أثناء الرقابة والتنفيذ. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن الويبو تعتزم الاستمرار في الجهود المبذولة من أجل الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيها، كما يتضح من البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة. وقال إن ذلك يتضح بصورة خاصة في تعزيز عدة برامج بالتركيز على سياسة الملكية الفكرية. واستدرك قائلاً إن من الضروري ألا تغيب عن الأذهان أنشطة الويبو الجوهرية، أي التسجيل الدولي لسندات الملكية الفكرية وأنشطة التعاون التقني، حتى تتمكن المنظمة من الاستمرار في أداء دورها الرئيسي وضمان حُسن تطبيق الأنظمة الدولية للملكية الفكرية. ودعا الوفد إلى إيلاء الأولوية إلى هذين القطاعين وتخصيص الموارد المناسبة والكافية لها.

١٧٣- وتبنى وفد الولايات المتحدة الأمريكية تماماً بيان المجموعة باء ورحب بإعلان نائب المدير العام، السيد بتي، بالاستعانة بخدمات مدققين خارجيين للتحقيق في ادعاءات الممارسات المالية غير السليمة. وأعرب عن تطلعه لتسلّم تقريرهم. ورحب بتطوير الويبو لميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالتوفيق بين النفقات والإيرادات المقدرة من غير زيادة في الرسوم على عكس الممارسات المتبعة في السنة الماضية بالاعتماد على احتياطيات الويبو لتمويل الإنفاق بعجز. ورحب أيضاً بعزم الويبو على إعادة النظر في استراتيجيتها المتعلقة بالموارد البشرية وإبطاء النمو الأخير في مستويات التوظيف والاعتماد بصورة خاصة على الموظفين من ذوي العقود المؤقتة. وأعرب عن تطلعه لتسلم تقارير مرحلية تؤكد عدم تجاوز الإسقاطات في النفقات الفعلية ومستويات التوظيف خلال فترة السنتين المقبلة. وأيّد الوفد تماماً إقرار ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي وإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتبر ذلك وسيلة من شأنها أن تحسن المساءلة داخل المنظمة وتعزز جودة الرقابة الداخلية. وحث الويبو بشدة على اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ الاقتراحين. وأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند تماماً تخويل لجنة التدقيق صلاحيات رقابية واسعة، بما فيها الإشراف على مشروع البناء الجديد والتقييم المقبل لاحتياجات الويبو في مجال الموارد البشرية والمالية. وحث المنظمة أيضاً على الاستمرار في تعزيز الشفافية ولا سيما بضمان نفاذ كامل إلى المعلومات عن أعمالها للمسؤولين عن التدقيق الداخلي من الموظفين ولجنة الويبو للتدقيق. وفيما يخص مشروع البناء الجديد، أعرب الوفد عن تأييده التام لتوصية مراجع الحسابات الخارجي بأن تستعين الويبو بهيئة خارجية لإدارة المشروع وتتخذ كل التدابير الضرورية لضمان سلامة عملية التعاقد وشفافيتها أثناء تنفيذ مشروع البناء الجديد. وأعرب من جديد عن الموقف الذي اعتاد على إعلانه من معارضته لاستخدام مساهمات حكومة الولايات المتحدة لتغطية تكلفة قرض خارجي. ورحب مع ذلك بالتزام الويبو البنّاء في مجال الميزانية وتطلعه لمواصلة ذلك العمل في المستقبل.

١٧٤- وتبنى وفد جيبوتي البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً وخصَّ بالذكر كلمة البلدان الأقل نمواً وعبّر عن تقديره للفعالية المعتمدة في الاستجابة للاحتياجات الحقيقية واليومية للبلدان الأقل نمواً ولا سيما في المجال المادي. وشكر الوفد الويبو ومديرها العام، الدكتور كامل إدريس ومساعديه مثل السيدة هيز والسيد بتي. وذكر الوفد أن مساعدة الويبو تكتسي أهمية حاسمة لأفريقيا ولا سيما البلدان الأقل نمواً التي لها وضع خاص مقارنة بسائر الدول الأعضاء. وختم الوفد كلمته بالدعوة إلى اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٧٥- وأعرب وفد بيلاروس عن شكره الخاص للمدير العام للويبو وفريقه على العمل الضخم المنجز في سنة ٢٠٠٤ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٥. وقال إن ذلك يدل على التزام الأمانة بتنفيذ برنامج الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بالكامل. وذكر أن عمل الأمانة قد أُنجز بشفافية وفعالية. وقال إن تطورات عديدة قد طرأت في مجال الملكية الفكرية على المستوى العالمي، باعتبارها أداة رئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالرغم من القيود المالية التي واصلت الويبو تطبيقها. وأثنى الوفد على سياسة المنظمة الجديدة بشأن الميزانية وأعرب عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وكل عناصره الرئيسية. وأبدى سروره إذ لاحظ أن الوضع المالي قد تحسن مما أمكن اعتماد سياسة تقوم على ميزانية متوازنة. وأشار إلى أن تلك السياسة ربما تستدعي بعض التقييدات على أن التمويل يقوم مع ذلك على منهج منصف. ورأى الوفد أن البرنامج الجديد مفيد جداً في تناول الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية وأثنى على جهود الأمانة من أجل تحسين إسقاطاتها بشأن الإيرادات المتأتية من قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات واعتبر ذلك وسيلة لتعزيز الاستقرار المالي للويبو في المستقبل. ودعا إلى إنجاز العمل ذاته في نظامي مدريد ولاهاي. وساند الوفد أيضاً عرض سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي بشأن العلامات التجارية.

١٧٦- وشكر وفد أثيوبيا المدير العام وفريقه على العمل القيّم ولاحظ أن الطلب على خدمات الويبو من مختلف أصحاب المصالح قد تزايد. وخص بالذكر البلدان الأقل نمواً قائلاً إنها تعتبر المنظمة مصدر دعم لا غنى عنه في مساعيها نحو إقامة نظام حيوي للملكية الفكرية. ورأى أن من مصلحة الجميع تمكين الويبو من الاستجابة لذلك الطلب. وأعلن أن الجهود التي بذلتها المنظمة لوضع ميزانية متوازنة من غير المساس بالأهداف المنشودة جديرة بالثناء والتشجيع. ومضى يقول إن المدير العام للويبو نفسه قد أكد للجمعية أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يكتسي مرونة كافية لاستيعاب أنشطة جديدة قد تستدعي الحاجة إليها، وأعلن في ضوء تلك الاعتبارات أنه يؤيد تماماً إقرار اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي الختام، تبنى البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً.

١٧٧- وأيد وفد أستراليا تماماً بيان المجموعة باء ودعا الجمعيات إلى اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ووافق بشدة على الآراء التي عبّر عنها عدد من الوفود بشأن ضرورة تعزيز دور لجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن زيادة مشاركة اللجنة المذكورة في إعداد البرنامج والميزانية ومراقبة تنفيذها خطوة إيجابية لفائدة المنظمة. واعتبر أن من شأن ذلك أن يساعد إلى حد كبير في تحسين الإدارة داخل الويبو. وقال إن تلك الأسباب ذاتها تدفعه إلى الإعراب عن دعم شديد لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق مناسب للتدقيق الداخلي. ودعا إلى تخويل لجنة التدقيق دوراً مهماً في الإشراف على مشروع البناء الجديد والاستعراض الشامل وضمان النفاذ لها إلى نتائج التحقيق الخارجي المستقل المتفق على إجرائه بشأن ادعاءات الغش كما أعلن عنه المدير العام.

١٧٨- وشكر وفد كندا مراجع الحسابات الخارجي على عمله الممتاز وأعرب عن تأييده الكامل للبيان الصادر باسم المجموعة باء. وساند اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نظراً إلى أنه يقوم على ميزانية متوازنة ليس فيها زيادة في أية رسوم مستحقة على المنتفعين وتحافظ على مستوى مناسب للأموال الاحتياطية وتكفل تحسيناً في الإسقاطات المتعلّقة بإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات وتتبنى عامة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأيّد الوفد بشدة أيضاً إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي. ورأى أن من شأن هاتين المبادرتين أن تعززا للغاية عملية صياغة البرنامج والميزانية في المنظمة.

١٧٩- وساند وفد ألمانيا تماماً البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. ورحب بالسياسة الجديدة المعتمدة في المكتب الدولي بشأن الميزانية ورأى أنها واضحة تماماً في الوثائق المطروحة على الجمعية. وصرح قائلاً إن الويبو تتمتع بصحة مالية سليمة بإيرادات لا تزال تنمو بسرعة مرضية للغاية وتزيد على ٨ بالمائة في فترة السنتين الراهنة. وأعرب عن سروره إذ علم بتفادي الإنفاق بعجز في الفترة الراهنة وأثنى أيضاً على الأمانة العناصر الرئيسية في سياستها الجديدة بشأن ميزانية فترة السنتين المقبلة، وخص بالذكر انعدام الزيادة في الرسوم وانعدام الإنفاق بعجز واستنباط أنماط للإسقاط المرتبط بأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وأشار إلى أن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد كان قيد نقاش في دورة غير رسمية ودورة رسمية للجنة البرنامج والميزانية في فترة سابقة من هذه السنة. وذكر أن اللجنة قد أوصت الجمعية العامة بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ووافق الوفد تماماً على تلك التوصية وأيّد اقتراح الميزانية كما قدَّمه المدير العام. ورحب أيضاً باقتراح إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق وشكر أعضاء الفريق العامل مفتوح العضوية والتابع للجنة البرنامج والميزانية على ما أبدوه من عزم ومفاوضات سريعة وصياغة جيدة للاقتراح. ورأى أن لجنة الويبو للتدقيق من شأنها أن تضطلع بدور مهم في تحسين آليات الرقابة في الويبو وتستجيب لنصيحة وحدة التفتيش المشتركة التي دعت الدول الأعضاء في المنظمة إلى أداء وظيفتها باعتبارها مجلس للمديرين بمزيد من العزم. وأشار الوفد أيضاً إلى العدد الكبير من التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش قائلاً من الضروري متابعة تنفيذها عن كثب، وعلّق بالتالي الأهمية على وجود هيئة بحجم معقول يتسم أعضاؤها بالمؤهلات والخبرة المهنية الضرورية. ورأى أن تقوم لجنة التدقيق بذلك الدور من خلال الإشراف على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش والاستعراض الشامل الذي ستقوم به شركة خارجية. واستطرد قائلاً إن ألمانيا ترحب أيضاً بالعناية الكبيرة التي تحظى بها قضايا الرقابة في الفترة الراهنة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعبّر عن اقتناعه بضرورة الاسترشاد بمبدأ الثقة بين الأمانة والدول الأعضاء، واعتبر لجنة التدقيق أداة مفيدة في ترسيخ ثقة الدول الأعضاء في عمل أمانة الويبو في كل الأوقات. ورحب الوفد أيضاً بالاقتراح الرامي إلى اعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي في الويبو. وذكر أن أصحاب المصالح في المنظمة يحتاجون إلى الاطمئنان إلى برامج الويبو تنفذ بطريقة سليمة وأن الإيرادات المتأتية من الرسوم التي يسددها المنتفعون من بلدانهم تسخر كما يجب. وشدد على أن الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية قد خلص إلى أن على المدير العام أن يضمن أداء جميع وظائف التدقيق الداخلي في الويبو. وأقرّ الوفد بأن المدير العام قد شرع في عملية مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء في تلك المسائل وأن الأمانة قد أبدت انفتاحاً فيما يتعلق بتوصيات الدول الأعضاء وزودتها بمعلومات إضافية عن أفضل الممارسات في المنظمات الدولية الأخرى. وأعرب الوفد عن تقديره الصريح لذلك. وأشار إلى أن الفريق العامل كان قد وافق على عدة تعديلات تدخل على المشروع الأصلي الذي كان المدير العام قد طرحه. وساق مثالين اثنين فذكر في المقام الأول أن الفريق العامل قد وافق على أن تكون ولاية المدقق الداخلي للحسابات لمدة محددة بأربع سنوات (قابلة للتجديد بناء على توصية لجنة التدقيق لمدة أربع سنوات إضافية) وأن المدقق الداخلي للحسابات لا يكون مؤهلاً لأية وظيفة أخرى في الويبو. ورأى أن من شأن ذلك أن يعزز استقلالية المدقق الداخلي. وذكر في المقام الثاني أن العلاقة بين الدول الأعضاء والمدقق الداخلي قد حظيت بتعزيز كبير في نص ميثاق التدقيق الداخلي الموصى به والذي ينص الآن على أن تتسلم الجمعية العامة تقريراً موجزاً من المدقق الداخلي على أن ترفع أي تعليقات للمدير العام على ذلك التقرير على حدة.

١٨٠- وتبنى وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأعرب عن تقديره للتطورات الشتى التي حدثت في عملية صياغة الميزانية في الويبو، بما فيها اعتماد التوازن في الميزانية. وأعرب عن سروره إذ علم من الأمانة أن العجز المسجل في الفترة

٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد تم تخفيضه إلى مستوى متدن جداً وأن المنظمة تعمل على قدم وساق من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة وأن الأموال الاحتياطية قد بلغت المستوى المنشود. وذكّر الوفد بأنه كان قد أحاط علماً بالقلق الذي أبداه بعض الدول الأعضاء الأخرى من الجوانب الإجرائية والموضوعية في صياغة ميزانية المنظمة وصرّح قائلاً إنه يتبنى بعض ذلك القلق. وعدّد بعد ذلك العناصر التي يعتبرها مهمة في تلك العملية. وذكر في المقام الأول أن من المهم أن تقوم العملية بتوجيه من الأعضاء وإسهام من الجميع. ورحب في هذا الصدد بتضمين جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية بنداً بشأن آلية جديدة تضمن مشاركة معززة للدول الأعضاء في إعداد الميزانية وتنفيذها ومتابعتها. وانتقل في المقام الثاني إلى أهمية ضمان فائدة مسار البرنامج والميزانية. وعلّق لذلك السبب الأهمية على أن تكون الميزانية مضبوطة بما يراعي حصيلة المناقشات الراهنة بشأن مختلف مواطن القلق لدى الدول الأعضاء. وفي المقام الثالث، رحب بالاقتراحين المقدمين إلى الجمعية بشأن التدقيق بهدف تحسين عمل المنظمة وحذر من أن تتحوّل الآليتين الجديدتين إلى إدارة مصغرة قد تمس في المقام الأخير فعالية المنظمة كما اتضح في منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الختام رحب الوفد بالبيان الذي أدلى به المدير العام بشأن المرونة المجسدة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والتي تسمح بإجراء تسويات تأخذ بقرارات قد تتخذ بشأن قضايا شتى قيد البحث ولا سيما جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد أنه إذ أحاط علماً بذلك البيان، أن بإمكان الجمعية أن تعتمد اقتراح الميزانية.

١٨١- ورحّب وفد شيلي باطلاعه على ميزانية متوازنة بعد أربعة فترات من العجز، كما رحّب بإعادة النظر في الممارسات واتخاذ التدابير التي تسمح بالحد من التكاليف في المنظمة. ورحّب أيضاً بإمكانية الاستغناء عن أي زيادة في الرسوم المستحقة على الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. واستدرك معربا عن اتفاقه مع التوصيات الداعية إلى عقد المزيد من الاجتماعات للجنة البرنامج والميزانية وتمكين الأعضاء من متابعة تنفيذها، كما طلب ذلك وفد كولومبيا مثلا، وبرّر موقفه قائلا إن قصر الاجتماعات التي تعقدها تلك اللجنة تحول دون إجراء مناقشات موضوعية بشأن بعض المسائل التي يثيرها بعض الأعضاء. وقال الوفد إنه يتفق مع البرازيل التي تحدثت باسم "أصدقاء التنمية"، بشأن ضرورة أن تكلِّف الجمعية العامة لجنة البرنامج والميزانية بالعمل على تنفيذ آلية تضم بعض الأعضاء لصياغة الجوانب المرتبطة بالميزانية والبرنامج وفي المناقشات المتعلقة بمتابعة البرنامج ودعا إلى اقتراح تلك الآلية على الجمعيات المنعقدة سنة ٢٠٠٦. وفي الختام، وافق الوفد على اقتراح البرازيل بإدراج فقرة في قرارات الجمعية بشأن الفقرة ١٧٤-٣ من تقرير لجنة البرنامج والميزانية، بهدف اعتماد المرونة الضرورية لتسوية ميزانية فترة السنتين وفقا للقرارات المتخذة بشأن جدول أعمال الويبو حول التنمية وقضايا أخرى.

١٨٢- وشكر وفد كينيا المدير العام والأمانة على تقديم ميزانية متوازنة من غير زيادة في الرسوم واقتراح ميثاق التدقيق الداخلي لاعتماده. ورحب الوفد بحشد المزيد من الأموال للمساعدة التقنية والأولويات المحددة وتأييده لتلك المبادرات. وتبنى البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وساند تماما اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما هو مقدم. وصرّح قائلا إن كينيا عضو في لجنة البرنامج والميزانية وقد اشتركت بنشاط في الدورة الثامنة التي قررت أن توصي الجمعية العامة باعتماد اقتراح البرنامج والميزانية. وعلق أهمية خاصة على المرونة المجسدة في اقتراح الميزانية ورأى أن من شأنها أن تسمح بمراعاة أية عواقب قد تؤثر في الميزانية بسبب المناقشات الجارية حول جدول أعمال التنمية في الويبو ومسائل أخرى. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن مناقشة الميزانية قد حملت المنظمة إلى اعتماد آليات مختلفة في شؤون التدقيق والرقابة بناء على توصية وحدة التفتيش المشتركة.

١٨٣- وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه شارك بهمة ونشاط في عمل لجنة البرنامج والميزانية وأعرب عن تأييده الكامل للوثائق المطروحة على الجمعيات مشيرا إلى جودتها. وساند المنهج الجديد الذي سلكته الويبو معتبرا أنه يسعى إلى الاستمرار في تعزيز حضور الملكية الفكرية والنهوض بالاتجاه الاستراتيجي المعتمد. وذكر الوفد أن اعتماد برنامج متوازن من شأنه أن يدفع المنظمة إلى الأمام ويساعد الدول الأعضاء على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب الوفد عن تأييده العميق للمنهج المتوازن المعتمد وإدراج جميع الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الدول الأعضاء لنفسها في اقتراح الميزانية. وذكّر بأن السنة الماضية قد شهدت بعض التشاؤم، على أن بإمكان الدول الأعضاء اليوم أن يتفاءلوا أكثر لأن المدير العام نفسه قد تدخل خلال السنة الماضية في حل كل المسائل التي أثيرت وتحديد منهج جديد الذي يستحق السنة. ورأى الوفد أن ذلك المنهج الجديد يسمح بتحقيق نتائج ملموسة ولا سيما تفادي أي زيادة في مستوى الرسوم والتزام التوازن في الميزانية وتجنب الإنفاق بعجز. ورأى أيضا أن الزيادة الطفيفة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لها ما يبررها ويدعمها بتحليل مفصل. وشدّد على أهمية الحفاظ على شئ من المرونة لتتيسر مراعاة توصية وحدة التفتيش المشتركة ولجنة التدقيق. وقال إنه يرحب باعتماد نظام التقارير المرحلية لضمان قدر ما من المرونة عند الضرورة ومتابعة توصيات وحدة التفتيش ولجنة التدقيق بما يعزز الشفافية في مسار الميزانية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الرامي إلى إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق للويبو بشأن التدقيق الداخلي.

١٨٤- وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وساند اقتراح ميزانية متوازنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأعرب عن كبير تقديره لجهود المكتب الدولي من أجل الحد من نفقات التشغيل في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وعقد الأمل على أن يستمر ذلك في فترة السنتين المقبلة. ودعا المكتب الدولي إلى مواصلة العمل من أجل استقطاب المزيد من المنتفعين بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، بما يضمن المصدر الرئيسي لإيرادات المنظمة. وفي الختام، أيّد اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي وإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق.

١٨٥- وأشاد وفد أنتيغوا وبربودا بالمدير العام والأمانة وأطرى على جودة الوثائق المعدة للجمعيات. وأثنى على المدير العام جهوده المتواصلة لتطوير أنظمة فعالة للملكية الفكرية. وعبّر عن تقديره ودعمه لجميع مبادرات المنظمة ولا سيما المبادرات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية. وقال الوفد إنه، إذ يتحدث باسم الدول الكاريبية الممثلة في الجمعيات، يساند اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورأى أن الميزانية متوازنة تقترح نفقات تتمشى مع الإيرادات المتوقعة ولا تنص على زيادة في الرسوم ولا تحتوي على عجز. وأعرب عن سروره إذ لاحظ أن الاقتراح قد راعى توصيتين رئيسيتين صادرتين عن وحدة التفتيش المشتركة، والأولى هي ضرورة أن تستند ميزانية فترة السنتين المقبلة إلى الميزانية المعدلة للفترة الراهنة، وثانيا أن يعد تقييم شامل لموارد الويبو البشرية والمالية والاستناد إلى نتائج ذلك التقييم لتسوية الميزانية حسب الحاجة في سنة ٢٠٠٦. وأعرب الوفد عن تطلعه لمناقشة التوصيات الأخرى الصادرة عن وحدة التفتيش وأمله في أن لا يؤثر التخفيض المقترح في الموارد المخصصة للبرنامج ٦(سابقا) في تنفيذ اتفاق سنة ٢٠٠٣ المبرم بين الويبو والوزراء المسؤولين عن الملكية الفكرية في منطقة الكاريبي. وفي الختام، أيّد الوفد الاستعانة بمدققين من الخارج لفحص ممارسات الويبو المالية وإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واعتماد ميثاق للويبو بشأن التدقيق الداخلي معتبرا ذلك أداة تساهم في تحقيق المزيد من الشفافية في إدارة الويبو.

١٨٦- وتبنى وفد ترينيداد وتوباغو البيان الذي أدلى به وفد أنتيغوا وبربودا باسم الدول الكاريبية الحاضرة في الجمعيات. وعبّر عن تقديره لانعدام الزيادة في الرسوم في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وبإدراج عدد من توصيات وحدة التفتيش المشتركة في البرنامج والميزانية واستئناف مشروع البناء

الجديد. ورحب باقتراح إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق واتخاذ ترتيبات جديدة لإدارة موارد الويبو البشرية. وقال إن الويبو تكتسي أهمية استثنائية في عالم اليوم ولا سيما بالنسبة إلى بلدان مثل ترينيداد وتوباغو التي تسهر على إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة لتتمكن من اغتنام فرصة التطور في القرية العالمية اليوم. وعبّر الوفد عن تقديره للدعم الذي قدمته الويبو لترينيداد وتوباغو من أجل تطوير نظامها الخاص بالملكية الفكرية وعلّق الأمل على أن تواصل المنظمة عملها الفذّ. ورأى أن ذلك يقتضي اعتماد مبادئ الإدارة السليمة التي تقوم على ممارسات مالية سليمة وقواعد سليمة بشأن الموارد البشرية تقوم على الشفافية. وأثنى الوفد على الأمانة تضمين اقتراحاتها تلك المبادئ وأعرب عن تأييده التام لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٨٧- وأثنى وفد السودان على الآلية الشفافة في إطار الميزانية ورحّب على وجه الخصوص بالموارد المعتمدة للبرامج المعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا وأشار إلى أن تلك البرامج ما فتئت تساهم في المضي قدما في تطوير عمل السودان في ذلك المجال وأعرب عن أمله في زيادة برامج المساعدة لدعم إقامة ثقافة للملكية الفكرية في البلد. وأشار الوفد إلى أن الملكية الفكرية قد أصبحت دون ريب أداة تسهم في التنمية الاقتصادية وأن بلده قد بدأ يجني ثمار برامج المساعدة. وعبّر عن تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية بشأن اقتراح البرنامج والميزانية وتطلعه لمزيد من الدعم المتأتي من الأمانة ولا سيما في إطار الآليات التي من شأنها أن تسمح للسودان بمواصلة التطور في مجال الملكية الفكرية والبراءات. وصرّح قائلا إن حكومة السودان تحرص على دعم عمل الويبو في إيجاد إطار قانوني لحماية الفولكلور والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وعملها المتعلق بحماية هيئات الإذاعة. وذكر أن السودان تسهر على تعديل قوانينها الوطنية لتواكب صكوك الملكية الفكرية الدولية التي تديرها المنظمة. وذكر على سبيل المثال مراجعة القانون الوطني لتضمينه فصلا جديدا بشأن الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وفي الختام ذكر الوفد أن عددا من الشركات المهتمة بالملكية الفكرية قد زاد وأن المحاكم القانونية قد أصبحت متخصصة في شؤون الملكية الفكرية وأصدرت بعض الأحكام التي أصبحت سوابق في هذا المجال.

١٨٨- وعبّر وفد قيرغيزستان عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأشار إلى طبيعتها المتوازنة. ورحّب بإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق التي من شأنها أن تضمن شفافية المراقبة وتعزز الفعالية. ورحّب أيضا بميثاق التدقيق الداخلي ومشروع البناء الجديد كما هو مقترح في الوثائق المعدة في هذا الشأن.

١٨٩- وتبنى وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وساند في هذا الصدد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورحّب أيضا بتوازن الميزانية ورأى أن الامتناع عن زيادة الرسوم سيشجع المواطنين على الانتفاع بأنظمة التسجيل الدولية، من غير أن يؤثر ذلك سلبا في برنامج المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده لإنشاء لجنة للتدقيق ورأى أن اعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي من شأنه أن يعزز الشفافية في الإدارة.

١٩٠- وتبنى وفد جامايكا البيان الذي أدلى به وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الدول الكاريبية الممثلة في الجمعيات. وذكّر بتأييده الشديد، في الدولة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأثنى الوفد على الأمانة التدابير التي اتخذتها بهدف إدخال المنظمة في وضع مالي سليم وعبّر عن التزامه بمواصلة التعاون مع الويبو بهدف إدراج الملكية الفكرية ضمن أهداف جامايكا الإنمائية.

١٩١- وختم الرئيس المناقشات التي دارت حول البند ٦ من جدول الأعمال وأشار إلى وجود دعم واضح لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وذكّر بالقضايا التي ينبغي البت فيها على

النحو التالي: "١" الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ "٢" والموافقة على اقتراح لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق؛ "٣" واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي؛ "٤" والموافقة على قرض تجاري لمشروع البناء الجديد؛ "٥" وإقرار الصياغة المعتمدة بشأن المرونة في الميزانية كما اقترحها وفد البرازيل باسم بعض الوفود الأخرى بالاستناد إلى الصياغة الواردة في تقرير لجنة البرنامج والميزانية بشأن الحاجة إلى مراعاة الأنشطة التي قد تظهر الحاجة إليها في مختلف المجالات.

١٩٢- وعلّق وفد البرازيل على ذلك قائلا إنه اقترح أيضا في بيانه السابق باسم الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا، ما يلي على الجمعيات: "١" اعتماد صياغة تأخذ بالتوصية الواردة في الفقرة ١٧٤، الفقرة الفرعية ٥، من تقرير الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية بشأن إنشاء آلية جديدة لإشراك الدول الأعضاء في مناقشة البرنامج والميزانية ومتابعتهما ابتداء من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ "٢" والتوصية بإنشاء تلك الآلية لتعتمدها الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

١٩٣- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وقال إنه يرغب في أن تراعى التوصية الواردة في الفقرة ١٧٤، الفقرة الفرعية ٥ من تقرير لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

١٩٤- وعمدت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه إلى ما يلي:

"١" الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حسبما ورد في الوثيقة A/41/4؛

"٢" والموافقة على إنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق حسب ما ورد في الوثيقة A/41/10؛

"٣" والموافقة على اعتماد ميثاق للويبو بشأن التدقيق الداخلي كمرفق لنظام الويبو المالي، حسب ما ورد في الوثيقة A/41/11؛

"٤" والموافقة على تمويل مشروع البناء الجديد بقرض تجاري؛

"٥" اتخاذ قرار بإجراء تسويات في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمراعاة أية عواقب تؤثر في البرنامج والميزانية نتيجة للمناقشات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ومسائل أخرى؛

"٦" وإقرار التوصية الواردة في الفقرة ١٧٤، الفقرة الفرعية ٥، من تقرير الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة WO/PBC/8/5 المرفقة بالوثيقة A/41/5) والتي تقضي بأن تدرج لجنة البرنامج والميزانية في جدول أعمال دورتها العادية المقبلة بندا بشأن آلية جديدة لإشراك الدول الأعضاء في مناقشة البرنامج والميزانية ومتابعتهما ابتداء من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واتخاذ قرار بطرح تلك الآلية على جمعيات سنة ٢٠٠٦ للموافقة عليها.

"٧" والإحاطة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/41/16 بشأن الإدارة الخارجية لمشروع البناء الجديد.

البند ٧ من جدول الأعمال الموحّد:

تشكيل لجنة البرنامج والميزانية

١٩٥- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ٨ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

١٩٦- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ٩ من جدول الأعمال الموحّد:

حماية الأداء السمعي البصري

١٩٧- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحّد:

حماية حقوق هيئات الإذاعة

١٩٨- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١١ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي المعني
باعتماد نصّ معدَّل لمعاهدة قانون العلامات

١٩٩- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية
بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية

٢٠٠- انظر تقرير دورة مؤتمر الويبو (الوثيقة WO/CF/23/2).

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بجدول أعمالٍ للويبو بشأن التنمية

٢٠١- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي

٢٠٢- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

٢٠٣- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحّد:

دعوة موجهة إلى الويبو من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

٢٠٤- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات

٢٠٥- انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ١٨ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة بجمعية معاهدة قانون البراءات

٢٠٦- انظر تقرير دورة جمعية معاهدة قانون البراءات (الوثيقة PLT/A/1/4).

البند ١٩ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد مدريد

٢٠٧- انظر تقرير دورة جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/36/3).

البند ٢٠ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد التصنيف الدولي للبراءات

٢٠٨- انظر تقرير دورة جمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (الوثيقة IPC/A/23/3).

البند ٢١ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

٢٠٩- انظر تقرير دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/34/13).

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلِّقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٢١٠- انظر تقرير دورة الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/32/13).

البند ٢٣ من جدول الأعمال الموحّد:

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

٢١١- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/41/12.

٢١٢- ولدى افتتاح الجلسة للنظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال، صرّح الرئيس قائلاً إن هذه الدورة مشتركة بين الجمعية العامة ولجنة التنسيق وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٢١٣- وذكّرت الأمانة بأن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة قد أعدت، في فبراير/شباط ٢٠٠٥ تقريراً بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما". وصرّح قائلاً إن ذلك التقرير قد أحيل إلى الدول الأعضاء المجتمعة في دورة غير رسمية للجنة البرنامج والميزانية في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وذكر أن وحدة التفتيش قدمت تقريرها في الدورة الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وأشار إلى أن اللجنة المذكورة اعتمدت القرار التالي بعد أن ناقشت التقرير: "وترحب لجنة البرنامج والميزانية بعمل وحدة التفتيش المشتركة وتوصي الأمانة بما يلي: (أ) أن تعدَّ تقريراً للجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش

المشتركة الموجَّهة إلى المدير العام (التوصيات ١ و٣ و٦ و٩ و١٠ و١٢)، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛ (ب) وأن تحيل باقي توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي ينبغي توجيهها إلى هيئات الويبو المختصّة (التوصيات ٢ و٤ و٥ و٧ و٨ و١١)، في دورة جمعيات الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ أيضاً، إلى تلك الهيئات لاتخاذ الإجراءات بشأنها." ثم قدَّم الوثيقة A/41/12 بشأن متابعة تنفيذ الأمانة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والموجَّهة إلى المدير العام، وذكر أن الوثيقة تقترح اتخاذ قرارات بشأن التوصيات الموجَّهة إلى الهيئات المختصّة في المنظمة (الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ من الوثيقة A/41/12). ولفت النظر إلى أن المدير العام للويبو قد أحاط علماً بالتوصية رقم ٧ لوحدة التفتيش المشتركة التي تدعو الجمعية العامة إلى إضفاء طابع نظامي رسمي على قرار المدير العام "بعدم قبول مرتب إضافي مقابل أداء مهماته في إطار الأوبوف"، وإنه يرغب في الإدلاء بالتعليق التالي على تلك التوصية باسم المدير العام، وفقاً للممارسات المنظمة: "عقب الاتفاق المبرم بين الويبو والأوبوف والموقّع سنة ١٩٨٢، عيّن مجلس الأوبوف المدير العام للويبو أميناً عاماً للأوبوف. ويتولى مجلس الأوبوف تحديد مرتب الأمين العام المستحق على الأوبوف. على أن المدير العام للويبو يود أن يؤكد أنه لم يقبل قط أية مكافأة إضافية لأداء واجباته كأمين عام للأوبوف، وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاق المبرم بين المنظمتين. ومنذ تعيينه سنة ١٩٩٧، تجلت تلك القاعدة في ميزانية الأوبوف. إذ تنص ميزانيات الأوبوف للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ و٢٠٠٢-٢٠٠٣ و٢٠٠٤-٢٠٠٥ و٢٠٠٦-٢٠٠٧ على أن منصب الأمين العام مشمول في الحسابات من غير أية تكلفة، نظراً إلى أن المدير العام الحالي للويبو قد تنازل عن أي مرتب أو علاوة مقابل أداء وظائفه كأمين عام للأوبوف. وكما ورد في وثيقة الأمانة في هذا الشأن وقبل طلب تعديل الاتفاق المذكور من جانبه فقط، يود المدير العام أن يُحيل تلك التوصية الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة إلى مجلس الأوبوف لينظر فيه بخصوص الأمناء العامين المقبلين للأوبوف. وعلاوة على ذلك، يقترح المدير العام أن يستمر الأوبوف في تخصيص المرتب الذي ينبغي أن يحصل عليه بناء على الاتفاق المبرم بين المنظمتين لتمويل أنشطة لفائدة البلدان النامية، كما قرّر المدير العام منذ أن تولى منصبه كمدير عام للويبو وأمين عام للأوبوف سنة ١٩٩٧. وفي الختام، يعتبر المدير العام الراهن أن التوصية لا تخصه لأنه تنازل شخصياً عن مستحقاته تلك على أساس طوعي."

٢١٤- وعلّقت الأمانة أيضاً على التوصيات الثلاث المترابطة في تقرير وحدة التفتيش، وهي التوصية ٢ (الفقرة ١٥ من الوثيقة A/41/12) والتوصية ٤ (الفقرتان ١٦ و١٧ من الوثيقة ذاتها) والتوصية ٩-أ (الفقرة ٨ من الوثيقة نفسها). وقالت إن التوصيات الثلاث تتعلّق بمستوى الميزانية والمرونة المكفولة فيها وعدد الموظفين في المنظمة. وفيما يتعلّق بالتوصية ٤، شرحت الأمانة الوضع قائلة إنها اعتمدت على المادة ٤-١ من النظام المالي لعدد من السنوات وأن الأمانة عندما وضعت وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على أساس البرنامج تراسلت مع مراجع الحسابات الخارجي لتؤكد له أن الإشارة إلى "باب" في الميزانية كما ورد في المادة ٤-١ يُقصد به ضمناً مفهوم "البرنامج". ورأت الأمانة أن من الضروري للدول الأعضاء أن تعي المزايا والمساوئ التي قد تترتب على تنفيذ توصية وحدة التفتيش بقصر تلك المرونة على خمسة بالمائة من اعتمادات فترة سنتين بين برنامجين. واقترحت الأمانة بحث تلك المسألة في إطار لجنة البرنامج والميزانية أولاً. ونبّهت إلى أن المرونة المحدودة التي تدعو إليها وحدة التفتيش قد تؤثر في الإدارة الفعالة ولا سيما في أنظمة التسجيل. ولفتت النظر إلى أن الويبو تختلف عن سائر وكالات الأمم المتحدة من حيث أنها تقدم خدمات للقطاع الخاص، وأن تلك الخدمات تقتضي مستوى معيّناً من الفعالية واحترام المُهل. وقالت إن الحد من مرونة الميزانية قد يمس فعالية اتحادات التسجيل. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن وحدة التفتيش قد أوصت بتجميد كامل لعملية التوظيف بانتظار استكمال التقييم الشامل، غير أنها رأت أن من الضروري السماح ببعض الاستثناءات المحدودة التي يستحيل فيها العثور على موظف في طاقم الأمانة يتحلى

ببعض المهارات التقنية التي يقتضيها مثلاً قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات أو قطاع مدريد فيما يخص اللغة الإسبانية (التي أصبحت مؤخراً لغة عمل في قطاع مدريد) واللغات اليابانية والكورية والصينية التي يتزايد استخدامها في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشارت الأمانة إلى بعض التناقض بين توصية وحدة التفتيش بتلبية الاحتياجات إلى الموظفين من خلال إعادة توزيعهم على الصعيد الداخلي فقط، وتوصية وحدة التفتيش أيضاً بالحد من التحويلات من برنامج إلى آخر. ولفتت الأمانة النظر إلى أن بعض الحالات التي من المعتزم إعادة توزيع بعض الأفراد فيها بنقلهم من برنامج إلى برنامج قد تؤدي إلى تجاوز حد الخمسة بالمائة. ولذا، رأت الأمانة أن من الصعب التوفيق بين التوصيتين. وفي الختام أشارت إلى أن من الممكن أن تنشأ حالات لا تستخدم فيها كامل اعتماد برنامج بعينه وقد يؤدي فيها الحد من المرونة التي تدعو إليها وحدة التفتيش إلى حجز الأموال التي كان من الممكن إعادة توزيعها على نحو يعود بالفائدة على أنشطة أخرى تنفذها المنظمة.

٢١٥- وفيما يتعلّق بالتوصيتين ١ و٩ لوحدة التفتيش، رحبت الأمانة بإجراء تقييم شامل واعتبرته فرصة سانحة لتحسين التخطيط الاستراتيجي في المنظمة بخصوص أهدافها على الأجلين القصير والطويل. ورأت أن التقييم الشامل يكفل أداة مهمة لاستنباط استراتيجية جديدة بشأن الموارد البشرية في المنظمة. ورأت أن ذلك التقييم لا بد أن يكون شاملاً بالفعل. وفيما يخصُّ التوظيف، ذكّرت الأمانة بأن الحاجة قد تطرأ في بعض الحالات ولا سيما في أنظمة التسجيل، ورأت أن من الضروري أن تكون قادرة على الاحتفاظ بشيء من المرونة. وبخصوص التوصية ٩-ب، رأت الأمانة أن نقل المناصب ينبغي أن ينحصر في قطاع العمل ذاته، على أن يتم ذلك بعد استكمال التقييم الشامل. وبخصوص إعادة التصنيف في المناصب والترقيات، رأت الأمانة أن من الضروري حصر ذلك في سقف الميزانية المعتمدة لتكاليف الموظفين. وبخصوص الترقيات الشخصية، اقترحت الأمانة أن ينطبق ذلك على الترقية من منصب P-5 إلى منصب D-1. واستدركت مشيرة إلى أن الترقيات الشخصية قد تكون أداة إدارية مهمة في بعض الحالات لحفز الموظفين.

٢١٦- وقدَّمت وحدة التفتيش المشتركة تعليقاتها على الوثيقة A/41/12. وتيسيراً لمتابعة الموضوع، فقد أعدت جدولاً (يرد في المرفق الأول لهذا التقرير) ويحتوي بالتفصيل على ردها على كل اقتراح من اقتراحات الأمانة كما وردت في الوثيقة A/41/12. وأعلنت وحدة التفتيش أن بإمكان المندوبين الراغبين في الاطلاع على الجدول الحصول على نسخ منه. وصرّحت قائلة إن عددا من التوصيات الواردة في تقريرها قد رفعت إلى المدير العام لأنه قادر على تنفيذها بنفسه ولا تحتاج إلى موافقة مختلف الهيئات التشريعية. وعلّقت وحدة التفتيش على صياغة رد المدير العام على توصياتها قائلة إنها كانت غامضة وتفتقر إلى الوضوح في العديد من الحالات. وأعربت عن رغبتها في تسليط الأضواء على بعض المسائل الأساسية على النحو التالي، وذلك صوناً للوقت وعلى أساس الجدول الذي وزعته.

٢١٧- وأشارت الوحدة إلى أن تقييم الاحتياجات الشامل للمنظمة كان يتعلق أصلاً بإعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولكنه لم يعُدْ كذلك. ولذا، رأت وحدة التفتيش أن تبدأ العملية بالحصول على موافقة لجنة التدقيق على المهمة المنشودة وأن تراقب اللجنة عملية اختيار المقاول الذي سينفذ العمل. ورأت وحدة التفتيش أن الخبرة قد أثبتت أن أمانة المنظمة، سواء كانت الويبو أو أية منظمة أخرى، عندما تختار مقاولاً من غير مساهمة من الدول الأعضاء، فقد ينتهي ذلك إلى تشكيك خطير في استقلاليته لأنه يحصل على تعليماته من الجهة التي استعانت بخدماته ويميل إلى الولاء لها. ورأت وحدة التفتيش أن الدول الأعضاء والأمانة لو عملت معاً على تحديد مَنْ يقوم بالاستعراض، ستتزول المشكلة بضمان التدقيق والرقابة. ومضت قائلة إن من الضروري أن تتبلور العواقب المالية لنتائج تقييم الاحتياجات بعد استكماله (صعوداً أو نزولاً) عند تنفيذ ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأشارت

أيضاً إلى أنها قد أوصت بتجميد التوظيف على اختلاف أنواع العقود والمستويات ريثما تتضح نتائج تقييم الاحتياجات. وذكرت وحدة التفتيش أن الأمانة قد صرّحت في ردها بوضوح (الفقرة ٨ من الوثيقة A/41/12) قائلة إنها جمّدت جميع أشكال عقود التوظيف منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، إلا في بعض الحالات الاستثنائية وتلبية للاحتياجات الضرورية جداً. وقالت وحدة التفتيش إن كلمة "جميع" تعني ما تعنيه وإنها قد أشارت بوضوح إلى وجود حاجة مُلحة لتغطية تلك الاحتياجات من خلال إعادة توزيع داخلي للموظفين والامتناع عن الاستعانة بأية خدمات إضافية، وهذا ما كان ينبغي فعله.

٢١٨- وبخصوص إعادة توزيع الوظائف قالت وحدة التفتيش إن رد المدير العام لم يكن واضحاً، وإن رد الأمانة يبعث وحدة التفتيش على الظن بأنه أشبه بلعب على الكلام. ورأت الوحدة أن ما ينبغي الالتفات إليه ليس سقف الميزانية بل العادة التي درجت عليها المنظمة بإعادة تصنيف الوظائف ثم إخطار الدول الأعضاء بذلك بعدئذ. وقالت إن رأيها واضح، إذ ينبغي في المقام الأول أن تقتصر إعادة التصنيف على الحالات التي تضاف فيها مهمات حقيقية للوظيفة وليس للشخص. وذكرت في المقام الثاني ضرورة إعادة النظر في إعادة التصنيف والموافقة عليها من خلال هيئة مناسبة تكون معنية بإعادة التصنيف، على أن تاريخ الويبو في هذا الشأن ليس واضحاً على الإطلاق. وقالت وحدة التفتيش إن رئيس لجنة إعادة التصنيف في الويبو قد استقال نظراً إلى أن اللجنة لم تجتمع في سنة ٢٠٠٤. والتفتت وحدة التفتيش في المقام الثالث إلى ضرورة التماس موافقة الجمعية العامة على إعادة تصنيف الوظائف عن طريق وثيقة الميزانية وضرورة الإعلان عن الوظائف المعاد تصنيفها مع ضمان الإنصاف لكل المشاركين، وذلك في المقام الرابع. واستخلصت وحدة التفتيش من ذلك داعية الجمعية العامة إلى مطالبة المدير العام باعتماد تلك القاعدة فوراً.

٢١٩- واستطردت وحدة التفتيش داعية إلى وقف الترقيات الشخصية للأسباب المذكورة في تقريرها وقالت إنها كانت واضحة تماماً في هذا الشأن. ولفتت النظر إلى أنها عندما رفعت هذا الموضوع إلى الأمانة أثناء إعداد تقريرها كان الرد بأن ذلك النوع من الترقيات محدود جداً، على أنها وجدت ما يدفعها إلى اعتبار وجود سوء تطبيق كبير لذلك الإجراء. وذكرت أن المنظمات التي لا تزال تطبقه تعمل حالياً من أجل الانقطاع عنه. ولفتت وحدة التفتيش النظر إلى أن تلك القاعدة قد تم تطبيقها حتى على الموظفين المسؤولين عن الرقابة في أعلى المستويات في الويبو وهذا ما يدفع وحدة التفتيش إلى دعوة الجمعية العامة إلى الامتناع عن الموافقة على أية حالة استثنائية مهما كانت محدودة. وأوصت الوحدة الجمعية بإلحاح أن تطالب المدير العام بالامتناع فوراً عن تلك الممارسة وتعديل لائحة الموظفين وفقاً لذلك.

٢٢٠- ورأت وحدة التفتيش أيضاً أن من الضروري ألا يكون في مقدور المدير العام أن ينقل ما يزيد على خمسة بالمائة من إجمالي الميزانية من قسم إلى آخر في الميزانية. وأشارت وحدة التفتيش إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة نفسه لا يتمتع بهذه الصلاحية، بل إنه ليس مخوّلاً لنقل أية مبالغ من قسم في الميزانية إلى قسم آخر من غير موافقة مسبقة. وقالت إن السبب وراء ذلك هو أن ذلك النوع من النقل يضاهي تغييراً في الأولويات السياسية في برامج المنظمة الرئيسية، علماً بأن ذلك ينبغي أن يكون حصراً من صلاحية الدول الأعضاء. ولذا، حثت وحدة التفتيش الجمعية العامة الراهنة على توضيح أنها تتبنى رأيها وأن تأخيراً قد يحدث لمدة سنة على الأقل يمكن خلالها مواصلة تلك الممارسة في ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إذا تمت الموافقة على توصية الأمانة.

٢٢١- وفيما يتعلّق بمراجع الحسابات الخارجي، دعت وحدة التفتيش الجمعية العامة الراهنة إلى مطالبة مراجع الحسابات الخارجي بإعادة النظر في المهمات التي تندرج ضمن عملية مراجعة

الحسابات وطرحها من جديد بحيث تواكب أفضل الممارسات في سائر منظمات الأمم المتحدة. ومضت وحدة التفتيش قائلة إنها لا تجد أية مشكلة في إحالة ذلك الطلب إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيه، ولكنها توصي الجمعية العامة بالتصريح لتلك اللجنة بالموافقة على أية تغييرات تدخل على مهمات مراجع الحسابات الخارجي من الآن، لتفادي ضياع سنة كاملة أخرى قبل اتخاذ أية قرارات نهائية.

٢٢٢- وفي الختام، التمست وحدة التفتيش ألا تحيط الدول الأعضاء علماً بتقريرها كما ورد في رد المدير العام، بل أن تقبل أو ترفض أو تعدّل توصياتها وتتخذ التدابير المناسبة وفقاً لاقتراح وحدة التفتيش في مداخلتها والجدول الذي أعدته، وذلك عملاً بالقاعدة المطبقة في معظم المنظمات الدولية الأخرى. واستطردت قائلة إن مواطني الدول الأعضاء في الويبو الذين يستفيدون من تعاونها التقني وخدماتها ويدفعون الضرائب والرسوم التي تمول المنظمة يستحقون منظمة فعالة من حيث التكلفة وشفافة. وقالت أيضاً إنهم كلّفوا الدول الأعضاء بالإشراف على ميزانية الويبو ومراقبتها وإدارتها، وهذه مسؤولية كبيرة. وقالت وحدة التفتيش إنها تعتبر دورها دور هيئة رقابية خارجية مستقلة تساعد الدول الأعضاء على توجيه توصياتها لإجراء التحسينات المطلوبة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير المتبعة في منظومة الأمم المتحدة.

٢٢٣- وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى التوصية ١١-أ لوحدة التفتيش المشتركة وأعلن أنه يعتبر مهمة التدقيق في الويبو مطابقة للمهمة النموذجية المتبعة في كل النظام المشترك للأمم المتحدة. ومضى يقول إن ذلك يدفعه إلى الامتناع عن الأخذ بموقف وحدة التفتيش المشتركة والعمل فوراً على تعديل نظام مالي جديد ينبغي له بالأحرى أن يكون موضع نقاش بموازاة وتنسيق مع المناقشات الجارية في الأمم المتحدة. وقال إن فريقاً عاملاً من مراجعي الحسابات ومؤلفاً من فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا قد انصب منذ سنة ٢٠٠٤ على تلك المسألة بهدف تعديل تلك المهمة بما يواكب معايير مراجعة حسابات الهيئة وتوصيات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (INTOSAI). وأشار إلى أن الهيئة تعتزم مناقشة اقتراح خلال دورتها المقبلة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. ولذا، ساند مراجع الحسابات الخارجي اقتراح الأمانة بطرح ذلك السؤال على الجلسة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنٍ من الممكن بطبيعة الحال إجراء عمليات للتدقيق تتجاوز مهمات مراجع الحسابات الخارجي حالياً، أي مراجعات مالية ومراجعات خاصة كتلك التي أُجريت بشأن المعلوماتية والمباني، إن رغبت الدول في ذلك. وأضاف قائلاً إنه لا يطالب بأي مقابل على خدماته التي يقدمها للمنظمة ويعمل بالمجان. وذكر أن ذلك ممكن لأن أعماله محددة بوضوح في نظم الويبو المالي ومرفقه. وأفاد بأن توسيع نطاق مهمة مراجع الحسابات الخارجي تثير مسألة الموارد حتى إذا لم يطلب مقابل على الخدمات، لأنه سيستعين بخبراء خارجيين كما فعل من ذي قبل ليعملوا بتوجيه منه ولإجراء تحاليل خاصة. وبناء على كل تلك الأسباب، دعا مراجع الحسابات الجمعية إلى تأجيل المناقشات الراهنة إلى جلسة لاحقة للجنة البرنامج والميزانية واقترح أن يُدعى إلى تلك المناقشات أيضاً.

٢٢٤- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الإدارة والرقابة وغيرهما وشكر المفتشين على العمل الجيد الذي أنجزاه. وصرّح قائلاً إن المجموعة باء تود أن تشكر أيضاً المكتب الدولي ومراجع الحسابات الخارجي على تعليقاتهما على هذا الموضوع.

٢٢٥- ومضى وفد سويسرا قائلاً إن المجموعة باء تقدر التعاون القائم من جانب المكتب الدولي مع وحدة التفتيش المشتركة، وإنها تشجع الطرفين على مواصلة الحوار بطريقة بنّاءة. واستطرد قائلاً إن المجموعة ترحب بتضمين الوثائق بعض توصيات وحدة التفتيش والمعلومات الواردة بشأن تنفيذ

بعضها الآخر. وعبّر الوفد عن رغبة المجموعة باء في تسليط الضوء على بعض توصيات وحدة التفتيش التي توليها أهمية خاصة. وقال إن المجموعة باء توافق تماماً على النتيجة التي خلصت إليها وحدة التفتيش من أن الدول الأعضاء في الويبو ينبغي لها أن تمارس مهمتها كمجلس للمديرين بمزيد من النشاط في إطار البرنامج والميزانية. واعتبر الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية فرصة سانحة لتنفيذ ذلك وصقل عملية وضع البرنامج والميزانية وتنفيذهما بغية تعزيز القدرة الرقابية للدول الأعضاء. ومضى يقول إن المجموعة ترحب بموافقة الجمعية العامة قبل أيام على إنشاء لجنة للتدقيق التي ينبغي أن تراقب عملية تحديد مهمة الجهة التي ستضطلع بالتقييم الشامل وعملية انتقاء شركة خارجية لإجراء ذلك التقييم والإشراف على ذلك المشروع. وأضاف قائلاً إن المجموعة باء تلتمس من المدير العام أن يوقف الترقية الشخصية، وإنها تؤيد تغيير نظام الموظفين ولائحته وفقاً لذلك، في إطار لجنة التنسيق. وأفاد بأن المجموعة باء تتفق مع تفسير وحدة التفتيش المشتركة للمادة ٤-١ من النظام المالي وتقترح على الجمعية العامة الراهنة توضيح وجوب أن يقتصر نقل المبالغ بين البرامج على خمسة بالمائة من البرامج المعنية وليس من إجمالي الميزانية. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة باء تلتمس تعديل فقرات القرار المقترحة وفقاً لذلك.

٢٢٦- والتمس وفد نيجيريا توضيحاً لمسألتين. واستفسر في المقام الأول إن كانت الوثيقة التي أشارت إليها وحدة التفتيش بعبارة "الجدول" قد تم توزيعها ضمن وثائق الجمعيات الرسمية. وقال إن وفده قد تسلّم منذ قليل وثيقة من أربع صفحات تنقسم إلى ثلاثة أعمدة، هي توصيات وحدة التفتيش واقتراحات الأمانة وموقف وحدة التفتيش، واستفسر عن طبيعة الوثيقة المذكورة. وفيما يتعلق بتعويضات الأمين العام للأوبوف، قال الوفد إنه لا يفهم لم تطرح هذه المسألة كما لو كانت مشكلة، لأن المدير العام قد قرر شخصياً أن يتنازل عن استلام التعويضات التي تدفع عموما لقاء تولي هذا المنصب في إطار الأوبوف. وقال إنه يرى في قرار المدير العام بالتنازل على تلك التعويضات من الأوبوف تضحية شخصية نبيلة وتفانيا في خدمة المنظمة وينبغي الإشادة بهذه المبادرة والتضحية.

٢٢٧- وتحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز وأيَّد عمل وحدة التفتيش في استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو وطلب إلى المدير العام وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ولجنة التنسيق اتخاذ جميع التدابير الضرورية لامتثال الويبو لتوصيات وحدة التفتيش. ورأى أن من الضروري أن تطلب الجمعية إلى لجنة البرنامج والميزانية أن تنظر في قضية الحد من صلاحيات المدير العام بشأن نقل المبالغ بين البرامج وتطلب إلى مراجع الحسابات الخارجي إجراء تحليل لمعرفة مدى تماشي إدارة الويبو مع أفضل الممارسات. ومضى الوفد قائلاً إن المجموعة تعتبر التقييم الشامل لموارد المنظمة البشرية والمالية عملية مهمة للغاية ينبغي إنجازها في أقرب وقت ممكن. ودعا إلى طرح نتيجة ذلك التقييم على لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيها ثم تتقدم بما تراه ضرورياً من الاقتراحات لتعديل الميزانية. ورأى الوفد أن من الضروري أن يُجري المدير العام ولجنة التنسيق دراسة دقيقة لكل التوصيات التي تتعلق بتحسين السياسات المرتبطة بالموظفين واتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان تنفيذ تلك التوصيات. وصرّح الوفد قائلاً إن المجموعة ترى أن من الضروري لوحدة التفتيش أن تواصل عملها ولا سيما بخصوص إعداد استعراض عام لإدارة الويبو.

٢٢٨- وتبنى وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا وطلب بعض التوضيح بشأن الوثائق التي تحدث عنها ذلك الوفد تمسكاً منه بالشفافية. وفيما يخصُّ مرتب المدير العام للويبو بصفته أميناً عاماً للأوبوف، أشار الوفد إلى مقتطف من مجلة "Africa Link" جاء فيه أن الدكتور كامل إدريس قد رفض تحصيل المرتب الثاني وتنازل عنه تماماً لفائدة برامج البلدان النامية. وما من دليل يُشير إلى أن أياً من

سلفه قد عمد إلى الشيء نفسه ورفض تقاضي مرتب مضاعف. وقد لاحظت المجلة أن الدكتور إدريس يحتفظ بسيارة العمل ذاتها منذ ثماني سنوات ولا يطلب تغييرها ويقودها بنفسه للذهاب إلى العمل. ورأى الوفد في ذلك مبادرة محمودة لا سابق لها وتستحق التقدير والتشجيع والإطراء.

٢٢٩- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية البالغ عددها ٢٥ ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين، ورحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وأحاط علماً بالبيان الافتتاحي للمدير العام والأمانة وحث على اعتماد موقف إيجابي وبنّاء إزاء التقرير. وصرّح قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة توصية وحدة التفتيش بأن تمارس الدول الأعضاء في الويبو وظيفتها كمجلس للمديرين بأداء دور نشط ومتين في عملية صياغة البرنامج والميزانية وتنفيذهما. وأعرب عن تطلعه لمناقشات الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية بشأن سبل تنفيذ ذلك. ورأى أن من الضروري أن تعزّز الدول الأعضاء إسهامها في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. واعتبر أن التمحيص الدقيق في الإجراءات المتعلقة بالميزانية من شأنه أن يعزز الشفافية لفائدة الدول الأعضاء. ودعا باسم الجماعة الأوروبية المدير العام إلى إبداء التزامه بتحسين إدارة الويبو من خلال تنفيذ معجّل لتوصيات وحدة التفتيش. وقال إن الجماعة الأوروبية تدعو الرئيس إذاً إلى تعديل مشروع القرارات الوارد في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩ من الوثيقة A/41/12 وقال إن الجماعة قد أعدت مشروع قرار وشاطرته مع منسقي المجموعات ويمكن الحصول على نسخ منه لدى وفد المملكة المتحدة. وعلق على توصيات وحدة التفتيش كما يلي: بخصوص التوصيتين ١ و٢ لوحدة التفتيش، ينبغي أن تضع لجنة التدقيق نص المهمات التي تنطوي عليها عملية الاستعراض الشامل وتراقب عملية اختيار مقاول لإجراء الاستعراض. وينبغي رفع حصيلة الاستعراض الشامل، بما فيها عواقبه المالية، إلى الجمعية العامة سنة ٢٠٠٦، وبخصوص التوصية ٤ لوحدة التفتيش، ينبغي أن يقتصر نقل المبالغ على خمسة بالمائة من البرنامج المعني وليس خمسة بالمائة من إجمالي الميزانية، عملاً بأفضل الممارسات في الأمم المتحدة، وبخصوص التوصية ٩ لوحدة التفتيش، ينبغي للمدير العام أن ينفذ نصيحة وحدة التفتيش بشأن إعادة تصنيف الوظائف بأثر فوري وينقطع عن الترقية الشخصية. وينبغي تعديل نظام الموظفين وفقاً لذلك، وبخصوص التوصية ١١ لوحدة التفتيش، تقترح الجماعة الأوروبية دعوة وحدة التفتيش إلى إعداد وثيقة بأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة بشأن اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي ورفعها إلى لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في دورتها المقبلة. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية تقترح أيضاً أن تصرّح الجمعية العامة للجنة البرنامج والميزانية باعتماد نص معدّل لاختصاصات مراجع الحسابات ليتيسر تطبيقه أثناء العملية العادية المقبلة للمراجعة الخارجية لحسابات الويبو. وأعرب الوفد عن تطلع الجماعة الأوروبية لاستلام اقتراحات ملموسة من المدير العام بشأن إيجاد الموظفين لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة وإنشاء منصب من مستوى المديرين وتحديد المؤهلات المطلوبة لدى رئيس شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وفقاً لميثاق التدقيق الداخلي. وفي الختام، صرح الوفد قائلاً إن الجماعة الأوروبية تؤيد بيان المجموعة باء.

٢٣٠- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وضم صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدولتين المنضمتين (وهما بلغاريا ورومانيا).

٢٣١- وساند وفد بنن البيان الذي أدلى به وفد المغرب وقال إن تنازل المدير العام عن مرتبه من الأوبوف ووضعه تحت تصرف برنامج التعاون مع البلدان النامية مبادرة استثنائية ينبغي الترحيب بها والتعبير عن الامتنان له في إطار النقاش الراهن بشأن أفضل الممارسات.

٢٣٢- وأيَّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بيان المجموعة باء ورحب بالتزام الويبو باستعراض الإدارة والتدبير في برامجها وتعزيزها. وعلّق أهمية حاسمة إلى اتخاذ تدابير إيجابية تستجيب لتوصيات وحدة التفتيش، نظراً إلى القلق المعبّر عنه بشأن فعالية أعمال الويبو. ووافق الوفد مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير وحدة التفتيش ولا سيما التوصيات التي تدعو إلى تعزيز الإدارة في مجال الميزانية والشؤون المالية والممارسات المرتبطة بالموظفين والرقابة. ودعا إلى زيادة التركيز على الرقابة وتتبع الموارد تماشياً مع جهود الإصلاح الجارية في كل منظومة الأمم المتحدة والتي أبدى قادة العالم التزاماً بها في المؤتمر الرفيع الذي انعقد مؤخراً في نيويورك. ووافق الوفد على توصية وحدة التفتيش بأن تجري الويبو استعراضاً شاملاً بإشراف لجنة التدقيق. وفي ذلك السياق، وافق على تجميد جميع حالات تأجير الخدمات في مستواها الراهن ريثما تنتهي عملية الاستعراض. وساند الوفد توصية وحدة التفتيش بشأن الانقطاع الفوري عن الترقية الشخصية ورسم استراتيجية شاملة للموارد البشرية مذكراً بالتعليقات وتعديل نظام الموظفين كما تحدث عنه سابقاً. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه تقدم بنص إلى الأمانة وشكر المدير العام على الدعم المسبق الذي أعرب عنه لتلك التعديلات. وعلاوة على ذلك، أيَّد الوفد توصية المجموعة باء بتعديل القرار قبل الاجتماع لتوضيح ضرورة قصر المبالغ التي يمكن نقلها على خمسة بالمائة من ميزانية البرنامج الواحد فقط وليس من الميزانية الإجمالية. وفي الختام أعرب عن تطلعه لاستكمال عمل وحدة التفتيش وتسلّم تقريرها.

٢٣٣- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وصرّح قائلاً إن الويبو، بصفتها وكالة دولية متخصصة وعضواً في أسرة الأمم المتحدة ينبغي أن تتبع في مجمل أنشطتها ممارسات الأمم المتحدة. ومضى قائلاً إن وحدة التفتيش قد أصابت عندما أحالت تقريرها إلى الويبو في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأعرب عن شكر المجموعة لوحدة التفتيش ورحب بالتوصيات البنّاءة التي من شأنها أن تعزز فعالية عمل المنظمة. ورأى مع ذلك أن من الضروري متابعة عملية تنفيذ توصيات وحدة التفتيش من حيث مضمونها مع مراعاة خصائص كل توصية. وأشار إلى أن المدير العام والقطاعات المعنية في الأمانة قد استجاب كلاهما بشكل إيجابي وبتدابير إيجابية بعد تسلّم رسالة وحدة التفتيش في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وعرض آراء المجموعة بشأن الوثيقة A/41/12 على النحو التالي: ترحب المجموعة بالخطوات الكثيرة الإيجابية التي اتخذتها الأمانة بشأن توصيات وحدة التفتيش ١ و٣ و٩ و١٢ في فترة قصيرة من الزمن. وقد تمت الموافقة على النتائج الإيجابية لتلك الخطوات أثناء الدورة الراهنة للجمعية العامة. وفيما يتعلّق بتسديد رسوم الخدمات بالعملة السويسرية وتسديد رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للمكتب الدولي عند إيداع الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، رأى الوفد أن تلك المسائل تكتسي طابعاً تقنياً لا بد من الوقوف عليه بدقة لتفادي أية عواقب مالية سلبية على المنظمة. وقال إن ذلك يدفع المجموعة إلى الموافقة على رأي الأمانة بضرورة استشارة المكاتب الوطنية لتسلّم الطلبات في هذا الشأن ودراسة الموضوع ورفع تقرير به إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات كما هو مقترح في الفقرة ١٩ من الوثيقة A/41/12. وفيما يتعلّق بالفقرة ٢٨ من الوثيقة A/41/12، يتماشى إسهام الدول الأعضاء من خلال لجنة التنسيق مع مبادئ عمل المنظمة بتوجيه من الأعضاء، وهي ممارسة قائمة ينبغي مواصلتها والامتناع عن تغيير دور لجنة التنسيق في هذا الصدد. وتكتسي توصية وحدة التفتيش ٤ بشأن تفسير المادة ٤ من نظام الويبو المالي طابعاً تقنياً أيضاً يحتاج إلى مزيد من البحث والنقاش في لجنة البرنامج والميزانية (الهيئة المختصة بتناول هذا الموضوع) في دورتها المقبلة. ويقتضي اتخاذ تدابير لتعزيز الفعالية والاستقلالية في الرقابة الداخلية في الويبو بحيث يصبح عمل المنظمة مواكباً لسائر منظمات الأمم المتحدة التأكيد أولاً على عدم كفاية المراجعة الخارجية الراهنة للحسابات، كما يرد تحديدها في نظام الويبو المالي. وبإمكان لجنة البرنامج والميزانية أن تبدأ فحص أي تعديلات مقترحة بشأن النظام المالي في دورتها المقبلة. وبخصوص الترقية الشخصية، ترى المجموعة أن من الضروري أن يؤخذ العمل الشاق الذي

يضطلع به موظفو المنظمة بعين الاعتبار بصرف النظر عن البُعد المتعلّق بالتكلفة والفعالية. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة تقدر كل الجهود التي بذلتها الأمانة من أجل اتخاذ خطوات إيجابية لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش وإنها تساند تماماً المدير العام في الاتجاه الذي سلكه بيسر ومن غير ضغط. واقترح إحالة كل تلك التوصيات إلى الهيئات المختصة في الويبو لتمعن الدول الأعضاء النظر فيها.

٢٣٤- وتبنى وفد كندا تماماً البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إن بلده يساند توصيات وحدة التفتيش ولا سيما التوصيات التي تدعو إلى ضمان حُسن الإدارة في الويبو. وأكد أن الوقت أصبح مناسباً أكثر من أي وقت مضى للعمل على توصيات وحدة التفتيش. ورحب الوفد بالجهود التي بذلتها الويبو حتى ذلك التاريخ بشأن توصيات وحدة التفتيش وحثها على مواصلة التعاون. وعبّر الوفد عن اقتناعه العميق بأن بنية تقوم على إدارة سليمة في الويبو من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء.

٢٣٥- وتحدث وفد عُمان باسم البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان والجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وقال إنه أحاط علماً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها وبالوثائق التي أعدتها أمانة الويبو. واستطرد قائلاً إن المجموعة تشكر المدير العام والأمانة على مراعاة كل التوصيات كما يتضح من اقتراح البرنامج والميزانية قيد النظر. وشكر أيضاً الأمانة على تعميم تلك التوصيات على جميع هيئات الويبو لكي تتمكن من إجراء ما يلزم لتنفيذها. ومضى قائلاً إن المجموعة تشيد بمبادرة المدير العام المتميزة والتي اتخذها عند انتخابه مديراً عاماً للويبو، أي التنازل عن مرتبه كأمين عام للأوبوف لتنفق تلك المبالغ على أنشطة التعاون الإنمائي، مما يؤكد مرة أخرى أحد مبادئه الأساسية، وهي أهمية الإسهام في النهوض بالتعاون في سبيل التنمية في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً، وشكره على مبادرته السخية.

٢٣٦- وتبنى وفد أستراليا تماماً البيان الصادر عن المجموعة باء وشدد على أن حُسن التدبير والإدارة في المنظمات أصبح قضية الساعة في العالم، سواء في منظومة الأمم المتحدة أو على مستوى العديد من الحكومات الوطنية. وقال إن ذلك ينسحب بالتأكيد على أستراليا والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص. وعليه، رحب الوفد بتوصية وحدة التفتيش بأن تقوم الدول الأعضاء بوظيفة مجلس للمديرين في إطار الويبو. وعبّر من جديد عن أهمية إنشاء لجنة التدقيق واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي كما تقرّر اليوم. ورأى أن من المهم أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالعمل مع المدير العام والمكتب الدولي على ضمان الترتيبات الإدارية في الويبو التي تراعي أفضل الممارسات. وقال إن كان مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش قد لاحظا أن هناك مجالا للعديد من التحسينات، فإنه يرى أن من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء سوياً من أجل تصحيح المشكلات وتحسين البنية الإدارية في كل قطاعات المنظمة. واعتبر أن ذلك النوع من الالتزام هو وحده الذي يمكّن الدول الأعضاء من ضمان لا أن يعثر مراجعو الحسابات والمفتشون على قضايا ينبغي تصحيحها في المستقبل (علماً بأن هذا هو عملهم) بل أن تبرز الويبو بحُسن إدارتها وقيادتها على قدر ما يستطيع كل من الدول الأعضاء والمكتب الدولي والمدير العام إنجازه.

٢٣٧- وساند وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به منسق مجموعته الإقليمية وأعرب عن رضاه ببعض توصيات وحدة التفتيش التي عمدت الأمانة إلى تنفيذها. وصرّح قائلاً إنه خلص إلى أن بعض التوصيات الأخرى لا يمكن تنفيذها إلا بعد فترة معينة من الزمن. وعقد الأمل مع ذلك على أن يتخذ

كل من المدير العام وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات ولجنة التنسيق جميع التدابير الضرورية لتنفيذ كل توصيات وحدة التفتيش. ورأى الوفد أيضاً أن من المناسب أن تواصل وحدة التفتيش عملها لإعداد استعراض واسع النطاق لإدارة الويبو. وأعرب عن الرغبة في أن يستمر العمل على تحسين السياسة المتعلّقة بالموظفين وتقييم موارد المنظمة البشرية والمالية. واعتبر ذلك جزءاً رئيسياً من العمل الذي ينبغي إنجازه في أقرب وقت ممكن. وضماناً لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش، وافق الوفد على أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في المسألة المتعلّقة بقصر نقل الأموال على خمسة بالمائة بين البرامج. وساند أيضاً البيان الصادر عن عدة وفود والداعي إلى تعزيز دور الدول الأعضاء كمجلس للمديرين لدى إعداده برنامج المنظمة وميزانيتها وإشرافها على تنفيذ البرامج. وفي الوقت ذاته، ساند الوفد الاقتراح الرامي إلى تخويل المدير العام حق التوظيف والترقية في إطار الوظائف المقرّرة على مستوى المديرين من غير أن ينشد نصيحة لجنة التنسيق، وذلك ضماناً لفعالية الإدارة في المكتب الدولي.

٢٣٨- ورأى وفد أثيوبيا أن مبادرة المدير العام إلى التخلي عن دخل له حق فيه وتخصيصه لأغراض التعاون التقني مع البلدان النامية جديرة بأن تعتبر مبادرة شخصية سخية تستحق الترحيب ورأى أن على مَنْ يخلفه أن يحتذي بمثاله.

٢٣٩- وساند وفد ألمانيا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء. ورحب بعمل وحدة التفتيش المشتركة. وأيَّد التوصيات الواردة في تقريرها. ورحب أيضاً بالموقف الإيجابي الذي أبداه المدير العام ووضحه في كلمته الافتتاحية. وأثنى عليه موقفه البنّاء من توصيات وحدة التفتيش وحثه على الاستمرار في ذلك. وصرّح قائلاً إن عدداً من الدول الأعضاء قد وضَّح ضرورة أن يقتصر نقل الأموال بين البرامج على خمسة بالمائة من البرامج المعنية وليس من الميزانية الإجمالية، نظرا إلى الشرح الذي قدمته الأمانة. ومضى يقول إنه منفتح لمزيد من المناقشات في إطار لجنة البرنامج والميزانية بشأن مدى صواب الانحراف عن الممارسات المشتركة للأمم المتحدة. ورحب وفد ألمانيا بالممارسة الراهنة للمدير العام والقائمة على وقف التوظيف المباشر والترقية الشخصية وطلب أن يجسّد ذلك في نظام الموظفين. وفيما يتعلّق بالاستعراض الشامل، رأى الوفد أن من الضروري إشراك لجنة الويبو المعنية بالتدقيق المعتزم إنشاؤها في تحديد المهام المنشودة وعملية اختيار المقاول والإشراف على ذلك المشروع المهم.

٢٤٠- وأشار وفد المكسيك إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم ٧ وقال إنها تدعو جمعيات الويبو إلى إضفاء طابع نظامي على قرار المدير العام الراهن بعدم قبول أية مكافأة إضافية لأداء وظائفه في الأوبوف، وقال إنه حلل الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو والمادة ٦ من اتفاقية إنشاء الويبو التي تشير إلى وظائف الجمعية العامة ولم يجد أي نص يسمح بإصدار توصية أو اتخاذ قرار بشأن المرتب المدفوع لمسؤول عام يعمل في منظمة دولية أخرى. وأعلن أن المادة ٢٦ من الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة تنص على أن مجلسها مُلزَم بوضع لائحة إدارية وأن المادة ٤ الواردة في الوثيقة UPOV/INF/8 تنص على أن مجلس الأوبوف هو الذي يحدد المرتبات المدفوعة لموظفي الاتحاد. وعليه طلب إلى المكتب الدولي توضيح صلاحية الجمعية العامة للويبو لإضفاء طابع نظامي على قرار يندرج على حد رأيه في اختصاص مجلس الأوبوف وليس الجمعية العامة للويبو.

٢٤١- وساند وفد جنوب أفريقيا موقف مجموعة البلدان الآسيوية من إحالة تقرير وحدة التفتيش المشتركة أو جزء منه إلى لجنة التنسيق لإمعان النظر فيه وبحث مسألة قصر عملية نقل الأموال من برنامج إلى آخر. وصرّح قائلاً إن جنوب أفريقيا تقترح مناقشة ذلك الموضوع نظراً لما قد يترتب عليه

من أثر سلبي في بعض البرامج ودعا إلى إجراء تقييم لذلك الأثر قبل اتخاذ أي قرار. وأعلن الوفد أنه رأى أن تقرير وحدة التفتيش معد بصياغة تلمح إلى أن شيئاً قد ارتكب عن خطأ، مع أن ما ينبغي إجراؤه في الواقع هو رد المرتب الذي يستحقه المدير العام إليه لأنه كان فعل خير من المدير العام الذي تخلى عن المرتب الذي يستحقه من غير أن يضفى على تلك المبادرة أي طابع نظامي. ورأى أن من الضروري إحالة بعض تلك التوصيات إلى الهيئة المناسبة، مثل لجنة البرنامج والميزانية.

٢٤٢- وأشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى المسألة التي أثارها وفد نيجيريا وعدد من الوفود الأخرى، وشرحت موقفها قائلة إن الوثيقة التي ذكرها وفد نيجيريا هي الجدول الذي أشارت إليه وحدة التفتيش في بيانها الأول. وقالت إن الجدول يتكون من ثلاث أعمدة ويرد في العمود الأول توصيات وحدة التفتيش وفي العمود الوسط ردود الأمانة على تلك التوصيات وفي العمود الأخير موقف الأمانة من تلك الردود. وذكرت أنها وضعت نسخاً من الجدول في متناول المندوبين، كما صرّحت في بيانها. وبخصوص مسألة مرتب الأوبوف، ذكّرت الأمانة بأنها أشادت بكلمات واضحة في تقريرها الأصلي بقرار المدير العام التنازل عن مرتب مقابل أداء واجباته للأوبوف وأن ذلك القرار الشخصي قد ضمن للمدير العام أن يكون مرتبه متناسباً مع أنداده في منظومة الأمم المتحدة. ومضت تقول إنها لا تزال على اقتناع بأن بإمكان الجمعية العامة الراهنة أن تقضي بأن يُضفى طابع نظامي على ذلك القرار فيما يخص كل مَنْ يخلف المدير العام الراهن.

٢٤٣- وفيما يتعلّق بسؤال وفد المكسيك بشأن مرتب الأمين العام للأوبوف، أكدت أمانة الويبو أن تلك المكافأة يدفعها الأوبوف ويحدّدها مجلس الأوبوف وأن ذلك ما دفع المدير العام إلى التعبير عن رغبته في تقديم تلك التوصية الصادرة عن وحدة التفتيش إلى مجلس الأوبوف لينظر فيها بخصوص الأمناء العامين المقبلين. وأشارت إلى أن ذلك يتعلّق بمَنْ يخلفه، لأن المدير العام قد أكد من جديد وبصفته الشخصية في البيان الذي أُدلي به نيابة عنه عند افتتاح المناقشات، عزمه على عدم قبول مرتب من الأوبوف. وفيما يخص الوثيقة التي تحتوي على جدول وحدة التفتيش، شرح المستشار القانوني للويبو الوضع قائلاً إن الممارسات التي درجت عليها الويبو تقضي بترجمة الوثائق إلى اللغات الست وتعميمها على المندوبين ليتمكنوا من التعليق عليها. وقال إن للمندوبين حرية الإدلاء بأية بيانات شفهية أو تعديلات شفهية على الوثائق المتاحة. وفي هذا الصدد ترى الأمانة أن بعض الأعضاء قد تسلموا نسخاً عن الجدول، على أن البعض الآخر لم يجد الوثيقة. وقال المستشار القانوني للويبو إن الأمانة لم تتسلم رسمياً الوثيقة لترجمتها أو توزيعها.

٢٤٤- ومضت الأمانة تقول إنها ترغب في التعليق على مسألتين بشأن توصيات وحدة التفتيش المتعلّقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقالت إن المسألتين صغيرتان ولكنهما يخصان قطاعاً يتأتى منه ٨٠ بالمائة من إيرادات المنظمة ويقتضي تمحيصاً دقيقاً بالتالي. وفيما يخص التوصية ٣ الصادرة عن وحدة التفتيش، أشارت الأمانة إلى أنها لم تتح لها فرصة الاطلاع على الجدول إلا منذ وقت قصير وأشارت إلى أن وحدة التفتيش تدعو الجمعية في ذلك الجدول إلى أن توصي بتحديد تكلفة الطلب الواحد الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وتنتهي من ذلك العمل بأسرع وقت ممكن. وذكّرت الأمانة بأن عدة وفود كانت حاضرة عندما سعت إلى تقديم تقرير مرحلي عن معاهدة التعاون بشأن البراءات يوم الثلاثاء (ويمكن الاطلاع على نسخ عن التقرير المرحلي) وأشارت الأمانة إلى أن المندوبين سيدركون انطلاقاً من ذلك أن الأمانة تعمل على ذلك الموضوع ولا سيما ما يتعلّق منه بالنظام المالي لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكّرت الأمانة بأنها بصدد تعميم الملف الإلكتروني الكامل داخل المعاهدة المذكورة وأنها قد وضعته لفائدة ثلاثة أفرقة من الأفرقة المسؤولة عن معالجة الطلبات الثلاثة عشر وتعتزم تعميم الملف الإلكتروني على الأفرقة العشرة الأخرى خلال

الاثني عشر شهراً المقبلة. ووضحت الأمانة أنها تستطيع أن تستخلص من خبرتها حتى هذا التاريخ أن ذلك يتطلب في المقام الأول قدراً كبيراً من التدريب والتأهيل للموظفين الأمر الذي من شأنه أن يمس تدابير الإنتاجية. وذكرت في المقام الثاني أنها تستطيع أن تستنتج مما تسلمته من معلومات أولية عن الإنتاجية أنها إيجابية للغاية وبإمكان المندوبين التماس ذلك من العرض الذي أُدلي به. وذكرت على سبيل المثال أن إنتاجية مكتب معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تحسّن بنسبة ١٨ بالمائة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية نتيجة لتطبيق قاعدة حساب عدد الطلبات الدولية التي يعالجها كل موظف والذي ارتفع ليبلغ ٢٥٣ طلباً للموظف الواحد بعد أن كان يبلغ ٢١٣. وصرّحت الأمانة قائلة إن الغرض من ذلك هو شرح السبب وراء عدم الانتهاء من تلك الدراسة فوراً، علماً بأنها على استعداد بطبيعة الحال لإطلاع الدول الأعضاء على أية نتائج محققة في إنشاء قاعدة تكلفة الوحدة للطلبات المودعة بناء على المعاهدة الآنف ذكرها، وذلك في أية مرحلة.

٢٤٥- وفيما يتعلّق بالتوصية ٩ (بشأن التوظيف)، أشارت الأمانة إلى تعليقات وحدة التفتيش في الجدول بأن كلمة "جميع" تعني ما تعنيه بخصوص التجميد العام وأن موقف الأمانة كان معناه تجميد مع استثناءات محدودة تقتضيها الحاجة الطارئة في العمل. وشدّدت الأمانة مرة أخرى على المثل الذي ذكرته سابقاً. وقالت إن قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات قد شهد منذ سنة ٢٠٠٠ زيادة في الطلبات الواردة من اليابان وجمهورية كوريا والصين بما يفوق مائة بالمائة في كل حالة. ومضت تقول إن الطلبات الواردة من تلك البلدان الثلاثة تضاهي اليوم ٢١ بالمائة من مجموع الطلبات المودعة بناء على المعاهدة. ولفتت النظر إلى أن تلك الحدة في النمو لا بد أن تزيد. وأشارت إلى أن سنة ٢٠٠٤ قد شهدت زيادة بنسبة ١٦ بالمائة في الطلبات الواردة من اليابان و٢٠ بالمائة في الطلبات الواردة من جمهورية كوريا و٣١,٩ بالمائة في الطلبات الواردة من الصين. ومضت تقول إن سنة ٢٠٠٥ تشهد النمط ذاته تماماً ما لم يكن أكبر بعض الشيء. وشددت الأمانة على أن من المستحيل إعادة توزيع الأشخاص الذين يتحدثون لغة أوروبية لمعالجة طلبات باللغة الصينية أو الكورية أو اليابانية. ومضت قائلة إن الاستثناءات المحدودة تعني الاستثناءات المحدودة في بعض الحالات المحدودة وإن ذلك يندرج ضمن الاحتياجات التي يُثيرها العمل وترغب الأمانة من الدول الأعضاء في أن تعي ذلك لأنه يتعلّق بجزء مهم من عمل المنظمة.

٢٤٦- وعبّر وفد نيجيريا عن تقديره لوحدة التفتيش المشتركة والأمانة على ما أعدتاه رداً على استفساره. وقال إنه قد لاحظ أصلاً وبكل ارتياح ملاحظة وحدة التفتيش بشأن الموقف المحمود الذي اتخذه المدير العام فيما يخص مكافأته من الأوبوف وسجلته في تقريرها ورأى أن يبقى الوضع على حاله. واستدرك قائلاً إن الجدول قد أُعيد تحميله بعدد من الملاحظات والكلمات العدائية التي أدهشته. وأدلى بملاحظة ثانية عن ذلك الجدول قائلاً إن نيجيريا قد دخلت في هذا النقاش بموقف من توصيات وحدة التفتيش وردود الأمانة، على أن نيجيريا تشعر بأنها قد تم تضليلها بظهور موقف لوحدة التفتيش لم تكن تعرفه في السابق. وأشار إلى أن أحد البيانات المُدلى بها في الجمعية يبدو على شبهة غريبة بموقف سابق لعله كان مهيئاً بشأن وثيقة الجدول وكان وراء صياغة ذلك البيان. وقال الوفد إن بلده لم يحظَ بالفرصة أو الشرف للحصول عليه وإن هذا هو الرأي أو الموقف الذي يريد أن يرفعه إلى رئيس الاجتماع.

٢٤٧- وساند وفد جنوب أفريقيا وفد نيجيريا وشدد على أن الموضوع موضوع مبدئي وأن المعلومات الواردة في الجدول لم تصل إليه وأنه قد لا يكون بلغ الرأي ذاته لو أن تلك المعلومات كانت في حوزته. وعبّر من جديد من موقفه من ضرورة أن تحال تلك القضية إلى منتدى آخر توزع فيه المعلومات على جميع الدول الأعضاء بالتساوي لكي يتيسر اتخاذ قرار سليم.

٢٤٨- وقال وفد المكسيك إن المسألة التي أثارها لم تحظَ برد بعد، مهما كان القرار الذي يتخذه المدير العام بشأن أتعابه المتأتية من الأوبوف. وقال إن سؤاله كان يتعلّق بصلاحيات جمعية الويبو وواجباتها للبت في المكافأة التي يدفعها الأوبوف لأمينه العام الذي هو المدير العام للويبو. ورأى الوفد أن من غير المناسب إذاً أن تناقش جمعية الويبو ذلك الموضوع، علماً بأنها تعمد إلى اتخاذ قرار يتجاوز مجلس الأوبوف الحالي والمقبل. وأعرب عن خشيته من اتخاذ ذلك القرار، قائلاً إن جمعية الويبو تؤثر بذلك في المصالح الشخصية المقبلة للمديرين العامين الآخرين للويبو فيما يخص المرتبات التي قد يحصلونها من الأوبوف. وأشار إلى أن وحدة التفتيش قد ذكرت في تعليقها أن ما تبتغيه للمدير العام للويبو هو أن يكون دخله مضاهياً لدخل أنداده في منظمات أخرى، على أن الوفد يشكك في قدرة وحدة التفتيش على المساواة بين المدير العام للويبو وأنداده، عندما يكون المدير العام للويبو هو أيضاً الأمين العام للأوبوف ويجد بالتالي نفسه في وضع مختلف عن أنداده لأنهم يتحملون مسؤولية منظمة دولية واحدة لا اثنتين.

٢٤٩- وأشارت الأمانة إلى السؤال الأول الصادر عن وفد المكسيك وأكدت أن الأوبوف هو فعلاً منظمة حكومية دولية منفصلة عن الويبو وأن الأمين العام للأوبوف الذي يصادف كونه المدير العام للويبو إنما هو مسؤول أمام مجلس الأوبوف وليس الجمعية العامة للويبو. وأضافت قائلة إن ذلك يعني في الواقع أن الجمعية العامة للويبو ليست مختصة في البت في شروط توظيف الأمين العام للأوبوف وإن ذلك قد دفع نائب المدير العام إلى ذكر نية المدير العام إحالة توصية وحدة التفتيش إلى مجلس الأوبوف.

٢٥٠- وعودة إلى مسألة الجدول، قالت وحدة التفتيش إنها قد أرسلت الوثيقة إلى جميع الوفود بالبريد الإلكتروني وإن الجدول يرد ضمن بيانها وهو مشبوك به. وأضافت قائلة إن بإمكان مَنْ لم يتسلّم نسخة بالبريد الإلكتروني أن يحصل عليها من عند وحدة التفتيش.

٢٥١- وطلب وفد كولومبيا إلى وحدة التفتيش أن تزوده بنسخة من الجدول باللغة الإسبانية قائلاً إن الوفد لم يتسلّمها بعد ويود لو يكون قادراً على تفسير المعلومات المقدَّمة فيها تفسيراً سليماً.

٢٥٢- ودعا الرئيس الوفود إلى النظر في فقرات القرار (من ٢٦ إلى ٢٩) من الوثيقة A/41/12.

٢٥٣- وفي ما يتعلق بالفقرة ٢٧، استفسر وفد جنوب أفريقيا عن مدى مراعاة تلك الفقرة لما تقدَّمت به الأمانة.

٢٥٤- وردّت الأمانة قائلة إن تعليقاتها تتعلّق بالتوصية ٣. وبخصوص تلك التوصية، قالت الأمانة إنها تُعد تلك الدراسة لتكلفة الطلب الواحد المودع بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات وترغب في أن تضيف تعليقاً في هذا السياق وتقول إن الفقرة ٢٧ تشير إلى التوصية ٥ التي كانت الأمانة قد اقترحت بصددها إعداد دراسة لتوصية وحدة التفتيش ورفع تقرير بذلك إلى الجمعية.

٢٥٥- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). وقال إن الاتحاد الأوروبي يعترض على فقرة القرار ٢٦ في شكلها الوارد في الوثيقة A/41/12. وقال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يذكّر الاجتماع بأنه سبق وأن اقتراح صيغة معدلة لفقرة القرار والتي وزعت نسخ عنها في وقت سابق من هذا اليوم بواسطة المنسقين الإقليميين. وقال إن الاتحاد الأوروبي يبدي أسفه إذ لم تسمح الأمانة بتعميم اقتراحه على الاجتماع، ولو سمحت بذلك لكان للوفود متسع من الوقت للنظر في الصياغة الجديدة المقترحة.

وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، في بيانه حول هذا البند من جدول الأعمال، اقترح على الوفود الأخرى أن تأتي إلى المقعد المخصص للمملكة المتحدة في قاعة الاجتماع للحصول على نسخ إضافية.

٢٥٦- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وقال إنه ساند في بيانه موقف الأمانة بوضوح. ودعا إلى الامتناع عن تغيير الفقرة ٢٦ أو ٢٩. وطلب طرح أي اقتراح رسمي بشأن ذلك الموضوع كتابة ليتيسر إجراء مشاورات إضافية داخل المجموعة.

٢٥٧- وأعلن وفد جنوب أفريقيا إنه غير قادر على التعبير عن رأي في الوثيقة المعمّمة لضيق الوقت.

٢٥٨- ورفعت الجلسة مؤقتا حتى تستطيع الوفود أن تحصل على نسخة من اقتراح الاتحاد الأوروبي وتنظر فيه.

٢٥٩- واستأنف الاجتماع عقب المشاورات، فتحدث المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنظمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا)، واقترح شطب فقرة القرار ٢٦ من الوثيقة A/41/12 والاستعاضة عنها بالصياغة التالية: "إن الجمعية العامة ترحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة وتدعو المدير العام وهيئات الويبو المعنية إلى العمل بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. وعلاوة على ذلك، تطلب الجمعية العامة أن يوافيها كل من المكتب الدولي ووحدة التفتيش بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الوحدة، أثناء جمعيات سنة ٢٠٠٦. وندعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة بشأن ما يلي: التوصيتين ١ و٢: أن تحدّد لجنة التدقيق المهمات المنشودة في إطار الاستعراض الشامل ومراقبة عملية اختيار المقاول الذي سيقوم بالاستعراض. وينبغي رفع نتائج الاستعراض الشامل، بما فيه أية عواقب مالية، إلى الجمعية العامة سنة ٢٠٠٦. وكذلك بشأن التوصية ٩ التي تدعو المدير العام إلى تنفيذ نصيحة وحدة التفتيش المشتركة بشأن إعادة تصنيف الوظائف بأثر فوري والانقطاع فوراً عن الترقية الشخصية. وينبغي تعديل نظام الموظفين وفقاً لذلك."

٢٦٠- وساند وفد الاتحاد الروسي الاقتراح الجديد الذي طرحه وفد المملكة المتحدة ويجسّد موقف مجموعته الإقليمية والاتحاد الروسي. ورأى أن الصياغة الجديدة التي يقترحها وفد المملكة المتحدة من شأنها أن تعزّز فعالية المنظمة.

٢٦١- وتحدث وفد البحرين باسم مصر والأردن ولبنان وعُمان والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وقال إن تلك البلدان تود أن تحصل على النص المقترح لتمكينها من اتخاذ قرار بشأنه.

٢٦٢- وأعلن وفد بنن أن لغة العمل في بلده هي اللغة الفرنسية وأن الوثيقة التي تسلمها الوفد كانت باللغة الإنكليزية واقترح الالتزام بدلاً من ذلك باقتراحات الأمانة.

٢٦٣- وأيَّد وفد أستراليا التعديلات الجديدة المقترحة من وفد المملكة المتحدة للفقرة ٢٦. وقال إن أستراليا تتعاطف في هذا الصدد مع جميع الوفود الحاضرة التي تكون لغتها الأم غير اللغة الإنكليزية. وأشار إلى أن البديل هو عدم إصدار أي نص. ورأى أن من الضروري الاعتماد على الترجمة الفورية. وقال إن وفد المملكة المتحدة قد قرأ النص المقترح بتعديلاته مرتين. وافترض الوفد أنه حظي بترجمة إلى سائر اللغات ورأى أن ليس في الإمكان أكثر مما كان، من الناحية الإجرائية.

٢٦٤- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والدول البلطيق وساند اقتراح وفد المملكة المتحدة باسم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين.

٢٦٥- وشكر وفد المغرب الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة والمملكة المتحدة على الوثائق المقدَّمة بشأن ذلك الموضوع وذكر بأهمية تلك الوثائق وضيق الوقت وعدم توفر النصوص مترجمة إلى اللغات الأخرى، وقال إن ذلك لا يسمح بتحليلها بإمعان ومن المناسب تأجيل أي قرار في هذا الشأن حتى اجتماع الجمعية العامة لاحقاً. وأشار بصفة خاصة إلى الجدول الذي ذكره وفد نيجيريا والذي ادعت وحدة التفتيش المشتركة أنها أرسلته إلى جميع الوفود بالوسائل الإلكترونية. وأكد أن أي عضو من أعضاء مجموعة البلدان الأفريقية لم يتسلّم تلك الوثيقة إلكترونياً وتساءل عن إمكانية اعتبار ذلك صدفة أو شيئاً آخراً.

٢٦٦- والتمس وفد المكسيك مرة أخرى توزيع الجدول الذي أشارت إليه عدة وفود وفقاً للقاعدة المطبَّقة عادة في منظومة الأمم المتحدة، أي إتاحة الوثائق قبل ستة أسابيع باللغات الرسمية للأمم المتحدة. ورأى أن الطريقة التي تم بها توزيع الوثيقة قد حدت من قدرة الوفد على التحليل واتخاذ القرار. وقال الوفد أيضاً إن ما قد يترتب على تلك المسألة من عواقب بعيدة الأثر يستدعي طرح الوثائق المعنية على عاصمته الوطنية لتحظى بالاعتبار الواجب.

٢٦٧- وأيَّد وفد نيجيريا البيان الذي أدلت به وفود بنن والمكسيك والمغرب وعُمان وجنوب أفريقيا.

٢٦٨- وصرّح وفد باكستان قائلاً إنه يؤيد مهمات الرقابة والحاجة إلى الشفافية والفعالية في عمل المنظمة. واستدرك قائلاً إن من الضروري ضمان ألا يؤدي ذلك إلى إدارة مصغّرة للمنظمة. وتمشياً مع بيان مجموعة البلدان الآسيوية وبيانات وفود أخرى، رأى الوفد أن من المهم أن يُولى الاعتبار الواجب لتلك المسألة الخاصة وفقاً لمقتضيات حُسن الإدارة التي ورد ذكرها في بيان الاتحاد الأوروبي. وصرّح قائلاً إن حُسن الإدارة يتطلب على الأقل أن تعالج كل القضايا والقرارات بطريقة تكون ديمقراطية وشاملة من حيث الإجراءات. ورأى أن من الواضح إذاً وجود حاجة إلى مزيد من الوقت لبحث الجدول الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن موقف وفد باكستان يقوم إذاً على الحاجة إلى مزيد من الوقت لفائدة الدول الأعضاء الراغبة في إمعان النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة قبل أن تكون قادرة على اتخاذ قرار في وجوب تطبيقها أو كيفية تنفيذها.

٢٦٩- وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً إنه أنصت بعناية إلى المعلومات الواردة من وحدة التفتيش المشتركة والويبو. وقال إنه يؤيد اقتراح وفد المملكة المتحدة. ورأى أيضاً أن نص الفقرة ٢٦ كما ورد في وثيقة الأمانة ليس مناسباً لوثيقة وتوصيات بهذا القدر من الأهمية. ومضى قائلاً إن الدول الأعضاء قد بحثت قبول مسؤوليتها لممارسة الرقابة وطلب اتخاذ التدابير والحصول على تقرير في الجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٦ ورحب بدعم دول أعضاء أخرى بعد التفكير جلياً في ترجمة فعالية الويبو إلى واقع ملموس والتمس إيلاء أهمية مناسبة واتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ تلك التوصيات.

٢٧٠- وصرّح وفد كينيا قائلاً إنه تسلّم قبل قليل مشروع قرار من اقتراح الاتحاد الأوروبي وهو يحتاج إلى مزيد من الوقت لفحصه. وأضاف قائلاً إنه لم يتسلّم ما يشار إليه بالجدول. ورأى أن من الأفضل بالتالي الاحتفاظ بالنص الأصلي للفقرات من ٢٦ إلى ٢٩.

٢٧١- ووضح وفد المملكة المتحدة اقتراحه قائلاً إن ما تقترحه المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي هو اعتماد اقتراحه الرامي إلى الاستعاضة عن الفقرة ٢٦ في الوثيقة التي أعدتها الأمانة بالنص الذي سبق أن تمت قراءته وترجمته. ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يطالب الجمعيات إذاً باتخاذ قرار بشأن الاستعاضة عن الفقرة ٢٦ بذلك النص.

٢٧٢- وصرّح وفد جنوب أفريقيا قائلاً إنه يتمسك بموقفه السابق من باب المبدأ.

٢٧٣- والتمس وفد جمهورية إيران الإسلامية مزيداً من الوقت للتنسيق مع مجموعته.

٢٧٤- ورأى وفد المغرب أيضاً أن من الضروري إجراء تشاور مع المجموعة.

٢٧٥- والتمس وفد البحرين أيضاً الوقت للتشاور مع مجموعته.

٢٧٦- وطلب الرئيس إلى مختلف المنسقين الإقليميين التشاور مع مجموعاتهم حول الاقتراح الجديد.

٢٧٧- ووضحت الأمانة الوضع قائلة إن الاقتراح الجديد يرمي إلى تعديل الفقرة ٢٦ ولا يمس نص الفقرات ٢٧ و٢٨ و٢٩.

٢٧٨- وانتقل الرئيس إلى اعتماد الفقرات ٢٧ و٢٨ و٢٩ على أساس وضع الفقرة ٢٦ جانباً ريثما يتم البت فيها.

٢٧٩- ورأى وفد المملكة المتحدة أن الفقرة ٢٩ مرتبطة بالفقرة ٢٦.

٢٨٠- وقال الرئيس إنه يفهم أن المملكة المتحدة لا تجد مشكلة في منطوق الفقرة ٢٩ على أنها لا تستطيع اعتمادها لأن الفقرة ٢٦ عالقة نظراً إلى أن الفقرة ٢٩ ستتأثر بالفقرة ٢٦.

٢٨١- وتم تعليق الاجتماع مرة أخرى.

٢٨٢- وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس:

٢٨٣- ناشدت الجمعية العامة المدير العام وهيئات الويبو المعنية بالنظر، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في التدابير المناسبة التي يمكن اتخاذها عملاً بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ورفع تقرير بذلك إلى الجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٦.

٢٨٤- ووافقت جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات على أن يتولى المكتب الدولي إعداد دراسة بشأن القضايا المطروحة في التوصية ٥ لوحدة التفتيش المشتركة (أي (أ) مطالبة المنتفعين بخدمات الويبو بتسديد الرسوم المستحقة لقاء خدمات قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات بالفرنك السويسري، (ب) وضمان تسديد رسوم المعاهدة للمكتب الدولي عند إيداع الطلب لدى مكتب تسلّم الطلبات الوطني وليس عندما يحوّل ذلك المكتب الطلب إلى المكتب الدولي)، ورفع تقرير بذلك إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات المنعقدة في دورتها العادية سنة ٢٠٠٦.

٢٨٥- وقررت لجنة التنسيق ما يلي: "١" تعديل المادة ٤-٨(أ) من نظام الموظفين للنص فيه على أن نصيحة لجنة التنسيق لا تكون ضرورية إلا للتعيين في الفئة العليا (أي فئة مساعد

المدير العام ونائب المدير العام)، "٢" وألا يقتضي التعيين في فئة المدير (D1) أو الترقية إلى تلك الفئة نصيحة لجنة التنسيق، على أن يتم ذلك في حدود ما يتوفر من وظائف في الفئة الخاصة في الميزانية المقرّر.

٢٨٦- وعقب اعتماد القرار، أُدلي بالبيانين الإضافيين التاليين:

٢٨٧- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والبالغ عددها ٢٥ ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين، وصرّح قائلاً إنه أبدى استعداده، بروح من التسوية لقبول مشروع القرار الذي اقترحه وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ كل توصيات وحدة التفتيش وعلّق الأهمية على ذلك. وأشار إلى ما سبق الاتفاق عليه في مناقشات أجرتها الجمعية العامة الراهنة وقال إن لجنة التدقيق ستتولى، ضمن مهامها، الإشراف على عملية الاستعراض الشامل. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي لبداية عمل لجنة التدقيق، مع إيلاء الأولوية إلى صياغة المهمات التي تندرج في إطار الاستعراض الشامل ومراقبة عملية اختيار المقاول الذي سيقوم بالاستعراض. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتطلع أيضاً إلى مواصلة المناقشات حول توصيات وحدة التفتيش برمتها في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية، ولا سيما تفسير المادة ٤ من النظام المالي بشأن الحد من نقل الأموال. ورأى أن الانحراف عن ممارسات منظومة الأمم المتحدة يستدعي تبريراً خاصاً، ورأى أن من الضروري إذاً إجراء مناقشة معمّقة.

٢٨٨- وصرّح وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً إنه يرحب بالموافقة على البند المتعلّق بتقرير وحدة التفتيش باعتباره تعبيراً واضحاً عن التزام الويبو بحُسن القيادة ومراقبة الموارد وفقاً لجهود الإصلاح الجارية في كل منظومة الأمم المتحدة والتي تعهد بها قادة العالم في المؤتمر الرفيع الذي انعقد مؤخراً في نيويورك. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مساهمة فعالة من لجنة التدقيق في التدابير المناسبة كما هو موصى به وتسلم التقرير المعتزم رفعه للجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٦ بشأن التدابير الملموسة التي ستتخذها الويبو لمواصلة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش.

البند ٢٤ من جدول الأعمال الموحّد:

تشكيل لجنة الويبو للتنسيق وانتخاب أعضاء اللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن واختيار الأعضاء المؤقتين في لجنة الويبو للتنسيق

٢٨٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/41/9 Rev.

٢٩٠- وعقب مشاورات غير رسمية بين منسقي المجموعات

"١" انتخبت جمعية اتحاد باريس بالإجماع الدول التالية كأعضاء *عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس*: أستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل والصين وكوستاريكا وكوت ديفوار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وهنغاريا وإيسلندا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق واليابان وقيرغيزستان ولاتفيا والجماهيرية العربية الليبية وماليزيا والمكسيك والمغرب وباراغواي والفلبين والبرتغال

وجمهورية كوريا وسنغافورة وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وترينيداد وتوباغو وأوغندا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وأوزبكستان (٤٠)؛

"٢" وانتخبت جمعية اتحاد برن بالإجماع الدول التالية كأعضاء *عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد برن*: الجزائر والأرجنتين وأرمينيا وبنغلاديش وبنن والكاميرون وكندا وشيلي وكولومبيا وكرواتيا وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وفنلندا وإيرلندا وإيطاليا وجامايكا وكينيا ولكسمبرغ ومدغشقر وهولندا ونيجيريا والنرويج وباكستان وبيرو ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وصربيا والجبل الأسود وجنوب أفريقيا وسري لانكا وتايلند وتونس وتركيا والمملكة المتحدة وزامبيا (٣٨)؛

"٣" واختار مؤتمر الويبو بالإجماع الدول التالية كأعضاء *مؤقتاً* في *لجنة الويبو للتنسيق*: أنغولا وأثيوبيا والكويت (٣)؛

"٤" وأحاط كل من مؤتمر الويبو وجمعيتي اتحادي باريس وبرن علماً بأن سويسرا ستبقى عضواً عادياً في *اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس واللجنة التنفيذية لاتحاد برن* بحكم الموقع. ونتيجة لذلك، أصبحت لجنة الويبو للتنسيق تتكون من الدول التالية للفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧: الجزائر وأنغولا (مؤقتاً) والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبلجيكا وبنن والبرازيل والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وكرواتيا وكوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وأثيوبيا (مؤقتاً) وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وهنغاريا وإيسلندا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) والعراق وإيرلندا وإيطاليا وجامايكا واليابان وكينيا والكويت (مؤقتاً) وقيرغيزستان ولاتفيا والجماهيرية العربية الليبية ولكسمبرغ ومدغشقر وماليزيا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا والنرويج وباكستان وباراغواي وبيرو والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وصربيا والجبل الأسود وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وتونس وترينيداد وتوباغو وتركيا وأوغندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأورغواي وأوزبكستان وزمبابوي (٨٢).

البند ٢٥ من جدول الأعمال الموحّد:

الموافقة على اتفاقات

٢٩١- انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/53/3).

البند ٢٦ من جدول الأعمال الموحّد:

قبول المراقبين

٢٩٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة A/41/8.

قبول فلسطين بصفة مراقب

٢٩٣- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب لفلسطين.

قبول المنظمات الحكومية الدولية بصفة مراقب

٢٩٤- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمة الحكومية الدولية التالية: مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

قبول المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب

٢٩٥- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية غير الحكومية الاثنتين والعشرين التالية: الجمعية الأفريقية للملكية الفكرية (AIPA)؛ وألفا ردي (Alfa Redi)؛ وجمعية شركات برامج الحاسوب (BSA)؛ وجمعية صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال (CCIA)؛ وجمعية محترفي الحاسوب المناصرين للمسؤولية الاجتماعية (CPSR)؛ والاتحاد الدولي للمستهلكين (CI)؛ والمنظمة الدولية للمشاع المبدع (CCI)؛ ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net)؛ والمكتب الأوروبي لجمعيات المستهلكين (BEUC)؛ والجمعية الأوروبية لوسائط الإعلام الرقمي (EDIMA)؛ وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI)؛ والجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق ELSA) (International؛ ومؤسسة هيباتيا (Hipatia)؛ والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)؛ ومركز الأبحاث في قانون البيئة الدولي (IELRC)؛ والمنظمة الدولية لفناني الأداء (GIART)؛ وشبكة السياسات الدولية (IPN)؛ ومنظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية IP) (Justice؛ ومنظمة مستشاري الملكية الفكرية للمصلحة العامة (PIIPA)؛ والجمعية المَلَكية لتشجيع الصناعة والتجارة في مجال الفنون (RSA)؛ وشبكة العالم الثالث (TWN)؛ واتحاد مناصري المشاع (UPD).

قبول المنظمات الوطنية غير الحكومية بصفة مراقب

٢٩٦- قررت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، كل فيما يعنيه، أن تمنح صفة المراقب للمنظمات الوطنية غير الحكومية الثماني عشرة التالية: المركز البرازيلي للعلاقات الدولية (CEBRI)؛ ومركز مجتمع المعلومات والملكية الفكرية (CIOIS)؛ ومركز إدارة حقوق فناني الأداء التابع للمجلس الياباني لمنظمة فناني الأداء (CPRA-GEDANKYO)؛ وغرفة وكلاء البراءات الألمانية (PAK)؛ ومؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV)؛ واتحاد جمعيات المستحضرات الصيدلية غير مسجلة الملكية (GPhA)؛ والجمعية الألمانية لقانون الملكية الصناعية وحق المؤلف (GRUR)؛ وجمعية هلثتشك (Healthcheck)؛ ومركز المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية (Intelcom)؛ ومعهد السياسات الابتكارية (IPI)؛ وجمعية مشاع المعلومات (IPLeft)؛ ومعهد قانون التجارة الدولي والتنمية (IDCID)؛ والمركز الكوري للخدمات الحاسوبية (JINBONET)؛ ورابطة المكتبات لحق المؤلف (LCA)؛ والجمعية الوطنية المكسيكية لصانعي المستحضرات الصيدلية (ANAFAM)؛ ومؤسسة المعرفة العلنية (OKF)؛ ومؤسسة المعرفة العامة (Public Knowledge, Inc.)؛ وجمعية الولايات المتحدة للاتصالات (USTA).

البند ٢٧ من جدول الأعمال الموحّد:

شؤون الموظفين

٢٩٧- انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/53/3).

البند ٢٨ من جدول الأعمال الموحّد:

اعتماد التقرير العام وتقارير كل جمعية أو هيئة أخرى

٢٩٨- أعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره واحترامه الصادق للرئيس على حنكته في توجيه أعمال الجمعيات. وقال إن بالنظر إلى المرونة التي تحلت بها جميع الوفود، فإن اختتام أعمال الدورة بنجاح يرجع بقدر كبير إلى مهارته. وشكر الوفد أيضا المدير العام ونوابه والأمانة بصورة عامة على عملهم الدؤوب، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء حصلت على جميع الأدوات اللازمة للعمل بفعالية. وتوجه بعبارات الشكر إلى الأمانة على استعدادها للاستجابة إلى طلبات البلدان وشكرها على التعليقات والشروح التي قدمتها والتي كانت جيدة جدا.

٢٩٩- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وتوجه بالشكر والتقدير للرئيس على الطريقة المتميزة التي وجّه بها المناقشات، مشيرا إلى ما تحلى به من صبر ودبلوماسية وخصال شخصية ومهنية، وقال إنه أسهم بقدر كبير في اختتام أعمال الاجتماع بنجاح. وأعرب عن شكره الصادق للمدير العام، الدكتور كامل إدريس، وكل موظفي الأمانة على عملهم الممتاز طيلة أعمال الجمعية. وهنّأ باسم مجموعة البلدان الأفريقية الرئيس على جوّ التفاهم والمرونة الذي ساد أثناء هذه الجمعيات.

٣٠٠- وضمّ وفد نيجيريا صوته إلى وفدي الاتحاد الروسي والمغرب الموقّرين. ولاحظ أن الوفود قد أمضت أسبوعين من مفاوضات عالية المستوى ولا تخلى من صعوبات، وتناولت قضايا مستعصية كما تطرقت لبعض المسائل السهلة، وكان الجميع عازما على تحقيق النجاح بما أرضى الكلّ. وقال الوفد إنه يعتقد بأن النجاح يرجع إلى عاملين مهمين هما أولا الكفاءة التي تولى بها الرئيس إدارة المداولات وثانيا كل ما أدبته الوفود من رزانة وجدية في هذه الجمعيات. ورأى أن من الواجب أن توجَّه عبارات التهنئة والثناء إلى الجميع وخاصة إلى الرئيس. ولاحظ الوفد أن الرئيس قد أبدى جيدة كبيرة دون إبراز أي قدر مفرط من الإلحاح أو الاستعجال كما برهن على قدرات عالية في الدبلوماسية والتفاوض. وأشار إلى أن جميع وجهات النظر والتي كانت متعارضة أحيانا حظيت بالنظر الجدي أثناء دورة الجمعيات. ولاحظ الوفد الدور الممتاز الذي أدته الأمانة في الإسهام في نجاح الرئيس وتسيير أعمال الجمعيات بصورة عامة. وقال إن أعضاء الأمانة تميزون كعادتهم بالأدب والخلق والكفاءة المهنية العالية. وقال إن الوثاق المتاحة كانت ممتازة وإن التفاني في العمل كان رائعا. وشكر الوفد المدير العام، الدكتور إدريس، وجميع موظفي الويبو على تعاملهم وتعاونهم. وقال إن من المهم أيضا التأكيد على التقدم المحرز بشأن جدول أعمال التنمية. وفي ذلك الصدد، شكر جميع الوفود على ما تحلت به من مرونة وعلى إتاحة فرصة البقاء والاستمرار لهذه الفكرة.

٣٠١- وأعرب وفد الصين عن ارتياحه للتقدم المحرز في جمعيات الويبو وقال إنه يدرك أهمية الجمعيات ودرجة تعقيد بنود جدول الأعمال قيد النقاش. وقال إن بفضل القيادة المباشرة للرئيس

ومهارته الدبلوماسية وحكمته وقدرته على تنسيق العمل تم التوصل إلى اتفاق. وقال الوفد إننا توصلنا إلى ما يوصف في اللغة الصينية حل في مكسب للطرف الأول والطرف الثاني وحتى الطرف الثالث. وشكر المدير العام والأمانة وجميع موظفي الويبو على تحضيرهم للجمعيات وإسهامهم فيها. وأعرب عن تقديره لسائر الوفود على ما تحلت به من رغبة في التوصل إلى حل توفيقي فعال وتعاونهم مما ساعد على اختتام هذه الجمعيات بنجاح.

٣٠٢- وهنّأ وفد المكسيك الرئيس على الطريقة التي أدار بها عمل الجمعيات، وقال إن تجربته في المفاوضات ومؤهلاته وقدراته الدبلوماسية كلّها أسهمت في التوصل إلى خاتمة موفّقة. وهنّأ الوفد أيضا المدير العام والأمانة على الخدمات المقدمة والتسهيلات المتاحة للجميع، ما أسهم بلا شك في نجاح الاجتماع.

٣٠٣- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء. وشكر الرئيس على جهود وصبره والطريقة المهنية التي قاد بها النقاش أثناء الجمعيات. وأقرّ بأنه أنجز عملا هائلا وأن نجاح هذه الجمعيات هو بقدر كبير نجاح أيضا. وأعرب الوفد أيضا عن سرور "المجموعة باء" للعمل مع جميع وفود الويبو في جو من التعاون والاحترام المتبادل والحس البناء. وتقدم بالشكر الخاص إلى المدير العام والأمانة وموظفيها المخلصين والأكفاء على ما بذلوه من جهود. وأخيرا وليس آخرا، شكر الوفد المترجمين الفوريين والعاملين في قسم المؤتمرات في الويبو الذين اشتغلوا بلا كلل، وقال إن كل اجتماع كيف ما كان لا يمكن أن يتم دون عمله المخلص. وفي الختام، قال الوفد إن "المجموعة باء" تتطلع إلى العمل مع الرئيس وجميع الوفود الأخرى في سنة ٢٠٠٦.

٣٠٤- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وقال إن من الممكن تصنيف العمل المنجز الأسبوع الماضي في ثلاث فئات، أولا الدول الأعضاء التي أجرت مناقشات حادة جدا وكان لها تعاون جيد مع جميع المشاركين، إلى جانب التسهيلات الجيدة. وقال إن المجموعة تأمل في أن يستمر ذلك الاتجاه في المستقبل. وقال إن الفئة الثانية هي رئاسة الاجتماع. وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها المجموعات الأخرى وقال إن الرئيس كان منصفا جدا وقاد الجميع في العديد من الحالات الحاسمة والمناقشات الحادة. وأعرب عن أمله في العمل مع الرئيس في المستقبل وتعهّد بأن يقدم له دعمه الشامل. وقال إن الفئة الثالثة التي يود التوجه إليها بالشكر هي الأمانة وموظفيها والمدير العام. وأعرب عن أمله في أن يستمر الاتجاه الحالي في المستقبل.

٣٠٥- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم المجموعة الإقليمية لبلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأعرب عن تقديره الصادق وشكره الخالص للرئيس على توجيهاته وهنّأه على مهارته الدبلوماسية مما ساهد على تحقيق نتائج مهمة. وشكر الوفد أيضا الأمانة والمدير العام على دعمهم خلال الاجتماعات كما شكر سائر الوفود على ما تحلت به من مرونة وما أبدته من تعاون. وقال إنه واثق من أن هناك قاعدة متينة قد أنشئت يمكن الاستناد إليها في عمل المنظمة في المستقبل، معربا عن أمله في أداء دور فعال فيه.

٣٠٦- وقال وفد الأرجنتين إنه بعد أن استمع إلى جميع البيانات بشأن عمل الرئيس، ليس له أي شيء يضيفه فشكره شخصيا نيابة عن السفير وباسم الوفود التي يمثلها. وشكره أيضا جزيل الشكر على إخلاصه في العمل ورباطة جأشه مما ساعد بطبيعة الحال على تفادي حالات صعبة خلال الجمعيات، وأشاد بالشفافية التي أجريت بها المفاوضات ومستوى الحوار والتشاور مع جميع الدول الأعضاء مما أعطى لكل واحد الأهمية ذاتها وجعل الجميع على قدم المساواة.

٣٠٧- وهنّأ وفد البرازيل الرئيس على عمل المتميّز وعلى كل ما تمّ عمله من أجل إنجاح هذه الدورة. وشكره بصورة خاصة على رباطة جأشه وصبره وخصاله المهنية والطابع المتوازن لقراراته ودقته واستقلاليته، ولكها خصال ساعدت جميع الدول الأعضاء على التوصل إلى خاتمة موفقة لأكثر المسائل تعقيدا من جدول الأعمال.

٣٠٨- وشكر وفد شيلي الرئيس وهنّأه على كفاءته في قيادة أعمال الجمعيات وقال إنه أبدى قيادة متوازنة وبرهن على قدرة لتوحيد الجميع. وأعرب عن ثقته فيه وشكره على النجاح المحقق في الاجتماع. وشكر الوفد أيضا الأمانة على عملها والوثائق المقدمة والمشورة المسداة.

٣٠٩- وشكر وفد الهند الرئيس وضمّ صوته إلى البيانات التي أدلاه بها المتحدثون من قبله. وهنّأ بصورة خاصة الرئيس على كفاءته في توجيه المداولات في هذه الدورة للجمعية العامة. وأعرب عن تقديره للمرونة التي أبدتها الدول الأعضاء. وقال إن الرغبة في توافق الآراء هي التي كانت لها الغلبة في نهاية المطاف. وشكر الوفد المدير العام والأمانة على المساعدة المقدمة من أجل حسن سير أعمال الجمعية العامة.

٣١٠- وصرح وفد السودان بأنه يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والتعليقات التي تقدمت بها الوفود من قبله والتي أشادت بالكفاءة الدبلوماسية والمهنية التي يتحلى بها الرئيس والتي مكنتهم من تحقيق النتائج المرغوبة. وتقدم الوفد بعبارات الشكر إلى المدير العام وجميع مساعديه على صبرهم الدؤوب وإسهامهم الكبير في نجاح أعمال هذه الجمعية وأيضا على الوثائق الممتازة التي تم إعدادها. وشكر الوفد أيضا جميع المشاركين على ما أبدوه من صبر ومرونة كما يتضح ذلك من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

٣١١- وضمّ وفد كولومبيا صوته إلى جميع الوفود التي أعربت عن شكرها الجزيل للرئيس على جهوده وإخلاصه وقيادته وكفاءته في التفاوض. وأعرب عن أمله في أن يراه ثانية في رئاسة الجلسات في السنة المقبلة. وشكر أيضا المدير العام وفريقه على عملهم والتزامهم مما ساعد الجمعيات على التوصل إلى خاتمة موفقة.

٣١٢- وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو أصالة عن بلده وباسم البلدان الكاريبية الأخرى. وضم صوته إلى التعليقات الجميلة التي تقدمت بها الوفود من قبله والتي أثنت على الرئيس قيادته وتوجيهه إذ نجح في التوفيق بين الحكمة والرعاية الحسنة فمكن الجميع من التوصل إلى توافق للآراء. وقال إن الرئيس جعلهم يأتون إلى العمل في ساعات غير اعتيادية وفي أيام لم يعتادوا على العمل فيها بل وربما تعاطوا فيها إلى أنشطة أقل إنتاجية ولكن أكثر متعة، وأتوا على مضض آنذاك ولكن الآن الجميع سعيد بالنتائج المحققة. وشكر الوفد أيضا المدير العام، الدكتور كامل إدريس، أمانة الويبو على الخدمات الرائعة المقدمة لهذا الاجتماع والوثائق المتاحة وكل خدمات الدعم الأخرى. وضم صوته إلى عبارات التقدير والشكر لجميع الوفود على علاقات الودّ التي أبدوها والعزيمة التي برهنوا عليها من أجل تحقيق توافق للآراء عقب مداولات لم تكن بالسهلة.

٣١٣- وحرص وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يعرب بدوره عن شكره وتقديره للرئيس على ما أبداه من كفاءة في قيادة العمل وقال إن الوصف الذي يتبادر إلى ذهنه في هذا المقال هو "رباطة الجأش" التي ساعدت جميع الدول الأعضاء على مواصلة العمل. وأعرب عن تقديره أيضا للالتزام المتين الذي أبدته الدول الأعضاء الأخرى والوفود وكذلك الدعم الدؤوب الذي يبرهن عليه المدير العام كالعادة ومعه أمانة الويبو.

٣١٤- وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن تقديره للكفاءة المهنية والدبلوماسية التي أبداها الرئيس في قيادة المداولات والمفاوضات في هذه الدورة. وشكره على موقفه المتوازن وشفافية عمله وأشاد بقيادته. ورحّب أيضا بالمرونة التي أبدتها جميع الوفود. وهنأ المدير العام والأمانة على عملهم المهني ودعمهم وجودة الوثائق والجودة العالية التي تميزت بها خدمات الترجمة التحريرية والفورية.

٣١٥- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الخمسة والعشرين الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). وحرص إلى إضافة اسمهم إلى قائمة البلدان التي أعربت من قبله عن تقديرها للرئيس وأثنى عليه قيادته وتوجيهه وصبره وتعاونه وجهوده من أجل مساعدة الجميع على التوصل إلى هذه النتائج الإيجابية.

٣١٦- وقال وفد إكوادور إن الكلمات إذا كانت صادقة فلا بد من التعبير عنها وإن قيل كل شيء من قبل. وأعرب عن رغبته، بعد الاستماع إلى مختلف البيانات، في أن يشير إلى قدرة الرئيس إلى القيادة ومهارته الدبلوماسية. ولاحظ أن الصحافة ذكرت بأن الملكية الفكرية أصابها التصلّب، بيد أن لا يوافق ذلك القول. واستطرد قائلا إن المحافل متعددة الأطراف تواصل عملها وإن إكوادور تعلق أهمية كبرى إلى جدول أعمال التنمية وترى أنه معقد بعض الشيء. وتقدّم الوفد نيابة عن إكوادور بالتهاني للرئيس ولجميع الزملاء الموقرين الذين شاركوا في الجمعيات.

٣١٧- وضمّ وفد جمهورية مولدوفا صوته إلى صوت مجموعات الإقليمية لبلدان أوروبا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية للتعبير عن تقديره للنتائج المحققة في عمل الجمعيات بفضل الخصال الشخصية التي يتحلى بها الرئيس. وقال إن المجموعة مرتاحة للنتائج المحققة وتوافق الآراء. وشكر المدير العام والأمانة وجميع الدول الأعضاء.

٣١٨- وردّا على عبارات الثقة والدعم، قال الرئيس: "لقد أثلجت صدري كلماتكم وأود أن أشكركم مرة أخرى على الثقة التي وضعتموها في عند انتخابي، وكلّ ما فعلته هو السعي إلى تنفيذ ما سبق وأن صرحت به في بياني، أي العمل على تيسير المناقشات من أجل التوصل إلى توافق للآراء. ولا بدّ من التذكير بأن كلّ النجاح الذي حققناه في هذا الاجتماع إنما يرجع فضله إليكم جميعا، أنتم الوفود، بفضل ما أبداه الجميع من توفيق ومرونة. وأعتقد أن بوسعنا الافتخار جميعا هنا بما حققناه من نجاح، وعلينا في الوقت ذاته أن ندرك حجم العمل الذي علينا إنجازه انطلاقا من الآن، أو بالأحرى انطلاقا من الغد. وبوسعي أن أتحدث باسم المدير العام والأمانة الحاضرة في هذه المنصة لأتقدم بالشكر لكم جميعا على كلماتكم الرقيقة".

البند ٢٩ من جدول الأعمال الموحّد:

اختتام الدورات

٣١٩- صرح وفد الاتحاد الروسي قائلا إنه قد أسهم مساهمة لا يستهان بها في التوافق الآراء المحقق بشأن التقرير، وإنه يود رغم ذلك في أن يدلي ببيان. وقال إن البيان لا يشير فقط إلى إسهاماته في بنود جدول الأعمال فحسب بل وإنما يودّ أن يسجّل البيان في التقرير النهائي. وقال إن الاتحاد الروسي قد أنجز العمل الكثير في مجال الابتكار بتنسيق المكتب الاتحادي للملكية الفكرية والبراءات والعلامات التجارية. وقال إن النظام يسمح الآن، بعد حوسبته، بتعميم المعلومات المفيدة على المخترعين

والمبتكرين والمنتفعين. وقال إن من الممكن الاطلاع على النظام عبر موقع المكتب على الإنترنت. واعتبر أن أعمال تطويره والجهود الرامية إلى توزيع المعلومات وتعميمها في مجال الابتكار، مسائل تكتسي أهمية كبرى في جميع البلدان. وقال إن روسيا لها بعد المزايا ويسعدها أن تشاطر الخبرات المكتسبة في تلك المجالات مع سائر الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن المكتب على استعداد لتبادل المعلومات عن العمل الجاري في تلك المجالات مع سائر البلدان. وأضاف الوفد قائلا إن الدول الأعضاء الأخرى تدرك أن الويبو تعلق أهمية كبرى على توسيع الابتكار وتعميم المعلومات، ويمكن الاطلاع على هذا الموضوع من خلال موقع الويبو على الإنترنت. وقال إن الوقت ملائم الآن لإنشاء مركز موحد لتجميع المعلومات المتعلقة بالابتكار وتوزيعها وتعميمها. وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسباها المكتب الاتحادي للملكية الفكرية والبراءات والعلامات، أعلن الوفد أن الاتحاد الروسي يقترح إنشاء مركز دولي بشأن الابتكار يكون مقره في المكتب الاتحادي ويعمل تحت رعاية الويبو. وقال إن هذه الفكرة سبق وأن نوقشت إلى حدّ معيّن وعلى أساس مبدئي مع المدير العام التي تحدث أيضا مع المدير العام للمكتب الاتحادي السيد سيمونوف.

٣٢٠- وشكر وفد كينيا الرئيس على إعطائه الكلمة وهنّأه على النجاح في توجيه أعمال الجمعيات واختتامها. وأعرب عن امتنانه وتقديره للمدير العام والمكتب الدولي، بصورة عامة، وعلى العمل الممتاز في إعداد التقرير الذي تم اعتماده. وفي الختام، توجّه الوفد بالتهاني للوفود التي شاركت في الجمعيات فرادى وجماعات. وقال إن المداخلات لم تكون دون جدوى وإنه سعيد بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليها حول العديد من القضايا التي كانت تبدو محل خلاف.

٣٢١- وتوجه وفد ألمانيا للمترجمين الفوريين واعتذر لهم لأنه تكلم بالفرنسية بعد أن اعتادوا عليه يتحدث بالإنكليزية في أعمال الويبو. وأوضح أنه يستمتع بالتحدث بالفرنسية من حين لآخر وقال إنه اعتاد مؤخرا على التكلم بالفرنسية في الاجتماعات، سواء كانت في إطار الجمعية أو في إطار إحدى اللجان. ثم أعرب عن تأييده لكلّ ما قيل في اليوم السابق عن الحكمة والهدوء والذكاء الذي وجّه به الرئيس المناقشات والمداورات في هذه الجمعيات. وهنّأ أيضا سائر رؤساء الجلسات ونوابهم والمكتب الدولي على كفاءتهم وفعالية أعمالهم وإسهاماتهم. ثم تحدث أصالة عن نفسه، ودون أية عبارات دبلوماسية، فقال إنه خلال الأيام العشر الماضية تعلّم الكثير من الرئيس والطريقة التي تعامل بها مع الحالات المستعصية، وشكره على تلك الدروس القيّمة.

٣٢٢- وساق وفد بنن مثلا شائعا في بلده يقول إن العمل الحسن لا يفوت أوانه. فشكر الرئيس على صبره وكفاءته وقال إن خصاله مكّنت في تحقيق نتائج جيدة. وأعرب باسم البلدان الأقل نموا عن شكره للمدير العام على كلّ ما فعله وما زال يفعله لمساعدة البلدان الأقل نموا.

٣٢٣- وقال وفد الجزائر إنه لم يتمكن فيما قبل من أن يهنئ الرئيس على حكمته ومرونته في أداء مهماته. وقال إنه كان في الصف الأول ولمس، ربما أكثر من الوفود الأخرى، كيف كان الرئيس يتابع عن كثب كل ما كان يجري في القاعة. فشكر الوفد الرئيس لأن النجاح الذي تحقق إنما يرجع بقدر كبير إلى حكمة الرئيس وكفاءته. وتوجه الوفد بعبارات الشكر أيضا للأمانة على كل ما فعلته لضمان التوصل إلى نتائج ناجحة بشأن بنود جدول الأعمال.

٣٢٤- وقال وفد مصر إنه سبق وأن هنّأ الرئيس في بداية الدورة بمناسبة تعيينه رئيسا للجمعية، ويودّ الآن في نهاية هذه الدورة أن يهنئ نفسه لأنه اختاره رئيسا لهذه الدورة. واستطرد قائلا إنه رغم المواقف المتفرقة والآراء المتباينة فيما بين مختلف الوفود استطاع الرئيس، بفضل حياده وحكمته وموضوعيته، أن يحقق توافق الآراء وفي الوقت ذاته مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء. وأعرب

الوفد أيضا عن شكره للمدير العام والأمانة على الجهود الجبارة التي بذلت والتي أسهمت في نجاح هذه الجمعيات التي وصفها بالخطوة الجديدة في طريق المنظمة نحو إثراء الملكية الفكرية على المستوى متعدد الأطراف.

٣٢٥- وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يؤيّد ما أعربت عنه الدول الأعضاء الأخرى، فهنّأ الرئيس والأمانة والمدير العام وجميع الدول الأعضاء. وقال إنه يودّ أن تُسجَّل في محاضر الجلسة أن الجمعية العامة كانت نجاحا هائلا معربا عن أمله في أن تنفذ بسهولة القرارات التي تم اتخاذها.

٣٢٦- وأشار وفد سنغافورة إلى أن رئيس رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ليس حاضرا في قاعة الجمعية في تلك الآونة، وقال إنه واثق من أن جميع الزملاء من الرابطة يشاركونه التهاني للرئيس على الطريقة التي قاد بها أعمال الجمعية بصبر وحكمة مما أدى في نهاية المطاف إلى نتائج جيدة. وقال إن الرابطة لتعتز به وتتمنى له النجاح والتوفيق في المهمات القيادية المهمة التي سيظل يتولاها لمدة من الزمن. وهنّأ الوفد أيضا فريق الأمانة الممتاز والمدير العام نفسه على هذه الدورة التي انتهت بنتائج جيدة جدا. وانتهز الفرصة للتعبير عن تقدير سنغافورة لجميع موظفي الويبو وكذلك المترجمين الفوريين.

٣٢٧- وقال وفد فرنسا إنه يود أن يدلي بدوله في عبارات التهاني الغزيرة التي تم توجيهها للرئيس فهنّأه على الطريقة الممتازة التي تولى بها رئاسة الجمعية بدعم وإسناد متينة وشجاع من قبل موظفي الأمانة. وشكر جميع الوفود على إخلاصهم ومشاركتهم وعلى الجوّ البناء الذي صبغ عملهم. وشكر الوفد أيضا الموظفين عموما والمترجمين الفوريين أيضا.

٣٢٨- وقال الرئيس إنه يودّ في بادئ الأمر أن يشكر الجمعية العامة شكرا جزيلا على انتخابه لمنصب الرئيس وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى شخصه البارحة واليوم. وكرّر ما قاله البارحة وكذلك في بداية هذه الجلسة إن النتائج الإيجابية التي حققها هذا الاجتماع ليست إلا ثمرة الجهود الدؤوبة التي بذلتها الدول الأعضاء أثناء الأسبوع وكذلك يومي السبت والأحد من أجل التوصل إلى توافق للآراء حول المسائل المطروحة في جدول الأعمال. وقال إن أكبر إنجاز في هذه الجمعية هو ربما عزم الدول الأعضاء على المحافظة على التقليد الذي درجت عليه الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير بتوافق الآراء، فشكر جميع الوفود على عملهم الجدي ومرونتهم وحسن تعاونهم. وقال إن الجهود البناءة التي بذلتها جميع الوفود مكّنت الجميع من الحفاظ على جوّ جيد وإيجابي طيلة الدورة حتى في خضم المفاوضات المستعصية والمطولة. وقال إنه ليس من الغريب أن نرى الدورة الحالية تأتي بحصيلة وافرة، فقدم سردا للقرارات التي يعتبرها من أهم الإنجازات في هذه الدورة. فذكر أولا أن الجمعية نجحت في الموافقة على الميزانية المقترحة للمنظمة، مما يؤكد على أن الويبو ستكون قادرة على مواصلة برنامج عملها في فترة السنتين المقبلة. وذكر ثانيا أن الجمعية وافقت على تمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لفترة سنتي الميزانية المقبلة، مما سيمكنها من مواصلة عملها في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكر ثالثا القرار الذي اتخذته الجمعية للإسراع في مناقشات اللجنة الدائمة المنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وأشار إلى أنه ينتظر من تلك اللجنة أن تقدم إلى دورة الجمعيات المقبلة تقريرا سيمكنها من اتخاذ قرار بشأن الموعد المناسب لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة. وذكر رابعا القرار الذي اتخذته الجمعية لمواصلة المناقشات المركزة على برنامج العمل الجديد للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وقال إنه يتطلع إلى أن تستلم الجمعيات في سنة ٢٠٠٦ توصيات بشأن العمل المقبل في ذلك الشأن. وذكر خامسا أن الجمعية قررت السير قدما

بأعمال الاجتماع الحكومي الدولي بإنشاء لجنة مؤقتة سيكون الهدف منها الإسراع في المناقشات وإتمامها بشأن الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية والتوصل إلى توصيات وعرضها على الجمعية للنظر فيها أثناء دورة سنة ٢٠٠٦. وقال إنه سيكون مقصرا إذا لم يتوجه إلى المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس، بالتقدير الصادق على حصره على توفير أحسن التسهيلات والمرافق للوفود المشاركين في الجمعية العامة. وضمّ صوته إلى جميع الوفود في عبارات الشكر الموجهة إلى الموظفين والموظفات الأكفاء العاملين في المكتب الدولي على ضمان توفير الخدمات والمساعدات الممتازة لهذا الاجتماع. وقال إن الجودة العالية للوثائق الرسمية هي أفضل دليل على عمل الأمانة الممتاز. وقال إن عبارات الشكر موجهة أيضا إلى المترجمين الفوريين الذين حرصوا على استمرار التواصل والتفاهم فيما بين الوفود رغم أن المفاوضات كانت مستعصية والاجتماعات متأخرا ليلا. وشكر أيضا جميع المنسقين الإقليميين على عملهم الدؤوب وحسن تعاونهم. وقال إنهم ساهموا بفعالية في توطيد التفاهم بين الرئيس والأقاليم التي يمثلونها. وفي الختام، ذكّر الرئيس بأن العمل سيبدأ الآن فقط، وأن القرارات التي اتخذها في هذه الجمعية العامة ستقتضي بلا شك مزيد من الجهد والعمل من قبل جميع الدول الأعضاء بغية تحقيق المهمات المنصوص عليها في تلك القرارات. وحثّ الرئيس جميع الدول الأعضاء على المحافظة على ذلك الجو من التعاون الذي دفع بالجمعيات إلى خاتمة ناجحة وإبقائه في أعمال المتابعة خلال الأشهر المقبلة. وقال إنه واثق من أن كلّ الجهود المبذولة سوف تكلل بالنجاح بفضل مساعدة الجميع وتعاونهم.

٣٢٩- وأعلن الرئيس اختتام أعمال سلسلة الاجتماعات الحادية والأربعين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو.

[يلي ذلك المرفق الأول]

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	اقتراحات الأمانة	موقف وحدة التفتيش المشتركة
التوصية ١: ينبغي للمدير العام أن يستعين بخدمات خبير خارجي مستقل لإجراء تقييم شامل لما تحتاج إليه كل وحدات العمل والإدارات من موارد بشرية ومالية وفقاً للفقرة ٣ أعلاه.	• الأمانة ترحب بتوصية وحدة التفتيش • والموارد المالية التي ستغطي التكلفة المقدرة متاحة • والأمانة مستعدة لبدء مناقصة لاختيار المؤسسة التجارية لإجراء التقييم فوراً بعد الجمعيات إذا أرادت الدول الأعضاء ذلك • وتشمل الاختصاصات المقترحة للجنة الويبو المعنية بالتدقيق المقترحة الإشراف على إجراء تقييم الاحتياجات • وبدأت الأمانة المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء لتتأكد من إمكانية بدء إجراء تقييم الاحتياجات ونطاقه، قبل إنشاء لجنة التدقيق المقترحة بصفة رسمية	كانت تلك العملية مرتبطة في الأصل بإعداد الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وحيث أنها لم تعد كذلك، فإن وحدة التفتيش تقترح بدء العملية بالطلب من لجنة التدقيق أن تعمل على صياغة الاختصاصات والإشراف على عملية اختيار المقاول العام الذي ينجز العمل. **ولذلك، ترى وحدة التفتيش أن تطلب الجمعية من الأمانة عدم الشروع في تلك العملية قبل إنشاء لجنة التدقيق.**
التوصية ٢: توصي الجمعية العامة بالموافقة على ميزانية أولى لفترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تكون بمستوى الميزانية المعدّلة لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ريثما تتبلور نتائج تقييم الاحتياجات. ومن الممكن رفع أي مراجعة للميزانية على أساس تقييم الاحتياجات إلى الجمعية العامة في دورة استثنائية تنعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.	• أحالت الأمانة اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية • ويأخذ اقتراح البرنامج والميزانية بتوصيات وحدة التفتيش كليا، ويتيح في الوقت ذاته قدرا أدنى من المرونة للويبو كي تستجيب للزيادات المتوقعة في أنشطة أنظمة التسجيل (انظر الجزء الثالث من المنشور رقم 360A/PB0607) • وأيّدت لجنة البرنامج والميزانية ذلك وأوصت الجمعيةَ العامة باعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لا تأخذ كليا بوجهة نظر وحدة التفتيش في هذا الشأن. **وترى وحدة التفتيش أن تطلب الجمعية العامة تسوية ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فور استكمال الاستعراض الشامل!**
التوصية ٣: يُوصي المدير العام بإلحاح بأن يستكمل من باب السرعة المشاورات مع المنظمات المعنية الأخرى، ومنها المكتب الأوروبي للبراءات، وأن يقدِّم إلى الجمعية العامة اقتراحا بشأن منهج لتحديد تكلفة معالجة الطلبات المُودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.	• المدير العام يرحب بتوصية وحدة التفتيش • وكانت الأمانة قد نظمت قبل إصدار هذه التوصية مشاورات مع المكتب الأوروبي للبراءات وأجرتها معه حول نظام لقياس الأداء وتحديد تكلفة معالجة الطلبات • وتحرز الأمانة تقدماً في إنشاء هذا النظام ووضعت أيضاً مؤشرات تمهيدية للإنجاز الداخلي (دقة المواعيد وعبء العمل) • وتشاطرت الأمانة بعض النتائج المؤقتة مع المندوبين الحاضرين في دورات الفريق العامل المعني بإصلاح معاهدة التعاون بشأن البراءات واجتماع الإدارات الدولية • وتستمر الأمانة في تطوير مؤشراتها للقياس بهدف الامتثال تماماً لتوصية وحدة التفتيش	**ترى وحدة التفتيش أن توصي الجمعية باستكمال تلك العملية من باب السرعة.**
التوصية ٤: ينبغي للجمعية العامة أن تحدَّ من تحويل المبالغ بين البرامج بحيث لا تزيد على خمس بالمائة من قيمة الاعتمادات الأصغر في البرامج المعنية لفترة السنتين.	• تشير الأمانة إلى أن هذه التوصية تحيل إلى تفسير المادة ٤ من نظام الويبو المالي • وتطرح التساؤل التالي: هل ينبغي تفسيرها على أنها تمكن من ترحيل حتى ٥٪ من إجمالي ميزانية الويبو إلى برنامج أو أكثر، أو أنها أكثر تقييدا؟ • وتعتقد الأمانة أن تعرض المسألة على نظر لجنة البرنامج والميزانية (إذ أنها تسعى إلى تفسير مادة من نظام الويبو المالي) وتدعو ضمنيا الجمعية العامة إلى إعادة توجيهها إلى لجنة البرنامج والميزانية	المسألة المطروحة هنا لا تتعلق بتفسير المادة ٤ من نظام الويبو المالي. ومفاد توصية وحدة التفتيش هي أن المدير العام ينبغي ألا يخوّل صلاحية لا يتمتع بها حتى الأمين العام للأمم المتحدة! **ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية أن توضح الآن بأنها تأخذ بتفسير وحدة التفتيش، وإلا فسيكون هناك تأخير لسنة واحدة على الأقل قبل النظر في المسألة ومواصلة هذا العمل.**
التوصية ٥: ينبغي لجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تنظر في إمكانية اتخاذ التدابير الضرورية لما يلي: أ – مطالبة المنتفعين بخدمات الويبو بتسديد الرسوم المستحقة لقاء الخدمات بالفرنك السويسري، علماً بأنها العملة التي تحدَّد بها الميزانية ومعظم النفقات المتكبَّدة؛	تعتقد الأمانة أن التوصية ٥ لوحدة التفتيش تطرح مسائل تحتاج مزيدا من البحث. وتشير الأمانة إلى المسائل التالية التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة: • هل تدعم أحكام المعاهدة والنظام المالي التغييرات الموصى بإدخالها إلى نظام المعاهدة، وإن الأمر كذلك، فإلى أي حدّ؟ • وما هي النسبة المئوية من إيرادات المكتب الدولي التي تتعرض عموما لتقلبات أسعار الصرف في إطار النظام الحالي؟ • وهل من المرغوب فيه (من منظور المكاتب الوطنية للملكية الصناعية	[لا تعليق]

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	اقتراحات الأمانة	موقف وحدة التفتيش المشتركة
ب- وضمان تسديد رسوم المعاهدة للمكتب الدولي مباشرة عند إيداع الطلب لدى مكتب تسلم الطلبات الوطني وليس عندما يحوّل ذلك المكتب الطلب إلى المكتب الدولي.	ومودعي الطلبات بناء على المعاهدة) إجراء تغيير جوهري على نظام المعاهدة • وهل هناك وسائل بديلة لتحسين نظام تسديد الرسوم ونظام تسوية الرسوم المعمول بهما، ولا سيما من الجانب القانوني والعملي، دون إحداث تغيير جوهري في النظام؟ • وما هي الآثار التي قد تترتب على التغييرات المحتملة بالنسبة إلى سلوك مودعي الطلبات بناء على المعاهدة ووكلاء البراءات؟ • وما هي الآثار التي قد تترتب على التغييرات المحتملة بالنسبة إلى فعالية الإجراءات داخل المكاتب الوطنية للملكية الصناعية والمكتب الدولي؟ • وبالنظر إلى تلك الأسئلة، تقترح الأمانة إجراء دراسة وإعداد تقرير إلى جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات في دورة ٢٠٠٦ العادية	
التوصية ٦: ينبغي للمدير العام أن ينظر في جدوى وضع آلية تسمح بتسديد الرسوم إلكترونيا في حساب مفتوح للويبو.	• في الوقت الراهن يمكن لمودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات لدى المكتب الدولي أن يسددوا رسوم الإيداع عن طريق فتح حساب وديعة بالفرنك السويسري في الويبو. • وتنوي الأمانة وضع نظام يُمكن مودعي الطلبات الذين أودعوا طلباتهم إلكترونيا لدى المكتب الدولي من تسديد رسوم الإيداع بالفرنك السويسري باستخدام بطاقة الائتمان • وفيما يخص مودعي الطلبات لدى مكاتب أخرى، يُرجى الاطلاع على رد الأمانة على التوصية ٥ لوحدة التفتيش المشتركة	**ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية أن تطلب من المدير العام تنفيذ هذه التوصية الآن.**
التوصية ٧: إن الجمعية العامة مدعوة إلى إضفاء طابع نظامي رسمي على قرار المدير العام الراهن بعدم قبول مرتب إضافي مقابل أداء مهماته في إطار الأوبوف، كما هو منصوص عليه في الاتفاق المبرم بين المنظمتين. وينبغي للمدير العام في المستقبل ألا يحصل على أي مكافأة إضافية مقابل المهام الإضافية التي قد توعز إليه في إطار منصبه.	• تذكر الأمانة الدول الأعضاء بأن هذه المسألة تقع في اختصاص كل من الويبو والأوبوف • وتخضع هذه المسألة لاتفاقية الأوبوف والاتفاق المبرم بين الويبو والأوبوف (وليس الأوبوف تابعا لمنظومة الأمم المتحدة) • وستحال التوصية إلى مجلس الأوبوف الإداري للنظر فيها	الجمعية تملك صلاحية توجيه تعليمات إلى المدير العام بعدم قبول أية تعويضات من الأوبوف تتجاوز المبلغ الرمزي أي دولار واحد!! ويرجع القرار إلى الأوبوف كي يقرر أن كان يريد اتباع ذلك الإجراء أو اختيار مدير عام آخر. **ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية توجيه تعليمات إلى المدير العام وفقا لذلك!**
التوصية ٨: ينبغي للجنة التنسيق أن تسمح للمدير العام بأن يوظّف في منصب المديرين ويرقي إلى ذلك المنصب ضمن المناصب المعتمدة من غير أن يلتمس مشورة اللجنة.	• ترحب الأمانة بهذه التوصية إذ أن المادة ٤-٨(أ) من نظام موظفي الويبو قد تحدّ من فعالية المدير العام في توجيه المكتب الدولي وإدارته في بعض الحالات • وتلك المادة لا تتمشى وأغلبية منظمات النظام المشترك للأمم المتحدة • وتقرّ الأمانة مع ذلك بأن التوظيف في منصب المديرين ينبغي أن يتم مع الامتثال الصارم لشرط توافر مناصب ضمن تلك الفئة في الميزانية المعنية • وتقترح الأمانة أن لجنة التنسيق قد ترغب في اعتماد القرار التالي: • تعديل المادة ٤-٨(أ) بغية بيان أن مشورة لجنة التنسيق ستكون ضرورية في المستقبل فقط للتوظيف في الفئة العليا (مساعدي المدير العام ونواب المدير العام)؛ • اتخاذ قرار يفيد بأن التعيينات في منصب المديرين و/أو الترقيات إلى ذلك المنصب لن تقتضي التماس مشورة لجنة التنسيق، ولكن ستخضع لشرط توافر مناصب في الفئة الخاصة في الميزانية المعتمدة	**إننا نتفق مع اقتراح الأمانة!**

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	اقتراحات الأمانة	موقف وحدة التفتيش المشتركة
التوصية ٩: ينبغي للمدير العام أن يصدر تعليمات بما يلي: أ- تجميد التوظيف في ظل أي شكل من أشكال التعاقد في مستواه الراهن ريثما ينتهي استعراض المقرّ؛ ب- ووقف نقل الوظائف مع المناصب؛ ج- والموافقة على أي إعادة تصنيف في مناصب فئة المهنيين أو من فئة الخدمات العامة إلى فئة المهنيين عن طريق عملية وضع الميزانية وليس عقب التنفيذ؛ د- ووقف الترقيات الشخصية؛ هـ- ووضع استراتيجية شاملة للموارد البشرية في وثيقة مضبوطة على نحو سليم وتركّز على تحديد ما تحتاج إليه المنظمة من موارد بشرية وتنمية لها وتقييم لها للوفاء بأولوياتها. وينبغي أن تشمل الوثيقة بصفة خاصة سياسات بشأن تطوير المسار المهني والتوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي وإقامة العدل؛ وأن يبلّغ الجمعية العامة في دورتها المقبلة، ومن خلال لجنة التنسيق، عن تنفيذ تلك التدابير.	**الجزء ٩-أ** إن التوظيف في كل أشكال التعاقد قد جُمد منذ ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. **استثناءات محدودة** راجعة إلى احتياجات تشغيلية ماسة **الجزء ٩-ب** • ترى الأمانة ترى أن نتيجة التقييم الشامل للاحتياجات قد تستدعي التعديلات في مخصصات الموارد البشرية وبالتالي في هيكلها الوظيفي • وبمجرد أن يتم ذلك ستتبنى الأمانة سياسة جديدة إذ ستحد إمكانية الانتقال من وظيفة إلى أخرى إلا داخل وحدة العمل نفسها فقط • ويسمح هذا بالتقيد تماما بميزانية الهيكل الوظيفي التي وافقت عليها الدول الأعضاء مع الحفاظ على حد أدنى من المرونة في التشغيل • وبانتظار التقييم الشامل، يتم نقل الموظفين من وحدة عمل إلى أخرى عند الحاجة ومن خلال تبادل الوظائف في أقصى حد ممكن. **الجزء ٩-ج** • تلتزم الأمانة بضمان أن تتم إعادة التصنيف والترقيات في سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ حسب الحد الأقصى المعتمد للميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين • انظر الفقرات ١٦ و٥٥ و٦٢ من اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر المنشور رقم 360A/PB0607) **الجزء ٩-د** • بدأت ممارسة الترقية الشخصية سنة ١٩٨٦ من أجل مكافأة الموظفين الكفء الذين وصلوا إلى أقصى رتبة في الوظيفة وقضوا ١٠ سنوات في تلك الرتبة نفسها • وبعد تسلم تقرير وحدة التفتيش لم تُمنح أي ترقيات شخصية • وترى الأمانة أن الترقيات الشخصية قد تكون أداة تدبير فعالة أحياناً، وتوافق على وجوب الحدّ جداً من هذه الممارسة وأن تأثيرها المالي يجب أن تشمله الميزانية المعتمدة المتعلقة بتكاليف الموظفين • وفي هذا السياق لا تساند الأمانة وقف هذه الممارسة • والأمانة الآن في مسار رسم سياسة شاملة جديدة بخصوص الترقيات الشخصية وفقاً للنظام المشترك مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة (لاستبعاد الترقيات الشخصية من فئة المهنيين إلى الفئة الخاصة) **الجزء ٩-هـ** • إن إدارة الموارد البشرية قد شرعت في إعادة تقييم شامل لمجموع سياسات الموارد البشرية وممارساتها في الويبو بهدف دمجها معاً في وثيقة واحدة حول استراتيجية للموارد البشرية • وترحب الأمانة بإجراء التقييم الشامل كمصدر للمزيد من المعلومات والتوجيهات بالنسبة لهذا التحليل • وفي سنة ٢٠٠٦ سوف تضع الأمانة رهن إشارة الدول الأعضاء وثيقة حول استراتيجية لتدبير الموارد البشرية تكون حصيلة التحليل الذي أجرته الأمانة نفسها وحصيلة التقييم الشامل	٩-أ كل التشغيل معناه "التشغيل كله دون استثناء"!! فقد أكدنا بوضوح أن الاحتياجات الماسة ينبغي تغطيتها بإعادة توزيع الموظفين **وليس** بالاستعانة بالمزيد. **ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية توجيه تعليمات إلى المدير العام وفقا لذلك.** **٩-ب توافق وحدة التفتيش على ذلك.** **٩-ج (١)** لا يعاد تصنيف المناصب إلا لإضافة مهمات أخرى إلى المنصب (وليس الشخص) المعني . **(٢)** ولا بدّ من أن تخضع إعادة التصنيف للاستعراض والموافقة من قبل هيئة خبراء مخصصة (وتاريخ الويبو في هذا الشأن غامض جدا). **(٣)** ويجب أن تتم موافقة الجمعية على إعادة تصنيف المنصب عن طريق وثيقة الميزانية. **(٤)** ويجب فيما بعد الإعلان عن المنصب الذي أعيد تصنيفه، كما يجب ألا يحصل الموظف في ذلك المنصب قبل إعادة التصنيف على أية ميزة غير عادلة. **وهذا هو الإجراء الذي ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية توجيه تعليمات إلى المدير العام لتطبيقه.** **٩-د** صارت هذه الممارسة تلغى في المنظمات القليلة التي تطبقها. وهناك تاريخ من الإساءة التامة في تطبيق هذه الممارسة في الويبو. ولوحدة التفتيش أمثلة خطيرة تؤكد ذلك. وكيف للجمعية أن توافق على منح الإدارة التي أساءت استعمال هذه الممارسة حرية مواصلتها؟ **ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية أن تأمر المدير العام بإلغاء هذه الممارسة فورا وتعديل نظام موظفي الويبو وفقا لذلك!**
التوصية ١٠: ينبغي للمدير العام أن يوقف التوظيف المباشر ويحدّد شروطاً تعاقدية مناسبة تستوفي غرض المادة ٤-٨(ب) من لائحة الموظفين ويرفع تلك الشروط إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة التنسيق، مع الحفاظ على الطابع التنافسي لعملية التوظيف.	• لم يتم أي توظيف مباشر منذ أغسطس/آب ٢٠٠٤. • ستضع الأمانة طرق تعاقد بديلة لسد احتياجات العمل العاجلة مع المحافظة على الطبيعة التنافسية لعملية التوظيف ومراعاة المراجعة التي تقوم بها حالياً لجنة الحماية المدنية الدولية بشأن ترتيبات التعاقد داخل النظام المشترك للأمم المتحدة • وبانتظار ذلك سيستمر تعليق التوظيف المباشر	[لا تعليق في الوقت الراهن]

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	اقتراحات الأمانة	موقف وحدة التفتيش المشتركة
التوصية ١١: ينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير من أجل تعزيز فعّالية الرقابة بالويبو واستقلاليتها من خلال ما يأتي: أ- مطالبة مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة اختصاصاته ورفعها إلى الجمعية العامة بهدف ضبطها وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في سائر منظمات الأمم المتحدة؛ ب- ومطالبة المدير العام بتقديم اقتراحات ملموسة بهدف إنشاء منصب من درجة المديرين وتحديد المؤهلات المطلوبة لرئاسة شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة؛ ج- وتزويد الشعبة بما يلزم من الموظفين المهنيين الضروريين لكي تستطيع أداء مهماتها.	• أعدت الأمانة، منذ استلام تقرير وحدة التفتيش، مشروع ميثاق للتدقيق الداخلي، وقام باستعراضه الفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية • ووافق الفريق العامل على صيغة معدّلة للنص، وسيتاح النص إلى الجمعية العامة للموافقة عليه (الوثيقة A/41/11) • وعملت الأمانة على تعزيز الموارد البشرية المخصصة لشعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة من خلال إعادة توزيع منصب شاغر واستخدم لتوظيف مسؤول في التدقيق الداخلي برتبة P4 • وستفتح الويبو أيضاً مسابقة دولية بحثاً عن مفتش يلتحق بالشعبة • وكل تلك التدابير تستوفي توصية وحدة التفتيش • وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الفريق العامل وضع المواصفات والمستوى المطلوب في مدقق الويبو الداخلي (انظر الجزء ١١-ب من التوصية) • وشرط موافقة الجمعيات العامة، سيعاد توزيع منصب شاغر من فئة مدير لمنصب مدقق الويبو الداخلي ومدير شعبة مراجعة الحسابات والمراقبة الداخلية • ويشار أيضا إلى أن الفريق العامل، في دورة غير رسمية (٢٣-٢٥ مايو/أيار ٢٠٠٥) قد وافق على اقتراح يرمي إلى إنشاء لجنة للويبو تعنى بالتدقيق (الوثيقة A/41/10) وأوصى بها إلى الجمعية العامة للويبو للموافقة عليها • وعن الجزء ١١-أ من توصية وحدة التفتيش، فإن اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي محددة في نظام الويبو المالي ("اختصاصات مراجعة الحسابات")، ولجنة البرنامج والميزانية هي الهيئة المختصة في بحث التعديلات المقترحة • وقد ترغب الجمعية العامة بالتالي في إحالة الجزء ١١-أ من التوصية إلى لجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه في دورتها المقبلة	١١-أ يؤدي ذلك فعلا إلى تأجيل اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى الوقت نفسه من السنة المقبلة. **ترى وحدة التفتيش أن على الجمعية أن تصرّح للجنة البرنامج والميزانية باعتماد الاختصاصات المعدّلة وضمان تنفيذها من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين قبل المراجعة المقبلة لحسابات الويبو.** ١١-ب [لا تعليق] ١١-ج ترى وحدة التفتيش أن الموارد البشرية المقترحة تظل ضعيفة.
التوصية ١٢: ينبغي للمدير العام أن يضمن لشعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة ما يلي: أ- توسيع نطاق ميثاق الرقابة وضبطه لتوافق عليه الدول الأعضاء؛ ب- ووضع خطط للتدقيق والتقييم بالاستناد إلى الأخطار والفرص أمام المنظمة؛ ج- وإقامة نظام للمتابعة يضمن امتثال المسؤولين لتوصيات الرقابة؛ د- ورفع تقرير إلى الجمعية العامة المنعقدة في دورتها المقبلة بشأن كل التدابير المتخذة.	• استعرض الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة البرنامج والميزانية في الدورة غير الرسمية (١٤-١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٥)، مشروع ميثاق للويبو بشأن التدقيق الداخلي وأوصى الجمعية العامة للويبو باعتماده. • ويتطرق الميثاق المقترح بالإجمال إلى القضايا المذكورة في هذه التوصية بما فيها خطط للتدقيق والتقييم ونظام للمتابعة (الوثيقة A/41/11)	[لا تعليق]

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

فهرس كلمات وفود الدول والمجموعات الإقليمية وممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية

(تشير الأرقام إلى الفقرات في هذه الوثيقة)

وفود الدول:

أفغانستان: ٣٥؛ الجزائر ٧٠، ١٨٩، ٣٢٣؛ أنتيغا وبربودا: ٦٩، ١٨٥[١]؛ الأرجنتين: ٢٦[٢]، ٢٧[٣]، ٣٠٦؛ أستراليا: ٧٤، ١٧٧، ٢٣٦، ٢٦٣؛ النمسا: ٧٥؛ أذربيجان: ٧٦؛ البحرين: ٢٦١[٤]، ٢٧٥[٤]؛ بنغلاديش: ٣٢؛ بيلاروس: ٧٧، ١٧٥؛ بليز: ٧٣؛ بنن: ٢٣[٥]، ١٦٧[٥]، ١٦٨، ٢٣١، ٢٦٢، ٣٢٢[٥]؛ بوتان: ٧٨؛ البرازيل: ٥٨، ١٦١[٦]، ١٩٢، ٣٠٧؛ بلغاريا: ٧٩؛ بوركينا فاصو: ٨٠؛ كمبوديا: ٥٦؛ الكاميرون: ٥١؛ كندا: ٨١، ١٧٨، ٢٣٤؛ جمهورية أفريقيا الوسطى: ٨٢؛ شيلي: ١٨١، ٣٠٨؛ الصين: ٢٢، ١٦٦، ٣٠١؛ كولومبيا: ١٧٠، ٢٥١، ٣١١؛ الكونغو: ٨٣؛ كوستا ريكا: ٦٣؛ كوبا: ٧١؛ قبرص: ٨٤؛ الجمهورية التشيكية: ١٩[٧]، ٨٥، ١٦٢[٧]، ٢٣٠[٧]، ٢٦٤[٧]، ٣٠٥[٧]؛ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية: ٦٤؛ الدانمرك: ٨٦؛ جيبوتي: ١٧٤؛ الجمهورية الدومينيكية: ٨٧؛ إكوادور: ٣١٦؛ مصر: ٦٠، ١٧١، ٣٢٤؛ السلفادور: ٤٦؛ إثيوبيا: ٢٨، ١٧٦، ٢٣٨؛ فنلندا: ٣٩؛ فرنسا: ٣٢٧؛ جورجيا: ١٢٠؛ ألمانيا: ٨٨، ١٧٩، ٢٣٩، ٣٢١؛ غانا: ٨٩؛ غينيا-بيساو: ٩٠؛ هندوراس: ٤٥؛ هنغاريا: ٩١؛ أيسلندا: ٩٢؛ الهند: ٤٧، ٣٠٩؛ إيران (جمهورية - الإسلامية): ١٨[٨]، ٤٣، ١٦٣[٨]، ١٩٣[٨]، ٢٣٣[٨]، ٢٥٦[٨]، ٢٧٣[٨]، ٣٠٤[٨]؛ إسرائيل: ٥٧؛ إيطاليا: ٩٣؛ جامايكا: ٥٥، ١٩٠؛ اليابان: ٣٨، ١٨٤؛ كينيا: ٤٨، ١٨٢، ٢٧٠، ٣٢٠؛ قيرغيزستان: ٥٣، ١٨٨؛ ليسوتو: ٩٤؛ ليبيريا: ٩٥؛ مدغشقر: ٩٦؛ ملاوي: ٩٧؛ ماليزيا: ٣٠؛ موريتانيا: ٩٨؛ المكسيك: ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٦٦، ٣٠٢، ٣١٤[٩]؛ المغرب: ١٧[١٠]، ٤٢، ١٦٥[١٠]، ٢٢٨، ٢٦٥، ٢٧٤[١٠]، ٢٩٩[١٠]؛ الموزمبيق: ٩٩؛ ميانمار: ٣٣؛ ناميبيا: ١٠٠؛ نيبال: ٧٢؛ نيوزيلندا: ١٠١؛ نيكاراغوا: ١٠٢؛ نيجيريا: ٦٨، ٢٢٦، ١٤٦، ٢٦٧، ٣٠٠؛ النرويج: ١٠٣؛ عمان: ٦٢، ٢٣٥[١١]؛ باكستان:

---

(١) نيابة عن الدول الكاريبية الحاضرة

(٢) نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين

(٣) نيابة عن "أصدقاء التنمية" - الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا)

(٤) نيابة عن مصر والأردن ولبنان وعمان والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية

(٥) نيابة عن مجموعة البلدان الأقل نموا

(٦) نيابة عن الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا وإكوادور وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا

(٧) نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق

(٨) نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية

(٩) نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي

(١٠) نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية

(١١) نيابة عن البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان والجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية

٤٤، ١٨٠، ٢٦٨؛ بابوا غينيا الجديدة: ٥٤؛ بيرو: ٣٧؛ بولندا: ١٠٤؛ جمهورية كوريا: ٢٩؛ جمهورية مولدوفا: ٢١[١٢]، ١٠٥، ٢٢٧[١٢]، ٣١٧؛ رومانيا: ٣٦؛ الاتحاد الروسي: ١٠٦،١٨٣، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٩٨، ٣١٩؛ سانت فنست وجزر غرينادين: ١٠٧؛ سنغافورة: ٦٥، ٣٢٦[١٤]؛ سلوفاكيا: ١٠٨؛ جنوب أفريقيا: ٦١، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٧٢، ٣٢٥؛ إسبانيا: ١٠٩؛ سري لانكا: ٣١؛ السودان: ٣٤، ١٨٧، ٣١٠؛ سوازيلند: ١١٠؛ السويد: ١١١؛ سويسرا: ٢٠[١٣]، ١١٢، ١٦٤[١٣]، ١٧٢، ٢٢٤[١٣]، ٢٢٥[١٣]، ٣٠٣[١٣]؛ الجمهورية العربية السورية: ١١٣؛ تايلند: ٢٤[١٤]، ٤٩؛ جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة: ١١٤؛ توغو: ٦٧؛ ترينيداد وتوباغو: ٥٢، ١٨٦، ٣١٢[١]؛ تونس: ٤١؛ تركيا: ٥٠؛ أوغندا: ١١٥؛ أوكرانيا: ١١٦؛ المملكة المتحدة: ٢٥[١٥]،١٦٩[١٥]، ٢٢٩[١٥]، ٢٥٥[١٥]، ٢٥٩[١٥]،٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٧[١٥]، ٣١٥[١٥]؛ جمهورية تنزانيا المتحدة: ١١٧؛ الولايات المتحدة الأمريكية: ٥٩، ١٧٣، ٢٣٢، ٢٦٩، ٢٨٨، ٣١٣؛ أوروغواي: ١١٨؛ فييت نام: ٦٦؛ زامبيا: ٤٠؛ زمبابوي: ١١٩.

المنظمات الحكومية الدولية: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو):١٢٢؛ الاتحاد الأفريقي (AU): ١٢١؛ المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات(EAPO) : ١٢٥؛ مفوضية الجماعات الأوروبية (EC): ١٢٦؛ المكتب الأوروبي للبراءات (EPO): ١٢٤؛ المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI): ١٢٣.

المنظمات الدولية غير الحكومية: الجمعية الوطنية المكسيكية لفناني الأداء (ANDI): ١٣٩؛ مركز قانون البيئة الدولي (CIEL): ١٣٤؛ ائتلاف المجتمع المدني (CSC): ١٢٨؛ مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF): ١٣٥؛ الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF): ١٣١؛ الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM): ١٣٣؛ مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية (FSFs): ١٣٦؛ غرفة التجارة الدولية (ICC): ١٤٠؛ الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA): ١٣٧؛ الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI): ١٣٢؛ الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO): ١٣٠؛ جمعية الأطباء بلا حدود (MSF): ١٣٨؛ جمعية شمال أمريكا لهيئات الإذاعة (NABA): ١٢٩؛ الجمعية العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (WASME): ١٢٧.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

---

(١٢) نيابة عن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية
(١٣) نيابة عن المجموعة "باء"
(١٤) نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN)
(١٥) نيابة عن الجماعة الأوروبية والدولتان المنضمتان إليها وهما بلغاريا ورومانيا